رقم .....
تاريخ ٢٠٠٦/٧/٧

الجامعة اللبنانية
المكتبة
معهد العلوم الاجتماعية - الفنارة

مجلّة
العلوم الاجتماعيّة

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٨٠٩٧٠٦ ـ ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٣٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ آلاف وسبعة آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب أو الآلة الكاتبة، أو بخط مقروء بشكل جيد جداً.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسلة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسلة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

الافتتاحية		٧
من الدرس الكنطي إلى الدرس الهبرماسي	حسن قبيسي	٩
Pauvreté	جاك قبانجي	٧١
تحول الشباب اللبناني نحو القيم الفردية	نجوى اليحفوفي ومحمد فاعور	٩٥
السوسيوموترية وإشكالية المنهج	محمد عبد الهادي	١٢١
بين المقاربة المونوغرافية و«دراسة الحالة»	سليمان الديراني	١٥٥
أوضاع السكان واستراتيجيات السكان في لبنان	حلا نوفل رزق اللّه	١٧٩
الخصخصة حلّ أم فخ؟	وليد حميّة	٢٤٥
مصادر التمويل في الأحزاب السياسية ـ التجربة اللبنانية	شوكت إشتيّ	٢٨١
ترجمات		٣٢١
إضاءة	نبيل سليمان	٣٢٣
طريقة في المشي	تأليف: ميخائل جيلسمان ترجمة: شوقي الدويهي	٣٢٥

من الحقل إلى النص
تأليف: منزر كيلاني
ترجمة: ماري فرانس نوفل
٣٣١

فعل الكتابة في الأنتروبولوجيا
تأليف: جورج بالانديه
ترجمة: نبيل سليمان
٣٥١

نشاطات المركز
٣٦٣

الإفتتاحية

كنّا في العدد السابق (السابع)، قد طرحنا تساؤلاً: إلى متى يبقى النشر بديلاً عن الممارسة البحثية، وليس تتويجاً لها؟

وإذا كان هذا السؤال يقضّ مضجع كلِّ نشرٍ مرتبطٍ بمؤسسة بحثية، فإن النشر خارج المؤسسة البحثية، لا ينطوي عادة على أي سؤال قلق من هذا النوع.

ومع هذا العدد الثامن من مجلة «العلوم الاجتماعية»، نحاول أن نربط النشر بممارسة بحثية لم تزل مضمرة وفردية. فبعض ما يوجد في هذا العدد، هو نتيجة أبحاث أُجريت (تحوّل الشباب اللبناني نحو القِيم الفردية ـ أوضاع السكان واستراتيجية السكان والتنمية في لبنان ـ مصادر التمويل في الأحزاب اللبنانية)، وبعضها يعبّر عن خلاصة ممارسة تعليمية (السوسيوميترية وإشكالية المنهج ـ بين المقاربة المونوغرافية ودراسة الحالة).

أما الترجمات الثلاث، فهي نتيجة نقاش مفتوح داخل ثلاث حلقات حوار حول «الذات والموضوع» في الأنتروبولوجيا، بهدف إبراز الأهمية الاستثنائية والمغفلة حتى الآن، لفعل الكتابة بحدّ ذاتها، ولفعل النصّ بحد ذاته، داخل الحقل الأنتروبولوجي، وربما داخل غيره من الحقول.

فهل ما يحويه هذا العدد، تتويجٌ لممارسة بحثية، أم أنه لم يزل بديلاً عنها؟ لا جواب حتى الآن، وربما يظهر مع الوقت! أنه سؤال في غير محله... ربما.

رئيس التحرير

من الدرس الكنطي إلى الدرس الهبرماسي

أخلاق العقل العملي و«إطيقا النقاش»

حسن قبيسي

في شهر أيلول من العام ١٩٩٨، وقّع عدد من نواب الاتحاد الأوروبي مذكّرة «شديدة اللهجة» يستنكرون فيها تجسس الولايات المتحدة على عدد من العواصم الأوروبية، وبشكل خاص باريس وبون ومدريد. ورغم أنهم طلبوا من واشنطن تفسيراً لهذا الفعل، فإن المسؤولين الأميركيين، على ما يبدو، قد تجاهلوا المذكرة، كما تجاهلوا أسئلة بهذا الصدد وجهتها إليهم بعض المجلات الأوروبية.

لكن السيد زبينيو بريزنسكي(*) وافق على إجراء مقابلة حول هذا الموضوع مع إحدى هذه المجلات، أكّد فيها أن نعم: ان الولايات المتحدة تتجسس على العالم بأسره، بما في ذلك أعداؤها وأصدقاؤها، وأنه شخصياً لا يرى في ذلك أيّ فعل «**منافٍ للأخلاق**». ولما سأله الصحافي كيف تجيز الولايات المتحدة أن تتجسس على حلفائها وأصدقائها قائلاً: «أوَليست هناك **حدود أخلاقية** للتجسس، خاصة عندما يتناول بلداً صديقاً؟»، قال بريزنسكي: «أعتقد أن السجال الأطبقي حول الاستخبارات لا يطرح بالفعل إلا بالنسبة للتجسس الكلاسيكي. أي أن المرء يستطيع أن يتساءل عما إذا كان تجنيد الجواسيس في بون أو باريس شكلاً مخصوصاً من أشكال الإستخبار. أما في مجال التنصّت والتصوير، فأين هي **المسألة الأخلاقية**؟ وهل من المنافي **للأخلاق** أن يعمد المرء إلى تصوير العالم؟». غير أن الصحافي الفرنسي عاد يركّز على «قيمة» يبدو أنها راسخة

(*) الذي يوصف عادة بأنه المستشار (السابق) لشؤون الأمن القومي (في الولايات المتحدة الأميركية).

لديه، فقال: «لنكن واضحين أكثر: ان الإن. اس. إي NSA تستطيع أن تسجل نقاشاً يدور بين جاك شيراك وجرهارد شرودر مثلاً. فهل ترى أن القيام بذلك **فعل أخلاقي؟**». فردّ المسؤول الأميركي بقوله: «إذا كان الحديث من النوع الذي لا يريد هذان الشخصان أن نطّلع عليه، أفلا يكون **منافياً للأخلاق**، من جهتهما، أن يتحدثا به؟ ثم دعنا نتناول المسألة من الجانب الآخر: إفترض أن ألمانيا والولايات المتحدة دخلتا في نقاش يمسّ المصالح الفرنسية، وأن هذا النقاش يشكّل، من حيث طبيعته، إحراجاً شديداً لنا إذا اطّلع الفرنسيون عليه. فهل يكون الفرنسيون مَلومين إذا هم سعوا إلى معرفة ما يجري؟ وهل يكون سعيهم هذا **منافياً للأخلاق؟**».

هذا وقد قال السيد بريزنسكي في هذه المقابلة أقوالاً كثيرة تنمّ عن رؤيته للأخلاق في مقابل رؤية محدّثه. قال، مثلاً، «إن هذا السجال حول **أخلاقية** هذه الممارسات أو **لاأخلاقيتها** يبدو لي ساذجاً ومصطنعاً. والواقع أن الحسّ السليم، لا الأخلاق، هو أقرب إلى الحكم على الحدود التي ينبغي التزامها في مثل هذه الأمور». وقال أيضاً: «.. فلو ان فرنسا كانت تملك الوسائل التي تمكّنها من التنصّت على المناقشات التي تجري في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، فهل كانت ستمتنع عن ذلك، في رأيك، بسبب لافاييت وجفرسون ومدافن الأميركيين في النورماندي؟». «ثم أنه إذا كانت الوسائل التقنية المستخدمة من أجل التنصّت على الأعداء الفعليين تستطيع أن تمدّنا أوتوماتيكياً، أو يكاد، ببعض المعلومات عن أصدقائنا، فلماذا تريدنا أن نشيح بأنظارنا عنهم؟ وباسم أية **مبادئ أخلاقية مجرّدة** تريدنا أن نقوم بذلك[1]؟».

من نافل القول إن ما يهمّنا من استحضار بعض شواهد هذه المقابلة ليس موضوعها الاستعلامي والاستخباري، بل كثرة ما ورد فيها من كلام عن الأخلاق والممارسات الأخلاقية، رغم أهمية الموضوع الاستخباري على صعيد توازن

(١) لونوفيل اوبسرفاتور ١٠/١٢/١٩٩٨.

القوى التي تتنافس اليوم، إن لم تكن تصطرع ببرود(*)، للسيطرة على مقدرات العالم. فالجانب الذي يهمنا منها، والذي كان مسوّغاً لاستهلال الكلام به، هو أنها تشكل نموذجاً عن اختلاف وجهات النظر الأخلاقية حول الممارسات التي يعتمدها «شركاء» ينتمون مبدئياً «لثقافة» عامة واحدة (أو هكذا يُفترض أن يكون).

وواضح أن الأوروبيين، إذ يحتجّون بلسان بعض نوابهم على ممارسة شريكهم الثقافي الأميركي، إنما يعتبرون هذه الممارسة منافية للأخلاق، الأمر الذي تنمّ عنه أيضاً أسئلة الصحافي الذي ربما كان يعبِّر عن رأي عام. لكن من الواضح أيضاً أن المستر بريزنسكي، إذ يسأل محدّثه عما إذا كان الأوروبيون سيتورّعون عن التجسس على حلفائهم الأميركيين في حال استطاعتهم إلى ذلك سبيلاً، إنما يجيز لهم نظرياً ما يجيزه لنفسه نظرياً وعملياً. فهو، والحالة هذه، يتخذ موقفاً فلسفياً يمتّ بنَسَب واضح للفلسفة الأخلاقية الكنطية. بل انه، إذا شئنا، عبارة عن مسيو جوردان آخر يمارس الفلسفة الكنطية في الأخلاق دون أن يدري. ذلك أنه يطلق حكماً لا يستطيع المعلم كنط أن يأخذ عليه عدم قابليته للتعميم: فالمسؤول الأميركي، إذ لا يعتبر أن في ممارسته فعلاً منافياً للأخلاق، ولا يجد ضيراً في تحويلها إلى قانون معمول به من قبل الجميع، إنما يعمل بالمبدأ الذي يعتبر كنط أنه المبدأ الرئيسي الذي يحكم الأخلاق العملية.

ومعلوم أن كنط كان قد اعتبر أن «ليس ثمّة إلا آمر قطعي هو التالي: لا تفعل فعلاً إلا إذا كان هذا الفعل نابعاً من الحكمة العملية التي تجعلك تعتبر في الوقت نفسه أنها قابلة للتحول إلى قانون جامع (أو يونيفرسالي)». كما اعتبر «ان الأمر الجامع، في ما هو واجب، يمكن أن يُصاغ على هذا النحو: إعمل وكأنما يُفترض بالحكمة العملية التي ينبع منها عملك أن تُنَصَّب، بإرادتك، قانوناً جامعاً

(*) أنجزت هذه المقالة قبل ١١ أيلول ٢٠٠١.

من قوانين الطبيعة[1]».

ولما كان بريزنسكي لا يمانع، على ما يبدو، في «تحوّل الحكمة التي ينبع منها عمله «إلى قانون يونيفرسالي» أو إلى «قانون من قوانين الطبيعة»، فليس من الافتئات على الفلسفة الكنطية في شيء إذا ذهب امرؤ إلى أنه من مريديها.

بلى، ربما كان كنط سيقول ـ أو ربما قال بالفعل أحد الكنطيين الجدد ـ إن هذا الحكم البريزنسكي (نعني: «يحق للولايات المتحدة أن تتجسس على العالم بما في ذلك حلفاؤها، وان ذلك لا يتنافى مع الأخلاق»)، لا يُعتبر موقفاً أخلاقياً فعلياً، بالمعنى الكنطي، لأن الفلسفة الكنطية تشترط بالموقف الأخلاقي الفعلي أن يكون نابعاً «من الواجب» لا «من الغاية المصلحية» par devoir et non par vue interessée، وهذا صحيح. فكنط يعتبر أن هناك حالات «يسهل التمييز فيها بين ما إذا كان الفعل المطابق للواجب قد تمّ بناءً على الواجب أو قد تمّ بناءً على الغاية المصلحية». لكنه يضيف «ان من الصعوبة بمكان إظهار هذا التمييز عندما يكون الفعل متمشياً مع الواجب، خاصة إذا كان صاحبه، علاوة على ذلك، يكنّ ميلاً مباشراً لفعله هذا». وهو رغم تأنّفه المعهود من ضرب الأمثلة نراه، في هذا الصدد، يضرب مثلاً نافلاً فيقول: «مثال ذلك أنه ربما كان من باب التطابق مع الواجب [أو من باب التمشي معه] conforme au devoir أن لا يعمد الحانوتي إلى استغلال زبونه الساذج بأن يبيعه السلعة بأغلى من ثمنها المعروف. بل أن هذا ما يمتنع عنه امتناعاً كلياً أي تاجر فهيم في شؤون التجارة العامة. وذلك إذ يضع سعراً ثابتاً محدّداً، يلتزم به تجاه الجميع، بحيث أن الطفل يستطيع الشراء من عنده فلا يلحق به أيّ غبن، شأنه شأن أي مشترٍ آخر. هكذا يكون البيع قد تمّ بنزاهة. لكن ذلك لا يكفي لكي نستخرج منه قناعة مفادها أن التاجر قد تصرّف على هذا النحو بناءً على الواجب، أو بناءً على مبدأ

(١) كنط، أسس ميتافيزيقا الأعراف، منشورات مكتبة دولاغراف، ١٩٧٣، ص ١٣٦ و١٣٧. ١٩٧٣.

Kant. Fondements de la Métaphysique des mœurs. Ed. Delagrave, 1973.

الصدق والأمانة. ذلك أن مصلحته إنما تقتضي ذلك، ناهيك بأننا لا نستطيع أن نفترض هنا أنه كان يكنّ لزبائنه نوعاً من المودّة التي تحول، بحكم الميل العفوي، دون التمييز بينهم من حيث الأسعار. هذا إذن فعل قد تمّ، لا بناءً على الواجب، ولا بناءً على الميل العفوي، بل بناءً على المأرب المصلحي[1]».

وكان كنط قد شدّد قبل ذلك على أن «ما يُفترض به أن يكون مقبولاً من الناحية الأخلاقية، لا تكفي فيه **مطابقته** sa conformité للقانون الأخلاقي. بل ينبغي أيضاً أن يكون الفعل قد تمّ **في سبيل القانون المذكور** ومن أجله. وإلا فإن المطابقة لا تكون إلا عَرَضيّة جداً و**في غاية الالتباس**، لأن المبدأ المنافي للأخلاق ربما كان له أن يولّد بين الحين والآخر تلك الأفعال المتطابقة مع القانون الأخلاقي، لكنه قد يولّد أيضاً في كثير من الأحيان أفعالاً متناقضة معه. والحال أن القانون الأخلاقي في نقائه وفي حقيقته (وهذا أهم ما في الأمر بالنسبة للشؤون العملية) لا ينبغي أن يُبحث عنه إلا ضمن نطاق الفلسفة المحضة»[2].

ولما كنا لا نعلم، حق العلم، ما إذا كان فعل المستر بريزنسكي صادراً عن القانون الأخلاقي المبني على الواجب، أم إذا كان فعلاً متطابقاً مع ذلك القانون لكنه مبنيّ على المصلحة، فإن التحفّظ الكنطي يصحّ عليه. صحيح. لكن موقفه، بالنسبة لأخلاقية فعله، يظل مع ذلك موقفاً كنطياً لا غبار عليه[3]. ذلك

---

(١) كنط، أسس.. ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) كنط، اياه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) نعني موقفه من تحويل التنصّت والتصوير عبر الفضاء إلى قانون جامع. الأمر الذي لا يصحّ ـ كما هو معلوم ـ على كثير من مفردات السياسة الأميركية وأخلاقياتها: فالولايات المتحدة، وإن كانت تنتج القنابل النووية، لا تعرب عن موافقتها على تحول هذا الإنتاج إلى قانون جامع. وهي إذ تكافح بشدّة إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تموّل برامج الأبحاث حول هذه الأسلحة في.. روسيا مثلاً (أنظر مجلة لاروشيرش الفرنسية (البحث) عدد حزيران ١٩٩٨، وإفتتاحية المجلة نفسها، عدد أيلول ١٩٩٩). في أوائل أيلول ٢٠٠١ «أوردت صحيفة «النيويورك تايمس» في موقعها على شبكة الأنترنت أن الولايات المتحدة بدأت في السنوات الأخيرة برنامجاً تضمّن أبحاثاً سرية للأسلحة البيولوجية يرى بعض المسؤولين أنها

أن التحفّظ المذكور يصحّ على بريزنسكي بقدر ما يصحّ على كنط بالذات.

والواقع أن كنط كان قد اعتصم في كتابه أسس ميتافيزيقا الأعراف (أو الأخلاق) وراء تلك اليافطة التي سمّاها «الفلسفة المحضة» أو «الميتافيزيقا» (بالحرف المكبّر). واعتبر أنه «لا يمكن بأية حال من الأحوال» أن تكون هناك «فلسفة أخلاقية» بدون الارتكاز إلى تلك الفلسفة المحضة. لكنه حرص، من جهة أخرى، على إبقاء الميتافيزيقا منزّهة عن الخوض في الشؤون «الأمبيرية» كما يقول: «حتى انني أذهب إلى القول إلى أن الفلسفة التي تخلط هذه المبادئ المحضة مع المبادئ الأمبيرية لا تستحق أن تسمّى فلسفة.. ناهيك بأنها لا تستحق أن تسمّى فلسفة أخلاقية. وذلك بالضبط لأنها، بالخلط المذكور، تلطخ نقاء الخلقية بالذات» (الأسس.. ص ٨٠). لكن الاعتصام المذكور لم يعصمه طويلاً، والحق يُقال، من تلطيخ نقاء فلسفته عندما لم يجد بدّاً، بعد لأي، من التطرق إليها، تلك الشؤون التجريبية الأمبيرية. لقد درج البعض على القول بأن كفّي الكنطية نظيفتان، لكن مشكلتها أن ليس لديها كفّان. لكننا، رغم جاذبية هذا القول، لا نرى أن قدرته الإقناعية تضارع جاذبيته. إذ أن للكنطية كفّين فعليين. وإن هذين الكفّين لم تظلا نظيفتين إلا في «الأسس..»، وأنهما قد تلطختا بالفعل عندما اضطر المعلم كنط إلى الخوض في بعض الشؤون المعيوشة التي ظل يحرص ـ عبثاً على ما يبدو ـ على عدم الخوض فيها.

كان قد مضى اثنتا عشرة عاماً على أسس ميتافيزيقا الأخلاق (١٧٨٥) عندما كتب كنط ميتافيزيقا الأخلاق (١٧٩٧). رغم أنه كان قد أزمع، واعياً، على جعل الأول تمهيداً للثاني حين قال في مقدمته: «والحال أنني لما كنت قد

= تجاوزت الخطوط الحمر المنصوص عليها في معاهدة دولية تحظّر مثل هذه الأسلحة»، (وهي معاهدة موقّعة عام ١٩٧٢). غير أن واشنطن «نفت ما نسب إليها.. وأكدت أن هذه الأبحاث دفاعية». (النهار، ٢٠٠١/٩/٥ نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية). وإذ تشكل زراعة القنّب المورد الزراعي الأول في بلادها، فهي تكافح زراعة هذه النبتة في سائر البلدان (أنظر السفير، الملحق الثقافي ٣ أيلول ١٩٩٩).

أزمعت على نشر كتاب بعنوان ميتافيزيقا الأخلاق، فقد جعلته مسبوقاً بهذا الكتاب الذي يضع للأخلاق المذكورة أسسها» (ص ٨٢). لكن الأعوام الفاصلة بين الكتابين جعلت كنط ـ على ما يبدو ـ يعود عن المبدأ الذي صاغه في الأسس.. من حيث لزوم عدم الخلط بين المبادئ «المحضة» والمبادئ «الأمبيرية»، تحت طائلة نزع صفة الفلسفة عن الكتابات التي تخلط بين هذين النوعين من المبادئ (إلا إذا افترضنا أنه لم يكن يعتبر «ميتافيزيقا الأخلاق» كتاباً فلسفياً!)، فإذا بالشؤون الأمبيرية تضطره إلى إطلاق أحكام (أخلاقية) وإلى تعميمها (باسم العقل) لا تختلف، إذا هي وضعت في عصرها، عن أحكام السيد بريزنسكي، إذا وضعت في عصره.

في ميتافيزيقا الأخلاق يفضي النظر العقلي بكنط إلى إطلاق أحكام من نوع أنه لا يحق «لمعشر النساء» أن يشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع، عن طريق التصويت، لأنه يعتبر هذا المعشر «بأسره» من جملة المواطنين «الخمولين»، وذلك إلى جانب الخدم والقاصرين.. وطائفة أخرى واسعة من أبناء المجتمع الذين لا يستحقّون صفة المواطنين «الفاعلين». فيقول بهذا الشأن: «ولما كانت أهلية المرء للتصويت هي الوحيدة التي تحدد صفته كمواطن، فهي تفترض بمن شاء من أبناء الشعب أن لا يكون مجرّد جزء من الجمهورية بل عضواً فيها كذلك، أن يتصف بالاستقلالية، أي أن يكون جزءاً فاعلاً في هذه الجمهورية بناءً على اختياره وإرادته وبالاشتراك مع غيره. غير أن هذه الاستقلالية تجعل التمييز بين المواطن **الفاعل** والمواطن **الخامل** أمراً ضرورياً، رغم أن مفهوم المواطن الخامل يتناقض في الظاهر مع التعريف بمفهوم المواطن بشكل عام. إن الأمثلة التالية قد تمكّننا من تذليل هذه الصعوبة: فالصبي الذي يستخدمه أحد التجار أو أحد الحرفيين، والخادم (ولا أعني هنا من هو في خدمة الدولة)، والقاصر ومعشر النساء بأسره، وبشكل عام كل شخص لا يضطره وضعه إلى القيام بأوَد وجوده (من طعام ومسكن) عبر نشاطه الخاص، بل يدين بذلك إلى التدابير التي يقوم بها الآخرون (باستثناء الدولة)، لا يحقّ

لهم التمتّع بالشخصية المدنية، فضلاً عن أن وجودهم لا يعتبر بمعنى من المعاني إلا وجوداً ملحقاً»[1]. وإلى جانب الصبيان والخدم والقاصرين والنساء، يستثني كنط من حق «الشخصية المدنية» (وبالتالي من حق التصويت) فئات أخرى لا يجد المرء مبرراً واضحاً لاستثنائها: «فالحطابون، والحدادون، والنجارون، والجباة [أو محصّلو الضرائب].. والمزارعون المحاصصون إلخ.. ما هم إلا مجرد عمال يدويين غير ماهرين داخل الجمهورية، وذلك لأنهم لا بدّ لهم أن يتلقوا الأوامر من أشخاص آخرين، أو أن يكونوا تحت وصايتهم، وبالتالي فهم لا يتمتعون بالاستقلالية المدنية» (ص ١٣٠). ورغم أن كنط يعتبر من ناحية أخرى أن هذه الفئات جميعاً تتمتع «كسائر المواطنين بالحرية والمساواة» (باعتبارهما أمرين «طبيعيين»)، فإنه لا يرى أن استثناءهم من حق التصويت ينتقص من حريتهم، ناهيك بمساواتهم مع الآخرين (ومن هنا، ربما، كان القول الفرنسي الساخر Tous les hommes sont égaux mais certains hommes sont plus égaux que d'autres (ان الناس كلهم متساوون لكنّ بعضهم أشدّ تساوياً من البعض الآخر)، «أما التمتّع بحق التصويت، بموجب هذا الدستور ـ أعني أن يكون الناس مواطنين لا مجرّد شركاء في الدولة ـ فإن هؤلاء المواطنين لا يتساوون جميعاً من حيث التمتّع به. ذلك أن وضعهم الذي يفترض بهم أن يُعامَلوا من قبل جميع الآخرين باعتبارهم جزءاً خاملاً من الدولة، بناءً على قوانين تتصل بالحرية والمساواة الطبيعيتين، لا يستتبع أن يكون لهم الحق بالتصرّف حيال هذه الدولة باعتبارهم أعضاء فاعلين، فينظمونها أو يساهمون في سنّ قوانينها» (١٣٠)

ومعلوم أن كنط إنما يطلق هذه «الأحكام» بناءً على العقل. فهي مبرّرة لديه باعتبارها «من مفاهيم العقل المحضة» de purs concepts de la raison (ص ١٢٧)، أو باعتبارها «مبدأ عملياً من مبادئ العقل» un principe pratique de la

(١) كنط، ميتافيزيقا الأخلاق، الجزء الثاني، منشورات فلاماريون، ١٩٩٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
Kant, Métaphysique des moeurs, II, Doctrine du droit, doctrine de la vertu, flammarion, 1994.

raison (ص ١٣٥). فمن «الأفكار» التي تنتمي إلى هذه المبادئ تلك التي تقول «إن كل سلطة من السلطات إنما تأتي من الله». فهذه فكرة لا تعبّر، برأيه، «عن مرتكز تاريخي للدستور المدني، بل تعبّر عن فكرة هي بمثابة مبدأ عملي من مبادئ العقل ـ ألا وهو أن على المرء أن يخضع للسلطة التشريعية القائمة في زمانه مهما كانت أصولها أو مصادرها» (ص ١٣٥).

ومن أحكامه المبنية على «العقل العملي المحض»[1] أن أوضاع المجتمع (الجمهورية) لا تستقيم إلا باعتماد المبدأ الذي يقضي بإعدام القاتل: «فالقاتل لا بدّ أن يُقتل. وليس ثمّة هنا أي بديل ممكن من شأنه أن يلبّي مقتضيات العدالة» (ص ١٤٥)، ذلك «أن القانون الجزائي آمر قطعي. وويلٌ لمن يتسلّل إلى تضاعيف مذهب السعادة ليعثر فيه على ما يخولّه التحلّل من العقاب أو حتى مجرّد تخفيفه إلى حدٍّ ما» (١٥٣). رغم ذلك، يستثني كنط من عقوبة الإعدام جرائم القتل التي يشكّل الشرف دافعاً لها. وهو يسمّيها باسمها المتداول: جرائم الشرف. وهو، وإن يكن لا يعني بها ما نعنيه من قتل الأخ لأخته أو الزوج لزوجته أو الأب لأبنته، فإنه يعني ما يقارب ذلك، إذ يدرج تحت جرائم الشرف قتل «أبناء الزنا» و«قتل رفيق السلاح أثناء المبارزة»: «فالطفل الذي يأتي إلى هذا العالم من خارج الزواج إنما هو طفل ولد خارجاً على القانون، وبالتالي فهو خارج عن نطاق الحماية التي يؤمّنها القانون. فهو بمعنى من المعاني قد أُدخل إلى الجمهورية كما تدخل البضاعة الممنوعة..» (١٥٩) «ولما كان التشريع غير قادر على محو ذلك العار الناجم عن ولادة طفل خارج إطار الزواج، كما أنه غير قادر على محو الوصمة التي تلحق بأحد الضباط إذ يوصف بالجبن إذا هو لم يتصدى للإهانة بقوة شخصية تتخطى خوفه من الموت... فيبدو أن الكائنات البشرية ترتدّ في هاتين الحالتين إلى حالة الطبيعة، فتقتل أمثالها من البشر، دون أن يعتبر فعلها هذا، بالضرورة، بمثابة الجريمة.. ولا يسع السلطة العليا أن تعاقبها بالموت» (١٥٩).

---

(١) إذ أن العقل المحض هو بحد ذاته عقل عملي، أنظر الأسس.. ص ٨٢.

بعد ميتافيزيقا الأخلاق بعام واحد، ألّف المعلم كنط كتابه «الإناسة من وجهة النظر البراغماتية» (١٧٩٨)، الذي ضمّنه «أحكاماً» ـ باسم العقل العملي المحض هي الأخرى ـ قد يرى بعضنا اليوم أنها تنمّ عن عنصرية واضحة إن لم تكن سافرة. فهو يرى أن «طباع» الشعوب التي يتحدث عنها ـ من فرنسيين وإنكليز وإسبان وطليان وألمان وروس ـ «**طباع فطرية**، طبيعية تجد **مركزها** إذا جاز القول pour ainsi dire في تركيبة الدم البشري». ثم يخلص من ذلك إلى القول: «هذا هو الحكم الذي يسعنا أن نطلقه بما يشبه الصحة avec vraisemblance: **إن اختلاط الأورمات العرقية** les souches (عبر الفتوحات الكبرى) **لا يؤدي إلى ما فيه خير الجنس البشري**، نظراً لأنه يعمل على محو طبائع كل منها. نقول ذلك بمعزل عن أية نزعة مزعومة نحو التدلّه بحب البشر prétendue philanthropie[1]». فإذا كان التاريخ قد جعل من غوبينو «أبا النظريات العنصرية»، فإن الرجل، والحق يُقال، لم يتجاوز مثل هذه الأحكام الكنطية بشيء[2].

* * *

(١) كنط، الأناسة من وجهة النظر البراغماتية، باريس، منشورات فرن، ١٩٩١، ص ١٦٠.
Kant, Anthropologie du point de vue pragmatique, vrin, 1991, P.160 (traduction de M. Foucault 1960).

(٢) يرى كلود ليفي ـ ستروس «أن غوبينو الذي جعله التاريخ أبا النظريات العنصرية، لم يكن، رغم ذلك، ينظر إلى «التفاوت بين الأعراق البشرية» [عنوان كتابه] نظرة كمية بل نظرة نوعية: «فالأعراق التي كانت تشكل البشرية في بداياتها ـ الأبيض والأصفر والأسود ـ لم تكن متفاوتة عنده من حيث القيمة المطلقة بمقدار ما كانت متفاوتة من حيث ملكاتها الخاصة. كما أن فساد النوع كان يرتبط عنده بظاهرة التهجين أكثر من ارتباطه بالموقع الذي يحتله كل عرق من سلّم القيم المشترك بين سائر الأعراق. وبالتالي فقد كان لهذا الفساد أن يعتور البشرية جمعاء بوصفها خاضعة، دونما تمييز بين الأعراق، لعملية تهجين مضطردة». (العرق والتاريخ، ضمن: الإناسة البنيانية، الثاني، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٩٥). ولنذكر، بالمناسبة، هذا «الحكم» (الذي لا مراء في «أخلاقيته») والذي يطلقه كنط على «الفلسطينيين» (بصرف النظر عن دلالة هذه التسمية في عصره أو عصرنا): «ان الفلسطينيين les palestiniens الذين يعيشون بيننا قد اشتهروا بحقّ بأنهم نصّابون محتالون نظراً لذهنية الربا التي تسود في أوساط القسم الأعظم منهم. صحيح أن من العجيب أن

رغم هذا الدرس الذي يُفترض «بالعقل» أن يستخلصه، بناءً على فتاوى المعلم ببعض تطبيقاته، ظل المذهب الكنطي في الأخلاق يجد من يسعى في طلبه وتطويره، بعد كنط، بين الفلاسفة المعاصرين. والواقع أن الكنطية (بما هي «النقدية») قد أناخت بكلكلها ـ وهذه ليست صورة مجازية خالصة ـ على العديد من مناحي الفلسفة المعاصرة، بحيث أن هناك فلاسفة معاصرين لا يمتّون بصلة فكرية إلى كنط قد وجدوا من يصفهم بإحياء «كنطية جديدة» دون أن يدروا[1]. لكن السعي المذكور اتخذ أبعاداً جديدة لدى فلاسفة معاصرين لا يخفون عملهم على إحياء الفكر الكنطي عامة، والمذهب الكنطي في الأخلاق بشكل خاص. من هؤلاء الفلاسفة نخصّ بالذكر المعلم هبرماس الذي ما فتئ منذ عقود يدعو لتجديد المشروع الكنطي، وخاصة في كتابيه «الأخلاق والتواصل» و«أطيقا النقاش»[2]. فقد اعتبر هبرماس، في الأخلاق والتواصل، أن «نظرية الحداثة» بحد ذاتها تجد جذورها («حبكتها الأساسية» على حد قوله) في كتابات كنط عن العقل، «في المفهوم الكنطي المتعلق بعقل صوري متميّز بذاته formelle et differenciée» (ص ٢٦). والحداثة، بل نظرية الحداثة، برأي هبرماس،

= يتصوّر المرء وجود أمة من النصّابين une nation d'escrocs ولكن من العجيب أيضاً أن يتصور أمّة من التجار يُعرِض القسم الأكبر من أبنائها عن اكتساب الشرف المدني في الدولة التي يعيشون فيها، ويسعون إلى تعويض هذا القصور عن طريق المكسب الذي يحصّلونه إذ يغشّون الشعب الذي أحاطهم برعايته، أو حتى يغشّون بعضهم بعضاً. لكنّ الأمّة التي لا تتألف إلا من التجار، أي من أعضاء غير منتجين في المجتمع، لا يسعها أن تكون إلا كذلك..». قرأنا هذا النص عند ليون بولياكوف في «الأسطورة الآرية»، وهو يحيله على مولفات كنط الكاملة بالألمانية.

L. Poliakov, Le mythe aryen, Pocket, 1994, P.214.

(١) هكذا كان بول ريكور (ومن قبله روجيه باستيد) قد تحدّث عن «كنطية ليفي ـ ستروس المحدثة» ووصفها بأنها «كنطية بدون أنا عليائية» Sans je transcendental.

(٢) صدر الأول عام ١٩٨٣ وترجم إلى الفرنسية عام ١٩٩٩، وصدر الثاني عام ١٩٩١ وترجم إلى الفرنسية عام ١٩٩٩.

Habermas, J: Morale et communication, Flammarion, 1999. Ethique de la discussion, Flammarion, 1999.

«تتصف، من جهة، بأنها العزوف عن المعقوليّة[1] الجوهرية الناجمة عن تأويل العالم تأويلات ميتافيزيكية ودينية، وبالتالي تقليدية، كما تتصف، من جهة أخرى، بالثقة التي توليها **للمعقوليّة الإجرائية** التي تستعير منها مدركاتنا العقلية nos conceptions. . تطلّبها للصحة، سواء في حقل المعرفة الموضوعية أو في حقلي الذكاء العملي ـ الأخلاقي والحكم الذوقي [الاستيطيقي]» (٢٦).

فالإجرائية، أي ذلك التطبيق العملي لأحكام العقل (بمقدار ما يجوز الفصل بين عقل عملي وعقل نظري عند كنط. . وهبرماس) هي في صلب الحداثة. لكن هذه الحداثة تصطدم على ما يبدو بعقبة لم يكن المعلم الأول ـ كنط ـ قد أعارها اهتماماً، نظراً لعزوفه عن «النقاش»، بل لاعتباره أن النقاش عنصر من العناصر المعطّلة للجدوى الفلسفية أصلاً. هذه المشكلة هي مشكلة اختلاف الأحكام الأخلاقية باختلاف مناشئها (باختلاف «سياقاتها» ses contextes، كما سيقول ريكور). وبهذا المعنى فهي مشكلة «حديثة» بالنسبة للفلسفة الكنطية الأرثوذكسية، إذا جاز القول، أي بالنسبة لمفهوم كنط نفسه عن العقل (لا مفهوم هبرماس). لذا كان على هبرماس، في معرض اشتغاله على «الحداثة» على الأقل، أن يتندب نفسه لمعالجة هذه المشكلة في كتابيه المذكورين، وخاصة في «اطيقا النقاش» الذي هو توسيع (نقدي) للفصل الثالث من «الأخلاق والتواصل». والأسطر التي تلي هي محاولة (نقدية هي الأخرى) لتسليط الضوء على جانب من جوانب المعالجة المذكورة، وخاصة على من نسمّيهم، مع هبرماس، «المعنيّين بالنقاش».

* * *

يعتبر هبرماس إذن (منذ الجملة الأولى من «أطيقا النقاش») أن مساهمته هذه هي «إعادة صياغة للأخلاق الكنطية»، وأن مشروعه (المشترك مع كارل أوتو أَبل) تكملةٌ للفصل الثالث من كتابه «الأخلاق والتواصل» الذي كان بعنوان

---

(١) نترجم rationalité بـ معقوليّة تمييزاً لها عن عقلانية rationalisme، وعقلنة rationalisation، وعقلية (اسم) mentalité، وعقلية (صفة) rationnelle.

«ملاحظات برنامجية من أجل تأسيس أطيقا النقاش تأسيساً عقلياً». كما يستهلّ الفصل الثاني من الأطيقا. بقوله: «سأفترض سلفاً، مع أبّل، أ ـ ان من الممكن إعادة صياغة الموقف الكنطي ضمن إطار أطيقا النقاش، ب ـ ان من الممكن الدفاع عن هذا الموقف في وجه مواقف التشكيكية القيمية» (ص ٣٨). وفي القسم الثالث من الكتاب (وهو القسم الأكبر)، حيث يناقش هبرماس حوالي اثني عشر كاتباً ممن تعرّضوا ـ مؤخراً ـ للمسألة الأخلاقية، لا ينفك عن المنافحة عن الموقف الكنطي في وجه «الاعتراضات» التي واجهها مشروعه، فلا يني يشرح «التراث الكنطي» ويطوره (كما في رده على وليامس (وكتابه «الأطيقا وحدود الفلسفة»، ص ١١٥)، أو يستحضر «قوة الإقناع» التي تتصف بها «الأطيقا الكنطية» (كما في ردّه على فلمر الذي يشكك في كتابه «الأطيقا والحوار» «بإمكانية تطبيق المبدأ اليونيفرسالي بناءً على أطيقا النقاش» (ص ١٢٦)، منطلقاً، في هذه الردود، من «أن معرفية الأطيقا الكنطية تصطدم منذ وقت طويل بعدم فهم أولئك الذين يقيسون العقل العملي بمعايير الفاهمة entendement» (ص ١١٢). وكان قد نبّه قارئه منذ بداية الفصل الأول إلى تميّز الأطيقا الكنطية عن «الأطيقات الكلاسيكية»: «فبينما كانت الأطيقات الكلاسيكية تتعلق بكل المسائل المتصلة «بالحياة الصالحة» la bonne vie، لم تعد الأطيقا الكنطية تتعلق إلا بمشكلات التصرّف العادل أو المنصف. فالأحكام الخلقية تفسّر كيف أن النزاعات الناجمة عن حيّز الأفعال les conflits d'action يمكن أن تجد حلاً لها بناءً على اتفاق معلّل عقلياً rationnellement motivé» (ص ١٧).

أما كيف «تتأسس أطيقا النقاش على أسس العقل» وكيف تجد النزاعات حلاً لها «بناءً على الاتفاق المعلّل عقلياً» فهي أطروحة المؤلف وموضوع الكتاب. فإذا كانت الأطيقا الكنطية هي ترانساندالية الأنا (المفردة المتفكّرة)، فإن أطيقا النقاش هي ترانساندالية النحن (جماعة المتناقشين). والواقع أن بوسع المرء أن يذهب إلى أن المشروع الهبرماسي كله كان متضمناً، بالأصل، في معطيات الأطيقا الكنطية.

فخلافاً لما يقوله هبرماس من «أن كنط لا يطابق بين العقل النظري والعقل العملي (ص ١٧)، نجد عند الرجل إشارات عديدة تنمّ عن أنه إنما يتحدث عن «عقل نظري عملي» واحد. ففي «الأسس..» التي يذكر كنط أنه وضعها على سبيل التمهيد لكتاب سيؤلفه «ذات يوم» بعنوان ميتافيزيقا الأخلاق، يشير إلى أن «لا سبيل إلى تأسيسها» (هذه الميتافيزيقا) «إلا بنقد يتناول العقل المحض العملي، مثلما أن تأسيس الميتافيزيقا [بعامة] كان قد اقتضى نقد العقل التأملي المحض الذي سبق لي أن نشرته»، وهو يعني نقد العقل المحض الذي نشر عام ١٧٨١، قبل «الأسس..».

أما في «نقد العقل العملي» (١٧٨٨) فهو في الأسطر الأولى من الكتاب ينبّه قارئه إلى أنه اختار له هذا العنوان، ولم يسمّه «نقد العقل المحض العملي» (كما كان قد وعد) لأسباب لا تتضح إلا بقراءة الكتاب بأسره. لكنه سرعان ما يضيف: «والواقع، أن العقل إذا كان عملياً بالفعل، بحكم كونه عقلاً محضاً، فهو يبرهن بذلك عن واقعيته وعن واقعية مفاهيمه في الحال نفسه. إذ أن كل ضرب من ضروب التعقل المرهف raisonnement subtil الذي يتنكّر لكونه تعقلاً عملياً، إنما يحكم على نفسه بالعقم est fait en pure perte»[1]. ويعلّق دلبوس، مترجم «الأسس..» إلى الفرنسية، على مقولة كنط هذه: «ذلك أن كنط، إذ يبيّن أن العقل المحض عقل بحد ذاته عملي، وإذ يظهر من أجل ذلك أن هناك تعالقاً، بل، بمعنى من المعاني، تماهياً بين مفهوم القانون الأخلاقي وقانون الحرية، إنما يذهب بذلك إلى أن على النقد أن لا يمارس رقابته ومحظوراته إلا على الفكرة [المتعلقة] بعقل ليس هو بالعقل المحض، أي بعقل يسعى إلى البحث عن أصل لازم لقدرته العملية في ظروف أمبيرية معينة»[2].

غير أن دلبوس يقول أيضاً ـ وهذا مهم بالنسبة لما نحن فيه ـ : «وخلافاً

---

(١) نقد العقل العملي، PUF، ١٩٦٠، ص الأولى.

(٢) الأسس.. ص ٨٢. ومعلوم أن كنط يعود إلى استعمال تسمية «العقل المحض العملي» في عناوين كل الفصول التي يتألف منها كتابه «نقد العقل العملي».

لما يذهب إليه عدد من الفلاسفة العقلانيين الذين يعتقدون أن الحقيقة الأخلاقية لا توجد في الوعي الجمعي إلا بصورة مشوّهة وغامضة، فإن كنط يعتبر أن الوعي الجمعي ينطوي على الفكرة الأخلاقية، كاملة سليمة. وبالتالي، أن هذا الوعي قادر على الاهتداء إلى هذه الفكرة بذاته. لذا فإن كنط يلجأ، من أجل اكتشاف المبدأ الأخلاقي، إلى تحليل طريقة الحكم الخاصة بالوعي المذكور. غير أن هذا لا يعني أن الوعي الجمعي قادر على تفسير ما يحتويه وينطوي عليه: إذ ينبغي، حسب كنط، أن يُصار إلى الانتقال من المعرفة العقلية الجمعية إلى المعرفة الفلسفية» (ص ٨٣).

هكذا يستطيع المرء أن يعتبر أن مشروع أطيقا النقاش هو عبارة عن نقل المعرفة الأخلاقية من حيزها «الجمعي»، ممثلاً بالمتناقشين، إلى مصاف المعرفة الفلسفية. وفي عملية النقل هذه التي هي أشبه بالمايوتيكا السقراطية، يلعب الآمر القطعي الكنطي دوراً فاعلاً في «معرفية» الأطيقا و«يونيفرساليتها»، وهما بُعدان من أبعاد الأطيقا الهبرماسية الأربعة (إلى جانب «آدابيتها وصوريتها»). ففي البُعد المعرفي congnitiviste يقول هبرماس: «إنني أعتبر الصحة المعيارية [للأحكام الخلقية] بمثابة التطلع إلى المصداقية المماثلة للحقيقة. فنتحدث بهذا المعنى أيضاً عن أطيقا معرفية. ويفترض بهذه الأطيقا المعرفية أن تجيب على السؤال الذي يؤول إلى معرفة كيف يمكن أن تكون العبارات المعيارية مرتكزة إلى أساس. ورغم أن كنط يختار الشكل الأمري («لا تتصرف إلا بناءً على الحكمة التي تجعلك تودّ في الوقت نفسه أن تتحول هذه الحكمة إلى قانون يونيفرسالي»)، فإن الآمر القطعي يضطلع بدور المبدأ التبريري الذي يتيح لنا أن نصف بعض ضوابط التصرف القابلة للتعميم universalisables بأنها سليمة وصالحة valides: فما هو مبرّر من وجهة نظر أخلاقية ينبغي أن يكون مودوداً voulu من قبل جميع الكائنات العاقلة. من هذا المنظور نتحدث عن أطيقا صورية. فأصول المحاججة الأخلاقية هي التي تحلّ في أطيقا النقاش، محلّ الآمر القطعي. فينشأ عنها المبدأ «ن»، ومفاده أن الضوابط التي من شأنها أن

تكون موضع اتفاق من قبل جميع المعنيين، بحكم مشاركتهم في نقاش عملي، هي وحدها التي تستطيع أن تطمح لأن تكون ضوابط صالحة وسليمة» (١٧).

هكذا يلعب الآمر القطعي دور المبرّر والمسوّغ للضوابط، بناءً على «أصول المحاججة». لكن هذا الآمر نفسه يلعب دور «القاعدة» التي ينبغي العمل بها عند تعميم الضابط والتزام الجميع، وبما ينشأ عنه من تبعات: إذ «وفي الوقت نفسه، يُرَدّ الآمر القطعي إلى مصاف المبدأ اليونيفرسالي «ي» الذي يضطلع في النقاشات العملية بدور القاعدة الحجاجية [التالية]: في حال الضوابط السليمة والصالحة، فإن النتائج والمفاعيل الجانبية التي تنشأ، بصورة قابلة للتوقّع[١]، عن التقيّد اليونيفرسالي بالضابط الواحد، على رجاء تلبية مصالح كل واحد من المجموع، ينبغي أن يكون من الممكن القبول بها من قِبَل الجميع دونما إكراه» (١٧). ويعود هبرماس في مكان آخر لصياغة مبدأ التعميم «ي» principe d'universalisation U باعتباره «قاعدة حجاجية» فيقول: «ينبغي لكل ضابط سليم أن يستجيب للشرط الذي يقضي بأن تكون النتائج والمفاعيل الجانبية التي تنشأ، بصورة قابلة للتوقع، عن التقيّد اليونيفرسالي بالضابط الواحد، وعلى رجاء تلبية مصالح كل واحد من المجموع، قابلة للقبول بها من قِبَل جميع المعنيّين دونما إكراه»، ثم يردف ذلك بقوله: «فإذا كان من الممكن استخلاص «ن» من المضمون المعياري للافتراضات المسبقة[٢] البراغماتية اليونيفرسالية [التي تعرب عنها] المحاججة بشكل عام، فإن أطيقا النقاش يمكن ردّها عندئذ إلى الصياغة المختصرة التالية: «ن» يُفترض بكل ضابط سليم أن ينال قبول **جميع المعنيّين** بحكم اشتراك هؤلاء في نقاش عملي» (٣٤).

أما «الافتراضات المسبقة» التي لا بدّ أن تتخلّل مساهمات المشتركين في

---

(١) لا يلتفت هبرماس إلى أن المقدرة على التوقع (وبالتالي «قابليته» التي ترتبط، مثلاً، بالمقدرة على.. الاستخبار والاستعلام) أمرٌ قد يكون شديد التفاوت بين «المتحاججين»، وبالتالي شديد الأثر على «تلبية مصالح» الأقدر على «التوقع».

(٢) ومعلوم أن الافتراضات المسبقة les présuppositions مفهوم كنطي من مفاهيم نقد العقل المحض.

النقاش، فقد ميّز هبرماس بينها وبين «المبدأ الأخلاقي» الذي يُفترض به أن يستخلص من النقاش، وذلك في معرض تحديده لليونيفرسالية نفسها: «اننا نطلق صفة اليونيفرسالية على ضرب من الأطيقا التي تذهب إلى أن هذا المبدأ الأخلاقي (أو أي مبدأ مشابه له) لا يعتبر فقط من بداهات ثقافة محدّدة أو عصر محدّد، بل يصحّ بصورة يونيفرسالية.. إذ أن كل شخص من الأشخاص الذين يعتزمون بصورة جدية خوض تجربة الاشتراك في محاججة ما، إنما هو يلتزم ضمنياً بافتراضات مسبقة براغماتية يونيفرسالية ذات مضمون أخلاقي. أما المبدأ الأخلاقي فهو يُستخلَص إنطلاقاً من مضمون هذه الافتراضات المسبقة الحجاجية» (١٨).

هكذا لا يعود هناك شك كبير في أن «أطيقا النقاش» بلورة للمشروع الذي ينسبه دلبوس لكنط من حيث «نقل المعرفة العقلية الجمعية» إلى حيّز «المعرفة الفلسفية».

وأما كيف يبتّ المتناقشون مسألة إتفاقهم على «المبدأ الأخلاقي» الصالح لتعميمه يونيفرسالياً، فأمر يستعين عليه هبرماس بمقولته عن «الحجة الفضلى»: ذلك أنه «ينبغي على المشاركين [بالنقاش]، أثناء محاججاتهم، أن ينطلقوا من أمر واقع مفاده أن المعنيين جميعاً إنما يشاركون مبدئياً، بوصفهم أحراراً ومتساوين، في عملية بحث تعاونية عن الحقيقة، لا قيمة فيها ولا اعتبار إلا لقوة الحجة الفضلى l'argument le meilleur التي تفرض نفسها دونما إكراه». «ومن جهة أخرى، يُعتبر النقاش العملي بمثابة عملية التفاهم processus d'intercomprhension التي ـ بحكم شكلها بالذات ـ توكل لجميع المشاركين وفي نفس الوقت، التبنّي المثالي لدورهم. وبالتالي فهي تحوّل هذا التبنّي المثالي للدور إلى عملية عمومية يمارسها الجميع بصورة بينذاتية مشتركة «pratiquée par tous intersubjectivement en commun» (١٩).

وفي الرد على وليامس يستعين هبرماس بمقولة «الحجة الفضلى» هذه: «فكما يستطيع الفرد أن يعكف على ذاته وعلى حياته برمّتها حتى يوضح لنفسه

أي شخص هو، وأيّ شخص يحبّ أن يكون، كذلك يستطيع أعضاء الجماعة الواحدة أن يلتقوا بكل ثقة ضمن أجواء التداول العمومي [في أمورهم] من أجل الاتفاق في ما بينهم على صياغة حياتهم المشتركة وعلى هويتهم، وذلك بفعل الحجة الفضلى التي تفرض نفسها دونما إكراه» (١١٤). كما أنه في ردّه على توغندات (ص ١٤٠) يستعيد كلامه أعلاه عن الحجة الفضلى بصورة تكاد تكون حرفية كما وردت في ص ١٩.

ومن المعلوم أن راولز كان يصف هذه الحجة بأنها «الأوجه»، وأنه كان سباقاً إلى استعمالها في مقالة تعود إلى العام ١٩٨٠، أي قبل كتابة هبرماس لكلّ من «الأخلاق والتواصل» (١٩٨٣) و«اطيقا النقاش» (١٩٩١). فقد اعتبر راولز «أن المهمة [مهمة الفلسفة] تقوم على بلورة تصوّر عمومي للعدالة من شأنه أن يكون مقبولاً لدى جميع الذين ينظرون إلى شخصهم وإلى علاقتهم بالمجتمع على نحوٍ من أنحاء النظر. إن ما يبرّر تصوّراً ما للعدالة، ليست أمانة هذا الشعور لنسق سابق في الوجود لدينا، أو لمعطى من معطياتنا [أي لما يسمّيه هبرماس «الافتراضات الحجاجية المسبقة واليونيفرسالية ص ١٤٠] بل هو توافقه مع الفهم الأعمق لأنفسنا وتطلعاتنا، ومع تحقيقه لشرط كونه التصوّر الأوجه بالنسبة لنا، بالنظر إلى تاريخنا وتقاليدنا التي تترصع بها حياتنا العمومية»[1].

وصحيح أن هبرماس يستعمل «الحجة الفضلى» بينما يستعمل راولز «التصوّر الأوجه» أو «الأقرب إلى المعقول» le + raisonnable. لكن صيغة أفعل التفضيل التي يشترك الاثنان في اعتمادها إنما تحتكم إلى مرجعية واحدة: فالحجة الفضلى إنما «تفرض نفسها دونما إكراه» باعتبار «ان الإتفاق دونما إكراه لا يمكن التوصل إليه إلا عبر الأسباب الوجيهة les bonnes raisons» كما يرى هبرماس (ص ١٤٠).

---

(١) راولز، «البنائية الكنطية في النظرية الأخلاقية» (١٩٨٠) ضمن: العدالة والديموقراطية، سوي، ١٩٩٣، ص ٧٨.

J. Rawls, Le constructivisme kantien dans la théorie morale (1980), In: Justice et Democratie, Seuil, 1993, P.78.

والواقع أنه إذا جاز لنا أن نحكم على ما هو مخصوص بأطيقا النقاش الهبرماسية دون أطيقا الأخلاق الكنطية، فإننا نذهب إلى أنه هذه الحجة الفضلى بالذات. الأمر الذي لا نجد له ما يعادله عند كنط، وذلك ـ ببساطة ـ لأنه لم يكن ينظّر لأطيقا.. النقاش، وإنما لأمر آخر. «فالحكم» السليم عند كنط لا بدّ أن يرتبط بوجود «الحاكمة». وهذه، برأيه، «موهبة خاصة»، بل «موهبة طبيعية» لا يمكن اكتسابها ولا تعلّمها. ولأن «التمييز» بين ما إذا كانت الأمور تنضوي أو لا تنضوي «تحت قواعد» أمرٌ منوط بهذه الحاكمة التي هي «ملكة الإدراج تحت قواعد»، فإن استخراج القواعد بات محصوراً بمن يملكون هذه «الموهبة الطبيعية»[1]. وصحيح أن كنط تحدث عن الاستعمال «الجدالي» polmique للعقل. لكن الجدال عنده لا يعني ما يعنيه النقاش عند هبرماس. فإذا كان كنط يصف «قرار العقل» بأنه لا يعدو كونه «اتفاق المواطنين الأحرار الذين يجب على كل واحد منهم أن يكون قادراً على التعبير عن تحفظاته، بل حتى عن رفضه»[2]، فإنه سرعان ما يُتبع ذلك بالقول: «وأفهم إذن بالاستعمال الجدالي للعقل المحض دفاعه عن قضاياه ضدّ الإنكار الدغمائي». فعلى هامش علاقة العقل المحض مع ذاته (التي هي العلاقة المركزية)[3]، فإن علاقته مع «مزاعم

---

(١) «ذلك أن الحاكمة le jugement هي موهبة خاصة لا يمكن أن تُعلَّم قط، بل يمكن أن تُمرَّن وحسب. فهي، من ثمّ، العلامة الفارقة لما يسمّى بالحس السليم، الأمر الذي لا يمكن أن تُغني عنه أية مدرسة. لأنه على الرغم من أن هذه المدرسة يمكن أن تزود فاهمة محدودة entendement born بقواعد.. إلا أن على التلميذ أن يملك هو القدرة على استخدام هذه القواعد استخداماً صحيحاً، ولا يمكن أن نملي عليه، في هذا الصدد، أية قاعدة للإحتراز من سوء الاستعمال عندما يفتقر إلى مثل هذه الموهبة الطبيعية». نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٨، ص ١١٦. وربما وجد المرء في هذه «الموهبة» سبباً (كنطياً) لاستبعاد كل الذين يستبعدهم كنط عن حق المواطنية الرئيسي الذي هو التصويت.

(٢) المرجع إياه، ص ٣٥٨.

(٣) ومعلوم أن كنط ينبّه إلى أن مشروعه هو «دعوة إلى العقل» لكي يضطلع من جديد «بأشقّ مهمّاته جميعاً» التي هي «معرفة الذات»، وان هذه المعرفة إمارة من إمارات «الحاكمة الناضجة» في عصر لم يعد ينبغي له «أن يتلهّى» بمظاهر المعرفة. المرجع إياه، ص ٢٦.

أخوته في المواطنية» هي في النهاية علاقة دفاعية (أي سلبية) وحسب: «فلا يكون عليه سوى أن يدافع عن نفسه ضدّهم»[1]، لا أن يقنعهم بشيء ولا أن يتفق معهم على شيء من خلال «نقاش» أو «حجة فضلى».

أضف إلى ذلك أن كنط كان متماهياً (إذا جاز القول) مع قيم عصره، بل مع سيّد ذلك العصر[2]، وأنه يجوز لأمرئ أن يفترض أن ما كتبه (وكلّه ذو طابع نظري) حتى العام ١٧٩٧ (تاريخ ميتافيزيقا الأخلاق)، إنما كان على سبيل مراكمة «رأسالمال الرمزي» (إذا شئنا أن نتكلم مثل بورديو) الذي مكّنه من إطلاق أحكامه العملية جداً والتي رأينا نماذج منها، وهي تعرب بالفعل عن تماهٍ (غير نقدي) بقيم العصر، ناهيك عن إطلاق هذه الأحكام بمحض استناده، كفرد، إلى رأسمال رمزي معلوم وبمعزل عن أي «نقاش» مع «أخوته في المواطنية» (هبرماسي كان أم غير ذلك).

في مقابل الاشتغال الكنطي على «الأنا العليائية» Le je transcendental التي تلتزم على الصعيد الجماعي ـ إذا اضطرت إلى وضع نفسها عليه ـ موقفاً «دفاعياً» لا يصل إلى حدّ الإلتزام بأية «نحن» جماعية، ينطلق هبرماس من هاجس الحرص على «حماية» البشر (أجمعين). حمايتهم من هذه «الهشاشة المترسّخة بصورة بنيانية في أشكال حياتهم المجتمعية ـ الثقافية» Une vulnérabilité inscrite dans des formes de vie socio-culturelles، فيرى «من الناحية الإناسية، أن الأخلاق تفهم في الواقع باعتبارها تدبيراً حمائياً يعوض عن هذه الهشاشة»[3]. ومشكلة الأفراد ـ التي تتخذ طابعاً دراماتيكياً واضحاً ـ تكمن

---

(١) إياه، ٣٥٨ و٣٥٩.

(٢) يهدي كنط كتابه «نقد العقل المحض» ـ كما هو معلوم ـ إلى «معالي وزير الدولة الملكي بارون تسدلتس»، ويعتبر أن «إسهام المرء بقسطه في تنمية العلوم معناه أن يعمل لمصلحة معاليكم» ويختم مخاطبته لصاحب العطوفة بأن يعهد إليه «بسائر مصائري الأدبية».

(٣) فالأخلاق الهبرماسية ـ إذا جاز القول ـ هي من قبيل «الرفق بالإنسان». نظراً لأن الكلمة التي تستعملها جمعية الرفق بالحيوان S.P.A: société protectrice des animaux هي نفسها التي يستعملها هبرماس إذ يصف الأخلاق بأنها تدبير رفيق: une disposition protectrice qui compense une vulnérabilité structurellement inscrite.

في «غياب الحماية المتبادلة بينهم» بإزاء تفاقم «حاجتهم إليها».

والواقع أن «عملية التنشئة المجتمعية» التي أدت إلى «تفردن» البشر، هي التي جعلتهم «هشّين وبحاجة إلى الحماية الأخلاقية»: «أن بودّي أن أطلق صفة «أخلاقية» على كل تلك المواقف الحدسية intuitions التي تجعلنا نتصرّف على أحسن وجه من أجل التصدّي لهشاشتنا القصوى كأشخاص l'extrême vulnérabilité des personnes، وذلك من باب حماية هذه الهشاشة ومراعاتها». والهشاشة البشرية المذكورة التي يردّها بعض الباحثين في شؤون هذا الذي «حارت البريّة فيه»، على قول المعرّي، إلى عدد من نقاط الضعف التي تعتور تكوينه البيولوجي (كأن يشدّد واحد منهم ـ غراسّيه ـ على هشاشة عموده الفقري، مثلاً)، أو يردّها بعض آخر إلى طول مدة تبعيته، أثناء طفولته، حيال من يتعهدونه من الكبار (قياساً على معظم الحيوانات الأخرى)، أو يردّها آخرون إلى دواعي أخرى.. هذه الهشاشة يردّها هبرماس إلى السستام الثقافي نفسه (أي إلى تلك العملية التي كانت تسمّى بالتنشئة المجتمعية socialisation، ثم صارت تسمّى منذ حين بالتنشئة الثقافية culturalisation) وفي صلبه عملية التواصل عبر الكلام.

ويستعين هبرماس على تثبيت نظرته هذه للأخلاق عام ١٩٩١ (آداب النقاش) بجملة كان قد كتبها قبل أكثر من ثلاثين عاماً (مما يعني أننا حيال نظرة لم تنفك تختمر منذ ذلك الحين). ففي مقالة تعود إلى العام ١٩٧٠، وبالتالي قد

= و«الشفقة» أمر مستقل عن الفلسفة وموجود «قبل أية فلسفة»: «فما يعنيه التصرّف الأخلاقي، بل ما يعنيه قبل كل شيء هذا التصرّف الأخلاقي، أمر نعرفه قبل أيّة فلسفة. فهو يحصل عبر الشفقة pitié التي نشعر بها حيال الآخر إذ تلحقه المهانة في كلية وجوده l'intégrité offencée d'autrui، شفقة لا تقل وطأتها عما نشعر به من أسى حيال هويتنا الخاصة المجروحة، أو ما نشعر به من خوف إذ تتعرض هذه الهوية للخطر. إن ما يتعذّر علينا التعبير عنه من تلك التجارب التي تنشّأت عليها المجتمعات، التجارب الحمائية والتعاون التضامني والإنصاف، إنما تتغلغل في حدوسنا [جمع حدس] وتؤدّبنا على نحوٍ أفضل مما قد تقوم به جميع الحجج على أنواعها» (أطيقا.. ص ١٦٥).

ينطبق عليها ما يقوله هبرماس عن مقالاته التي تعود إلى تلك الفترة، من أنها «تعود إلى سنوات الدراسة»، وانها «حصيلة ضرب من الكتابة الفلسفية الصحفية» وأن بعضها «صار ينتمي إلى سياق غريب عني»، يقول الرجل في معرض نقاشه لمفهوم الأخلاق عند جيلين[1]:

«إن الهشاشة العميقة تبع الانسان لا تكمن لا في نقاط ضعفه البيولوجية، ولا في نقاط القصور التي تعتور التكوين العضوي للطفل الوليد، ولا في مخاطر الحقبة التربوية التي تطول [عند الجنس البشري] بصورة استثنائية، وإنما تكمن في السستام الثقافي نفسه، هذا السستام الذي كان قد بُني على سبيل التعويض [عن نقص] باعتبار أن الهشاشة المذكورة هي التي تجعل من اللازم وجود الثقل المقابل الذي يشكله التدبير الأطيقي للسلوك»، وبالتالي فإن «مشكلة الأخلاق الأساسية هي في ضمانة الحماية والاحترام المتبادلين، ضمانة تتحول إلى أمر مفروغ منه في السلوك. هذه هي النواة الحقيقية لأطيقا الشفقة»[2].

بناءً على هذه الهشاشة التكوينية[3]، تضطر الأخلاق إلى «حلّ مهمتين في واحدة»: مراعاة حرمة الأفراد، وذلك «باحترام كرامة كل منهم»، بالإضافة إلى

---

(١) يبدو أن كتابات Arnold Gehlen لم تشهد انتشاراً كالذي شهدته كتابات هبرماس. فلا نعلم أن أياً منها قد ترجم إلى الفرنسية مثلاً. لكن هبرماس كان قد ناقش كتابه «الأخلاق والمغالاة الأخلاقية» الصادر بالألمانية عام ١٩٦٩. أنظر: هبرماس شخصيات فلسفية وسياسية، غاليمار، ١٩٧٤.

Hobermas, profils philosophiques et politiques, Gallimard 1974, P.259-283.

(٢) «شخصيات فلسفية..» ص ٢٧٣ و«آداب النقاش» ص ١٩ وهامش ص ٢٠.

(٣) إذا كانت هذه الهشاشة تعود، بنظر هبرماس، «إلى السستام الثقافي نفسه»، فإن الثقافة لا تعود تُعتبر عاملاً منشطاً أو مفعّلاً لإنسانية الإنسي العاقل العاقل (أي جنسنا بالذات) بقدر ما تُعتبر عاملاً معرقلاً لها. خلافاً لذلك، نقرأ عند ديفرو (وهو، بمعنى من المعاني، من الثقافويّين): «إن النظرية التي تزعم أن الثقافة تضيّق [آفاق] السلوك، نظرية وهمية. فلو صحّ هذا الزعم، لكانت الثقافة قد قضت على مخزون الطاقة البيولوجي لدى الإنسان بدلاً من أن تفعّله».

S'il en était ainsi, loin d'actualiser le potentiel biologique de l'homme.. elle le détruirait? (P.335)

G. Deverux, Essais d?éthnopsychiatrie générale, Gallimard, 1970.

حمايتها «للعلاقات البينذاتية القائمة على الاعتراف المتبادل التي يستمر الأفراد، عن طريقها، أعضاءً في طائفة واحدة». في مقابل «هذين المبدأين المتكاملين» يقوم مبدأ العدالة والتضامن. وإذا كانت الأخلاق غير الهبرماسية قد عالجت كلاً منهما على حدة، فإن «أطيقا النقاش» «تفسّر كيف أن هذين المبدأين يرجعان إلى أصل أخلاقي واحد ـ هو بالضبط تلك الهشاشة التي تستوجب التعويض عنها، هشاشة الكائنات البشرية التي لا يسعها أن تتفردن إلا بالتنشئة المجتمعية، بحيث أن الأخلاق لا يسعها أن تحمي أحدهما دون أن تحمي الآخر: أي لا يسعها أن تحمي حقوق الفرد دون أن تحمي صالح الطائفة التي ينتمي إليها» (٢١).

باختصار تكمن هشاشة جنسنا البشري، كما تكمن معالجتها، على صعيد واحد هو الصعيد الثقافي. إذ أن ما يسمّيه هبرماس «تفردن الجنس البشري عبر الأزمنة والأمكنة»، وتحوّله بالتالي إلى ما نراه من «عيّنات أو نسخ فردية» des exemplaires individuels، لم يحصل «بفعل عتاد أو استعداد جيني» (على ما يذهب التطوريون البيولوجيون) «وإنما تكوّن الذوات القادرون على الكلام والتصرّف وصاروا أفراداً بمحض انخراطهم في عالم حياتي يتقاسمونه بصورة بينذاتية intersubjectivement partagé باعتبارهم أعضاء في طائفة لغوية تتصف، كلما نشأت، بمواصفات خاصة» (١٩). مما يعني أن نشأة الكلام لدى جنسنا البشري ـ وبالتالي عملية التنشئة المجتمعية التي تتوسط هذا الكلام (الذي يسمّيه هبرماس «وسيط التفاعل» أو واسطته) ـ هي العامل الأساسي في تشرذم الجنس إلى طوائف أو جماعات تختص، كلما نشأت واحدة منها، باختصاص كلامها (أو لغتها). لكن هذه العملية بالضبط هي التي تؤدي بالضربة نفسها إلى «الهشاشة»: فخلافاً للأبحاث والفرضيات الباليونتولوجية التي تعتبر أن اكتساب جنسنا البشري للكلام كان نقطة القوة الرئيسية التي ميّزته عن الأجناس الأخرى أو دفعت عملية تطوره قُدُماً باتجاه تعاظم دماغه، مما أمدّه بطاقات لم تتوفّر عليها الأجناس الحيوانية الأخرى، يعتبر هبرماس أن الكلام هو مستقرّ «الهشاشة العميقة» التي يعاني منها جنسنا.

فالخطر والهشاشة ووهن الهوية الفردية وضعفها، أمور ناجمة عن الثقافة أصلاً. لكن الملفت أن جوهر هذه الثقافة ـ أي الكلام ـ والذي هو مقتل الفرد (والطائفة)، هو الذي يراهن عليه هبرماس لتخطّي العلّة والبلاء. فهو في ذلك إنما يستجير من الرمضاء بالنار، أو أنه يعتمد، في الفلسفة الأخلاقية، ما يعتمده الهوميوباتيّون في الطب من مداواة الداء بالداء (منذ أن قال رائدهم شعراً: وداوني بالتي كانت هي الداءُ). فإذا كان الكلام أصل الداء، فإن النقاش ـ وهو كلام ـ أصل كل دواء[1].

---

(١) ينطلق هبرماس من تعدّد ضروب الكلام (بتعدّد اللغات)، ويعتبر التعدّد المذكور أمراً مفروغاً منه كان قد حكم تعدّد الطوائف البشرية منذ أن كانت. خلافاً لذلك تذهب بعض الأبحاث الألسنية ـ بالتضامن مع بعض أبحاث البالينتولوجيا وجينيّات الأقوام ـ إلى أن جنسنا البشري كان قد وصل في حقبة زمنية ليست بعيدة جداً (تتراوح بين ٦٠ ألف و ٣٠ ألف سنة) إلى ضائقة خانقة قلّصت عدده إلى بضعة عشرات من الألوف وحسب، ممن كانوا يتكلّمون لغة واحدة (ما لبثت أن تعدّدت لهجاتها بتكاثر جنسنا من جديد، وتحوّلت إلى آلاف اللغات خلال المدّة الزمنية الممتدّة من أيام تلك الضائقة حتى أيامنا). كل أطروحة ميريت رولين (التي خرقت الحرم المضروب منذ عشرات السنين على الكلام في «أصل اللغة» بين معشر الألسنيين الحديثين) تقوم على هذه الفرضية. أنظر كتابه: أصل اللغات، منشورات، بيلان، ١٩٩٧ (كتب الأصل الإنكليزي عام ١٩٩٤):

Meritt Ruhlen, L'origine des langues, Ed. Belin, 1997.

في التقديم الذي كتبة أندريه لانغاني (وهو من المشتغلين في الإناسة البيولوجية) لكتاب رولين المذكور، يقول: «..وترى بعض الأبحاث الأخيرة التي جرت على مقاطع من ح ن م (الحمض النووي المنزوع الأوكسجين) بعض الأقوام التي تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة فيما بينها كل الإختلاف، إن أجدادنا من البشر الحديثين الذين كانوا يعيشون من القنص واللقاط كانوا قد وصلوا إلى حافة الانقراض، بعد أن بلغوا حدّاً ديموغرافياً متدنّياً لا يتجاوز بضعة عشرات من الألوف من الأشخاص، وذلك في حقبة زمنية تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ ألف سنة قبلنا. فإذا صحّ ذلك، كان ميريث رولين على حق! إذ أنّ عنق الإختناق الديموغرافي المذكور ـ وهو الذي كان في أصل المليارات الستة من البشر الحاليين ـ لم يكن يتسع لمرور دزّينتين، على الأقل، من كبريات العائلات اللغوية المستقلة» (أصل اللغات، ص ٧). ويستعيد لانغاني الكلام عن هذه الفرضية في كتاب مشترك بعنوان «أجمل حكاية عن الإنسان».

Collectif, la plus belle histoire de l'homme, Seuil, 1998, P. 56 - 58.

فإذا صحّت فرضيّة رولين ولانغاني «والأبحاث التي تستند إليها هذه الفرضية» فذلك يعني أن

وآية ذلك أن كل أخلاق، أو بالأحرى كل الأخلاقات toutes les morales، «إنما تدور حول مسائل العدل في المعاملة، وحول التضامن، وحول الصالح العام». لكن هذه المسائل كلها لا تعدو كونها، بنظر هبرماس، «تصورات»، «تصورات أساسية» تحيلنا على ما يسمّيه «شروط التناظر» conditions de symétrie، وعلى «ما يُعوَّل بصورة متبادلة على الفعل التواصلي agir communicationnel». وما النقاش، في تعريفه، إلا «ضرب من الفعل التواصلي» الذي اتخذ بُعداً تفكيرياً أو صار تفكيرياً une sorte d'agir communicationnel devenu réflexif.

فالبشر يعوّلون إذن على كلامهم أمراً (عظيماً على ما يبدو) إذ «يتوقعون» من الفعل التواصلي المتبادل بينهم أن يفضي إلى نتيجة، علماً بأن كلام كل منهم إنما ينطلق من «تصوراته»، وبأن هذه التصورات «الأساسية» تنطوي على «افتراضات مسبقة» ـ تنطوي هي الأخرى على «مضامين معيارية» كان كل من المتكلمين قد اكتسبها بفعل تنشئته المجتمعية. والنقاش (وآدابه أو مناقبيته) إنما يستند في بداية أمره إلى هذه الافتراضات المسبقة التي يسمّيها هبرماس «افتراضات المحاججة المسبقة» (أو الافتراضات المسبقة تبع المحاججة les présuppositions de l'argumentation) والتي هي «ببساطة»، على حد قوله، مستعارة أو مستمدة من «مسبقات الفعل المتجه باتجاه التفاهم les présupposés de l'agir orienté vers l'intercompréhension: «لذا كانت النواة الحقيقية للحق الطبيعي تجد خلاصها est sauvegardé في الأطروحة التي تعتبر أن كل الأخلاقات تلتقي عند نقطة واحدة: فهي تستمدّ في وقت واحد من نفس الوسيط

= جنسنا «الإنسي العاقل العاقل) كان قد عاش حقبة زمنية (مديدة والحق يُقال، بل هي، على الأقل، أطول بكثير من الحقبة التي تفصلنا عن ازدهار هذا الجنس مع اكتشاف الزراعة وما تلاها من تغيرات جذريّة) لم يكن يعاني خلالها من «الهشاشة التكوينية» الهبرماسيّة العائدة إلى اختلاف ضروب الكلام وصعوبة «التفاهم». وبالتالي فيفترض ـ ولما لا؟ ـ أن تكون الأخلاق والآداب ـ في ذلك الحين، على الأقل ـ أسهل «بينذاتيةً» وأوسع «يونيفرساليّةً» بناءً على وحدة الكلام إيّاها...

ـ الذي هو وسيط التفاعل عن طريق الكلام والذي يدين له الذوات المنشّأون مجتمعياً بهشاشتهم ـ كل وجهات نظرها المركزية، من باب التعويض عن نقاط ضعفها» (ص ٢٢ ـ ٢١).

الأهمية مقولة إذن والتشديد حاصل على «هذه الافتراضات المسبقة [التي ينطوي عليها] استعمال الكلام من حيث اتجاهه باتجاه التفاهم» (٢٢). لكن هذه الافتراضات «لا تتخذ في سياق الممارسة اليومية إلا بُعداً محدوداً» (نلفت النظر منذ الآن إلى محدوديته هذه عند هبرماس). صحيح أن الجميع يتطلعون إلى المساواة في التعامل، وإلى التضامن. إلخ انطلاقاً من «تصوراتهم الأساسية».. الراسخة ancrés في اعتراف الذوات المسؤولين اعترافاً متبادلاً بعضهم ببعض.. لكنّ التزاماتهم المعيارية هذه لا تتخطى حدود عالم الحياة الملموس الذي تعيشه قبيلة ما، أو مدينة ما، أو دولة ما». أما «الستراتيجية» التي «تختصّ بها أطيقا النقاش» (والتي «تقوم على تحصيل مضامين الأخلاق اليونيفرسالية انطلاقاً من الافتراضات المسبقة العامة تبع المحاججة») فهي تتخطى حدود العالم المذكور، وتصبح بنّاءة أو مثمرة أو خصبة (حسب ترجمتنا لكلمة féconde) «بالضبط» للسبب التالي وهو «أن النقاش يشكّل شكلاً من أشكال التواصل أشدّ تطلّباً plus exigente [من أشكال الكلام الأخرى]، فضلاً عن تخطيه لأشكال الحياة الملموسة[1]». إنه شكل من أشكال التواصل «تتعمّم عن طريقه الافتراضات المسبقة تبع الفعل المتجه باتجاه التفاهم، وتتجرّد، وتسقط من بينها الحواجز décloisonnées، أي أنها تتسع لتشتمل على طائفة تواصلية مثالية une communauté de communication تضمّ كل الذوات القادرين على الكلام والفعل» (ص ٢١).

يسوق هبرماس هذه الاعتبارات على سبيل بلورة الإشكالية التي يُفترض

(١) الملموسة صفة للأشكال لا للحياة. وربما أدرك القارئ وجه الالتباس الذي نحاول أن نتجنّبه عن طريق إحيائنا لصيغة قديمة في الكلام العربي (إذ نقول: الأشكال الملموسة تبع الحياة) انقرضت من كتابتنا رغم أنها ما زالت مرعية في بعض صيغ كلامنا المحكي.

بأطيقا النقاش أن تحلّها، وهي إشكالية (بل معضلة) ناجمة عن الثقافة بحد ذاتها بما هي عاملة على نشأة الفرد وحريصة في الوقت نفسه على المجموع، على ما بين هذين القطبين المجتمعيين (إذا جاز القول) من تناقض. ذلك أن «الشيء الجوهري la chose substantielle» الذي «نتوقع من أطيقا النقاش أن تتمكن من التوصل إليه» هو «إبراز أهمية الصلة الداخلية القائمة بين هذين الجانبين: جانب العدالة وجانب الصالح العام، اللذين تعالجهما أطيقا الواجب [واجب الفرد والأفراد] وأطيقا الصالح العام معالجة منفصلة»، في حين أن «النقاش العملي» قادر على أن يضمن تشكّل الإرادة [العامة] بحيث يصار إلى إبراز مصالح كل واحد من المجموع، من دون أن يتمزّق ذلك النسيج المجتمعي الذي يربط بصورة موضوعية، كل واحد بالجميع» (٢٢). Mission impossible؟. سوف نرى. لكن ذلك يفترض استكمال توضيح المهمة نفسها.

صحيح أن «هوية الفرد وهوية الجماعة تتكوّنان وتتساندان أصلاً ومنذ نشأتهما الأولى»، لكن هناك عمليتين تنشآن «في الوقت نفسه» عند تكوّن هاتين الهويتين: فبينما «تأخذ البينذاتية المجمعِنة (بكسر العين) l'intersubjectivité socialisante بالظهور» من خلال الوسيط الذي هو «وسيط اللغة اليومية»، نجد «في الوقت نفسه» أن هذا الوسيط يعمل عبر «سستام الضمائر le système des pronons personnels» على الدفع باتجاه التفردن: «والواقع أن سستام الضمائر هو الذي يجعل استعمال الكلام المتجه باتجاه التفاهم منطوياً على إكراه دائم imprescriptible contrainte يدفع باتجاه التفردن» (ص ٢٠)، مما يعني (إذا شئنا أن نجد لهذه العملية المتناقضة معنى) أن الكلام، وسيط التفاعل، سلاح ذو حدّين: إذ يفترض به أن يكون أداة التفاهم ودافعاً باتجاه التجمعن والجمعنة، من جهة، بينما هو أداة تدفع باتجاه التفردن والفردنة من جهة أخرى[١].

(١) تحتل مسألة الضمائر (أنا، أنت، هو، نحن..) حيّزاً معتبراً عند هبرماس.. والهبرماسيين (إذا صحت هذه النسبة). هكذا يعتبر جان ـ مارك فيري (الذي يقول عن نفسه أنه «يدين لهبرماس بدين عظيم» (ص ٧) أن النحو La grammaire «يتخذ دلالة أنطولوجية [كينونية]

وهكذا «فكلما أمعنت بُنى عالم الحياة بالتمايز [والاختلاف] كلما اتّضح لنا إلى أيّ حدّ صار تقرير الفرد لمصيره منخرطاً [ومندسّاً] في عملية الاحتواء المتصاعدة أكثر فأكثر التي تنسجها شبكة التبعيّات المجتمعية المتكاثرة. فكلما تقدمت عملية التفردن كلما ازداد تورُّط الذات المفردة في شبكة لا تني تتكثّف ـ وفي الوقت نفسه تترهّف ـ من العلاقات التي قوامها الافتقادات الحمائية المتبادلة absences de protection rciproque والحاجات الحمائية besoins de protection».

= قبل أن يكون ظاهرة لغوية: avant d'être un phénomène linguistique la grammaire revêt une signification ontologique».

وإن «الوسط النحوي» le milieu grammatical «هو التربة التي تنبت فيها الهوية الشخصية القادرة على تحديد المعالم لنفسها في حيّز أطيقي استطلاعي». لذا يفتتح مقدمة كتابه بالقول «إن هوية الفرد الشخصية أو هوية الشعب الشخصية هي قبل كل شيء هوية نحوية» (فتتهلل عظام أبو سعيد السيرافي مرة أخرى). و«يبدو»، حسب فيري، أن «اختلافات [النحو] الرئيسية إنما تعبِّر عن نتيجة تاريخ محكوم بجدلية نزع الأوهام dialectique des désillusions التي كان لنا أن نتعلّم من خلالها التمييز بين الموضوع الذي نستخدمه أثناء عملنا: هذا الهو الحيادي، وبين الذات التي نتعرف إليها من خلال التفاعل: هذا الأنت الذي هو أنا بالنسبة لنفسه، علماً منه بأنه لا يحتكرها لنفسه.. faire la diffrence entre un objet que l'on manipule dans le travail: un il neutre et un sujet que l'on reconnait dans l'interaction: un tu qui est un je pour lui même, tout en sachant qu'il n'en a pas le monopole. (I, P, 9).

وكلام فيري عن الضمائر يندرج على حد قوله ضمن «أطيقا النقاش الحقيقية» باعتباره «حيّزاً ممتازاً» منها. فالنحو «لا يسعه أن يكون حيادياً من الناحية الأخلاقية. وربما كنا نقمع لدينا هذا الحدس أيضاً إذ نقمع الشعور الذي يزيّن لنا صلة القربى بين الخطأ النحوي والخطأ الأخلاقي، دون أن ندري ما هي الأسباب. ولكن ألا يسعنا أن نعثر على هذه الأسباب خارج نطاق الاعتبارات المتعلقة بستراتيجيات اختلافاتنا المجتمعية، بأن نعيد بناء التاريخ الذي أدى بنا إلى هذا التقسيم النحوي للعالم على نحو ما نعرفه اليوم؟». هذه هي المهمة التي ينتدب فيري نفسه لها. وإذا كان كنط قد شغل الفلسفة بسؤاله المركزي: كيف تكون الأحكام التأليفية القبلية ممكنة؟ فإن فيري يشغلها (اليوم) بسؤاله: كيف كان النحو ممكناً؟ وهو سؤال يخصّص الفيلسوف للجواب عليه الجزء الأول من كتابه وعنوانه «الفاعل والفعل» Jean-Marc Ferry, les puissances de l'exprience, Ed. du cerf, 1991, 2 tomes.

هكذا لا يعود الشخص الواحد ـ الفرد ـ «مركزاً داخلياً [لتقرير مصيره] إلا بمقدار ما يصبح في الوقت نفسه مستلباً بعلاقات بينشخصية interpersonnelles صير إلى إيجادها عن طريق التواصل»، أي عن طريق الكلام. ولكن «هكذا» أيضاً «يتفسّر لنا كيف تكون الهويّة معرّضة للخطر بصورة تكاد تكون تكوينيّة، وكيف أنها مصابة بوهن مزمن، بل سابق في وجوده على الهشاشة الواضحة التي تصيب وحدة الجسد والحياة وتكاملها» (ص ٢٠).

* * *

ربما كان في هذا العرض المقتضب لأوّليات الأطيقا الحجاجية كما يراها هبرماس تشويهاً ينطوي عليه بالضرورة أيّ إيجاز للكلام المسهب (حتى لا نقول المعقّد) من نوع الكلام الذي نحن بصدده. ربما كان وربما لم يكن. لكن ما لا يحتمل هذا الترجيح هو بيت القصيد الذي نسعى إلى إبرازه بعد هذا العرض. وبيت القصيد المذكور ـ كما سبق أن أشرنا هم أولئك «المعنيّون بالنقاش» الذين كثيراً ما يرد ذكرهم في مشروع هبرماس، مرفقاً بالكلام عن اتفاقهم على ما يتلاءم مع مصلحة كل واحد من مجموعهم. والواقع أن العريس قد يطمئن إلى استتباب أمر العرس والتعريس، بعد اطمئنانه إلى «قبول» أهل العريس وأهل العروس، وصحب الفريقين معاً. لكن القلق يظل يراوده، على الأرجح، إذا لم تكن العروس نفسها في معرض القبول. والحال، من هم أولئك المعنيون بالنقاش عند هبرماس؟ وما هي الشروط التي تجعلهم قادرين على الوصول بالنقاش إلى ما فيه خير الضوابط والقواعد القابلة للتعميم اليونيفرسالي؟

لنستمع إليه: «إن الشروط اللازمة لجعل جميع المعنيين [بالنقاش] قادرين في كل مرة على النقاش العملي، وفقاً لقواعده، هي شروط لا يمكن تلبيتها بواسطة النقاش نفسه. فنحن نجد في كثير من الأحيان، أن هؤلاء المعنيين **يفتقدون للمؤسسات** التي تجعل من الممكن، مجتمعياً، توقّع صياغتهم الكلامية لما يرونه بشأن بعض المسائل المطروحة، في بعض الأمكنة. كما أنهم يفتقدون في أحيان كثيرة **لعمليات التنشئة المجتمعية** التي تُكتَسَب من خلالها

الاستعدادات والملكات اللازمة للمساهمة في ضروب المحاججات الأخلاقية. . أضف إلى ذلك أيضاً **أن شروط حياتهم المادية، وبناهم المجتمعية** تكون على نحو يجعل المسائل الأخلاقية ماثلة تحت أنظار الجميع، كما يجعلها حاصلة منذ زمن طويل على أجوبة كافية، وذلك بناءً على الوقائع الفظّة التي هي وقائع الإفقار والامتهان والإذلال. لذا نجد في كل الأمكنة التي تشكل ظروفها القائمة إهانة خالصة لمقتضيات الأخلاق اليونيفرسالية، ان المسائل الأخلاقية تتحول إلى مسائل في الأطيقا السياسية». ثم يتساءل: «وكيف لنا أن نحكم أخلاقياً على صحة فعلٍ خُلُقي تفكّري، وبالتالي على ممارسة معيوشة praxis تنحو نحو تحقيق الشروط اللازمة لوجودٍ بشري قمين بهذا الاسم؟» (ص ٢٩ ـ ٣٠). على هذا السؤال الأخير يجيب هبرماس: «ان المرء يستطيع أن يجد جواباً على هذا السؤال، حتى ولو كان الجواب مجرّد جواب إجرائي procédurale». ثم نجده يحيلنا على كتابه «النظرية والممارسة» الذي يعود إلى زهاء ربع القرن (١٩٧٥)، ويمضي قائلاً: «فنحن حيال سؤال يتعلق بالسياسة التي تسعى إلى تغيير أشكال الحياة بناءً على وجهات نظر أخلاقية، رغم أنها لا تستطيع أن تتخذ إجراءات ذات طابع إصلاحي، أعني بما يتفق مع القوانين المرعية الإجراء، والمعتبرة بمثابة القوانين ذات الصفة المشروعة légitimes. **ومن حسن الحظ**، أن هذه المسائل المتعلقة بالأخلاق الثورية، والتي لم تحظ يوماً بالجواب المناسب حتى ضمن نطاق الماركسية الغربية، لم تعد في بلادنا مسائل مطروحة حالياً. لكن ما يظل راهناً على كل حال هي مسائل العصيان المدني التي ناقشتها في مواضع أخرى». وهنا أيضاً يحيلنا هبرماس على كتاب (يبدو أنه لا يزال بالألمانية) يعود إلى العام ١٩٨٥ (ص ٣٠ خطوط التشديد منا).

فلنتوقف بعض الشيء عند هذه الفقرة. ولنستغلّ توقفنا لنذكّر بأن هبرماس يمتنع امتناعاً واعياً، في كتابه هذا على الأقل، عن التطرق إلى المسائل العملية والتطبيقية. ربما لأن ذلك من باب الأمانة للمشروع الكنطي الذي يُعتبر المشروع الهبرماسي «إعادة صياغة» له، والذي يرى أن التطرق إلى التفاصيل، كضرب

الأمثلة، مثلاً، «من أسوأ الخدمات التي يمكن تقديمها للأخلاقيات» أو «ان الميتافيزيقا لا تدع شيئاً من الأشياء الأمبيرية يعرقل سيرها..»[1].

والواقع أن هبرماس يكثر الكلام عن «المعنيّين» بالنقاش، دون أن يذكر من يعني بهم، ولا أن يحدّد شيئاً من هويتهم. وهو في خضم إنشغاله بشروط النقاش، لا يأتي على ذكر شرط من الشروط التي يُفترض أن تتوفر بالمتناقشين (باستثناء وصفهم بأنهم «أحرار ومتساوون»). لذا قد يكون النقاش بالنسبة لواحدنا على الرأس قبل العين، لكنه يظل يتساءل quand même عما إذا كان من جملة «المعنيّين» به، أم من المستبعدين عنه. والواقع أننا لم نقرأ لدى من تبادلوا النقاش والردود مع هبرماس حول مشروعه واحداً يأتي على ذكر هؤلاء المعنيين أو يتوقف عند هويتهم. ربما لأن كلاً من المناقشين يعتبر «مساهمته» في أطيقا النقاش، (سلباً أم إيجاباً) أمراً مفروغاً منه.

فإذا كنا نتوقف من جهتنا عند هذه الفقرة، فلأن مضمونها يشكل على ما يبدو حصراً أولياً لحقوق القوامة على أخلاقيات هذا العصر وقيمه بـ «معنيّين» دون غيرهم، كما تشكل، «بالضربة» نفسها، استبعاداً لعدد (كبير والحق يُقال) من البشر عن شأن يفترض الوقوف ـ بحكم يونيفرساليته ـ على مساهمتهم ورأيهم فيه.

والحق أن أول ما يُقال على هذه الفقرة أنها «كلامٌ» ـ على ما هو واضح ولا خبيء فيه ـ «معناه ليست لنا عقولُ» صالحة للمشاركة في بلورة أخلاقيات هذا العصر وقيمه. والـ «نا» التي نعنيها هنا هي تلك التي قد يتماهى بها أي أمرئ من الذين يعتبرون أنفسهم منتمين إلى كل هذه المجتمعات التي «تفتقد للمؤسسات» و«للتنشئة المجتمعية» و«لشروط الحياة» و«البنى» اللازمة للمشاركة

---

(١) أنظر: «أسس...» ص ١١٥ و.١٢٠ وفي ذلك، يقول هبرماس: «وبما أن كنط يهمل المشكلات التطبيقية(*)، فإن صياغاته بوسعها أن تؤيّد تصوراً آخر [غير تصوّره]، أو أن تؤدي، على الأقل، إلى إساءة فهم تصوّره. لذا حفظت أطيقا النقاش هذا الدرس فـ...»، أطيقا.. ص ١٢٦.

(*) رأينا أن كنط لم يهملها في «ميتافيزقا الأعراف».

في «ضروب المحاججات الأخلاقية». وهي، في الواقع، عبارة عن المجتمعات التي توصف تارة بالمتخلفة، وطوراً بالنامية، وحيناً بالتقليدية، وأحياناً بشعوب العالم الثالث، والتي يعتبر كثيرون ـ منذ موسّ في الثلاثينات، وإيفانز برتشارد في الأربعينات، وإلياد في الخمسينات ـ أنها تشكل القسم الأكبر من عديد المجتمعات البشرية، ومن عديد البشر أنفسهم.

هذه المجتمعات يبدو أنها مستثناة من أطيقا النقاش لافتقادها لشروطها. هل تذكّر أحدنا ـ بالمناسبة ـ كيف كان المعلم كنط قد استثنى فئات مجتمعية («واسعة» والحق يُقال) من حق التصويت ومن حق الشخصية المدنية، وبالتالي من حق المساهمة في بلورة «دستور الشأن العام» أو «الشيء» العام[1]؟ ولكن إذا كان كنط، بعد أن عهد «بمصائره» لسيّد العصر، لم يتحدث عن «أخلاق ثورية» من شأنها أن تدفع الحدادين والنجارين والفلاحين و.. النساء إلى «فعل» غير «الفعل التواصلي» l'agir communicationnel، فإن هبرماس، هو، يتحدث. ومعناة حديثه أن على هذه المجتمعات أن تنصرف الآن ـ ولا ندري حتى متى يدوم انصرافها ـ إلى «تغيير أشكال حياتها»، وان هذا التغيير يتصف بالثورية، نظراً لتعذّر الإصلاح (وافتقاد شروطه هو الآخر)، فضلاً عن افتقاد التغيير الثوري للتصور الواضح و«الجواب المناسب». لكن «النقاش»، في هذه الأثناء، لا يستطيع الانتظار. فهو ماضٍ، على يد «معنيّين» آخرين، في بلورة الضوابط والقواعد اليونيفرسالية التي يُفترض بيونيفرساليتها أن تجعلها قابلة للتعميم والتطبيق على بشر المجتمعات المذكورة رغم استبعادهم عن المساهمة في صنعها وصرفهم إلى تغيير ما بأنفسهم وبمؤسساتهم أولاً.

فالمسألة إذن، على ما يبدو، ليست مسألة «عقول». وما يظنّه المتسرّع نقاشاً يحكمه العقل المتجرّد impartial من حيث نزوعه إلى الترانسندالية واليونيفرسالية، يتّضح عند النظر أنه مسألة ممارسات معيوشة كانت قد أسفرت تاريخياً عن مؤسسات بعينها (وبنى وشروط حياة وتنشئة..).

---

(١) res publica التي أصبحت république والتي لا ندري كيف أصبحت في لغتنا «جمهورية».

وهذا ما يُستفاد أيضاً من «محاججة» هبرماس لماكنتاير مثلاً. فقد ذهب هذا الأخير (في كتابه: أية عدالة؟ وأية عقلانية؟)[1] إلى الوقوف «ضد يونيفرسالية الأنوار المزعومة»، وإلى أن «ليس هناك عقلانية [واحدة] تتخطى حدود السياقات المخصوصة، بل مجرد عقلانيات [متعددة] تتوقف على تراثات [متعددة]». لكنه رأى، من ناحية أخرى، أن «التواصل بين التراثات المحلية» (على تعدّدها)، أمر «ممكن» و«مثمر»، «شأنه شأن تعلّم أي شيء من الأشياء التي تؤخذ عن التراثات الأجنبية بشكل عام» (أطيقا.. ١٨٦)، شرط أن تعترف التراثات المحلية «بتفوّق» التراث الذي تأخذ عنه (١٨٨). واعتراض هبرماس: «أن الاعتراف بالتفوّق العقلي لواحد من التراثات الأجنبية لا يجد دافعاً كافياً للتحريك انطلاقاً من منظور التراث الخاص، إلا إذا كان الذوات الفاعلون في عملية التعليم قادرين على المقارنة بين ما يتمتع به كلا التراثين من قوة تفسيرية حيال مشكلات بعينها. والحال أن هذا بالضبط ما هو محظور عليهم أن يقوموا به، إذ أنه بدون منطقة للتقاطع العقلي zone de recoupement rationnel يظل سياقا التراثين غير قابلين للمقايسة incommensurables» (١٨٩).

والواقع أن محاولة ماكنتاير لا تعدو كونها «وساطة خير»، إذا جاز القول، بين هذين العالمين المتباعدين اللذين طالما ردّد الكثيرون بشأنهما (من بعد كبلنغ) أن الغرب غرب والشرق شرق، ولا يلتقيان[2]. فلم يشأ الرجل أن يصفق الباب صفقاً مبيناً بل رضي بتركه مفتوحاً ولو ربع انفتاحة، ما دام «التواصل» مرهوناً بالاعتراف «بالتفوق». لكن هبرماس رجل متمسك بالحقّ عنتريس. فهو لا يقبل الوساطة، ولا يرضى بديلاً عنها سوى حكم العقل المشروط بالمؤسسات اللازمة لإنتاج هذا الحكم.

---

(١) A. MacIntyre, whose justice? which rationality? (1988)

(٢) ولم يكن من قبيل العبث أن يختار ريجيس دوبريه هذه القولة ترويسة يستهل بها كتابه «الأمبراطوريات ضد أوروبا» في أواسط الثمانينات.
R. Debré, Les empires contre l'Europe, Gallimand, 1985.

باختصار، لا يقول هبرماس من هم «المعنيّون» بإطيقا النقاش، وان يكن لديه كلام واضح عمّن هم مستبعدون عنه. لكن بوسع المرء أن يفترض ـ ويكون لافتراضه نسبة «معقولة» من الصحة ـ أنه يعني بهم «أناساً» (بانتظار المزيد من التحديد) ينتمون إلى المجتمعات الديموقراطية الغربية التي تتوفر فيها شروط المؤسسات والبنى والتنشئة إلخ.. التي يتحدث عنها صاحب المشروع. ومما يعزّز هذا الافتراض بعض التعزيز، أن راولز الذي كان سبّاقاً إلى مشروع بدا لمدة أنه يتصف بالطابع اليونيفرسالي، قد عاد إلى حصر مشروعه في هذه الديموقراطيات. فقد ظن كثيرون أن «نظرية العدالة» (١٩٧١) تنطبق على الجميع، نظراً لأن راولز كان يتحدث عن «المجتمع» دون أن يحدّد مواصفاته تحديداً واضحاً، وخاصة لأنه كان ينطلق مما يسمّيه «الوضع الأصلي» الذي هو الوضع التعاقدي (أو الميثاقي) بين أبناء مجتمع ما، وهو وضع لا يُعتبر وضعاً تاريخياً محدداً: «فالوضع الأصلي لا يُعتبر، بالطبع، بمثابة الوضع التاريخي الفعلي، ناهيك بأنه لا يعتبر شكلاً بدائياً من أشكال الثقافة. بل ينبغي فهمه باعتباره وضعاً افتراضياً محضاً..»[١].

وبالتالي، فقد وجد راولز من واجبه أن يوضح (عام ١٩٨٥) أنه لا يقصد بتطبيق نظرية العدالة إلا الديموقراطيات الغربية. فكتب يقول: «هنالك أمر لم أتمكن من قوله، أو بالأحرى لم أوضّحه بصورة كافية في كتابي «نظرية العدالة»، وهو أن نظرية العدالة بما هي إنصاف، إنما تصوّب على ما سمّيته «البنية الأساس» التي تقوم عليها الديموقراطية الدستورية الحديثة.. وأعني بذلك أهم المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية في مثل هذا المجتمع، فضلاً عن الطريقة التي تشكل هذه المؤسسات بموجبها سستاماً موحّداً من التعاون

---

(١) ج. راولز، نظرية العدالة، سوي، ص ٣٨.
J. Rawls. Théorie de la justice, Seuil, 1987, P.38.
حول المجتمعات «التعاقدية»، ونموذجها مجتمع الولايات المتحدة الأميركية ـ وخلافها مجتمعات الذاكرة والتقليد، أنظر: جان فاري جيهينو، «أمركة العالم أم عولمة أميركا»، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد ١٠٠، أيار ـ حزيران ٢٠٠٠، ص ٨ ـ ١٧.

المجتمعي. أما ما إذا كانت نظرية العدالة بما هي إنصاف قابلة لأن تكون نظرية عامة بحيث تشمل مختلف أنماط المجتمعات التي تخضع لظروف تاريخية ومجتمعية مختلفة، أو ما إذا كان بوسع هذه النظرية أن تتوسّع بحيث تصبح تصوراً أخلاقياً عاماً، أو تشكّل جزءاً على الأقل من هذا التصوّر، فهذه أسئلة مختلفة كل الاختلاف [عما قصدته] بحيث أنني أمتنع عن الخوض فيها بأي شكل من الأشكال»[1].

ثم يمضي راولز بنفي الطابع العام عن نظريته، وبتعزيز ربطها بظروف تاريخية محدّدة فيقول: «ينبغي التشديد على أن نظرية العدالة بما هي إنصاف لا تشكل تطبيقاً لتصوّر أخلاقي عام على البنية الأساس للمجتمع، وكأنما هذه البنية مجرّد حالة خاصة من بين الحالات الأخرى التي تنطبق عليها النظرية. فنظريتي، من هذه الناحية، تختلف عن المذاهب الأخلاقية التقليدية التي تُعتبر، على العموم، بمثابة تصورات عامة من النمط المذكور... فالنقطة الأساسية هي أنه ليس هناك أي تصوّر أخلاقي عام بوسعه أن يُطرح، في مجال الممارسة السياسية، أساساً لتصور العدالة ـ في إطار دولة ديموقراطية حديثة ـ معترفاً به من قبل العموم. إذ أن الظروف التاريخية والمجتمعية لهذه الدول تعود في جذورها إلى الحروب الدينية التي أعقبت عهد الإصلاح، وإلى ما تلا ذلك من مبدأ التسامح، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه الحكم الدستوري والمؤسسات المختصة بالاقتصادات السوقية الصناعية الواسعة النطاق. إن هذه الظروف تؤدي إلى تعديل عميق في مقتضيات تصورنا للعدالة السياسية التي يمكن أن توضع موضع التطبيق. إذ أن على هذه العدالة أن تأخذ بالاعتبار تنوّع المذاهب وتعدّد التصورات المتعلقة بالصالح العام، وهي مذاهب وتصورات متجابهة وغير قابلة

---

(١) راولز، «نظرية العدالة بما هي أنصاف: نظرية سياسية لا ميتافيزيقية»، ضمن: العدالة والديموقراطية، المرجع المذكور، ص ٢٠٧.

J. Rawls, «La théorie de la justice come équité: Une théorie politique et non pas métaphysique», in; Justice et démocratie, P.207.

للقياس بمقياس واحد، فضلاً عن أنها مدعومة من قبل أعضاء المجتمعات الديموقراطية القائمة»[1].

هكذا يكون راولز ما بعد الـ ١٩٨٥ بعيداً إلى حدٍّ ما عمّا «أوحى» به كتابه عام ١٩٧١. فهو يحصر النقاش في الديموقراطيات الدستورية الحديثة، رغم أنه يذهب ـ وهذه علّة الخلاف بينه وبين هبرماس ـ إلى أن ليس ثمّة مبدأ أخلاقي عام يصح حتى على هذه الديموقراطيات. لذا يعتبر هبرماس أن راولز قد ارتدّ عن نظريته التي صاغها عام ١٩٧١ إذ «سحب تطلّبه son exigence لتأسيس مفهوم يونيفرسالي سليم للعدالة»، وأن نظرية العدالة «لم تعد تصلح حالياً إلا لإعادة بناء أفضل البداهات الأخلاقية في التراثات الغربية من الفكر السياسي» (١٨٠). لكنه يعتبر من ناحية أخرى أن ارتداد راولز عن يونيفرساليته يعني ـ بمعنى من المعاني ـ ارتداداً على مقتضيات العقل نفسه، وتقاعساً أمام وطأة الدغماطيات وهجمتها. فيسجل أولاً أن راولز لم يعد واضحاً حول ما إذا كانت نظريته تطاول جميع المجتمعات التي تندرج تحت خانة الحداثة، أم تطاول الديموقراطيات الغربية الحديثة وحدها: «ولا شك في أن راولز قد ترك السؤال معلّقاً حول معرفة ما إذا كانت مبادئ العدالة القائمة بصورة بنائية جديدة reconstructive لا ينبغي أن تصلح إلا بالنسبة للمجتمعات المتشبّعة **بتقاليدنا** السياسية الثقافية، أو صالحة بالنسبة للظروف الحياتية الحديثة بشكل عام، وبالتالي **لكل المجتمعات الحديثة**[2]، بصرف النظر عن أصولها وطوابعها الثقافية» (١٨١).

وبعد تسجيل هذه النقطة (التي يبدو أنها تُسجَّل على المسجِّل بدوره، كما سنرى) يستعين هبرماس بقولة راولز «إن على المذهب المعقول أن يعترف بأعباء

---

(١) إياه، ص ٢٠٨. يعتمد هبرماس على نص «مخطوط» لمقالة راولز المذكورة يعود ـ على حدّ قوله ـ إلى العام ١٩٨٩ (ص ١٨٠ هامش ٣). وقد اعتمدنا نص هذه المقالة كما هو وارد في كتاب راولز المذكور.

(٢) خطوط التشديد تحت نا، وكل، والحديثة، من وضع هبرماس.

العقل» ليستخدمها ضدّه، فيقول: «إن الاعتراف بأعباء العقل يعني أن الطارحين [لطرح ما] les proposants والمعارضين [لما يُطرح] les opposants الذين يتصارعون حول أكثر من رؤية جوهرية للعالم ـ حالياً ـ بوسعهم أن يجدوا أيضاً أسباباً معقولة تجعلهم لا يستطيعون التوصل إلى إجماع معيّن، مما يدع التطلع نحو المصداقية أمراً متنازَعاً عليه. إن هذا المذهب ـ الذي ـ يكرّس ـ إمكانية ـ الغلط(*) يستند إلى عدم الحزم في الأصول الكلامية، يستند إلى ضيق الأفق المحلي بالنسبة للأسباب والمعلومات المتوفرة(١)، كما يستند بشكل عام إلى ضيق حدود فكرنا le provincialité de notre esprit حيال المستقبل. وفي ظل هذه الشروط ليس ما يضمن التوصل إلى إجماع معلَّل عقلياً... مما يؤدي في النهاية إلى تأجيل الإمكانية المبدئية لحصول الإجماع وإرجائها إلى أجل غير معلوم» (١٨٣).

ربما كان هناك من يسجل على هبرماس ـ بالإضافة إلى تشدّده حيال ماكنتاير الذي تساهل نسبياً، إذ ترك الباب مشقوقاً أمام احتمالات التفاهم بين الحديثين والتقليديين ـ تعجّله حيال راولز. علماً بأن هناك من يرى أيضاً أن التشدّد والتعجّل صفتان لا ينبغي أن تكونا محمودتين كثيراً في الأطيقا بعامة وفي أطيقا النقاش بخاصة.

والتعجّل مردُّه إلى أن الصراع محتدم على ما يبدو بين نظريتين (على الأقل) جوهريتين للعالم: و«أن على التفسيرات الحديثة للعالم أن تلتزم بشروط الفكر ما بعد الميتافيزيقي. وذلك بحكم تفكيرها أنها داخلة في تنافس مع تفسيرات أخرى لهذا العالم، ضمن كون واحد même univers من الطروحات التي تتطلع جميعاً نحو حيازة المصداقية..» و«أن ما يفترضه راولز حكماً حين

(*) إذا جازت ترجمة faillibilisme على هذا النحو

(١) مرة أخرى نذكّر بأن هبرماس لا يلتفت إلى تفاوت المتناقشين من حيث توفر المعلومات لديهم (بحكم تفاوت مقدرتهم على «الاستعلام») مما يهدد شرطاً أساسياً من شروط أطيقا النقاش: المساواة بين المتناقشين.

يتحدث عن «الإجماع عبر التقاطع» هو التمييز بين الأشكال الحديثة والأشكال ما قبل الحديثة من الوعي، بين التفسيرات «العقلية» للعالم والتفسيرات «الدغماطية» له» (١٨٣).

ثم يمضي هبرماس بتكرار فعل إيمانه بالنقاش للمرة الكذا (إذ أننا في الصفحة ١٨٣ من الكتاب) فيقول: «ينبغي أن يكون هناك أساس مشترك يجعل من الممكن، انطلاقاً منه، التوصل إلى تفاهم بين الثقافات، والمعتقدات، والباراديغمات، والأشكال الحياتية الغريبة بعضها عن بعض - وبالتالي ينبغي أن تكون هناك ترجمة بين مختلف اللغات التقييمية les langues valuatives، لا مجرّد تواصل يقوم على المعاينة المتبادلة لثقافات غريبة تتمّ بين أعضاء ينتمون إلى جماعة لغوية واحدة. إن اللغات والمصطلحات التي نعبّر بواسطتها عن حاجاتنا ونفسّر بها مشاعرنا الأخلاقية ينبغي أن تكون منفتحة بعضها على بعض، فلا ينبغي أن تكون مدسوسة enchassés في سياقات مغلقة على نحو ما هي المونادات، ولا مستعصية على التخطّي من الداخل بحيث تسجن الذوات الذين ولدوا فيها وتنشأوا مجتمعياً عليها» (١٨٤، خطوط التشديد منا). لكن هذا «الانبغاء» **المبدئي** كله، في معرض التشديد على ما ينبغي، لا يوضح لنا ما يبتغيه القائل به من حيث تحديد المعنيّين **الفعليين** بالنقاش، سوى أن هبرماس يأخذ على ماكنتاير **توسيعه** لدائرة «المعنيين» أكثر من اللزوم (إذ لا سبيل إلى إشراك «التقليديين» في أطيقا النقاش نظراً لافتقادهم للمؤسسات.. ولأن تتلمذهم على الآخر «المتفوق» أمر «محظور» على أهل الرأي فيهم)، كما يأخذ على راولز **تضييقه** لدائرة «المعنيين» أكثر من اللزوم (إذ يحصرها في الديموقراطيات الغربية، في حين أن هبرماس يريد اشتمالها على كل «المجتمعات الحديثة، بصرف النظر عن أصولها وطوابعها الثقافية»).

وتجنّباً لمشقة البحث في ما إذا كان «المجتمع المصري» - كمجتمع - حديثاً أم لا، أو ما إذا كانت حداثة مثل هذا المجتمع تقتصر على مدنه، أو على القاهرة وحدها، أو على بعض أحيائها، أو بعض فئاتها المجتمعية، (الأمر الذي

يصح على رومانيا، مثلاً، أو على ماليزيا وعاصمتها التي تشهد أكبر ناطحات سحاب في العالم في ظل حكم «سلطاني» رغم دستوريته..). ونظراً لأننا لا نعلم أن هبرماس قد وضع ثبتاً بهذه «المجتمعات الحديثة» التي يتحدث عنها، أو مرشداً لكيفية اشتراك «معنيّيها» بأطيقا النقاش، فإننا سنعتبر أن هؤلاء المعنيين ينتمون إلى الدائرة المصغّرة التي يعنيها راولز. فإذا صحّت الأطيقا المذكورة في هذا الحقل الأضيق كان لنا أن نتفاءل بإمكانية توسيعها لتشتمل على الحقل الأوسع (المجتمعات الحديثة كافةً). أما إذا تبين أنها تتعثر في هذا الحقل الأضيق، رغم مؤهّلاته وامتيازاته، فإن لنا أن نعتبر بسبب أولى ـ كما يقول المناطقة ـ إنها لا تبشر بخير إذا هي اعتمدت في الحقل الأوسع[1].

* * *

فإذا اتفقنا جدلاً على أن المعنيين بأطيقا النقاش ينتمون إلى الديموقراطيات الغربية دون غيرها، كان لنا أن نطرح هذا السؤال «الصبياني»[2] من باب المساهمة في نقاش المشروع الهبرماسي، فنتساءل عما إذا كانت مدة ربع القرن، مثلاً، كافية أم لا للتوصل إلى «إجماع معقول» حول مسألة العدالة التي طرحها راولز منذ العام ١٩٧١ في كتاب المعروف، والتي ما فتئ المعنيّون على اختلاف

---

(١) ومن المعلوم أن فرز المجتمعات حسب «درجة حداثتها» إذا صحّ التعبير، أمر تضطلع به منظمات وتجمّعات مخصوصة، نموذجها الاتحاد الأوروبي إذ يضع عدداً من الشروط والمعايير التي ينبغي أن تتوفر (بتركيا أو رومانيا مثلاً) للإنضمام إليه. ورغم أن هذه الشروط والمعايير لا ينبغي أن تكون مختلفة كثيراً عن شروط الحداثة كما نفترضها لدى هبرماس، فإننا لن نتوقف عند هذه المسألة.

(٢) ونعت السؤال بأنه صبياني أمر نحمله على المحمل الذي يحمله عليه فرويد إذ يستشهد بأقصوصة اندرسون «حلة الأمبراطور الجديدة» والتي تتحدث عن صبي كان قد انفرد وحده (دون سائر الجموع التي احتشدت للاحتفال بحلّة الأمبراطور) بالتعبير عن رؤيته للأمبراطور عارياً من أية حلّة. وإنما انفرد الصبي بهذه الرؤية لأن الغشاوة الايديولوجية لم تؤثر عليه ـ لصبيانيته ـ فلم تزيّن له، كما زيّنت للجميع، ان «الأخيار الصالحين» هم وحدهم الذين يرون حلّة الامبراطور الجديدة، فباتوا «يخافون مما يُزعم للنسيج من قدرة على امتحانهم، فيتصرفون كما لو كانوا لا يرون عري الأمبراطور» (تفسير الأحلام، دار المعارف بمصر، ترجمة مصطفى صفوان، ص ٢٦١).

«افتراضاتهم المسبقة» يتناقشون حولها بكل «حرية ومساواة» منذ ذلك الحين، دون أن يتوصلوا على ما يبدو إلى اتفاق.

غير أن الموقف «الصبياني» قد يرى أيضاً أن الديموقراطيات الغربية المذكورة لا يُعتبر كلها ـ الكل الذي يتألف منه كلٌّ منها ـ معنية بالنقاش! فقد رأينا أن هبرماس يستثني من مواطني هذه الديموقراطيات (حتى لا نقول سكانها) تلك الفئات أو الطبقات المجتمعية التي تلجأ أحياناً إلى «العصيان المدني» والتي لا يعتبرها «معنية» بأطيقا النقاش لأن ممارساتها تنتمي إلى «الأخلاق الثورية»، فتندرج ـ هي الأخرى ـ في خانة الأفعال التي «تنحو نحو تحقيق الشروط اللازمة لوجودٍ بشري قمين بهذا الاسم» شأنها، على ما يبدو، شأن أولئك الآخرين المستثنين من النقاش لافتقادهم لشروطه الأخرى (من تنشئة، ومؤسسات، إلخ..).

أضف إلى ذلك تلك الشرائح المجتمعية التي يصنف هبرماس أشكال حياتها تحت خانة «أشكال الحياة المرضيّة»، والتي هي الأخرى غير معنية بالنقاش الأطيقي: «ذلك أن معرفة ما إذا كان الشكل الحياتي لجماعة معيّنة أو التاريخ الحياتي لشخص معيّن «متصالحين» إلى هذا الحد أو ذاك، أو «ناجحين» إلى هذا الحد أو ذاك، أو معرفة ما إذا كانت صيغة العيش «مستَلَبة» إلى هذا الحد أو ذاك، ليست من المسائل التي نستطيع أن نجيب عنها من وجهة النظر الأخلاقية. بل هي أقرب إلى المسألة **العيادية** question clinique التي تتعلق بمعرفة كيفية الحكم على التكوين النفسي والجسدي لشخص ما، منها إلى المسألة **الأخلاقية** التي تتعلق بمعرفة ما إذا كان معيار من المعايير أو فعل من الأفعال سليماً juste أم لا» (ص ٤٦، التشديد لهبرماس). فإذا كانت هذه الأشكال الحياتية (جماعية أو فردية) أقرب إلى المسائل العيادية cliniques (من طبية وعلاجية) منها إلى المسائل الأخلاقية، فإن على العاقل ـ أو على من هو أقرب إلى العقل منه إلى الخبل ـ أن يستنتج (رغم غموض الكلام الهبرماسي) انها مستبعدة، هي والمعنيون بها، عن أطيقا النقاش بحكم إحالتها على العلاج العيادي. أضف إلى

ذلك تلك «التقاليد» وأولئك «الأفراد» ممّن يبدو أن أطيقا النقاش لا تهتم بدرجة عقلانيتهم (وبالتالي صلاحيتهم لأن يكونوا معنيّين بالأطيقا) باعتبارهم ـ تقاليداً وأفراداً ـ من جملة «الأشكال المرضية» pathologiques: «وإذا فقدت بعض التقاليد صلتها بالزمن الراهن[1]، ولم يعد من الممكن المحافظة عليها إلا بالعنف الأعمى، ولم يعد الأفراد يتعرفون على أنفسهم من خلال أفعالهم الخاصة، فإن الكلية الأطيقية la totalité éthique تتعرض عندئذ للانقسام.. غير أن هذه السمات إنما تسم طريقة في العيش بمجملها، أي أنها تسم **الأشكال المرضية لشكل حياتي، لا درجة عقلانيته**» (ص ٤٧).

والواقع أن الفلسفة والاجتماعيات السياسية قد تتوقفان طويلاً عند هذه «الأشكال الحياتية» التي يعيشها كل أولئك «المواطنين» الذين لم «يتصالحوا» مع المجتمعات الديموقراطية ولم «ينجحوا» فيها (فكانوا مستلبين وهامشيين ومتغرّبين ضمن هذه المجتمعات) وذلك دون أن تضطر الفلسفة والاجتماعيات إلى اعتبارها أشكالاً «مرضية»، بل عبارة عن منوعات من أشكال حياة المجتمعات الديموقراطية نفسها. ولا ندري ما إذا كانت كتابات أشخاص مثل تورين وفيفيوركا ومافيزولي تعني شيئاً أخلاقياً أو أطيقياً بالنسبة لهبرماس. لكن المرء يستطيع أن يدرج، مثلاً، كل المشكلات المتعلقة بالمغتربين les immigrés ضمن «الأشكال الحياتية» التي يشير إليها. ففي مقابل المشروع الليبرالي (وهبرماس من دعاته) الذي يدعو المغتربين على ما يقول تورين «إلى تمثّل ثقافة وإلى الانخراط في مجتمع يتماهيان هما بالذات بقيم يونيفرسالية»، ويشترط بهم أن «يتجردوا من ثقافتهم وأن يدخلوا عراة إلى عالم جديد غريب عليهم..»[2]، يطرح تورين تحت عنوان «الاحتواء الديموقراطي» أن يكون هناك «مشروع

---

(١) ذلك أن «أطيقا النقاش لا تستطيع الرجوع إلى العنف.. الذي من شأنه أن يقضي على [المكاسب] المبرمة التي حققها تعاقب الأحداث التاريخية l'irrversibilité de la succession des évênements historiques» (ص ٣١).

(٢) تحت طائلة هتّهم بالمهتّة الهبرماسية من أن تقاليدهم قد «فقدت صلتها بالزمن الراهن».

شخصي» يجعل المغتربين ذواتاً قادرين على القول هم ونحن وأنا، في آن معاً، مما يعني استدماج تراثهم الثقافي وتطلعهم إلى المشاركة ضمن رغبتهم بالعمل الحرّ والمسؤول والخلاّق». ومقابل استبعاد الأفراد الذين «لم يعودوا يتعرفون على أنفسهم من خلال أفعالهم الخاصة» عن المساهمة في قيم العصر وآدابه بحجة أن مساهمتهم تعرض «الكلية الأطيقية للانقسام» يرى تورين أنه «ينبغي أن يصار إلى التشديد لا على المسافة الفاصلة بين الثقافات، بل على قدرة الأفراد على بناء مشروع حياتي»، أن يصار إلى «توفير العناصر الأساسية اللازمة لمحافظة المرء على اعتباره لنفسه، لمحافظته على صورته في نظر نفسه، هذه الصورة التي بدونها تتردّى قدرته على استنباط المشاريع واتخاذ المبادرات»[1].

بديهي ـ حسب المشروع الهبرماسي ـ أن لا يكون بوسع هؤلاء المغتربين أن يساهموا في أطيقا النقاش وقيمها اليونيفرسالية، طالما أنهم يبحثون أصلاً «عن أنفسهم»، عن موقع لهم وعن مشروع يجعلهم يقولون رأيهم في ما يطرح من حولهم وعليهم. أضف إلى ذلك أن معظمهم ينتمي إلى تلك الثقافات التي يدرجها هبرماس تحت خانة «الأشكال ما قبل الحديثة» ويصف تفسيراتها للعالم بأنها «دغماطية». والواقع أن حوالي نصف السكان في واحدة من أكبر الديموقراطيات الغربية ـ الولايات المتحدة ـ كانوا ينتمون منذ أجيال قليلة إلى هذه «الأشكال ما قبل الحديثة». فلا ندري ما رأي هبرماس، مثلاً، بالتجربة التي خاضها أميركيّو ما كان يسمّى بـ «إنكلترا الجديدة» حين قرروا أن يضفوا طابعاً شرعياً وحقوقياً على المغتربين القادمين ـ كما يقول ليفي ـ ستروس ـ «من أشدّ المناطق الأوروبية تأخراً» والذين ينتمون «إلى أشدّ الشرائح المجتمعية حرماناً وعوزاً»، مغامرين بذلك «بأن تطغى عليهم هذه الموجة». لكنهم فعلوا ذلك «وكسبوا الرهان الذي كانت حيثياته لا تقلّ خطورة عن ذاك الذي رفضنا

---

(١) ألان تورين، ما هي الديموقراطية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٨٩. وفيه: «ينبغي إذن تقليل الكلام عن الالتقاء بين الثقافات، وتكثير الكلام على تواريخ الأفراد الذين ينقلون من وضع إلى آخر ويتلقّون من عدّة مجتمعات ومن عدّة ثقافات تلك العناصر التي ستتكوّن منها شخصيتهم».

المجازفة بخوض مغامرته». والمغامرة كانت تقتضي، حسب ليفي ـ ستروس، أن تقبل فرنسا في عداد مواطنيها خمسة وعشرين مليوناً من المسلمين. ويتحدث الرجل، منذ نصف قرن، بتعابير تكاد تكون راهنة وحالية: «فالقمع السياسي والاستغلال الاقتصادي لا يحقّ لهما أن يبحثا عن أعذار عند ضحاياهما. رغم ذلك، فلو أن فرنسا ذات الخمسة وأربعين مليوناً كانت قد انفتحت انفتاحاً واسعاً، وعلى أساس التساوي في الحقوق، فقبلت خمسة وعشرين مليوناً من المواطنين المسلمين، حتى لو كان معظمهم أمّيون، لما كان لها أن تخطو خطوة تتجاوز في جرأتها تلك الخطوة التي خطتها أميركا فأنقذتها من أن تظل ضاحية من ضواحي العالم الإنكلو ـ سكسوني»[1].

موقف لم يعد له إلا قيمة تاريخية. صحيح. لكنه يلقي ضوءاً دلالياً على مواقف راهنة جداً. خاصة إذا انتبهنا إلى أن الكلام الهبرماسي لا يدور حول حالات مرضية فردية بل حول «أشكال حياتية مرضية» pathologiques تعيشها «جماعة معينة»، وحول انتماء هذه الأشكال إلى «المسألة العيادية» لا إلى... الأخلاق. لكن المرء لا يحتاج إلى تبحّر فلسفي كبير ليدرك ـ على الأقل ـ أن عدداً من «المسائل» التي تطرحها علاقات الجماعات المذكورة بالمجتمعات التي تعيش أشكالها الحياتية ضمنها، لا ينتمي إلى «المرضية» بقدر ما ينتمي إلى القيم الأخلاقية. كأن ينشغل القطاع التربوي الفرنسي (ومعه المجتمع كله) منذ سنوات بـ «مسألة» ارتداء الحجاب في المدارس الرسمية. أو أن ينشغل القضاء الفرنسي (ومعه المجتمع) بمسألة الخفاض (ختان البنات) المرعيّة الإجراء لدى فئات من المغتربين، فينشغل معه فيها فلاسفة (مثل بول ريكور) لا يضيرهم أن تكون فلسفتهم على صلة وثيقة بهذه «المسألة»[2]، ناهيك بانشغال «لجنة الأطيقا

---

(١) المداران الحزينان، بلون، ١٩٥٦، ص ٤٦٩.
- C. lévi-strauss, Tristes tropiques, Plon, 1956, P 469.

(٢) يبدو أن بول ريكور كان قد ألقى محاضرة (لم يتسنّ لنا الإطلاع عليها) حول ختان البنات (عام ١٩٩٦ في كوبنهاغن). أنظر: أطيقا واحدة للجميع؟» ١٩٩٧، ص ٥.
- Collectif, Une même éthique pour tous? Ed. O. Jacob, 1997, P.55, 102-103.

الفرنسية» نفسها بها. فهذه «مسائل» ـ ولا مؤاخذة ـ أقرب إلى القيم والأخلاق منها إلى «المرض» الذي يعيدنا هبرماس بصدده إلى غابرين. والواقع أننا لا نعلم ـ بمناسبة الكلام عن الأشكال الحياتية المرضيّة ـ ما إذا كان هبرماس يستثني من النقاش أيضاً أولئك الذين يتعاطون «المخدرات»، على مختلف أنواعها وأنواعهم، بعد أن أخذ الكثيرون (ابتداءً من أدعياء الحكمة والحرص على الصحة العامة، وانتهاءً بضراب الطبل) ينصّبون أنفسهم أوصياء عليهم وعلى مسلكهم الحياتي. فهؤلاء والحق يُقال يُعدّون، في الديموقراطيات الغربية قبل غيرها، بعشرات الملايين[1]. كما أننا لا ندري ما إذا كان يستثني كذلك أولئك المثليين جنسياً، الذين أخذت الإحصاءات تكشف ـ خاصة بعد تشريع أوضاعهم في عدد من الديموقراطيات ـ عن أنهم يشكلون نسبة لا يُستهان بها من السكان[2]. ثم ماذا عن كلام فيلسوفنا على «العنف الأعمى» (أو العشوائي)، وعن «التقاليد التي فقدت صلتها بالزمن الراهن ولم يعد من الممكن المحافظة عليها إلا بالعنف الأعمى» (النص أعلاه)؟ فالعنف يمارس، والحق يُقال، من

= في العام ١٩٩٩ حكمت محكمة الجنايات في باريس بالسجن مدة ثماني سنوات على امرأة من مالي (مقيمة فرنسا) كانت قد ختنت ٤٨ فتاة (ماليّات) تعشن على الأراضي الفرنسية (جريدة النهار ١٨/ ٢/ ١٩٩٩).

(١) تستهلك الولايات المتحدة بين ٥٥ و٦٠ طناً من الهيروبين و٣٥٠ طناً من الكوكايين سنوياً (إحصاءات عام ١٩٩٤). وتصرف الولايات المتحدة وأوروبا على استهلاك هاتين المادتين، ١٥٥,٢ مليار دولار سنوياً (مقابل ٣٢,٨ ملياراً لآسيا). أنظر: ماري ـ كريستين دوبوي، المخدرات، أسعارها وأرباحها، بوف، ١٩٩٦.

- M. - Ch. Dupuis, Stupéfiants, prix et profits, PUF, 1996, P.195, 197, 221.

وكان اختلاف «القيم» الفرنسية عن الهولندية حول استهلاك الحشيشة قد أدى، عام ١٩٩٦، إلى مهاترات كلامية بين فرنسا ـ شيراك وهولندا ـ روك وصلت إلى حدود الأزمة الدبلوماسية بين البلدين. أنظر لونوفيل أوبسرفاتور الفرنسية عدد ٢ أيار ١٩٩٦.

(٢) تتراوح نسبة السحاقيات في الولايات المتحدة (حسب أرقام شير هيث) بين ٢٤ و٢٧٪ من النساء الأميركيات. (فإذا أضفنا إليهن اللواطيين الذين يشكلون نسبة ١١٪ من الرجال، صار المجموع يتخطى ثلث المجتمع).

- Shere Hitte, Rivales ou amies, Albin Michel, 1999, P.176.

كل «التقاليد»، سواء اعتبر المعتبر أنها فقدت صلتها بالزمن الراهن، أو كانت لصيقة به، هذا الزمن الراهن، بل صانعة له. وقد لا يجد المرء داعياً وجيهاً لوصف هذا العنف بأنه أعمى. فهو في معظم الأحوال بصير خبير بما يفعل(*). فهل يجرؤ هبرماس على أن يستثني من أطيقا النقاش كل «تقليد» يسعى إلى المحافظة «على نفسه» (على نفسه نقول) بالعنف الأعمى، بصرف النظر عن تقييمه هو، هبرماس، لهذا التقليد؟ وهل يستطيع أن يرسم حدوداً لهذه «النفس» بحيث تقتصر المحافظة على هذه الحدود، فلا تتعدّاها مثلاً إلى آلاف الأميال؟

وماذا عن الكلام على «فقدان الصلة بالزمن الراهن»؟ وهل أن هناك بالفعل تقاليد (أو أشكالاً حياتية) فقدت صلتها بالزمن الراهن، بينما نحن مشغولون بها وبصلاتها الراهنة (أم لا؟) بالأطيقا اليونيفرسالية؟ فإذا كان ليفي ـ ستروس قد قال يوماً «إن البربري هو الذي يؤمن بالبربرية»، فهل يبالغ قائل إذا هو قال: إن الفاقد صلته بالزمن الراهن هو من يعتقد بوجود تقاليد قد فقدت صلتها بالزمن الراهن؟..

حاصله، ان المتتبّع لشروط النقاش عند هبرماس لا يسعه إلا أن يلاحظ

(*) سواء كان في الخليج أو في مانهاتن...

وكان ألبريخت فيلمر (وهو ممن يصنّفهم هبرماس، سواء في «أطيقا النقاش» أو في «الأخلاق والتواصل»، في عداد «المشكّكين» بالأطيقا اليونيفرسالية الواحدة) قد كتب منذ العام ١٩٧٩: «لقد كان لنا أن نتوفّر بهذه الفكرة، فكرة «النقاش المتحرر من أية هيمنة»، على معيار موضوعي يمكّننا من «قياس» مدى المعقوليّة العملية la rationalité pratique لدى الأفراد والمجتمعات. والواقع أننا نكون متوهمين إذ نعتقد أن بوسعنا، بواسطة عدد من ضوابط ومعايير المعقوليّة التي ورثناها عن وضعنا التاريخي أن نتحرر من حدثيّة هذا الوضع la factualité de cette situation، ـ وهي حدثيّة مفعمة، إذا جاز القول، بمضامين معيارية ـ لكي نتناول التاريخ بكليته، ومن ثمّ الموقع الذي نحتله من هذا التاريخ، معتمدين في ذلك رؤية «جانبية» vision latérale. فالمشروع الذي يذهب بهذا الإتجاه لا يسعه أن ينتهي، على المستوى النظري، إلا إلى التعسف، كما لا يسعه أن ينتهي على المستوى العملي، إلا إلى الإرهاب». هذا ويصف هبرماس دراسة فيلمر بأنها «قيّمة جداً ولكن..». أنظر: الأخلاق والتواصل، ص ١٢٥. أضيف هذا الهامش بعد ١١ أيلول ٢٠٠١.

- Habermas, Morale et communication, flammarion, 1986, P. 125.

تقلّص دائرة المعنيّين به (تقلّصاً يتصاعد طرداً مع التتبّع) بحيث يصل إلى حدّ يجعله وقفاً على جماعة من الحكماء، أو ـ في أبعد تقدير ـ على «مجتمع من الحكماء»[1]. والواقع أن هذا ما يقوله دولوز وغاتاري (دون أن يسمّيا هبرماس ومشروعه بالإسم) بصدد مسألة تكاد تكون، عند هبرماس، من البديهيات، هي مسألة حقوق الإنسان.

فقد اعتبر هبرماس «أن حقوق الإنسان فرضت نفسها على الدول الدستورية الحديثة، عبر عدد من المراحل المتعاقبة»، وأن «طريقة» فرضها لنفسها هذه «تقدّم لنا مثلاً للبرهان.. على أن المساهم في النقاش لا يسعه أن يتملّص من ضرورات المبادئ اليونيفرسالية التي ـ بما هي ضرورات ـ تحطّم [حرفياً تفجّر fait exploser] كل الحواجز المحلية» (ص ٤٣). لكن دولوز وغاتاري اللذين قضيا العمر وهما «يساهمان في النقاش» يعتبران أن حقوق الإنسان عبارة عن مسلّمات axiomes (شأنها شأن غيرها من المسلّمات) «وأن بوسعها أن تتعايش في نفس السوق مع مسلمات أخرى تتجاهلها بل وتعلّق العمل بها، ولا سيّما مع ضمان الملكية»: «ومن ذا الذي يستطيع أن يضبط البؤس ويدبّر شؤونه، إن لم تكن الشرطة والجيوش القوية التي تتعايش مع الديموقراطيات؟ وأية ديموقراطية اشتراكية لم تعطِ الأوامر بإطلاق النار عندما يخرج البؤس من دياره ومن الغيتو الذي يقبع فيه؟».

---

(١) ويبدو أن هبرماس قد لاحظ مسألة التقليص هذه، فكانت ملاحظته مدعاة إلى كلامه عن فهمه «التقليصي أو الحصري ma conception restrictive لإمكانيات الأطيقا الفلسفية»، وعن «خيبة الأمل» déception التي قد تنجم عن ذلك: «إن فلسفة الأخلاق لا تتوفر على موصل متميّز يصلها بالحقائق الأخلاقية. ففي إزاء المهام السياسية ـ الخلقية الأربع الكبرى التي يطرحها علينا وجودنا ـ أي بإزاء الجوع والبؤس في العالم الثالث، وبإزاء التعذيب والانتهاكات الدائمة التي تتعرض لها الكرامة البشرية في الدول الغاشمة، وبإزاء البطالة المتعاظمة والتفاوت في توزيع الثروات المجتمعية في الأمم الصناعية الغربية، وأخيراً بإزاء خطر التدمير الذاتي الذي يشكله التنافس الذري على الحياة في هذه الأرض ـ بإزاء هذه الحالات المعيوشة الاستفزازية provacants ربما كان فهمي الحصري لإمكانيات الأطيقا الفلسفية مدعاة لخيبة الأمل» (أطيقا النقاش ص ٣٢).

وفي ما يشبه أن يكون تعريضاً بدعوة هبرماس إلى إحياء «أخلاق التواصل»، يقول دلوز وغاتاري: «ينبغي أن يتوفر لفلسفة التواصل قسط كبير من البراءة أو من الدهاء حتى تذهب إلى القول بإحياء مجتمع الأصدقاء، أو حتى مجتمع الحكماء، عن طريق تشكيل رأي يونيفرسالي بما هو «إجماع» قادر على تقديم الموعظة للأمم والدول والسوق. إن حقوق الإنسان لا تقول شيئاً عن أنماط الوجود الكامنة في الإنسان الذي يتمتع بهذه الحقوق. والخجل الذي ينتاب واحدنا من كونه إنساناً لا ينتابنا في الظروف القصوى وحسب، بل ينتابنا حيال ظروف نافلة، حيال خساسة وابتذالية الوجود(*) الذي يتلبّس الديموقراطيات، حيال ترويج أنماط الوجود والتفكير ـ من ـ أجل ـ السوق، حيال قيم عصرنا ومُثُله وآرائه. إن الخزي [أو العار l'ignominie] الذي تتصف به احتمالات الحياة المطروحة علينا، إنما تظهر من الداخل. إننا لا نشعر بأننا خارج عصرنا، بل العكس. فنحن لا ننفك نقوم مع هذا العصر بتسويات معيبة compromis honteux. إن هذا الشعور بالعيب هو من أشدّ الدواعي التي تحضّ على الفلسفة. صحيح أننا ليس مسؤولين عن الضحايا لكننا نقف حيالهم. وليس ثمّة سبيل لتفادي الخساسة إلا باصطناع الحيونة (باصطناع النخر [كالخنازير] والبحش [كالفئران والجرذان] والتهييص والصهصهة). حتى أن الفكر نفسه قد يكون أحياناً أقرب إلى الحيوان الذي يحتضر منه إلى الإنسان الحيّ، حتى ولو كان ديموقراطياً»(١).

الخجل، العار، العيب، الخساسة، الحيونة.. مفردات تنمّ، والحق يُقال،

(*) la bassesse et la vulgarité d'exister

(١) ما هي الفلسفة، ص ١٢١ و١٩٠.

- Deleuze et Guattari, Qu'est ce que la philosophie, Ed Cérés, 1993, P.121, 190.
«Et il n'ya pas d'autre moyen de faire l'animal (grogner, fouir, ricaner, se convulser) pour échapper à l'ignoble: la pensée même est parfois plus proche d?un animal qui meurt que d?un homme vivant, même démocrate» (P.121).

وربما كان هذا الكلام عن الحيونة هو الذي جعل واحداً مثل جيل شاتليه، مثلاً، يختار هذه الفقرة ترويسة لكتابه الذي يعنونه، على كل حال، «أن نحيا حياتنا ونفكر كالخنازير».

- G. Chatelet, vivre et penser comme des porcs, Ed. Exils, 1998.

عن مشاعر قاسية يشعر بها هذان الفيلسوفان اللذان لا يستطيع هبرماس (بسهولة) أن يتجاهل رأيهما بحقوق الإنسان، أو أن يستبعدهما عن المعنيين بشؤون النقاش[1]. بل ربما كان من الأدهى، برأي هبرماس، أن هذين الفيلسوفين (وأمثالهما) لا يعوّلان على النقاش أهمية تذكر. فهما يعتبران «أن الفلسفة تمجّ النقاشات وتأنف منها» (ص ٣٣، هذا إذا اكتفينا بهذا «العيار» وحسب لترجمة horreur التي توحي أيضاً بالرعب والاستفظاع). فهما في ذلك أقرب إلى كنط من هبرماس نفسه. ولا نخال هبرماس واعظاً الفيلسوفين وداعياً إياهما إلى التعقّل بدلاً من إطلاق العنان لمشاعرهما وأحاسيسهما. إذ أن ردّهما ماثل سلفاً في نظرتهما إلى الفلسفة، من أن المشاعر والأحاسيس لا تقلّ أهمية عن المفاهيم المجرّدة من حيث كونها دماغاً، «وأن الـ أنا لا تقتصر على الـ «أنا أدرك» الدماغية بما هي فلسفة، بل هي أيضاً الـ «أنا أشعر» الدماغية بما هي فنّ» (ص ٢٣٧)[*]، ونكون بذلك قد ابتعدنا كثيراً عن اختزال البشر ـ «حديثين» كانوا أم «تقليديين» ـ إلى إوالات تفكيرهم العقليّ المتأتّي، بصرف النظر عن أحوالهم وأوضاعهم، وعن «كونتكستهم» الذي يعيشون حياتهم فيه، وتحت تأثرهم به وتأثيرهم عليه، ومغالبة أنفسهم مع «قناعاتهم» وانفعالهم بها وفعلهم فيها.

لكن الكلام عن «الكونتكْسْت» وعن «القناعات» (في مقابل اليونيفرسالية و«المحاججة») يتيح لنا مناسبة ثانية للإطلاع على نموذج فلسفي آخر من حيث النظرة إلى حقوق الإنسان نفسها. إذ يتحدث بول ريكور في كتابه «اعتبار الإيّا بمثابة الآخر» عن «جدلية رهيفة» تقوم بين المحاججة والقناعة» ويعتبر «أن النقاش الذي يدور اليوم حول حقوق الإنسان يقدّم لنا مثلاً على هذه الجدلية الرهيفة. فنحن إذا أخذنا هذه الحقوق على مستوى النصوص بصيغتها الإعلانية

---

(١) بل أنه، على ما يبدو، لم يعترض على من استبعدهما، إذ وصفهما بالفاشيين الجدد. أنظر الهامش رقم ٥٣.

(*) «Et ce je n'est pas sulement le «je conçois» du cerveau comme philosophie, c'est aussi le «je sens» du cerveau comme art. La sensation n'est pas moins cerveau que le concept».

لا على مستوى النصوص التشريعية الفعلية لكان لنا أن نعتبرها، من حيث الجوهر، بمثابة الدامغة الحجة bien argumentés التي نجمت [حرفياً: اشتُقّت] من أطيقا المحاججة بالذات. لذا عمدت الدول، بما يشبه الإجماع، إلى المصادقة عليها. رغم ذلك فإن الشبهة لا تزال تحوم حول أن هذه النصوص ليست إلا ثمرة من ثمار التاريخ الثقافي الخاص بالغرب، بكلّ ما في هذا التاريخ من حروب دينية، وبكل ما تعلّمه الغرب عن التسامح، عبر التاريخ المذكور، تعلّما لم يفرغ من تحصيله حتى الآن».

وكما كان ليفي ـ ستروس (عام ١٩٦٢) قد اعتبر، في نقاشه لسارتر، أن الثورة الفرنسية الكبرى «أسطورة» هي الأخرى من جملة الأساطير، كان الفرنسيون قد استخلصوها من تاريخهم المخصوص، وبالتالي فهي لا تخوّل المرء أن يعتبر العبر أو المعاني المستخلصة منها «أصحّ» العبر أو «أفضلها»[1]، فإن ريكور يعتبر (عام ١٩٩٠) أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو الآخر، «وليد تاريخ مخصوص» هو «تاريخ الديموقراطيات الغربية». وصحيح أن الإعلان «اليونيفرسالي» المذكور كان وليد التقاء اليونيفرسالي بالمحلي التاريخي. إلا أن ذلك لا يجعله نموذجاً لليونيفرسالية بإطلاق، ولا يخوّل، من ثمّ، حق الكلام بصدده عن يونيفرسالية واحدة، بل يجعله نموذجاً أو مثلاً لواحدة فقط من يونيفرساليات كثيرة ربما كانت تكمن «بالقوة» (على حد قوله) في ممارسات تاريخية كثيرة: «وكأن كل ما جرى [بالنسبة للإعلان اليونيفرسالي لحقوق

---

(١) «.. فنحن مستعدّون للتسليم بأن على الإنسان المعاصر أن يؤمن بهذه الأسطورة حتى يتسنّى له أن يلعب دوره كفاعل تاريخي، وبأن تحليل سارتر يستخلص بصورة رائعة admirable مجمل الشروط الصورية formelles التي لا غنى عنها من أجل ضمان الوصول إلى هذه النتيجة. لكن ذلك لا يستتبع أن المعنى [الذي يستخلصه منه الانسان المعاصر المذكور] هو المعنى الأصحّ لمجرّد أنه الأغنى، (وبالتالي الأصلح) لإلهام الممارسة العملية». ذلك أن «السؤال الحقيقي»، بالنسبة لليفي ـ ستروس، «ليس في معرفة ما إذا كان المرء، حين يسعى إلى فهم الأمور، قد حصّل معنى ما أو فقد معنى آخر، بل في معرفة ما إذا كان المعنى الذي احتفظ به لنفسه أفضل من المعنى الذي دفعته حكمته إلى العزوف عنه».
- C.lévi-strauss, La pensée sauvage, Plon, 1962, P.336, 335.

الإنسان] أن اليونيفرسالية والسياقيّة المحلية l'universalisme et le contextualisme قد التقتا التقاءً تاماً حول عدد قليل من القيم ـ عدد قليل لكنه أساسي ـ من مثل تلك التي نقرأها في الإعلان اليونيفرسالي لحقوق الإنسان والمواطن». «ولكن ماذا عن التشريعات المحدّدة التي تضمن ممارسة هذه الحقوق؟» يسأل ريكور. ويجيب: «أن هذه التشريعات هي وليدة تاريخ مخصوص هو بشكل عام تاريخ الديموقراطيات الغربية. وبالتالي فبمقدار ما تكون هذه القيم المتولدة عن التاريخ المذكور غير مشتركة مع ثقافات أخرى، فإن تهمة التعصب الإثني [أو القومي éthnocentrisme] لا تلبث أن تطاول النصوص الإعلانية نفسها، رغم أن هذه النصوص مصدَّق عليها من جانب كل حكومات الأرض. لذا ينبغي، برأيي، أن نرفض هذا الانحراف dérive وأن نتحمل تبعات التضارب التالي: أن نُبقي، من جهة، على الزعم اليونيفرسالي المعوَّل على بعض القيم التي يلتقي حولها اليونيفرسالي والتاريخي، وأن نعمد، من جهة ثانية، إلى طرح هذا الزعم على النقاش، لا على صعيد رسمي formel، بل على صعيد القناعات التي تنطوي عليها الأشكال الحياتية الملموسة».

غير أن هذه «القناعات» لا تعود تقتصر على تلك «الافتراضات المسبقة» التي يتحدث عنها هبرماس، ويعوّل على «المحاججة» وعلى «الحجة الفضلى» لتخطيها باتجاه المبدأ اليونيفرسالي (الواحد). «فما ينبغي طرحه على بساط البحث» بالنسبة لريكور، «هو التضارب القائم بين المحاججة والاصطلاح [أو ما هو مصطلح عليه le conventionnel] واستبدال هذا التضارب بالجدلية الرهيفة القائمة بين المحاججة والقناعة conviction. وهي جدلية لا تؤدي نظرياً إلى أي مخرج. فلا مخرج لها إلا المخرج العملي الذي هو تحكيم الحكم الأخلاقي حسب الوضع الواحد en situation. «وللدخول في هذه الجدلية العويصة يحسن بنا أن نذكّر بأن المحاججة، إذا نحن أخذناها على مسار التفعيل، هي عبارة عن لعبة كلامية jeu de langage تكفّ، إذا تأقنمت hypostasié، عن التوافق مع أي شكل من الأشكال الحياتية، فلا تتفق عندئذ إلا مع تلك

الاحترافية التي يأخذها هبرماس نفسه على أصحاب الاعتراضات التشكيكية» (ص٣٣٤)[١].

هكذا فرغم الحرص الذي يبديه ريكور على التواصل مع الآخر، والأهمية التي يعوّلها على الحوار والنقاش، فإن سبيله إلى ذلك يختلف إلى حدٍّ كبير عن السبيل الذي تعيّنه أطيقا النقاش الهبرماسية. فهو يطعن في أصل من أصول هذه الأطيقا، المحاججة، إذ يذكّر، من ناحية، بأنها ضرب من ضروب اللعب الكلامي الذي يتقنه محترفو الكلام عنوة عن غيرهم، كما يشير من ناحية أخرى إلى أنها، بتغرّبها عن الحياة المعيوشة وقناعاتها الراسخة، «تفقد صلتها الفعلية بالواقع»: «فما انتقده في أطيقا المحاججة ليست الدعوة إلى البحث عن الحجة الفضلى في كل المناسبات وكل النقاشات، بل هو اعتماد هذا العنوان لإعادة بناء ستراتيجية التمحيض stratégie de l'épuration المأخوذة عن كنط، والتي تستبعد عن التفكير تلك الوساطة السياقية contextuelle التي بدونها تظل أطيقا التواصل عديمة الصلة الفعلية بالواقع» (ص٣٣٢)[٢].

إلى ذلك يختلف ريكور عن هبرماس بطرحه لمسألة «كثرة اليونيفرساليات» مقابل الكلام الهبرماسي عن المبدأ اليونيفرسالي (الواحد). فهو يعتبر أن اليونيفرساليات متضمّنة في سياقات الأمور والممارسات المعيوشة وحيثيّاتها أو «موجودة بالقوة» فيها، وأنها هي التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان من أجل إيجاد

---

(١) بول ريكور، إلايّا بمثابة الآخر، سوي، ١٩٩٠.

- P. Ricoeur, soi-même comme un autre, seuil, 1990.

(٢) لا يدرج هبرماس كتاب ريكور ولا آراءه في عداد الذين يناقشهم في أطيقا النقاش. لكن مترجم كتابه إلى الفرنسية، مارك هوينادي، يندّد في مقدمة الترجمة بكتاب ريكور «الإيّا بمثابة الآخر» وخاصة بمقولته عن السياقية (أو عن وضع الأمور في سياقها la mise en contexte)، ويعتبر أن هبرماس «ينيطها بضرب آخر من ضروب النقاش، هو النقاش التطبيقي» (مقدمة المترجم لأطيقا النقاش ص ٩). وكان المترجم قد حمل، خلال أسطر، حملة شعواء على عدد من الفلاسفة الفرنسيين (ممن لا يأتي هبرماس على ذكر أيّ منهم) مثل ليوتار وبورديو وسفيز ودولوز وغاتاري، ووصف مواقفهم (التي لا يتفقون فيها مع هبرماس) بأنها «فاشية جديدة ومتهافتة من تلقاء ذاتها» (ص ٧).

«التوازن المتأنّي» بين اليونيفرسالية والتاريخية. «فالنقاش» حسب ريكور، «لا يسفر عن شيء» (حتى لو طرح على صعيد «القناعات التي تنطوي عليها الأشكال الحياتية المعيوشة») «ما لم يسلّم كل طرف من المتناقشين بأن هناك يونيفرساليّات أخرى كامنة بالقوة في ثقافات معتبرة بمثابة الثقافات الغريبة [أو الطريفة exotiques]. فطريق التوافق المحتمل لا يمكن أن تنشأ إلا عن الاعتراف المتبادل [الذي يتمّ] على صعيد التقبُّل recevabilité، أي عند التسليم بوجود حقيقة ممكنة، والتسليم باقتراحات ذات معنى تبدو لنا للوهلة الأولى غريبة علينا» (٣٣٦). فريكور يتحدث عن اليونيفرساليات بالجمع، ويصفها بأنها سياقية en contexte، ومضمرة potentiels، وسلفية inchoatifs. وإذا كان ينيط بالنقاش «أن يقول لنا ما هي تلك اليونيفرساليات المزعومة التي ستصبح يونيفرساليات معترف بها من جانب كل الأشخاص المعنيين» على حد قول هبرماس، فهو ينيط به هذه المهمة «بعد تاريخ طويل لا يزال أمامنا»[١].

أضف إلى ذلك أن ريكور لا يتمسك كثيراً على ما يبدو بمفهوم «النقاش» بالذات. فهو كثيراً ما يعود إلى استبداله بمجرّد «التحدث» (أو المحادثة conversation). بل أنه يعتبر المفهوم المذكور وجهاً من أوجه «الحكمة العملية» التي حرص على تتبّعها في كل معالجته لمسألة الإيا والآخر: «.. فإن أحد أوجه الحكمة العملية التي ما فتئنا نتتبّعها على امتداد هذه الدراسة يكمن في ذلك الفن، فن المحادثة، حيث يتبيّن أن أطيقا المحاججة تمتحن نفسها في خضمّ صراع القناعات» (٣٣٦)، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام الكلام عن صلة القربى الفكرية بين ريكور وفلاسفة آخرين (ليس أقلهم رورتي) ممّن يعتبر هبرماس أنهم أخصامه الفكريين الألدّاء...

---

(١) لم تشهد أفكار ريكور رواجاً يذكر عند الفلاسفة العرب. لذا ربما كان من الملفت أن يقرأ المرء كلاماً عن «كثرة اليونيفرساليات» لدى أحد هؤلاء الفلاسفة إبان إنشغالهم بالحوار، إذ يعتبر موسى وهبة «ان الصعوبة [وهو يعني صعوبة الحقيقة] لا تنجم عن الافتقار إلى الموضوعية واليونيفرسالية، بل عن وفرة الموضوعيات وكثرة اليونيفرساليات». أنظر: «الشيء والحقيقة، تعدّد من أيّ الجهات أتيت»، أوراق الحوار، عدد ١٤، ٧/٣/١٩٩٦.

والواقع أن المرء قد يعجب من هذا الهوس الشديد الذي ينتاب بعض الفلاسفة (وغير الفلاسفة) كلما وجدوا اختلافاً بين فكرين أو ثقافتين، فبرغتوا ـ وكأنما «ذبابة الفلسفة رعتهم»، على حدّ قول شاعرنا ـ وهرعوا إلى استنباط الوسائل الكفيلة بإزالة الاختلافات وكأنما هي الشرّ المستطير. ومن المعلوم، من جهة أخرى، أن هناك طائفة ـ لا بأس باتّساعها ـ من المفكرين الذين «يشيدون» بالاختلاف. بل أن واحداً منهم قد شكك في قدرة الفلسفة أصلاً على فعل شيء يذكر حيال اختلاف «الأطيقات»، مذكّراً ـ دون أن يتخذ مما يذكّر به مرجعاً ـ بأن الفلاسفة الغربيين الأوائل كانوا يعتبرون «النزاع» le conflit بنية من البنى التي تقوم عليها الدنيا، متسائلاً عما إذا كان «الوئام» أو «الاتفاق» هو الذي يحتاج إلى تفسير.. هكذا يذهب المعلم برنار وليامس في كتابه «الأطيقا وحدود الفلسفة» إلى «أن المساجلات التي تدور حول الموضوعية كثيراً ما تنطلق من اعتبارات تتعلق بالخلاف le désaccord. فيبدو الأمر في لحظة الإنطلاق هذه وكأنما الخلاف أمر عجيب، ولكن بدون سبب يُذكر لهذا العجب. (كان مفكرو التراث الغربي الأوائل يعتبرون أن النزاع بنية من بنى الدنيا لا تقلّ بداهة عن الوئام la concorde). وإنما تنشأ أهمية الاختلاف بشكل خاص عن أن أيّاً من الإتفاق والاختلاف ليس يونيفرسالياً. وذلك لا يعود إلى أن الاختلاف يقتضي تفسيراً في حين أن الإتفاق بغنىً عن التفسير، بقدر ما يعود إلى أن الاختلاف والاتفاق، كلاهما، يتطلبان، في سياقات مختلفة، تفسيرات من أنواع مختلفة» (ص ١٤٤). غير أن التفسيرات المذكورة لا تتعامل ـ عند وليامس ـ مع الاختلاف باتجاه إزالته أو «تخطيه» على حدّ قوله، بل ربما باتجاه تكريسه اختلافاً: أولاً، لأن التعامل معه لا يخلو من إيجابيات، إذا جاز القول، وثانياً، لأن التخطي المذكور أمر متعذّر أصلاً. هكذا يقول (بالنسبة للنقطة الأولى): «إن طريقتنا في فهم نمط معيّن من الاختلاف وتفسير هذا النمط لا تخلو من مضاعفات عملية مهمة. إذ أن بوسعها أن تبدّل موقفنا من الآخرين، كما أن بوسعها أن تعدّل فهمنا لوجهات نظرنا بالذات. فمن حيث علاقاتنا بالآخرين ينبغي لنا أن نكوّن فكرة عما يُفترض بنا أن نعارضه أو نرفضه إلخ.. وبأية ذهنية

يفترض بنا أن نقوم بذلك. أما من حيث علاقتنا بأنفسنا، فقد يكون للاختلاف أن ينبهنا إلى أننا ربما كنا على خطأ، وربما كان علينا أن نصحّح ستراتيجياتنا إذا كنا نتوخّى الحقيقة أو الدقة». كما يقول (بالنسبة للثانية): «ليس من الضروري أن يصار إلى تخطّي الاختلاف. بل بوسعه أن يظل سمة هامة وتكوينية من سمات علاقاتنا بالآخرين، كما أن من الممكن اعتباره بمثابة الأمر المتوقع حصوله إذا نحن نظرنا إليه على ضوء التفسيرات التي تتوفر لدينا حول طريقة هذا الحصول»(١٤٥)[١].

إن هبرماس يستطيع استيعاب النقطة الأولى، بأن يوظفها لخدمة ستراتيجية السعي نحو اليونيفرسالية، معتبراً أن المتناقشين المختلفين يستطيعون أن يستفيدوا من «ايجابيات» اختلافاتهم باتجاه تخطيها. لكنه لا يستطيع استيعاب النقطة الثانية. لذا نجده في نقاشه لوليامس.. يتجاهلها وكأنها لم تكن[٢].

غير أن اعتبار وليامس أن تخطي الاختلافات بين الأطيقات أمر متعذّر فلسفياً، هو صلب مساهمته (التي يدل عليها عنوان كتابه على كل حال). فهو

---

(١) «الأطيقا وحدود الفلسفة» غاليمار، ١٩٩٠ (كتب الأصل الإنكليزي عام ١٩٨٥) Bernard Williams, L'éthique et les limites de la philosophie, Gallimard, 1990, P. 145.

(٢) لا يأتي وليامس على ذكر هبرماس بالاسم إلا مرة واحدة (وعلى هامش إحدى صفحات الفصل السادس، ص ١١٣). لكن هبرماس يضعه (وكتابه المذكور) في طليعة الذين يناقشهم في «أطيقا النقاش» (ص ١١٢ ـ ١١٦). رغم ذلك، فهو لا يأتي على هذه الفكرة التي قد يعتبرها قارئ من الأفكار المركزية في كتاب وليامس، رغم انها ـ بالمناسبة ـ ليست جديدة كلّياً على دنيا الأفكار. ففي الكتاب المقدس الذي أرسى دعائم واحدة من أشدّ الديانات التوحيدية يونيفرسالية، وأكثرها حرصاً على الفكر الواحد (وإن يكن أخلاقياً من باب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر») يجد المرء هذه الفكرة نفسها التي لا يبدو أن فقهاء المسلمين ومفكريهم قد أعاروها ـ مثل هبرماس الذي لم يعرها ـ أهمية كبيرة: «ولو شاء ربك لجعل الناس أمّة واحدة، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم بك، ولذلك خلقهم. وتمّت كلمة ربك لأملأنّ جهنّم من الجنة والناس أجمعين» (هود ١١٨ ـ ١٢٠). ويحرص ابن كثير في تفسيره للآية «ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك» على التنبيه إلى أن ذلك يعني أنه «لا يزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم» (تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠، ٣/٥٨٦).

يعتبر ـ مع المعتبرين ـ أن الفلسفة لا تستطيع شيئاً حيال الاختلافات الناجمة عن أوضاع شخصية ومجتمعية، و«ان الفكر الأطيقي يظل صامداً في وجه التفكير résiste à la réflexion»، وأنه لا يقوم على أسس تستطيع الفلسفة توضيحها «فهناك احتمال ضئيل في أن نجد أساساً للفكر الأطيقي» (٢١٦). ولو كان لوليامس أن يستعير بعض تعابير مارسيل موس أو كلود ليفي ستروس أو فرانز بواس لكان له أن يتحدث عما هو «اعتباطي» في تأسيس هذا الفكر، أو عما هو «تعليلات ثانوية» تحكم عملية التفكير فيه. أما الورطة الناجمة عن تضارب الشرط الفردي مع الشروط المجتمعية، على نحو ما يطرحها هبرماس، فإن وليامس لا يرى سبيلاً فلسفياً للخروج منها. فالمساهمة الفلسفية أقرب عنده إلى بلورة السؤال منها إلى إيجاد الجواب:

«أما كيف السبيل إلى دمج المرء بين صحة ما يعتقده المرء حول نفسه أو حول مجتمعه وبين تفكيره وفهمه لذاته وعملية النقد [التي يزاولها]: فإن الفلسفة بحد ذاتها لا يسعها أن تجيب على هذا السؤال. فهو سؤال من شأنه أن يجد جوابه في الحياة المتأنّية la vie réflchie. والجواب ينبغي أن يكتشف أو أن يتبلور بما هو نتيجة لمسار شخصي أو مجتمعي لا يسعه جوهرياً أن يصيغ الجواب سلفاً، إلا بصورة مبهمة. إن الفلسفة تستطيع أن تلعب دوراً ضمن المسار المذكور، مثلما هي تلعب دوراً في تعيين ماهية السؤال. لكنها لا تستطيع أن تحل محله.

«لذا فإن المنظّرين الأطيقيين يغلطون عندما يسألون ـ وهم كثيراً ما يفعلون ـ «ما هو البديل» المقترح عوضاً عن الصيغ التي يطرحونها. وهم يعنون بذلك: ما هي الصيغة المقترحة كبديل عن صيغهم هم، سواء من حيث الجواب، أو من حيث العملية الكشفية المحدّدة التي من شأنها أن تؤدي إلى الجواب. والواقع أن لا وجود لذلك. قد يتفق أن يكون هناك جواب على السؤال الحقيقي، وقد يتفق أن يكون ذلك بالفعل بديلاً عن صيغهم. لكنه لا يكون عندئذ من نوع الجواب الذي يتطلبونه، أي جواباً من طبيعة فلسفية. أما التخيّل بأننا سنكون صفر اليدين إذا نحن أطّرحنا صيغهم، فأمر ينمّ عن فهم عجيب لما

يحسب له الحساب في الحياة المجتمعية والشخصية» (٢١٦ ـ ٢١٧).

هذا ومن غير المجدي أن يُكثر المرء من الاستشهاد بالكتابات الفلسفية التي تختلف مع هبرماس ـ وإن ضمن فكر الديموقراطيات الغربية وحدها ـ حول مسألة الأطيقا والنقاش. فهو نفسه يكرّس القسم الأكبر من كتابه (ص ١١١ ـ ١٩٩) لهذه الكتابات بالذات، إذ يتناول بالنقد عشرة نماذج منها (علماً بأن عدداً من أصحاب هذه الكتابات يشاركه مرجعيته الكنطية). وما يخلص إليه قارئ هذا النقد أن هبرماس يحشر محاوره بين حدّين: إما القبول بأصول النقاش كما يقترحها، وإما التسليم بترك الجماعات البشرية (والدول والأمم..) تحلّ نزاعاتها واختلافاتها بالقوة والعنف وسائر أنواع الصراع. لكن هذه الثنائية تتضمّن ـ كما رأينا ـ أن يكون الكلام ضرباً من الترياق الذي يقي جنسنا البشري من ذلك الشرّ المتأصل فيه على ما يبدو، (سواءً عند كنط أو عند هبرماس، رغم أن الأول لم يكن يعوّل شيئاً يذكر على النقاش من أجل علاج هذا الشر).

وبدون أن يذهب المرء في «تشاؤمه الجليدي» (على حدّ قول ليفي ـ ستروس) إلى الحدّ الذي وصل إليه فيلسوف «جديد»، فيرى معه أن جنسنا البشري مستعصٍ على الشفاء أصلاً ولا يمكن علاجه[1]، فإن بوسع لسان حاله،

---

(١) يرى برنار ـ هنري ليفي أن البشرية محكوم عليها بمعاناة النقص vouée au manque، ولا سبيل إلى شفائها منه. لكن «الأخطر من ذلك»، في رأيه، هو جعل الفلسفة «شكلاً من أشكال المؤسسة العيادية clinique بناء على الفكرة القائلة بأن البشرية مريضة، وان دور الفلاسفة يقوم على شفائها». «ومن المعلوم، كيف أن المرء ينتقل، بناءً على هذه البيّنة ce constat التي تبدو نافلة في ظاهرها ـ من أن البشرية مريضة لا محكوماً عليها بأن تكون شريرة ـ إلى البحث عن الجرثومة التي كانت في أصل الداء، ليصل، بفعل هذا البحث، إلى مشروع وقائي يبتغي القضاء على العنصر المفسد، ومن ثمّ إلى استعادة الجسم المجتمعي لصحته التليدة..». ويرى ليفي «أن الفلسفة تبدأ عندما يلتزم المرء جانب الرهان المعاكس: من أن البشرية ليست مريضة بل هي (وهذا أمر مختلف جداً!) [علامة التعجب للفيلسوف] محكوم عليها بالشر Vouée au mal. فالجنس البشري لا يمكن علاجه n'est pas curable. إنه بالضبط (ومهمة الفيلسوف أن يتبيّن ذلك) مستعصٍ على الشفاء inguérissable». (مجلة ماغازين ليتريير، عدد خاص بعنوان: الشغف بالأفكار la passion de idées، ١٩٩٦، ص ١٣٤).

أن يكون ـ مثلاً ـ كلسان حال فيلسوف آخر (لا يُعتبر من «الجدد»). هكذا يقول لوسيان سفيز، وقوله لصيق بما نحن فيه: «ان ما يثير تعجّبي ـ وأنا أقرّ بذلك وأعترف ـ هو قلّة الانتباه الذي يوليه دعاة أطيقا النقاش لأمرٍ بات مشهوداً بوضوح ضمن نطاق أمتنا، بعد أن بات يفقأ الأعين على صعيد الأمم جمعاء. أعني بذلك كثرة الحالات التي يتبيّن فيها أن التوصّل إلى إتفاق ما، وفي وقت معيّن من الأوقات، أمر مستحيل تماماً رغم تبادل كل الآراء في العالم. فكيف لا يتساءل المرء، والحالة هذه، عما إذا كانت الإجراءات الكلامية كافية لاستخلاص مفردات الإتفاق، رغم الاعتراف بأنها، بلا أدنى شك، ضرورية لذلك». وفي ما يمكن أن يكون تعريضاً مباشراً بمقولة هبرماس عن «الحجة الفضلى»، يضرب سفيز مثلاً على ذلك تلك النقاشات التي تدور بين أعضاء «اللجان الأطيقية» (وهو عضو في إحداها: اللجنة الاستشارية القومية للأطيقا») فيقول: «إن الأسباب التي يرى البعض أنها أوجه الأسباب وأشدها دلالة وبرهاناً، لا تتوصل إلى إيجاد الإتفاق مع البعض الآخر حول «الحجة الفضلى»، ما لم يكن قد تنامى بصددها إلى حدّ كبير نوع من «التقبُّل الثقافي» réceptivité culturelle الذي يكون قد تكوّن من قبل، وعبر النضوج العملي للمشكلة، فضلاً عن نضوج الحلّ الذي تدور المحاججة حوله»[1]. ويستدرك الرجل فيقول: «ليس المقصود بأي حال من الأحوال أن نتخلّى عن المحاججة لننصرف إلى مجرّد الممارسة. بل المقصود، بالعكس، أن نجعل العمل الفكري على تجاوب دائم مع المبادرة العملية ـ هذه المنسيّة الكبرى التي تغيّبها الأطيقات ـ وأن نوطّد الأفعال الكلامية على كلام الأفعال ancrer les actes de langage dans le langage des actes»[2].

---

(١) كتاب جماعي بعنوان: أطيقا واحدة للجميع؟، بإشراف جان ـ بيير شانجو، منشورات أوديل جاكوب، ١٩٩٧، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

- Collectif, Une même éthique pour tous? Ed. Odile Jacob, 1997.

(٢) ما لم يسمّه لوسيان سفيز «منطق العمل» أو «منطق الفعل»، فاكتفى بالكلام عن «كلام الأفعال» أو عن «النضوج العملي للمشكلة» (ربما حتى لا تلتبس التسمية مع ذلك المعنى الذي ظلت الكنطية ـ قديمها وحديثها ـ تصادره باسم «المنطق العملي») يقترح الزميل وجيه

وبعد، فمن الأرجح أن تشكّل مقولة منطق العمل (أو منطق الفعل) إحراجاً للمعلم هبرماس. ورغم أننا لا نزعم (أبداً) أننا متابعون للمواقف الهبرماسية العملية، فإننا لا نعلم أنه اتخذ موقفاً واضحاً من مشكلة أخلاقية اختلافية مطروحة على الديموقراطيات الغربية، في هذا العصر (كمشكلة خفاض البنات، مثلاً، التي لم يتحرّج ريكور عن خوضها، أو مشكلة الإجهاض التي كان لواحد مثل ساغان أن يتقحّمها، أو مشكلة القتل الرحيم، أو الاستنساخ البشري، أو زواج المثليين والمثليات جنسياً، أو الموقف مما يسمّى بالمخدرات أو من القناعات «الدغماطية»..). وبهذا المعنى يصحّ على هبرماس بالفعل ما كان يُقال ـ خطأ برأينا ـ عن كنط، من أن يديه نظيفتان، لأنه بالضبط لا يَدَيْن له.

فانطلاقاً من نظافة هاتين اليدين يستطيع هبرماس أن يناقش إلى.. خالدون. لكننا إذا شئنا أن نواكبه على الصعيد الذي يضع نفسه عليه، صعيد النقاش والنقد، فإننا لن نجد على الأرجح مكاناً يؤدي إليه هذا الصعيد. بل أنه صعيد يؤدي، كما كان هايدغر يقول: إلى لا مكان. والواقع إلى أين أدى النقاش بالمعلم هبرماس؟ ها هو منذ عقود يناقش وينتقد. «لا لم يدع أحداً إلا وألقى دوته هذا السؤال» (على ما كان شاعرنا يقول): سؤال الأخلاق اليونيفرسالية: من وليامس، إلى راولز، إلى فلمر، إلى غونتر، إلى توغندات، إلى سان لوكس، إلى فيلد، إلى تايلور، إلى ماكارتي، إلى ماكنتاير، إلى باتزيغ، إلى

= كوثراني تسميته بالاسم: «منطق العمل». وهو يقترح هذه التسمية، كما يقول، على سبيل «المغامرة» رغم أنه يستخلصها من قراءة متأنّية لصفحة من صفحات تاريخنا الحديث (وتاريخ خلافاته) لا نعلم أن أحداً قد سبقه إلى مثلها، مبيّناً كيف أن «منطق العمل أو منطق التاريخ قد يكون أقوى من منطق الفرز النظري بين إيمان وعقل..). والمنطق المذكور هو الذي أدّى بمحمد عبده وفرح أنطون، رغم انطلاقهما من مرجعيتين فكريتين مختلفتين («هذا من موقع الفقيه المجتهد.. وذاك من موقع الباحث الإجتماعي المناضل..») إلى الالتقاء على موقف عملي واحد من حدث مجتمعي تاريخي هو «أكبر وأطول إضراب قام به عمال لفافي السجاير بين كانون أول ١٨٩٩ وشباط ١٩٠٠». وقد لخص قراءته تلك في مقالة بعنوان: «فرح أنطون وإشكالية العلاقة بين الدين والسياسة»، السفير، ١٩٩/٣/٢٠، بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس أنطون لمجلة «الجامعة» عام ١٨٩٩.

آبل. هذا على صعيد الإنكلوسكسونيين والألمان. أما الفرنسيون (من ريكور، إلى ليوتار، إلى بورديو، إلى سفيز، إلى دولوز وغاتاري) فهو يوافق، على ما يبدو، على وصف مترجمه لهم بأنهم ـ ببساطة ـ فاشيّون جدد.

ولكن لنتوقف قليلاً عند كارل ـ اوتو آبل الذي كان هبرماس قد وصف المشروع اليونيفرسالي بأنه مشترك بينهما، كما رأينا[1]. كان ذلك المشروع قد بدأ منذ أن كتب هبرماس في «الأخلاق والتواصل» أن «محاولة» أبل «تشكل اليوم أشدّ المحاولات تبشيراً بالخير»[2]. كان ذلك عام ١٩٨٣. أما في العام ١٩٩١ فقد صار آبل في عداد الذين يشملهم النقد الهبرماسي.. الشديد: فبالإضافة إلى أن هبرماس يخصص لنقد آبل أكبر عدد من الصفحات النقدية (١٦٥ ـ ١٧٧) فإنه يصف بعض آرائه بأنها «عديمة المعنى» denuée de sens (١٦٧)، ويرى أن آبل يقع في تناقضات «لكنه يحاول التهرّب منها» (١٦٩)، وأن بعض مواقفه «تطيح بالإطار الإدراكي لنظريته» (١٧٤)، وأنه «يدخل في الأمور من وسطها» (١٧٥، وهذه ـ بين المناطقة ـ مَهَتّة)، بل أن آبل «ينجرّ، عبر البناء الهرمي لنظريته وعبر الاعتماد على واحد من المبادئ الرفيعة (أو السامية super principe) باتجاه الحسم القاطع في مسائل تنتمي إلى الأطيقا السياسية، وهي مسائل لا تُطرح البتّة على المستوى الذي يُطرح عليه تأسيس المبدأ الأخلاقي». وهذا، لعمري، خلاف يتناول الأصول التأسيسية ويدبّ فيها، ولا يخلو ـ على لسان هبرماس ـ من اتهامات كبيرة: «فخلف السياسي

---

(١) «فأنا افترض مع كارل ـ اوتو أبل (أ) ان من الممكن إعادة صياغة الموقف الكنطي ضمن إطار أطيقا النقاش (ب) ان من الممكن الدفاع عن هذا الموقف ضد مواقف التشكيكية القيمية le scepticisme axiologique» (أطيقا، ص ٣٣) والفلاسفة الذين وردت أسماؤهم أعلاه هم جزء وحسب ممّن يتخذون، بشكل أو بآخر، مثل هذه المواقف التشكيكية.

(٢) «فرغم أن محاولة آبل لم تستوفِ بعد شروط تفصيلها على نحو كافٍ، فإنني سأعتبر أن أطيقا النقاش التي استهلّتها هذه المحاولة تشكل اليوم أشدّ المقاربات وعداً (أو أكثرها تبشيراً بالخير la plus prometteuse» (الأخلاق والتواصل، ص ٦٤). ومن بين الفلاسفة الستة الذين يقول هبرماس (عام ١٩٨٣) أنهم ينتمون إلى «التراث الكنطي» (بير وسنجر وراولز ولورنزين وتوغندات وأبل) كان ثلاثة منهم قد صاروا عام ١٩٩١ عرضة لنقده الشديد.

المستوحد الذي يفكّر فيه آبل يختبئ الفيلسوف ـ الملك الذي يسعى إلى إعادة الانتظام للعالم. ولا وجود على كل حال للمواطن الذي ينتمي إلى جماعة ديموقراطية» (١٧٥).

فهبرماس ـ بلا تردد ـ مع الحقيقة، لا مع صاحبه. بل أنه أيضاً مع الحقيقة ضدّ نفسه. فهو لا يخفي أن نقده لآبل هو في الوقت نفسه نقد لآرائه بالذات كما كانت قد وردت في العام ١٩٨٣[١]. وهذا ولا شك من الخصال الرفيعة.. لكنّ من حق المرء أن يتساءل أيضاً عن «المكان» الذي تؤدي إليه مثل هذه الخصال. فبعد أن تقلّص عالم النقاش ـ مع استبعاد المستبعَدين كما رأينا ـ إلى الديموقراطيات الغربية، ثم إلى جماعة من حكماء هذه الديموقراطيات، ثم إلى الحكيم (الفيلسوف) الفرد إياه، ها هي اليونيفرسالية تتقلص إلى مجرّد الأنا (الترانساندالية)، فلا يصحّ كنطيّاً إلا الصحيح: ذلك أن هبرماس يكون، في النهاية، قد استفاد من الدرس الكنطي أيما استفادة. فكنط كان بوسعه أن يظل نظيف اليدين لو أنه اقتصر على عليائية الأنا، ولم ينزل بها (من عليائها) إلى حضيض التورّط في ما يُطرح على هذه الدنيا الدنيّة من مشكلات.. أخلاقية، فكان أن «خرجت من عشها الحمقاء، والحمق داء ما له دواء»، فأطلقت تلك الأحكام التي رأينا نماذج منها في «ميتافيزيقا الأخلاق».

يجعل وليامس اختلافات البشر مقيمة في تكوين أفرادهم. في ما يسميه «استعداداتهم وخصوصية هذه الاستعدادات». ورغم اعتباره أن الفلسفة قاصرة عن حلّ هذه الاختلافات، يظل «متفائلا»، كما يقول، حول «الإمكانية الدائمة لوجود حياة فردية عاقلة [أو رشيدة sensé]» وحول وجود «حياة لا تعزف عن المجتمع بل تتقاسم مدركاتها الحسية بعمق مع الآخرين رغم بقائها مختلفة عنهم بما فيه الكفاية، من حيث صفاقاتها opacités واضطراباتها désordres ومقاصدها

(١) أطيقا.. ص ١٦٦. وفي ص ١٢٣ يقول: «وفي الأخلاق والتواصل كنت قد اعتمدت مفهوماً قوياً أكثر من اللزوم trop fort للتأسيس المعياري. لكنني صححت هذا الخطأ في الطبعة الثانية» (علماً أن الترجمة الفرنسية تعتمد الطبعة الأولى!).

المعلّلة، بحيث يجعل منها ذلك حياة شخص ما. والفلسفة تستطيع الإسهام في العمل على إيجاد مجتمع يستطيع معظم الناس فيه أن يزاولوا هذا النمط من الحياة، رغم أنه ما زال عليها أن تتعلّم ما هي أفضل السبل المؤدية إلى ذلك. حتى أن بوسعها أيضاً أن تساعد بعض الأشخاص على مزاولة هذا النمط من الحياة ـ أقول بعض الأشخاص، لا كل شخص متأنّي الفكر كما كان سقراط يفترض، ولا كل الحياة من ألفها إلى يائها» (٢١٧ ـ ٢١٨).

فبصرف النظر عن ذلك الإحتمال (المرجّح) والذي يظل قائماً في ظل قصور البشر عن التفاهم، بحيث تطغى عليهم اختلافاتهم وتدفعهم إلى إزهاق أرواح بعضهم بعضاً ـ الأمر الذي لا حول ولا قوة حياله إلا بالآلهة (على اختلافهم هم الآخرون) ـ فإن البشر، ورغم ذلك «الشرّ» المتأصل فيهم، يظلون قابلون للتخاطب. غير أن ذلك، على ما يبدو، أقصى ما يمكنهم أن يفعلوه على هذا الصعيد: أن «يُحسنوا النطق»، ما دامت الحال «الشريرة» ليست على ما يسرّ الخاطر. فيفترض بالتالي أن يكون «فن المحادثة» ـ هذا الذي يتحدث عنه ريكور، ولكن آخرون أيضاً ـ فناً رفيعاً بالفعل لا نعلم أن أحداً قد وضعه في مكانته بين الفنون. وفي كل هذه الآمال العظام المعوّلة على الحوار والنقاش بين أفراد جنسنا البشري وجماعاته، ربما كان على المرء أن يتعظ، فيتضّع، فيخفف من كثرة الغلواء، وأن يشتغل على حديثه ما استطاع: أن يحدّث حديثه، إذا جاز القول، فلا يعيش حداثته في واد، ويظل حديثه (عنها وضمنها) في واد آخر.

غير أن المرء «لا ينبغي له»، بل لا يسعه أصلاً، أن تكون حياته وقفاً على الحديث، نظراً لأن الكلام يصرفه عن... التنفّس، علّة الحياة نفسها. وإذا كانت «سنّة الحياة» قد اقتضت أن ينقطع الحديث تحت طائلة تقطّع الأنفاس، فلأن «فن المحادثة» في أرقى أشكاله يظل محادثة الأفعال. وهذا معنى «محاكاتها» (أي الحكي معها) التي جعلتها الحماقة وحدها «تقليداً» لها. فلا يبدو أن ثمّة ما هو أشدّ تأثيراً من منطق الفعل الحسن. فهو الذي يملك سرّ ذلك التأثير المستديم، سرّ التأثير «عن بُعد» كما يقول الطامحون إلى إحياء السحر

القديم. فربما يجدر بالمرء أن يجعل من حياته، كما كانت الحجة سنيّة تقول، «يسطقيّة مطرّزة»، فيدأب والحالة هذه طوال عمره على إتقان ذلك الفن الذي يمكّنه من تطريز حياته قطبة قطبة، عسى أن يكون هناك من «يرى» فنّه، فيكوّن عنه «رأياً» أو يتخذ بناءً عليه موقفاً. حتى إذا وافاه هادم اللذات ومفرّق الجماعات، كان قد خلّف وراءه مجرّد هذه اليسطقيّة.. وربما كان له أن يكتب شيئاً عن «طريقته» في تطريزها، عسى أن تجد من يحاكيها أو من يحيّك على منوالها، بدون الحاجة إلى كثرة النقاش والإقناع والإفحام. وربما كان ذلك هو ما عناه الحكيم الصيني إذ قال «من الأفضل أن يكثر البرق في قلبك، وأن يقلّ الرعد على شفتيك». فيكون حرياً بالمولع بالنقاش ـ كما يهيب به سامعه في كثير من الأحيان ـ أن يأخذ نفساً، أو أن يسمع القول الفرنسي (على دباشته):

celui qui vous dit: «je me meurs à vous le dire», laissez - le mourir.

Pauvreté:

Etat des lieux et discours dominant - Essai critique

Jacques E. Kabbanji[1]

Introduction

Il ne se passe d'événement d'une importance quelconque aujourd'hui sans qu'on réserve à la pauvreté la place d'honneur. Les uns, les pays les plus riches et, par conséquent, les plus puissants, et avec eux les grandes corporations, organisations et institutions internationales, sentant l'urgence de la question et craignant la colère qui monte, ne concèdent que sur la forme. Ils reconnaissent la gravité dudit phénomène mais se montrent réticents à toute idée qui viserait à les engager dans la voie dont ils possèdent réellement, et presque seuls, les moyens: assouplir la pauvreté faute de «pouvoir» l'éradiquer. Les autres, les pauvres, et surtout ceux et celles des pays sous-développés, n'apprécient plus l'obligation, longtemps maintenue, de s'administrer en premier les recettes de la Banque mondiale et du Fonds monétaire international (F.M.I.) pour se voir octroyer le droit à l'aide «généreuse» des pays tout puissants (Robert Naiman, 2000). Enfin, les «exclus», les «marginalisés», les «laissés pour compte» des pays économiquement développés, réclament, avec des moyens d'expression et de pression toujours plus forts, leur part du gâteau de la croissance économique.

PREMIERE SECTION

PAUVRETE: CONTEXTE MONDIAL

Un rapport de synthèse portant sur la pauvreté et l'environnement s'avère être une entreprise de longue haleine. La difficulté à la fois technique et méthodologique apparaît dès que le travail de déchiffrement,

(1) Institut des Sciences sociales de l'Université libanaise

de déconstruction-reconstruction, ainsi que la tentative de rendre lisible la littérature pléthorique sur le sujet, commencent. En effet, les institutions mondiales qui s'intéressent habituellement à la pauvreté, et parfois insidieusement à l'environnement, tiennent un langage qui frôle l'exorcisme, comme si la pauvreté était avant tout une affaire d'experts et non de masses, groupes et individus qui souffrent à longueur de journée et luttent pour raccorder les deux bouts de la misère et de la survie.

Bien sûr, l'effort de formalisation, de comparaison et de généralisation rend nécessaire le recours aux outils de mesure les plus sophistiqués. Mais dès que l'on s'aperçoit que cet effort pourrait, somme toute, nous induire en erreur, ou pour le moins, pourrait nous conduire à privilégier certaines pistes d'analyse et d'actions, comme on va essayer de le montrer un peu plus loin, l'on comprendra alors que la pauvreté la plus redoutable commence par l'aveuglement. Ainsi, la première leçon que nous avons retenue d'entrée de jeu est d'être averti lorsque l'on utilise les outils statistiques les plus perfectionnés, non pas pour les récuser à priori, mais bien plutôt pour comprendre que ceux-là ne sont pas dénués de tout parti-pris.

Nous commencerons donc, après une précision des concepts, par contextualiser la pauvreté et en expliciter les principaux traits constitutifs. Le rôle des institutions internationales, dans le contexte de la mondialisation, sera précisé en deuxième temps. Le discours dominant en matière de pauvreté, ses prémisses et ses implications ainsi que son évolution, retiendra enfin notre attention. La deuxième section s'occupera plus particulièrement du bassin méditerranéen et du lien existant entre la pauvreté et l'environnement[1].

I. Le concept de pauvreté

La notion de pauvreté comporte beaucoup de limites puisqu'il s'agit plutôt d'un terme descriptif servant à trier et classifier les données se rapportant à une situation sociale d'indigence ou de misère. Ce n'est pas un outil permettant d'analyser la nature du phénomène lui-même d'où la nécessité d'avoir recours à d'autres concepts ayant la capacité analytique nécessaire pour rendre le terme de pauvreté opératoire. Les concepts de

(1) Ce texte reprend la première section, revue et augmentée, d'un rapport de recherche portant sur la pauvreté et l'environnement dans les pays du bassin méditerranéen.

marginalisation, exclusion, vulnérabilité, privation, inégalités, exploitation et surexploitation, etc. entrent donc de plus en plus en usage pour montrer la nature dynamique de la pauvreté, ne l'appréhendant plus d'un point de vue strictement statique. Mais quels liens existent-ils entre pauvreté, exclusion et inégalités?

Dans la littérature ambiante, certains ont analysé la pauvreté comme étant l'un des éléments de l'exclusion sociale, ayant besoin d'un cadre d'analyse qu'elle ne possède pas à elle seule. Ainsi, «le concept [d'exclusion sociale] est utile, dans la mesure où il permet d'intégrer plusieurs notions vaguement connectées de handicap social et d'élargir la notion de désavantage social, en portant une plus grande attention à la pauvreté en tant que processus qui met en jeu des agents et des institutions et qui rend explicite l'interaction de ses dimensions matérielles et non matérielles[et] que sa portée étant plus vaste elle peut être par conséquent utilisée comme base pour élaborer un cadre d'analyse de la pauvreté.» (O.I.T., 1998)

L'exclusion sociale serait dans ce cas un état socio-culturel et institutionnel plus grave que la pauvreté. Elle est même la rupture d'un lien social, la faillite d'une relation entre la société et l'individu, comme on l'a conçu dans la littérature française ambiante du milieu des années 1970. (ibid.).

Mais, comme Robert Castel l'a bien mis en évidence, dans Les Métamorphoses de la question sociale (Fayard, Paris, 1995), les exclus font partie du système. «Ils sont une des conséquences et un des rouages de celui-ci. Ils constituent ce qu'on appelait naguère l'«armée de réserve», armée qui avait entre autres pour avantage de permettre de faire pression sur les salaires, mais aussi de garder disponibles des populations sans occupation, en passe de fuir les campagnes ou d'être inoccupées».

Le concept d'inégalités sociales est, quant à lui, en usage bien avant celui d'exclusion sociale. Pour certains économistes, les inégalités constituent un problème majeur dans l'étude de la distribution des revenus (Atkinson, 1975). Quant aux sociologues, les inégalités sont plutôt, selon eux, d'ordre sociétal général, économique aussi bien que culturel et politique. Le terme inégalité est adopté puisque rendant compte de l'injustice sociale sous toutes ses formes, y compris la pauvreté, comme conséquence logique de la concentration des richesses

et du pouvoir dans une sphère particulière de la société.

La pauvreté n'est donc pas un simple critère de bon sens, tout à fait prêt pour être utilisé comme un outil conceptuel, comme c'est le cas dans plusieurs études à caractère quantitatif. La pauvreté, pour ne pas être une catégorie fourre-tout, ou un artefact de discours, doit être approchée en tant que processus dynamique, à géométrie variable et inégale. «L'imprécision et la variabilité des seuils de pauvreté, par exemple, montrent les évolutions idéologiques et celles des politiques de lutte contre la misère. Comment, en effet, considérer identiquement la famine en éthiopie, les paysans sans terre au Brésil, les sans- domicile-fixe (SDF) en Europe, les travailleurs à statut précaire, les ouvriers anglais dont le pouvoir d'achat a été sapé par le thatchérisme, les migrants qui tentent de débarquer dans le sud de l'Italie?» (Marc Mangenot: 1999)

Les données compilées à partir des sources mondiales faisant autorité dans ce domaine, seraient d'une aide précieuse pour montrer que la pauvreté possède en effet plusieurs visages et, en tant que phénomène omniprésent, elle est inégale selon les pays, les continents et les groupes concernés. Commençons donc par en dresser un bilan d'ensemble.

II. Pauvreté: état des lieux

Par les variables qu'il renferme et les périodes qu'il couvre, le tableau suivant permet de donner une idée générale de certaines caractéristiques principales de la pauvreté et de l'évolution de celle-ci dans le monde non ou sous-industrialisé.

Tableau 1
Evolution de la répartition de la population de certains pays selon le seuil de pauvreté national et international et le taux de dette extérieure

Tableau 1	Ligne nationale de pauvreté					Ligne internationale de pauvreté					
	Population vivant sous la ligne de pauvreté		Population vivant sous la ligne de pauvreté		Année du recensement	Population vivant sous le seuil de 1 $ par jour	Ecart de pauvreté à 1$ ppp par jour	Population vivant sous le seuil de 2 $ par jour	écart de pauvreté à 2 $ par jour	Dettes extérieures (Milliards de $ us.)	
Pays/ économie	Année du recensement	Total %	Année du recensement	Total %		%	%	%	%	1980	1998
Algérie	1988	12.2	1995	22.6							
Argentine	1991	25.5								19,365	30,665
Azerbeijan	1995	68.1									
Bangladesh	1991-1992	42.7	1995-1996	35.6							
Botswana					1985-85	33.0	12.4	61	30.4	4,230	16,376
Brésil	1990	17.4			1995	23.6	10.7	43.5	22.4	147	548
Burundi	1990	36.2									
Cambodge	1993-94	39	1997	36.1						166	1,119
Cameroun	1984	40								..	2,210
Chili	1992	21.6	1994	20.5	1992	15	4.9	38.5	16	2,589	9,829
Chine					1995	22.2	6.9	57.8	24.1		
Colombie					1991	7.4	2.3	21.7	8.4		
Costarica					1989	18.9	7.2	43.8	19.4		

Côte d'Ivoire					1988	17.7	4.3	54.8	20.4	7,462	14,852
Rep. Czech					1993	3.1	0.4	55.1	14		
Rep. Dominicaine	1989	24.5	1992	20.6	1989	19.9	6	47.7	20.2	2,002	4,451
Equateur	1994	35			1994	30.4	9.1	65.8	29.6	5,997	15,140
Egypte					1990-91	7.6	1.1	51.9	15.3	19,131	31,964
El Salvador	1992	48.3									
Estonie					1993	6	1.6	32.5	10		
Ethiopie					1981-82	46.1	12.4	89	42.7	824	10,352
Ghana	1992	31.4								1,398	6,884
Guatemala					1989	53.3	28.5	76.8	47.6	1,180	4,565
Guinée					1991	26.3	12.4	50.2	25.6	1,134	3,546
Haïti	1987	65								302	1,045
Honduras	1992	50			1992	46.9	20.4	75.7	41.9	1,472	5,002
Hongrie	1993	25.3									
Inde	1992	40.9	1994	35	1994	47	12.9	87.5	42.9	20,581	98,232
Indonésie					1996	7.7	0.9	50.4	15.3	20,938	150,875
Jamaïque	1992	34.2			1993	4.3	0.5	24.9	7.5	1,913	3,995
Jordanie					1992	2.5	0.5	23.5	6.3		
Kenya					1992	50.2	22.2	78.1	44.4	3,387	7,010
Kirghizie	1993	40			1993	18.9	5	55.3	21.4		
Laos	1993	46.1									

Lesotho	1993	49.2			1986-87	48.8	23.8	74.1	43.5	72	692
Madagascar					1993	72.3	33.2	93.2	59.6	1,250	4,394
Malaisie					1995	4.3	0.7	22.4	6.8		
Mauritanie	1990	57			1988	31.4	15.2	68.4	33	840	2,589
Maroc	1984-85	26	1990-91	13.1	1990-91			19.6	4.6	9,258	20,687
Népal	1995-96	42			1995	50.3	16.2	86.7	44.6	205	2,646
Nicaragua	1993	50.3			1993	43.8	18	74.5	39.7	2,190	5,968
Niger	1989-93	63			1992	61.5	22.2	92	51.8	863	1,659
Nigeria	1985	43	1992-93	34.1	1992-93	31.1	12.9	59.9	29.9	8,921	30,315
Panama					1989	25.6	12.6	46.2	24.5	2,975	6,689
Philippines	1994	40.6	1997	37.5	1994	26.9	7.1	62.8	27	17,417	47,817
Rwanda	1993	51.2			1983-85	45.7	11.3	89.7	42.3	190	1,226
Sénégal	1991	33.4			1991-92	54	25.5	79.6	47.2	1,473	3,861
Afrique du sud					1993	23.7	6.6	50.2	22.5		
Sri Lanka	1985-86	40.6	1990-91	35.3	1990	4	0.7	41.2	11		
Tanzanie	1991	51.1								5,322	7,603
Togo	1987-89	32.3								1049	1448
Tunisie	1985	19.9	1990	14.1	1990	3.9	0.9	22.7	6.8		
Ouganda	1993	55			1989-90	69.3	29.1	92.2	56	689	3,935
Venezuela	1989	31.3			1991	11.8	3.1	32.2	12.2		
Viétnam	1993	50.9								..	22,359

Zambie	1991	68	1993	86	1993	84	53.8	98.1	73.4	3,244	6,865
Zimbabwe	1990-91	25.5			1990-91	41	14.3	68.2	35.5	786	4,716
a. prix 1985											
(+)- les pays les plus endettés/source: F.M.I./Banque mondiale, Initiative en faveur des pays pauvres très endettés, Sept. 1999											

Source: tableau élaboré à partir de plusieurs tableaux inclus dans les deux Rapports sur le développement dans le monde de la Banque mondiale de 1998 et 1999-2000.

Ce tableau montre, qu'à tendance égale, les pays qui arrivent à atténuer leur niveau de pauvreté payent un prix exorbitant en matière de dette extérieure. Ce qui revient à dire que l'atténuation de la pauvreté n'est que temporaire si ces pays-là n'arrivent pas à diminuer leur fardeau en matière de dettes qui est plutôt en train d'augmenter d'une année à l'autre. C'est le cas surtout des pays les plus pauvres. Parmi ces derniers il faut noter le cas limite de la Zambie où l'augmentation du taux de pauvreté entre 1991 et 1993 s'accompagne indéniablement d'une hausse vertigineuse de la dette extérieure de ce pays. Il faut cependant se hâter de souligner que ce dernier cas s'encastre dans un contexte plus global. Car, l'on a pu noté la persistance de la pauvreté, pendant plus d'un décade allant de 1986 à 1997, dans les pays les plus pauvres, l'amélioration n'ayant touché d'une manière significative que les pays à revenu moyen pendant la même période (Majid, 2001: 331 notamment).

Le bilan est donc des plus ternes. Et de l'aveu même de la Banque mondiale et du F.M.I., les vingt dernières années ne répondent pas aux attentes initiales. Globalement, il s'agit d'un constat d'échec, plus ou moins édulcoré, qui apparaît dans tous les rapports des organismes intéressés, et qui peut se formuler ainsi: «Pour la pauvreté en termes de revenu, les chiffres globaux n'ont guère changé au cours des dix dernières années il y a toujours environ 1,2 milliards d'individus qui survivent avec moins de 1 dollar par jour. Mais les variations sont très importantes d'un ensemble régional à l'autre. En Asie de l'Est, la pauvreté a reculé de manière spectaculaire, surtout du fait des résultats de la Chine, mais elle a progressé dans toutes les autres régions du monde, sauf au Moyen-Orient.»

Il va sans dire que ce constat renferme beaucoup de situations inégalement réparties en fonction du groupe social, du secteur d'activité ou du pays concerné. Le tableau suivant montre bien que le nombre de personnes dans les zones rurales vivant en dessous de la ligne de pauvreté ne cesse d'augmenter. On s'aperçoit également que les femmes en constituent la majeure partie, vu le peu d'espace socioculturel et même économique, qui leur est réservé en dehors du secteur dit «traditionnel».

Tableau 2: Nombre de personnes vivant à la campagne sous le seuil de pauvreté selon le sexe.

	1965-70	1988	écart de pourcentage
Femme	383,673,000	564,000,000	47.0
Homme	288,832,000	375,481,000	30.0
Total	672,505,000	939,481,000	39.7

1 Calculé sur la base de 41 pays possédant des données qui comptent pour 84 pour cent du total de la population rurale de 114 pays en développement.

Source: I. Jaziry, M. Alamgir, and T. Panuccio, The State of World Rural Poverty: An Inquiry into Its Causes and Consequences (New York: New York University Press, 1992).

III. Pauvreté et travail

L'un des thèmes les plus paradoxaux que renferme la pauvreté pourrait sans doute être la relation ou plutôt, parfois tout au moins, la corrélation qui existe entre celle-ci et la demande accrue et même effrénée sur le travail. La raison en est simple. Elle consiste, en effet, dans le fait que la pauvreté pousse inévitablement des gens des deux sexes et de tous les âges à rechercher du travail dans les pires conditions pour assurer leur survie et celle des leurs. L'Organisation Internationale du Travail (O.I.T.) estime, en l'occurrence, que le nombre d'enfants de moins de 12 ans qui sont obligés de travailler pour aider leurs familles, est de l'ordre de 100 millions, répartis un peu partout dans le monde, avec une grande concentration en Afrique sub-saharienne et en Asie du sud (voir aussi: Robert Naiman, 2000 et N. Majid, 2001). Dans ce cas, il est un fait notoire de constater que la pauvreté constitue incontestablement la cause première de l'âge précoce de travail, sans la moindre garantie en matière de salaire, protection ou santé.

La progression relative de la pauvreté ne touche pas que les pays et les régions économiquement sous-développés. Pendant les vingt dernières années beaucoup de pays industrialisés ont connu ce qu'on a nommé la «nouvelle pauvreté». Il s'agit plus spécifiquement des salariés qui étaient les plus vulnérables aux changements structurels survenus dans le domaine du travail, suite à la crise prolongée des années quatre-vingts

et quatre-vingt dix du siècle dernier. Le chômage qui en résultait était essentiellement dû à ce qu'on a appelé le manque de compétitivité de la part des entreprises en difficulté technique ou parce que le coût de la main-d'oeuvre était considéré élevé. C'est donc la déqualification qui frappait beaucoup de travailleurs, réduits ainsi à l'indigence. D'autres catégories, les travailleurs immigrés par exemple, étaient encore plus sensibles au marasme économique. Les catégories qui souffrent des situations de détresse «étaient et sont devenues plus nombreuses et plus critiques que prévu: très longues périodes de non-emploi, niveaux d'instruction faibles ou émoussés par des emplois antérieurs desséchants, absence de logement ou mauvaises conditions de logement, santé délabrée, sentiment d'impuissance, d'isolement, de délaissement et de désespérance.» (Mangenot, 1999)

Ce qui a facilité les effets pervers de la restructuration réside, sans doute, dans le fait que: «certains pays riches connaissent des taux élevés d'illettrisme chez les adultes et de pauvreté monétaire. En Irlande, au Royaume-Uni et aux états-Unis, plus d'un adulte sur cinq est illettré. Plus de 17 % de la population aux états-Unis et plus de 10 % en Australie, au Canada, en Italie, au Japon et au Royaume-Uni souffrent de pauvreté monétaire (le seuil de pauvreté correspondant à la demi médiane du revenu individuel disponible)», (PNUD/IDH/2000, voir aussi: UNDP, Globalization..., 1999: 37).

Cet état de chose est rendu encore plus insoutenable suite à l'adoption par la plupart des pays industrialisés d'une politique visant à déréglementer les lois sur les conditions de travail. «La Belgique, la France, l'Allemagne et le Royaume-Uni ont tous fragilisé les lois régissant le licenciement du travail. De plus les Pays-Bas, l'Espagne et le Royaume-Uni ont décentralisé les négociations salariales». (ibid.)

A l'inverse de la pauvreté généralisée dans les pays économiquement sous-développés, la pauvreté dans les pays industrialisés, due principalement au manque de demande en main-d'oeuvre, paraît comme un effet de conjoncture, surtout si l'on tient compte des socles de protection sociale qui y existent. En effet, dès que la situation économique commence à se redresser, le taux de chômage dans les principaux pays concernés-la France, l'Allemagne, l'Italie, l'Espagne, et même les Etats-Unis- diminue spectaculairement parfois: il varie actuellement entre son niveau le plus

bas à 4.1% (aux Etats-Unis jusqu'à la fin du troisième trimestre 2001)[1] et son niveau le plus élevé à 9%, (pour la France par exemple à la même époque) après avoir enregistré des taux dépassant les 14% il y a à peine deux ans. Ce qui n'implique par pour autant l'éradication du chômage ni de la pauvreté en leur sein, loin de là. D'après les dernières données disponibles du PNUD (PNUD, 2000): «Sur les 18 pays industrialisés pour lesquels l'IPH-2 a été calculé, la Norvège est celui où la pauvreté humaine est la moins répandue (7,3 % de la population). Elle est suivie par la Suède et les Pays-Bas, avec respectivement 7,6 % et 8,2 %. Selon l'IPH-2, les pays industrialisés les plus touchés par la pauvreté humaine sont les Etats-Unis (15,8 %), l'Irlande (15,0 %) et le Royaume-Uni (14,6%)». (PNUD, 2000: 152)

La persistance du chômage, et partant de la pauvreté, doit donc être vue sous l'oeil de la surpopulation relative et la nécessité de l'existence d'une armée de réserve pour le bon fonctionnement, relatif il est vrai, de la machine productive capitaliste (R. Castel, 1995). A cela il faut ajouter le fait que des millions de travailleurs immigrants, employés dans les secteurs d'activité les plus vulnérables, tombent les premiers sous le couperet du licenciement et constituent, par conséquent, une partie importante des chômeurs pauvres au sein des pays industrialisés.

Et si la pauvreté était autre chose qu'une simple erreur de parcours sur le chemin de l'évolution «linéaire»?

IV. Pauvreté relative et pauvreté absolue

Pour rendre intelligibles des phénomènes issus d'un processus inégal, les organisations mondiales, et plus spécialement le F.M.I., la Banque mondiale, le PNUD et bien d'autres, parlent de pauvreté à deux vitesses. L'une caractérise les pays les plus à risque, c'est-à-dire les pays taxés soit de pauvres soit de «moins» pauvres, tandis que l'autre est l'apanage des pays globalement développés. Si l'on peut comprendre sans beaucoup de peine l'existence de la pauvreté dans les pays pauvres ou moins pauvres, il en va autrement en ce qui concerne les pays dits «riches» et «développés». Ceci remet en question l'approche de la division planétaire, donc spatiale, du travail qui est en vigueur dans la littérature ambiante, lorsqu'on fait

(1) à l'heure actuelle le taux de chômage aux Etats-Unis se situe aux alentours de 6% (Mai 2002).

une distinction entre pays riches et pauvres.

La division du monde suit, selon nous, en matière de pauvreté, une double ligne de démarcation, l'une entre les pays, et peut être entre les continents, l'autre à l'intérieur de chaque pays. C'est ce que la Banque mondiale et les autres organisations oeuvrant sur l'arène internationale ne cessent de spécifier comme inégalités fonctionnant à différents niveaux. On parle ainsi d'inégalités curables, dont la pauvreté relative, qui est le lot des pays riches. Dans ce cas précis, et toujours selon le même raisonnement, la pauvreté est avant tout l'oeuvre du chômage prolongé qui se contracte ou se dilate en fonction de la conjoncture économique. Lorsqu'il y a contraction, c'est l'Etat-providence qui remplit, ou est supposé remplir, le vide. L'autre forme d'inégalité est plus complexe. Elle est représentée par ce que les organisations de développement mondiales qualifient de pauvreté absolue. Celle-là est enracinée dans les pays dits pauvres et serait plutôt d'ordre structurel. On entend par là la prédominance d'un secteur primaire à structure «archaïque» et d'un secteur secondaire à forte participation de la main-d'oeuvre où tout changement technologique chamboule les pratiques et se traduit en mises à pied massives ne pouvant être absorbées par le secteur tertiaire même en «expansion». C'est dans ce sens-là qu'il faut interpréter les mesures de réajustement structurel préconisées avec insistance par le F.M.I. et la Banque mondiale. Car il s'agit là de mesures qui affectent toute la structure sociale en la rendant plus vulnérable.

Au milieu des années 1980, l'Organisation Mondiale de l'Agriculture et de l'Alimentation (F.A.O., 1986 et Steidlmeier, 1987: 16-17), lors de sa cinquième enquête sur l'alimentation, spécifie les quatre groupes les plus à risque parmi les pauvres, et qui sont les plus exposés à la famine. Le premier d'entre-eux est celui qui est composé de chômeurs urbains manquant de pouvoir d'achat. Ceux-là sont partagés entre les «deux mondes». Le deuxième groupe comporte les paysans sans terre qui, pendant les années de sécheresse ou de calamité, restent sans le minimum vital. Les femmes enceintes, avec leurs besoins spécifiques en soins et en nutrition et l'impossibilité de les satisfaire, composent le troisième groupe. Finalement, les enfants constituent le quatrième groupe. Par leur dépendance, avec les femmes enceintes, vis-à-vis des adultes, ils sont les plus vulnérables de toute la population pauvre. A ceux-là, il faut ajouter

les personnes âgées sans revenu et protection stables comme groupe social spécialement démuni face aux méfaits de la pauvreté. Comme le montre bien la version non définitive du dernier rapport de la Banque mondiale, ceci est particulièrement pertinent là où manquent les programmes de protection étatique et où la solidarité traditionnelle n'arrive plus à fonctionner pleinement.

A ces groupes qui souffrent de «marginalisation» et qui sont socialement à grands risques, il faut ajouter le chômage chronique d'une partie importante de la population en âge de travailler dont la demande pour le travail n'est pas généralement satisfaite. C'est le mode d'insertion des populations de ces pays dans le système capitaliste mondial à l'âge de son stade labelé de mondialisation qui a, notamment en l'absence de stratégies développementalistes adéquates, grandement participé à la déstabilisation des structures sociales traditionnelles de travail et qui a fait que l'offre de main-d'oeuvre dépasse, et de loin, la demande. A tout cela viennent se greffer les politiques de réajustement structurel dans les pays dits en développement visant plus spécifiquement à réduire la taille du secteur public et parapublic. Ce qui conduit à gonfler davantage le nombre de ceux en manque d'opportunité de travailler et à rendre le travail sécurisé encore plus précaire. Dans ce cas bien précis, il faut bien plutôt parler de chômage structurel que d'une simple forme de celui-ci qui est prêt à être absorbé avec le premier rebondissement économique.

Mais quelle est la position des institutions internationales, et plus particulièrement la Banque mondiale et le PNUD, en ce qui concerne la pauvreté?

V. Les bailleurs de fonds et la pauvreté

Les institutions mondiales, le Fonds monétaire international (F.M.I.) et la Banque mondiale en tête, qui, généralement, reflètent les intérêts des pays bailleurs de fonds, ont pour mission de «traiter le problème» de pauvreté, dans le cadre d'un plan d'ajustement économique d'ensemble, dans les pays dits en développement et selon les termes d'une initiative conjointe des deux organismes datant de 1996 (IMF, 1999, chap. VI, p. 37).

Les mêmes institutions, rejointes par une cohorte d'autres banques de développement régional, continuent sur leur lancée lorsqu'elles

préparent les lignes directives du sommet du G8 en juillet 2000. Il est fort intéressant de noter que, dans leur texte, la pauvreté est toujours considérée comme étant le produit «authentique» (a genuine product) des sociétés concernées. Donc, elle n'a rien à voir avec tout ce qui a caractérisé le sort de l'humanité depuis cinq cents ans déjà, et notamment la colonisation et l'exploitation accrue et intensive de la force du travail et des richesses naturelles dans les pays qui ont subi cette forme de domination, sauf insidieusement.

Ce nouveau document précise, par exemple, que la pauvreté en Afrique trouve ses racines sur place tout en spécifiant que «les raisons principales de la pauvreté en Afrique sont les niveaux réduits de productivité et de la technologie de la production, essentiellement dans le secteur agricole, qui assure l'essentiel de l'emploi et une large part du PNB (GDP) au niveau du continent. D'autres causes majeures sont également retenues: un taux élevé d'illettrisme et de croissance démographique, en plus de désastres naturels fréquents, d'une infrastructure inadéquate et, pour certains pays, leur dépendance excessive vis-à-vis d'une frange très limitée de produits d'exportation pour les profits [qu'ils génèrent]» (MDBs/IMF, 2000: 5).

Dans ce genre d'analyse il ne s'agit pas simplement de se déculpabiliser de ce qui a, historiquement, causé la pauvreté en Afrique et bien ailleurs, mais c'est surtout le fait de considérer la pauvreté comme un problème bien localisé qui, chemin faisant, appelle des solutions essentiellement africaines. Entre autres, une telle attitude suscite une réaction de la part de ceux qui se voient lésés par la globalisation et les méthodes appliquées par l'OMC, le F.M.I. et la Banque mondiale. La démonstration la plus évidente en a été donnée à Seattle à la fin de l'année 1999, en juin 2000, lors du Sommet social tenu en Suisse et dans plusieurs autres occasions par la suite. Aussi, l'attitude ferme de certaines délégations des pays «pauvres» contre la libéralisation du marché lors du sommet du Millenium a mis en relief la marge étroite de concessions pour ces pays. Donc, bien qu'invitée d'honneur, la pauvreté qui parfois touche des peuples entiers et d'autres fois certains groupes spécifiques, est toujours en quête d'un diagnostic qui fait l' «unanimité» et des solutions «miraculeuses».

Ces remarques introductives sont particulièrement importantes parce

qu'elles nous permettent de revisiter les travaux de la Banque mondiale sous un autre angle. En effet, la Banque, par souci d'«objectivité», s'est contentée, au départ, de ne voir dans la pauvreté que son aspect technique, en ne l'abordant, dans les années 1970 surtout, que sous son angle le plus abstrait soit le PNB et sa distribution moyenne à l'intérieur de chaque pays; ce qui lui a permis de classer les pays selon un mode très approximatif qui ne dit rien de la façon dont est construite, localement et mondialement, socialement et culturellement, la pauvreté.

Les changements dans la vision de la Banque se sont graduellement produits au fur et à mesure que la pauvreté se détachait du technique pour devenir un grand enjeu politique, social et, conséquemment, intellectuel. D'où les premiers balbutiements des années 1980 qui ont donné lieu à un début d'approche plus compréhensive, incluant le social dans la mesure du «phénomène», et modifiant, par là même, le contenu économico-technique des procédés quantitatifs. C'est dans la foulée de ces changements que la Banque a introduit la double notion de pauvreté absolue et sa soeur jumelle de pauvreté relative; la première se situant dans l'absolu, et la seconde dans la relativité des niveaux de vie. Se défendant de définir la pauvreté en relation avec les inégalités, la Banque mondiale adopte pour les pays pauvres un seuil fixe, et donc absolu. (Destremau, 1998: 70-71). Mais cette vision des choses commence à changer depuis. La Banque mondiale, dans son nouveau rapport (draft) de l'exercice 2000-2001, considère que les inégalités, que ce soit dans les pays pauvres ou sur l'arène internationale, constituent l'une des causes principales de la pauvreté. (World Bank, Overview of World Development Report 2000/1: Attacking Poverty. Chapitre deux en particulier)

La Banque mondiale présente donc la lecture la plus technique qui, tout en essayant de décrire la pauvreté en termes «objectifs», l'approche, quand même, dans un but pratique: faute de «pouvoir» éradiquer la pauvreté, il faut tout au moins la réduire, surtout dans les pays dits pauvres, étant donné son caractère urgent. D'où, par conséquent, la nécessité de passer le plus rapidement possible à l'action. Pour ce faire, la Banque s'est assignée, dès la fin des années 1980, une double tâche dans les pays les plus touchés par ce «fléau»: «faire la promotion de l'usage productif de l'actif (le capital) que la plupart des pauvres possèdent en abondance, le travail, et assurer les services sociaux de base aux pauvres,

avec quand même une emphase particulière sur les soins de santé de première urgence, le planning familial, la nutrition et l'éducation primaire» (World Bank, 1990 et UNICEF: 343).

On peut donc constater que la Banque «s'attaque» à la pauvreté comme s'il s'agit d'un problème relevant uniquement des conditions internes aux pays concernés. Et bien que les bilans de santé socio-économique montrent, l'un après l'autre, que ce genre de thérapie n'arrive jamais à satisfaire la tâche initiale, à savoir la réduction de la pauvreté sinon son éradication pure et simple, la Banque, quant à elle, continue, contre vents et marées, de prôner les mêmes mesures, quoique modifiées, comme vu précédemment.

VI. La notion de pauvreté selon le PNUD

Fort heureusement, le diagnostic de la pauvreté, dans le cadre institutionnel mondial, ne relève pas uniquement des seules prérogatives de la banque mondiale et du F.M.I. En effet, depuis l'intensification du processus de décolonisation dans les années 50 et 60 du siècle passé, et l'amplification des problèmes sociaux vécus par les pays nouvellement acquis à l'indépendance, la question de la pauvreté ne pouvait que s'imposer à l'ordre du jour des Nation Unies. C'est ainsi que le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) se proposait, depuis plus de deux décades déjà, l'élaboration d'une notion plus large et moins techniques pour mesurer la pauvreté.

Ainsi, le Rapport du PNUD de 1990 sur l'Indice de Développement Humain (IDH) a relié les deux aspects de la pauvreté, à savoir la croissance des revenus et la protection sociale de base (santé et éducation en particulier). Mais c'est à partir de 1997, que le rapport du PNUD sur le développement humain a introduit un nouvel index pour mesurer la pauvreté humaine. Celui-ci est de loin plus pertinent que celui de la Banque mondiale qui se limitait, avant tout, à mesurer l'impact de la pauvreté suivant une ligne de démarcation entre deux pôles de revenus minima, le premier concernant ceux qui vivent avec moins d'un dollar par jour, tandis que le second s'intéresse à ceux qui sont confinés à moins de deux dollars par jour. Le nouvel index du PNUD, qui est scindé en deux - l'un concernant les pays de l'CODE, de l'Europe de l'est et de la CEI, l'autre se rapportant aux pays «en développement»-, introduit plusieurs variables relevant de la qualité de vie, du niveau d'instruction, de la

répartition des catégories sociales les plus riches et les plus pauvres, ainsi que le rapport entre elles, et se termine avec la ligne de pauvreté internationale et nationale.

Ce développement majeur dans l'approche par le PNUD de la pauvreté a été précédé dès 1995 par une définition des lignes directives en ce qui concerne le développement humain. Celui-ci est perçu en ces termes: «Le développement humain est un processus visant à élargir les possibilités offertes aux individus. En principe, ces possibilités sont infinies et évoluent au cours du temps. Cependant, quel que soit le niveau de développement, les trois principales, du point de vue des personnes, sont: le fait de mener une vie longue et saine, d'acquérir des connaissances et d'avoir accès aux ressources nécessaires pour disposer d'un niveau de vie décent. En l'absence de ces possibilités fondamentales, un grand nombre d'autres opportunités restent inaccessibles (PNUD, 1995: 13, et Destermau, 1998: 75).

C'est pourquoi le PNUD procède par une analyse nécessitant une «approche par les manques, qui se penche sur la condition des pauvres et des déshérités». (PNUD, 1997: 16). Ainsi, l'on comprend mieux pourquoi le PNUD (1997: iii) applique une démarche globale, en considérant les visages multiples de la pauvreté, et en allant bien au-delà d'une approche se situant simplement au niveau de l'insuffisance du revenu.

Il n'est pas difficile de voir dans les définitions et démarches à suivre proposées par le PNUD, l'influence d'Amartya SEN, Prix Nobel d'économie 1998, et figure éminente du développement humain. Son influence en économie du développement se traduit aux Nations Unies (PNUD) par la mise au point d'une conception alternative du développement, le développement humain durable, qui s'oppose à la seule prise en compte du PIB à la manière des institutions de Bretton Woods (Banque Mondiale, FMI). Ainsi depuis le début des années 1990, le Rapport sur le développement humain du PNUD, conçu à la lumière de ses enseignements, fait concurrence au Rapport sur le développement dans le monde de la Banque Mondiale.

L'apport d'A. Sen le plus apprécié porte sur les «capabilities» ou capacités individuelles qui constituent le but ultime de tout développement visant à éradiquer la pauvreté. «Selon le concept de capacité, la pauvreté d'une existence ne tient pas uniquement à l'état d'indigence dans

lequel se trouve une personne effectivement, mais également au manque d'opportunités réelles - pour des raisons sociales ou des circonstances individuelles - de bénéficier d'une existence qui vaille la peine d'être vécue et qui soit considérée à sa juste mesure.» (PNUD, 1997: 16; et Destermau, 1998: 79)

Il est intéressant de noter que, dans son dernier rapport pour 2000-2001 toujours sous forme inachevée -, la Banque mondiale montre des affinités frappantes avec les positions affichées par le PNUD. En effet, lorsque la Banque traite de la nature et de l'évolution de la pauvreté, elle signale solennellement l'influence des travaux d'A. SEN sur sa propre vision de la pauvreté. Et bien que la Banque n'était pas en reste depuis le début des années 1990, elle devient, cette fois-ci, formellement plus cohérente dans son discours s'y rapportant. La présence réelle des pauvres, ne serait-ce qu'à travers des témoignages ponctuels, leur laisse la possibilité de n'être plus mesurés à l'aune du seul revenu, ou uniquement avec l'aide des faiblesses constatées en matière d'enseignement, de santé et de nutrition. Elle y ajoute aussi deux critères qualitatifs: la vulnérabilité et l'impuissance des pauvres. En plus, elle propose d'oeuvrer, partiellement, en fonction de leurs besoins spécifiques et avec leur participation.

Malgré ces affinités entre les deux organisations en ce qui a trait au cadre d'analyse, c'est surtout leur différence initiale de perspective qui les distingue. Différence qui trouve peut-être ses origines dans le fait que le PNUD, organisation onusienne, est par principe plus sensible aux débats et aspirations de la base (surtout les populations des pays sous-industrialisés), tandis que la Banque dépend essentiellement de la volonté des bailleurs de fonds.

Mais comment peut-on expliquer la persistance de la pauvreté, et son enracinement incontournable dans certains pays, et pour certains groupes en particulier, en dépit des moyens et efforts déployés? Mieux encore, comment est-il concevable que la pauvreté, le dénuement et la misère continuent de faire rage dans un contexte de mondialisation supposé apporter plus de développement et de progrès pour tout le monde? Et, finalement, est-il possible de considérer la pauvreté comme étant le corollaire indispensable de la croissance et de la richesse accumulée à l'échelle mondiale? Et si la réponse était positive, est-il légitime de traiter

la pauvreté comme le résultat d'une chaîne déterminée dont la mondialisation constituerait le dernier maillon?

VII. Pauvreté, bailleurs de fonds et mondialisation

La Banque mondiale (et avec elle le F.M.I.) considère la mondialisation comme profitable aux pays pauvres au même titre qu'aux pays riches. Elle y voit une étape nécessaire pour sortir les pays et les groupes, socialement et économiquement les plus endommagés, des crises répétées et de la misère. C'est un point de vue qu'a défendu la Banque récemment et qui a rencontré nombre de critiques. Et si on s'attarde un peu pour jeter un coup d'oeil furtif sur son plus récent document (Growth, good, ...), on se rend compte que rien dans la recherche ne permet de conclure que la globalisation serait bénéfique aux pauvres (WFDD, 2000: 22), (voir tableau 1.4 en annexe qui présente les tables de régression adoptées par la recherche et qui nous permet de constater, à travers les résultats obtenus, que, pour les pauvres, aucun effet positif majeur de la globalisation n'a été enregistré. Voir aussi Tableaux A1 et A2 dans annexe, dans N. Majid, 2001).

De plus, le fait que le ralentissement de la croissance économique depuis deux décennies ait coïncidé avec une mondialisation accrue, devrait au contraire faire réfléchir les économistes qui ne jurent que par l'ouverture des marchés et les flux financiers. (Ibid.)

Dans ce contexte, il n'est point surprenant que les positions négatives vis-à-vis la globalisation ne se limitent plus aux milieux sociaux et économiques les plus touchés du tiers-monde. Elles concernent à présent des catégories influentes dans les pays qui ont le plus oeuvré à l'imposition de ce processus un peu partout dans le monde. Ainsi, le WFDD (2000) constate que «ces profonds changements dans la relation entre la croissance économique et la distribution des revenus aux Etats-Unis ont, sans contredit, joué un rôle de premier plan dans le revirement de position face à la mondialisation.»

Tandis que la Banque mondiale, ainsi que le F.M.I. et le PNUD, reconnaissaient la prééminence des déterminants extérieurs relevant plutôt des termes d'échange, des prix des matières premières décidés au sein des circuits internationaux, de la spécialisation des pays pauvres, ou moins pauvres, dans des produits déterminés en fonction d'une division

mondiale du travail dont les grandes corporations multinationales et transnationales sont les décideurs sans partage, leurs stratégies font par contre la promotion de petites politiques contre la pauvreté dans une perspective globale de réajustement structurel dirigé contre les groupes de salariés les plus vulnérables et, donc, les plus proches du seuil de pauvreté. Cela revient-il à signifier que le modèle économique dominant en matière d'échange international comme en matière de développement économique, doit absolument être épargné de toute responsabilité et, partant, ne doit pas être changé?

Pour preuve de cette attitude, il suffit de consulter le dernier rapport sur le développement de la Banque mondiale où l'on passe sous silence le rôle, et par conséquent la responsabilité, des grandes corporations multi et transnationales. C'est ce qui a amené certains observateurs à être très critiques vis-à-vis dudit rapport. «L'un des éléments les plus importants pour l'éradication de la pauvreté est l'établissement des justes règles en commerce [mondial], et plus particulièrement des prix justes pour les produits exportés par les pays pauvres. Cependant, les relations de commerce global sont à peine évoquées dans le rapport et sont en contraste frappant avec la façon dont le rapport traite le besoin d'une réforme institutionnelle au niveau de l'Etat. Les institutions internationales, comme l'Organisation Mondiale du Commerce (OMT), qui jouent un rôle majeur dans la perpétuation de l'iniquité du présent système [du commerce mondial], sont ignorées» (WFDD, 2000).

Cela n'empêche que l'hypocrisie est de mise lorsque ces mêmes pays riches, rassemblés au sein du G8, insistent sans sourciller sur ce fait que «combattre la pauvreté est en même temps un impératif moral et une nécessité pour la stabilité du monde» (G8, 2000: I)

Le PNUD (Globalization, 1999: 31), sans aller trop loin dans la résponsabilisation des corporations multi et transnationales, offre, toutefois, un tableau saisissant de leur emprise de plus en plus puissante. Il nous informe, par exemple, que leurs opérations à l'étranger «comptent pour environ 9,5 milliards de dollars des ventes en 1997. Leur valeur ajoutée faisait 7% du PIB mondial en 1997, 5% de plus qu'au milieu des années 1980. Leur part des exportations mondiales a également augmenté, passant d'un quart des exportations vers la fin des années 1980 à un tiers en 1995. Les corporations établies aux Etats-

Unis comptent pour plus du quart du PIB américain, montant à 2 mille milliards de dollars.»

Les données compilées par le Centre des Nations Unies sur les Sociétés (Corporations) Transnationales (UNCTC 1991) sont encore plus éloquentes quant au rôle de ces corporations dans les pays du Tiers Monde. Elles confirment que la proportion moyenne de l'investissement étranger, dans les pays en développement, par rapport à l'investissement local, est approximativement deux fois plus importante que dans les pays industrialisés. Ainsi, on a estimé que 60% du total de l'investissement industriel dans les pays en développement provient des sources étrangères et notamment des sociétés multinationales occidentales. (UNEP 1984, et H. Brown et al., 1993). **Un fait notable qui laisse aux sociétés multi et transnationales une grande marge de manœuvre pour dicter, dans une large mesure, les choix socio-économiques qui leurs sont profitables.** D'ailleurs, le rapport du PNUD déjà cité (1999) indique en substance que les pays pauvres ne peuvent souvent pas acheter des biens essentiels et disponibles, comme par exemple les vaccins contre l'hépatite B, par manque de solvabilité.

Cette politique de «double poids, double mesure», a fait dire à M. Chossudovsky que les réformes structurelles, proposées par le F.M.I. et la Banque Mondiale depuis les années 80, concourent à affaiblir les institutions étatiques, créent du chômage et sabotent l'activité économique des pays en voie de développement. Elles rétablissent les anciens modèles coloniaux, l'appareil d'Etat étant réduit à un rôle de second plan. Elles font en sorte que l'économie mondiale soit caractérisée par le phénomène d'endettement que conforte et accélère la politique d'ajustement structurel imposée aux Etats du tiers-monde par les deux institutions de Bretton Woods. (M. Chossudovsky, 1998)

Les changements dans la vision de la Banque mondiale ont donc des limites!

La façon selon laquelle la Banque mondiale conçoit sa stratégie de réduction de la pauvreté offre une preuve additionnelle de ces limites. Dans son énoncé récapitulatif, la Banque énumère ce qu'elle considère les causes de la pauvreté. Dans le tableau récapitulatif No. 2 du sommaire relatif au WDR 2000-1 (Overview, 12), celle-ci explicite les objectifs à atteindre sur le chemin d'une réduction soutenue de la pauvreté. Parmi

ces objectifs on trouve, entre autres, la consolidation de l'éducation formelle ainsi que le rôle tout particulier des médias pour faciliter la participation des pauvres dans la vie publique. Le problème est que ces objectifs, qui ont une valeur universelle, parce qu'applicables à toutes les sociétés en principe, manquent de cohérence et des moyens pour les réaliser.

Ainsi, la qualité et le contenu de l'enseignement n'entrent pas dans la mesure de l'efficacité de l'éducation, la Banque se contentant des indices quantitatifs plutôt que qualitatifs (nombre d'années de fréquentation scolaire, analphabétisme, illétrisme, etc.). Aussi, son approche de la discrimination contre les femmes se limite à inciter les autorités à leur faciliter l'accès à l'éducation, aux marchés et aux services publics. Elle néglige toutefois la discrimination qu'elles subissent à l'intérieur des marchés et des institutions.

Un autre objectif qui montre l'inefficacité d'une politique anti-discriminatoire faute de moyens adéquats, est celui concernant les médias. La Banque promeut d'un côté la diversité et la différence dans le domaine de la culture et de l'information en général, mais le problème demeure entier. Car dans les pays tenus sous dictature avouée ou démocratie de façade, la diversité n'a pas de place pour une simple raison: les moyens d'information sont tenus par les élites économiquement, politiquement et culturellement dominantes dans ces pays-là. Ce qui fait que les pauvres, et avec eux la majorité des citoyens, n'ont généralement aucune influence quant à l'orientation ou le contenu des programmes véhiculés par les médias écrits, radiodiffusés ou télédiffusés.

Finalement, il est fort intéressant de noter que l'environnement ne figure pas sur la liste des objectifs à poursuivre par la Banque mondiale.

VIII. Constat: Précarité, vulnérabilité et structure ambiante de la pauvreté

Approcher la pauvreté en tant que processus, et non comme simple résultat de la dysfonction économique ou du manque de ressources, nous a permis de voir en elle le point culminant de toute une évolution sociétale. Dans les pays du Sud, cette évolution est due à la place que ceux-ci occupent dans la division mondiale de l'économie, du travail et de la technologie d'une part et, de l'autre, aux inégalités qui leur sont

inhérentes. Tandis que dans les pays industrialisés du Nord, la pauvreté est plutôt déterminée par le fonctionnement - ou plutôt le mal fonctionnement - du système économique en place, surtout en période de crise et de sa tendance à minimiser les coûts sociaux, c'est-à-dire à faire porter le prix de ladite crise aux plus démunis en premier lieu parce qu'ils sont les plus vulnérables.

Cependant, la conséquence majeure se présente, dans les deux cas, sous forme de précarité de toute une population à la dérive, ou tout au moins, de tout un groupe social privé de travail et de statut social reconnu. Cette situation débouche sur la vulnérabilité. Bien qu'elle soit vécue différemment dans l'un ou l'autre cas, celle-ci constitue la condition sine qua non de la perpétuité de la pauvreté et de sa reproduction.

Mais, à la différence des pays du Nord, où la pauvreté, perçue sous sa forme quantitative, suit un rythme d'expansion-contraction presque cyclique et est atténuée par un arsenal plus ou moins efficace de protection sociale, beaucoup de pays du Sud connaissent la pauvreté comme une condition inéluctable de vie. Car non seulement elle est indépassable dans l'état actuel de la division internationale du travail, mais elle est aussi difficilement atténuable faute d'un dispositif visant à protéger les plus démunis de ces pays. C'est dans ce sens que l'on peut parler de structures Socio-économiques nécessitant la pauvreté, sous sa forme actuelle, comme condition incontournable de l'incorporation des pays sous industrialisés au marché mondialisé, ou plus exactement, au marché contrôlé par les sociétés multinationales et transnationales.

تحول الشباب اللبناني نحو القِيم الفردية

د. نجوى اليحفوفي، د. محمد فاعور

الاطار النظري:

تلعب القِيم values دوراً بارزاً على مستويي الفرد والجماعة. على مستوى الفرد، تشكّل القِيم جزءاً عضوياً من مفهوم الذات (self-concept). كما أكدت الأبحاث على الصلة الوثيقة بين الشخصية الإنسانية والقِيم، إذ يمكن التعرف على شخصية الفرد من خلال نسقه القيمي (عبد الحي، ١٩٨١). ويعتبر بعض الباحثين أن الشخصية هي عبارة عن التنظيم القيمي للفرد (محمد، ١٩٩٠). تتأثر القِيم بالبيئة الثقافية للفرد بحيث تختلف قيمه باختلاف بنية المجتمع الثقافية (هنا، ١٩٨٦). وهذا يبرز دور القِيم على مستوى الجماعة إذ إنها تساهم في تنظيم النشاط الاجتماعي للمجتمع من خلال موقعها الجوهري في صميم الثقافة المجتمعية (أنظر مثلاً Nisbet and Perrin, 1977; Schaeffer and Lamm, 1992). إن الجماعات التي تتشابه في نسقها القيمي تتفاعل بشكل أفضل من تلك التي تتباين منظوماتها القيمية (Atkinson, 1978).

كما تقدِّم القِيم تبريرات لأفعال الأفراد وتعطي تفسيرات للسلوك والدوافع الكامنة خلفه. من هنا يمكن اعتبارها من أهم الأساليب التي تزيد من فهم الشخصية وتمكِّن من تفسير التباين في السلوك (كامل، ١٩٩٢)، كما أنها إحدى المحددات الهامة للسلوك الاجتماعي، فقد أظهرت الدراسات وجود ارتباط إحصائي هام بين القِيم من جهة ومجموعة من أنماط السلوك الاجتماعي مثل العنصرية والتعصب الجنسي sexism واختيار الأصدقاء والاتجاهات السياسية، من جهة ثانية (انظر مثلاً Feather, 1982; Rokeach, 1979; Chusmir et al., 1989). ويؤكد روكيش على دور القِيم في زيادة احترام الذات إذ إنها تقدم

معايير تتناول أموراً اجتماعية شتى تحدد السويّ من اللاسوي (Rokeach, 1979) مما يساهم في تحقيق توازن نفسي واجتماعي للفرد.

بالرغم من أهمية هذا الموضوع، يلاحظ غياب الدراسات الميدانية المتعلقة بالقِيم الفردية في لبنان، وإلى الإشارة إلى هذه القيم بشكل عابر وضمن عدد كبير من المتغيّرات في بعض الدراسات العربية. ودراسة القِيم في لبنان تتخذ أهمية خاصة نظراً لوجود عدَّة عوامل خاصة بالمجتمع اللبناني المعاصر. العامل الأول هو أن لبنان بلد نام فرضت عليه أجواء الحداثة العالمية تناقضات في بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد كان من الصعب على البنى التقليدية المحلية أن تستوعب متطلبات الحداثة وأن تنتظم في «تطورات متساوقة»، فأفرزت هذه التناقضات الناتجة عن تفاعل البنى التقليدية مع نظم الحداثة وقيمها كمّاً هائلاً من التعارضات والتناقضات ترزح تحت أعبائها بنية أي مجتمع وتجعل منها بنية هشة قابلة للإنفجار أو التفكك بصورة مستمرة. فالعلاقة بين الحداثة والتقليد خاضعة لمختلف أنماط التحولات ونماذج التكيف والرفض والمقاومة. ونتاج التفاعل بينهما ليس مجتمعاً تقليدياً ولا هو بالحديث. إنه مجتمع ثالث مختلف يسميه شرابي البطريركية الجديدة neopatriarchy (Sharabi, 1988) ويطلق عليه زايد تعبير «الثقافة الثالثة» أي ثقافة مجتمع تلقى الحداثة دون أن يبتكرها أو يختارها بل جاءته من «تاريخ لم يصنعه» (زايد، ١٩٩٤).

أما العامل الثاني الذي يسبغ على دراسة القِيم اللبنانية بُعداً خاصاً فهو الحرب الأهلية التي تخبّط بها لبنان طيلة ستة عشر عاماً، فانعكست آثارها سلباً على كافة الأصعدة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، التربوية، والصحية. والحصيلة تغيّرات سريعة مذهلة ومآزم علائقية صادمة استهدفت الفرد والمجتمع وتحولات في البنى النفس اجتماعية إن في علاقة الفرد بالمجتمع أو في علاقته بذاته. هذه التغيّرات التي أصابت الذات الإنسانية غيّرت من مفاهيم الفرد، من سلوكه، ومن قِيمه. وطبيعي أن تتأثر شريحة الشباب بهذه التغيّرات أكثر من سائر شرائح المجتمع لأن الشباب هم صانعوا المستقبل وأدوات التغيير فيه.

والسؤال المطروح هو: إلى أي مدى طالت هذه التغيّرات القِيم السائدة لدى الشباب؟ وكيف؟

مشكلة البحث

تقليدياً تمثل القِيم الجماعية النموذج الذي يقتدي به السواد الأعظم من الناس في المجتمع اللبناني كما في سائر المجتمعات العربية. ويتطلب التكيف النفسي ـ الاجتماعي من الفرد الإمتثال للمعايير الاجتماعية والانصياع للقِيم الجماعية، وأي خروج عنها يعرضه للضغوطات والصراعات النفسية الاجتماعية وأحياناً لعقوبات صارمة. لكن، مع غزو أجواء الحداثة مجتمعنا والتغيير الذي طرأ على بناه الاجتماعية بتنا نشهد تغييراً في النسق القيمي للمجتمع يتمثّل في الإتجاه نحو القِيم الفردية. وقد أشارت دراسات عديدة إلى الارتباط الوثيق بين التحول في النظم السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية وبين تغيّر القِيم الاجتماعية، ويؤكد Hagen (1970) أن التغيير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث لا يمكن أن يتم بدون تغيير جذري في شخصية الفرد أي في مواقفه ومعتقداته وقِيمه. ويرى Inkeles (1974) أن تغيير البنى الاجتماعية يسهل عملية تحديث قِيم ومواقف الأفراد، يتبع ذلك تفاعل متبادل بين البنى والقِيم بغية الوصول إلى التحديث الشامل. ويعتقد Habermas (1987) أن التجربة الحياتية في مجتمع ما تؤثر على قِيم أفراده. أما Giddens (1989) فيبيِّن أن الثقافة قد تعولمت globalization culture، أي أن القِيم الخاصة بالحداثة وما بعد الحداثة في الغرب قد أضحت جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الكونية الجديد التي تغزو كافة أرجاء المعمورة بقوة وثبات لا سابق لهما.

في الماضي كانت الأسرة مسؤولة عن رعاية الأبناء في شتى نواحي الحياة من توفير العمل إلى المسكن إلى تزويجهم وحضانة أطفالهم. ولم يكن الفرد يشكّل وحدة قائمة بذاتها بل كان جزءاً من الأسرة، وأكثر من ذلك فالأسرة كانت النموذج الذي تبنى على نسقه علاقات العمل والجيرة والصداقة... لكن مع تحول البنى الأسرية من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية وظهور عقد

العمل الفردي تمكّن الأبناء من تحقيق الاستقلال النسبي عن والديهم، كما شهدت علاقة المرأة بالرجل تحولاً وباتت فرص الاختلاط بين الجنسين أكبر (تركي وزريق، ١٩٩٥). ولم يعد النظام الأبوي سائداً في المجتمع ولا مهمة إتخاذ القرارات حكراً على الرجال، بل إن تقاسم الأدوار صار يشكّل النمط العلائقي الأسري (Elyahfoufi, 1991)، كذلك كانت الطاعة تقدّم من النساء إلى الرجال ومن الصغار إلى الكبار على اعتبار أن تقديم فرص الحياة ونوعيتها كانت من مهمات الرجال. حالياً تغيّرت هذه العادات إذ تعددت مصادر التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام...). كل ذلك وغيره من العوامل ساعد على تحول القِيم، من القِيم الجماعية إلى القِيم الفردية، وهذا دليل على أن القِيم الجماعية القديمة عاجزة عن إشباع حاجات الأفراد لذا كان هذا التحول، فالقِيم تكون صالحة أو ضارة تبعاً لقدرتها على إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية والبيولوجية للأفراد (دياب، ١٩٨٠).

هذا ويعتقد بعض الباحثين في الدول العربية، أن التحولات التي حدثت في مجتمعاتهم أدت إلى تغييرات عميقة في البنى الاجتماعية وفي نوعية العلاقات التي تؤلف أنسجة المجتمع المتباينة مما أحدث تغييراً في القِيم والسلوك والمواقف (انظر محمد، ١٩٨٠؛ حجازي، ١٩٧٨؛ ناصر، ١٩٩٦). ومن الطبيعي أن تطال هذه التغيّرات قِيم الشباب ومواقفهم بعد التغيير الذي طال البنية العائلية فانتقلت من النظام الأبوي إلى نظام تقاسم الأدوار الزوجية مع ميل نسبي إلى مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات لا سيما في أوساط النساء العاملات من سكان المدن والمنتميات إلى الطبقة الاجتماعية العليا (Elyahdoufi, 1991). كذلك أشارت تركي وزريق (١٩٩٥) إلى تغيّر نسق القِيم لدى العائلة العربية بهدف التكيّف مع التغيّرات الاجتماعية والتي تشمل الأدوار الذكورية والأنثوية والمكانة الاجتماعية للمرأة وتغيّر مفهوم سلطة الرجال على النساء والكبار على الصغار. والنتيجة المباشرة لهذه التغيّرات هي تحول ملموس للنسق القيمي من النظام الجماعي إلى النظام الفردي.

والسؤال المطروح هنا هو: هل تغيّر مفهوم النسق القيمي لدى طلاب الجامعات في لبنان تبعاً لهذه التغيّرات؟ وهل بات يأخذ منحى فردياً بعد أن كان جماعياً لعقود سالفة؟ وهل تؤثر بعض العوامل الاجتماعية كالجنس، الدين، الجامعة، الاختصاص، الموقع الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، ومستوى الأم التعليمي على تحول القِيم لديهم؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب تعريفاً للمفاهيم المستخدمة في البحث قبل استعراض النتائج وتفسيرها.

المفاهيم الإجرائية

تتفاوت تعريفات مفهوم القيمة value من باحث إلى آخر. مثلاً يعرّف فيذر Feather القيمة بأنها «بناء مترابط يتضمن الوجدان والموقف الحالي الذي يوجد فيه الفرد، وهي تتكون مما يراه الفرد حسناً أو سيئاً، إيجاباً أو سلباً، وذلك يتسق مع النظرية المعرفية ـ الدافعية) (خليفة، ١٩٩٢، ص ٤٣). ويرى روكيش (Rokeach (1973, p. 5) أن القيمة «معتقد ثابت نسبياً يتضمن تفصيلاً شخصياً أو اجتماعياً لشكل من أشكال السلوك أو غاية من غايات الوجود».

والتعريف الذي نستخدمه في هذه الدراسة هو أن القيمة حكم يصدره الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية «مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير» (دياب، ١٩٨٠، ص ٥٢) الخاصة بمجتمعه، والتي تحدد السلوك الجيد أو السيئ وما هو مقبول أو مرفوض من سلوك الأفراد.

أما مفهوم الفردية individualism، وهي قيمة اجتماعية نفسية، فتعني إيمان الفرد أو نزوعه إلى الاستقلالية الشخصية فكراً وممارسة. وتتمثل باتجاهه لإتخاذ قراراته بنفسه دون اللجوء إلى الآخرين، والرغبة في العمل الفردي مقابل العمل الجماعي. إن نهج الفردية المسيطر في المجتمعات الغربية الحديثة يعتبر الفرد غاية في حد ذاته، وأن الهدف النهائي للإنسان هو تأكيد الذات وإشباع حاجاته في جو من حرية الاختيار الشامل في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحياة الشخصية. وبالمقابل يدلّ مفهوم الجماعية collectivism

على اعتماد الفرد على الجماعة في شتى شؤونه الحياتية وعدم تمتعه باستقلالية الرأي والقرار والعمل. والثقافة الجماعية تؤكد على أولوية القِيم المجتمعية على المصالح الفردية (Triandis, 1995)، ففي المجتمعات الجماعية يحرص الفرد على حفظ ماء الوجه أكثر بكثير من مثيله في المجتمعات الفردية، كما يتعرض بقوة لتأثير محيطه الاجتماعي (Hui and Triandis, 1986).

يميّز الحامولي (١٩٩٧) استناداً إلى Riesman بين نوعين من القِيم: أولاً القِيم الموجهة من الذات وهي تتعلق بالقِيم الفردية وتشدد على النجاح في العمل وتعير المستقبل اهتماماً كبيراً. ويعتبر صاحب هذه القِيم أن الجهد في العمل ضروري للنجاح كما يعتقد أن أفكاره ومعتقداته تفوق معتقدات وأفكار أقرانه. وهو يتبنى قِيماً مثل الطموح والإنجاز والاستقلال والتفوق وتقدير الذات. ثانياً القِيم الموجهة من الآخرين وتتعلق بالقِيم الجماعية التي تعتمد على الصداقة والتسامح ومسايرة الآخرين.

إن مفهومي الفردية والجماعية نسبيان، أي أن تصنيف مجتمع ما بالفردية لا يعني أنه يتمثّل كافة سمات الفردية، كذلك لا يجسّد كل مجتمع جماعي سمات الجماعية كاملة لأن المفهومين بطبيعتهما يشكلان نمطين مثاليين ideal types مما يضع المجتمعات في موقع ما بين هذين النمطين، منها ما هو أقرب إلى النمط الفردي مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ومنها ما هو أقرب إلى النمط الجماعي مثل الدول العربية وبعض الدول في شرق آسيا.

لقد نشرت في الغرب دراسات عديدة تتناول الشباب الغربي وقيمه الاجتماعية. بعض هذه الدراسات وصف الشباب الأميركي في الثمانينات والتسعينات بالذاتية. اللامبالاة، والجشع (انظر مثلاً Coupland, 1991; 1993). وقد حذّر عالم الاجتماعي الأميركي بلّ Daniel Bell (1990) من أن تمرد الشباب على النظم والحدود المجتمعية سيوصلهم إلى حال العدمية nihilism. وتبيّن دراسة سنوية لطلاب السنة الجامعية الأولى في الولايات المتحدة توجهاً نحو مزيد من الفردية يتمثل في انخفاض نسبة مشاركة هؤلاء الطلاب في

النشاطات المجتمعية وفي العمل السياسي (Sax et al, 1995).

وقد أظهر المسح العالمي للقيم لعام ١٩٩٠ world Values Survey الذي شمل معظم الدول الغربية وعدداً من الدول النامية ميلاً قوياً لدى مواطني الدول الغربية نحو التعبير الذاتي للأفراد وحرية الاختيار مما يعكس. ازدياداً كبيراً في انتشار قيمة الفردية في الغرب وانحساراً متزايداً للجماعية (Ester et al., 1993). أما لبنان فقد تميّز في الماضي بسمات الجماعية، لكنه مرّ بتغيّرات اقتصادية واجتماعية بارزة يرجح أن تؤدي إلى تغييرات في نظامه القيمي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى استقصائه.

ولقياس مفهومي الفردية والجماعية تجنبنا استبيان محدد من بين الاستبيانات المستخدمة في الدراسات الغربية حول القِيم الفردية نظراً لعدم ملاءمتها لسمات مجتمعنا ونسقه القيمي. وعمدنا إلى انتقاء أسئلة محددة من عدد من الدراسات[١] قمنا بتعديلها ولبننتها لتصبح أكثر ملاءمة للمجتمع اللبناني. وقد تمّ استخدام ١٠ أسئلة تبيِّن مدى استقلالية الفرد عن الجماعة في اتخاذ القرارات والقدرة على العمل الفردي بمعزل عن رأي الجماعة، وطلب من المستجوبين الإجابة بنعم أو لا على كل منها. ثم جرى وضع مقياس واحد للفردية هو عبارة عن مجموع الإجابات عن هذه الأسئلة وذلك بجمع العلامات المخصصة لكل سؤال حيث يحصل المستجوب على علامة واحدة للإجابة الدالة على قيمة الفردية وعلى علامة صفر لتلك الدالة على قيمة الجماعية. وهكذا يصبح

---

(١) هذه الأسئلة مستقاة من دراسات غربية مختلفة، أربعة منها تقيس السيطرة على الذات وردت في: Hanna Levinson, «Multidimensional Locus in Psychiatric Patients,» *Journal of Consulting and Clinical Psychology* 41, 3 (1973): 397-404.

وثلاثة تقيس الفردية مستقاة من: Robert F. Bales and Arthur S. Couch, «The Value Profile: A Factor Analytic Study of Value Statements,» *Sociological Inquiry* 39 (winter 1969): 3-17.

وسؤالان يمثلان آراء شائعة في الغرب حول القِيم السائدة في المجتمعات العربية وردت في كتاب: Raphael Patai, *The Arab Mind,* New York: Free Press, 1976, pp. 105, 110.

وسؤال مقتبس من أمثال عربية ولبنانية شائعة مثل «من جدّ وجد» و«من زرع حصد».

المجموع، وهو مقياس الفردية، يساوي رقماً يتراوح بين صفر للطالب الذي يتحلى بكافة مؤشرات الجماعية المستخدمة هنا و١٠ للطالب الذي يتميّز بكافة مؤشرات الفردية. وقد تمَّ قياس صحة وثبات validity and reliability المؤشر بالطرق الإحصائية المناسبة قبل الشروع في تحليل النتائج.

العينة

لدراسة قِيم ومحددات الفردية والجماعية لدى الشباب اللبناني، قمنا باستقصاء آراء عينة عشوائية تمثيلية steatified random sample من طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت في ربيع ١٩٩٦ وعينة ثانية طبقية quota sample من طلاب الجامعة اللبنانية في خريف العام نفسه. بلغ حجم عينة الجامعة الأميركية ٦٤١ طالباً وعينة الجامعة اللبنانية ١٠١٣ طالباً. وقد تمَّ اختيار هاتين الجامعتين لأنهما تضمان شبانا من مختلف المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية والمذاعب الدينية والكليات الأكاديمية والاتجاهات السياسية والعقائدية. الجامعة الأميركية مؤسسة خاصة تضم طلاباً من مناطق ومذاهب شتى لكن معظمهم ينتمي اجتماعياً إلى الفئات المتوسطة العليا والميسورة، أما الجامعة اللبنانية فهي الجامعة الوحيدة التابعة للدولة وتضم طلاباً من سائر المناطق لكنهم يتميّزون عن طلاب الجامعات الخاصة بوضعهم الاجتماعي فغالبيتهم تنتمي للفئات الفقيرة والمتوسطة الدنيا. كما تتميّز بالعدد الأكبر من الطلاب اللبنانيين. من هنا يمكن القول بأن العينتين معاً يمثلان بصورة معقولة الطلاب اللبنانيين في سائر الجامعات في لبنان.

نتائج البحث

بلغ متوسط مقياس الفردية لدى الطلاب ٦,٤ على ١٠، مما يدلّ على مستوى مرتفع نسبياً من الفردية، أو مستوى منخفض من الجماعية (انظر جدول ١). وتجدر الإشارة إلى أن مقياس الفردية تدنى إلى ما دون الوسط بين أقل من ١٣٪ من الطلاب كذلك ارتفع فوق القيمة ٦ بين ٢٧٪ منهم. وتتباين الفردية

حسب المتغيَّرات التالية: الجنس (ذكر، أنثى)، الجامعة (اللبنانية، الأميركية)، الموقع الجغرافي (مدن كبيرة، بلدات وقُرى)، الانتماء الطائفي (مسلمون سنة، سائر المذاهب الدينية) ومهنة الأب كمؤشر للطبقة الاجتماعية. أما الاختصاص الجامعي ومستوى تعليم الأم فلم نجد أن تباينها مع مقياس الفردية دال إحصائياً مما دفعنا إلى إسقاط هذين المتغيّرين في التحليل الإحصائي متعدد المتغيّرات (multivariate analysis).

جدول ١ : مقياس الفردية

قيمة مقياس الفردية	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
٠	٠,٠	٠,٠
١	٠,٤	٠,٤
٢	١,٣	١,٧
٣	٣,٦	٥,٣
٤	٧,٤	١٢,٧
٥	١٥,٤	٢٨,٢
٦	٢١,٩	٥٠,١
٧	٢٣,٣	٧٣,٤
٨	١٧,٠	٩٠,٣
٩	٧,٢	٩٧,٦
١٠	٢,٤	١٠٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	
عدد الطلاب	١٥٦٢	

الفردية والموقع الجغرافي

أظهرت دراسات عديدة في الدول العربية وجود اختلافات دالة إحصائياً بين أبناء الريف وأبناء المدينة حيث اتسمت معاملة الوالدين لأولادهم بسمات قيمة الفردية في الريف والجماعية في الحضر (الساعاتي، ١٩٧٥؛ دسوقي، ١٩٩١؛ علي وعويضة، ١٩٩٤). وذلك لأن التنشئة الريفية تشجع الأولاد على اتخاد القرارات والتمتع بحرية الرأي، ففي الريف يتم إعداد الذكور باكراً لتبني الأدوار الذكورية فيتخذون المبادرة ويشاركون في القرار ويتحملون المسؤولية في ما يتعلق بأمورهم الشخصية والأسرية على السواء فيتماهون بدور الأب ويحلون محله في حال غيابه. وهذا صحيح بالنسبة للإناث اللواتي يقلدن باكراً الأدوار الأنثوية فيشاركن الأم في تربية إخوتهم وفي الأعمال المنزلية وأيضاً في الواجبات الاجتماعية، وهكذا يفتخرن بالتماهي بالأم (انظر دسوقي، ١٩٩١؛ Elyahfoufi, 1991؛ علي وعويضة، ١٩٩٤؛ الساعاتي، ١٩٨٠).

في العينة التي درسناها، يتجلى الفرق في هذه القيمة بين الطلاب القادمين من القرى والبلدات الصغيرة من جهة (ونطلق عليهم صفة الريفيين)، وبين أولئك القادمين من المدن الكبرى (ونسميهم هنا المدينيين) من جهة ثانية، وذلك في كلمات لهم معبرة. قال أحد الريفيين في الجامعة اللبنانية: «آخذ قراراتي بنفسي وأمنع الآخرين من التدخل في اموري.» وقال ريفي آخر: «لا أدع الفرصة لأحد كي يحدد مستقبلي فأنا أرسمه بنفسي.» وأردفت أخرى: «مسار حياتي من شأني وحدي.» أما أبناء المدينة فأعربوا عن حاجاتهم إلى الشعور بالحماية: «قبل القيام بأي خطوة، أحب أن أستشير الآخرين.» وقالت أخرى: «أحب أن أعيش مع أهلي لأنهم يعطونني الشعور بالأمان.» وقال آخر: «أتشاور مع أهلي في خصوصياتي فغالباً ما تكون آراؤهم مفيدة.»

لقد دلت النتائج على أن طلاب المدينة أكثر تمسكاً بالقيم الجماعية. عندما قسمنا مقياس الفردية إلى مستويات ثلاث: أدنى (وتتراوح قيمة المقياس فيه من ١ إلى ٣)، متوسط (قيمة المقياس بين ٤ و٧)، وأعلى (قيمة المقياس بين ٨ و١٠)، تبين لنا أن نسبة طلاب المدينة في مستوى الفردية الأدنى (أي نسبة

الجماعية الأعلى) هو ٢,٧٪ مقابل أكثر من ضعف هذه النسبة لدى طلاب الريف وهي ٦,٦٪ (انظر جدول٢). كذلك يظهر التباين بين المدينيين والريفيين في نسبة الطلاب ذوي المستويات الأعلى للفردية (٢٥٪ للمدينيين مقابل ٣٠٪ للريفيين). وهذا يعكس طبيعة التنشئة الاجتماعية في المدن حيث يحاول الآباء السيطرة على أبنائهم لدفع الخطر عنهم وحمايتهم من الاضطرابات والصراعات التي تعج بها المدينة فينمو لدى الأبناء الشعوب بالاتكالية وتتضاءل الفرص التي تسمح لهم بالتعبير عن مكنوناتهم وآرائهم ويضعف لديهم الشعور بالاستقلالية فيتبنون القِيم الجماعية على حساب القِيم الفردية (انظر دسوقي، ١٩٩١؛ علي وعويضة، ١٩٩٦؛ غنيم، ١٩٨٧).

جدول ٢ : مقياس الفردية حسب الموقع الجغرافي (مدينة كبر أو ريف) ٪

مستوى مقياس الفردية	مدينة	ريف	مجموع
أدنى (١ ـ ٣)	٦,٦	٢,٧	٥,٣
متوسط (٤ ـ ٧)	٦٨,٣	٦٧,٥	٦٨,١
أعلى (٨ ـ ١٠)	٢٥,٠	٢٩,٨	٢٦,٦
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الطلاب	١٠٤٢	٥٢٠	١٥٦٢

ك ٢ = ١٣,٠٧ دالة ٠,٠٠١

الفردية والجامعة

أظهرت النتائج أن نسبة القِيم الفردية لدى طلاب الجامعة اللبنانية أعلى منها لدى طلاب الجامعة الأميركية حيث بلغت نسبة طلاب الجامعة الأميركية في مستوى الفردية الأدنى (أي نسبة الجماعية الأعلى) أكثر من ضعف ونصف مثيلتها لدى طلاب اللبنانية: ٨,٤٪ مقابل ٣,٢٪ (انظر جدول ٣). لكن لا يمكننا تحليل هذا الاختلاف القيمي بين الجامعتين بمعزل عن بقية المتغيّرات. فطلاب

الجامعة اللبنانية ينتمون إلى الطبقتين الاجتماعيتين الوسطى والفقيرة وغالبيتهم من أصول ريفية، وقد رأينا أن هذين العاملين يلعبان دوراً هاماً في تبني طلاب الجامعة اللبنانية النسق القيمي الفردي بينما طلاب الجامعة الأميركية الذين ينتمون إلى الطبقة العليا ويتحدرون من أصول مدينية يتبنون النسق القيمي الجماعي. ورغم ذلك، فضل هؤلاء الطلاب العمل الجماعي على العمل الفردي وآثروا العمل على إنجاح مخططاتهم بالتعاون مع الآخرين، كما أنهم لا يتحكمون بمسار حياتهم ولا يمكنهم التحكم بأقدارهم. وذلك بعكس زملائهم في الجامعة اللبنانية الذين صرحوا باتخاذهم القرارات دون العودة إلى الآخرين وبعملهم الجاد لتحقيق مخططاتهم المستقبلية وبأنهم يتحكمون بقدرهم ومسيرة حياتهم.

جدول ٣: مقياس الفردية حسب الجامعة ٪

مستوى مقياس الفردية	الجامعة اللبنانية	الجامعة الأميركية	مجموع
أدن (١ ـ ٣)	٣,٢	٨,٤	٥,٣
متوسط (٤ ـ ٧)	٦٧,٥	٦٨,٩	٦٨,١
أعلى (٨ ـ ١٠)	٢٩,٣	٢٢,٧	٢٦,٦
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الطلاب	٩٣١	٦٣١	١٥٦٢

كـ٢ = ٢٥,٣٦ دالة ٠,٠٠٠

الفردية والجنس

برهنت البيانات أن نسبة القِيم الفردية أكثر ارتفاعاً لدى الإناث منها لدى الذكور (انظر جدول ٤)، وذلك خلافاً لمعظم الأبحاث التي أشارت إلى توجه الذكور نحو القِيم الفردية والإناث نحو القِيم الجماعية (إسماعيل وآخرون، ١٩٧٤؛ حسين، ١٩٨٣؛ خليفة، ١٩٩٢). وقد أشار جوليان إلى وجود نوع

من «التنميط الاجتماعي» لأداء الدور لدى كل من الجنسين، فمفهوم الذات لدى الذكر يشتمل على الفردية، النشاط، العدوانية، والسيطرة، في حين يتضمن مفهوم الذات لدى الأنثى التوجه نحو الآخرين، المسايرة، التسامح، الاعتماد، والخضوع (خليفة، ١٩٩٢). لكن دراسة أخرى برهنت على وجود نتائج مختلفة، ففي قطاع غزة دلت دراسة على تساوي القِيم الفردية بين الجنسين، وقد رد الباحثان موسى وأبو ناهية (١٩٨٨) ذلك إلى التغيّر في أساليب المعاملة الوالدية التي أصبحت متشابهة في ما يتعلق بغرس مفاهيم الفردية والإنجاز لدى الجنسين، وأن المكونات الثقافية قد تغيَّرت بشكل ملحوظ وتبدلت النظرة إلى الأنثى على أنها مخلوق ضعيف، فصارت المعاملة الوالدية تتسم أكثر بالتساوي بين الجنسين. كما أكدت دراسة أخرى ما توصلنا إليه، مبيّنة أن نسبة الاستقلالية لدى الإناث في جامعة بيروت العربية أكثر ارتفاعاً منها لدى الذكور (سنو، ١٩٩٧). كذلك برهنت دراسة الحامولي، (١٩٩٧) على وجود تباين دال إحصائياً بين الطلاب الذكور والإناث حيث فضلت الإناث القِيم الفردية في حين توجه الذكور نحو القِيم الجماعية، ويرجع هذا التباين إلى الفروق في أساليب التنشئة الاجتماعية خلال مراحل النمو المختلفة.

جدول ٤ : مقياس الفردية حسب الجنس ٪

مستوى مقياس الفردية	ذكر	أنثى	مجموع
أندى (١ ـ ٣)	٧,٢	٤,١	٥,٣
متوسط (٤ ـ ٧)	٦٨,١	٦٧,٩	٦٨,٠
أعلى (٨ ـ ١٠)	٢٤,٧	٢٨,٠	٢٦,٧
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الطلاب	٦٣٩	٩١٣	١٥٥٢

ك ٢ = ٨,٥١ دالة ٠,٠١٤

لقد بيّنت نتائج هذه الدراسة أن الطالبات الجامعيات لم تعد ترغبن القيام بدورهن التقليدي والامتثال للمعايير الاجتماعية التي تفرض عليهن أن ينفذن القرارات التي تؤخذ بدلاً عنهن. قالت إحداهن: «أحب الاعتماد على نفسي وأعرف أن قراري هو الصائب في النهاية.» وقالت أخرى: «القرار هو من خصوصياتي ولا أحب أن يتدخل أحد فيه.» وأردفت طالبة ثالثة: «أتصرف وفق قناعاتي وأكره أن تفرض عليَّ قراراتي.» كما أن الطالبات عبرن عن رغبتهن بالسكن المنفرد بالقول: «أفضل أن أسكن وحدي لأنني أشعر براحة واستقلالية أكثر» أو «لأنني أحب الوحدة بعيداً عن الضجة والتدخلات العديدة».

يبدو أن الطالبات هن الآن أكثر استعداداً للمطالبة بالاستقلالية وتأكيد الذات، فالتغيرات الاجتماعية فرضت على المرأة أن تتجه نحو القِيم الفردية ومشاركة الذكور في أدوارهم وخروجها إلى ميدان العمل بكثافة حيث قاربت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل اللبنانية ٢٢ في المائة عام ١٩٩٧ (إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٨، ص ٣٩)، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع سائر الدول العربية. وتوجد عوامل أخرى ساهمت بهذا التحول القيمي أبرزها تغير أساليب التنشئة الاجتماعية بحيث أصبحت تربية الوالدين للأولاد تميل إلى المساواة بين الجنسين لجهة تنمية مفاهيم الاستقلالية والاعتماد على الذات والثقة بالنفس والطموح والتفوق.

الفردية والطبقة الاجتماعية

تشير الدراسة إلى ارتفاع نسبة القِيم الفردية لدى الطبقة الوسطى تليها الدنيا وانخفاضها لدى الطبقة العليا (انظر جدول ٥). وهذا يدلّ على رغبة طلاب الطبقتين الوسطى والفقيرة في تبني قِيم تلائم ظروف هاتين الطبقتين، فهم يبحثون عن فردية أكبر لإشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ويعلمون أن عليهم العمل بجهد ومثابرة لإنجاح مخططاتهم كما عليهم إتخاذ القرارات بأنفسهم والتحكم بمسار حياتهم كي يتمكنوا من الوصول إلى غاياتهم. إنهم يدركون أن الفردية يمكن أن تحقق لهم أهدافهم في الحياة، فالاستقلالية

تمكنهم من تأكيد ذواتهم وإشباع حاجاتهم وذلك على عكس الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة العليا الذين أبدوا رغبة بالاعتمادية والقدرية أكبر من بقية الطلاب، فاعتمادهم على أسرهم يؤمن لهم حرية حراك كبيرة في المجتمع من الناحية الاقتصادية وتأمين مكانة اجتماعية، بالإضافة إلى إشباع حاجاتهم النفسية ـ الاجتماعية. لذلك فهم يتمسكون بالقِيم الجماعية تحقيقاً لأهدافهم.

جدول ٥ : مقياس الفردية حسب الطبقة الاجتماعية(*)

مستوى مقياس الفردية	أعلى	وسطى	أدنى	مجموع
أدنى (١ ـ ٣)	٩,٨	٤,٧	٥,٧	٥,٩
متوسط (٤ ـ ٧)	٦٥,٣	٦٦,١	٧٠,٤	٦٨,٠
أعلى (٨ ـ ١٠)	٢٤,٩	٢٩,٢	٣٣,٩	٢٦,١
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الطلاب	١٩٣	٥١١	٦١٢	١٣١٦

ك٢ = ١٠,٤٧ دالة ٠,٠٣٣

الفردية والإنتماء الطائفي

توجد فروق دالة إحصائياً في القِيم الفردية بين الطلاب المسلمين السنة من جهة وسائر الطلاب من جهة ثانية، حيث برز توجه قوي لدى أبناء الطائفة السنية للتمسك بالقِيم الجماعية التقليدي بعكس أبناء الطوائف الأخرى الذين اتجهوا نحو القِيم الفردية (جدول ٦). ويمكن تفسير هذا التمايز السني بالواقع

(*) تم قياس الطبقة الاجتماعية استناداً إلى مهنة الأب، فاعتبر أصحاب الشركات الكبيرة ومديروها في الفئة العليا، وأصحاب الاختصاص من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات وأصحاب المؤسسات الصغيرة من الفئة الوسطى، أما العمال والموظفون من الرتب الدنيا والوسطى فاعتبروا من الفئة الاجتماعية الدنيا.

الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للطائفة السنية بالمقارنة مع الطوائف الأخرى. فالسنة في لبنان كما في سائر الدول العربية يمثلون الفئة المحافظة على التقاليد والقِيم الاجتماعية المتوارثة إذ إنهم يشكلون الغالبية الساحقة من العرب، كذلك فإن كل الرؤساء والملوك العرب باستثناء لبنان هم من السنة. وقد كان السنة يوم إعلان استقلال لبنان أشد الطوائف معارضة لاستقلاله نظراً لرفضهم الانفصال عن سوريا ورغبتهم الانضواء تحت راية دولة عربية واحدة.

جدول ٦ : مقياس الفردية حسب الانتماء الطائفي(*) ٪

مستوى مقياس الفردية	مسلمون سنة	آخرون	مجموع
أدنى (١ ـ ٣)	٨,٤	٤,٤	٥,٣
متوسط (٤ ـ ٧)	٧١,٠	٦٧,٥	٦٨,٣
أعلى (٨ ـ ١٠)	٢٠,٦	٢٨,١	٢٦,٤
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الطلاب	٣٢٠	١١٤٧	١٤٦٧

ك ٢ = ١٣,١٨ دالة ٠,٠٠١

وتبيَّن وقائع الحرب اللبنانية أن أبناء السنة كانوا الأقل حماساً للانتماء إلى الميليشيات الطائفية الرئيسية التي قادتها طوائف أخرى. أما «المرابطون»، التنظيم الناصري الذي قاده سني فقد كان معظم مقاتليه من الشيعة، ولم يشعر معظم السنة أنه يمثلهم بعكس الحركات والأحزاب الأخرى التي جيشت معها أبناء طوائفها.

من جهة ثانية، يبدو أن السنة، كما تعكس مواقف الطلاب منهم، ميالون

---

* يقصد بذلك المذهب الديني للأب.

إلى قبول التغيُّرات السياسية التي أحدثها اتفاق الطائف وما استتبعه من خطوات عملية في عهد الرئيس الحريري[1]. والمعروف أن شعور أفراد جماعة ما، لا سيما الجماعات المتماسكة، بالقناعة بأوضاعهم المادية والكيانية يدفعهم إلى الالتزام بمعاييرها وقيمها (انظر زهران، ١٩٨٤). أما بقية الطوائف لا سيما من الموارنة والشيعة فيتملكها شعور بالغبن وبعدم إشباع حاجاتهم مما يدفعهم إلى الرغبة في تغيير القِيم الجماعية والتوجه نحو القِيم الفردية.

الفردية وكافة المتغيّرات

لتحليل علاقة الفردية بكافة المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية الأنف ذكرها، تمَّ استخدام طريقة التباين في التحليل الإحصائي Two Way Analysis of Variance الذي يبيِّن أهمية كل من هذه المتغيّرات المحددة لمستوى الفردية نسبة إلى بعضها البعض. يشير الجدول ٧ إلى أن ارتباط هذه المتغيّرات منفردة ومجتمعة بقِيم الفردية دالة إحصائياً، وأن أهمها هي الجامعة التي ينتمي إليها الطالب تليها الطبقة الاجتماعية ثم الجنس فالانتماء الطائفي والموقع الجغرافي على التوالي.

---

(١) استناداً إلى استطلاع غير منشور لنفس العينة المستخدمة في هذه الدراسة لطلاب الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٦.

جدول ٧: تحليل التباين: أثر الموقع الجغرافي، الجامعة، الجنس، الطبقة الاجتماعية، والانتماء الطائفي على الفردية

مصدر الاختلافات Souece of Variation	مجموع مربع الانحرافات Sum of Squares	درجات الحرية DF	التباين Mean Square	قيمة ف F	الدالة الإحصائية Significance of F
العوامل المؤثرة:					
الطبقة الاجتماعية	٢١,١٦٣	٢	١٠,٥٨٢	٣,٧٧٧	٠,٠٢٣
الموقع الجغرافي	٢٦,٣٥٩	١	٢٦,٣٥٩	٩,٤٠٨	٠,٠٠٢
الانتماء الطائفي	١٩,٢٢٨	١	١٩,٢٢٨	٦,٨٦٣	٠,٠٠٩
الجنس	٢٥/١١٣	١	٢٥,١١٣	٨,٩٦٣	٠,٠٠٣
الجامعة	٥٤,٤٨٣	١	٥٤,٤٨٣	١٩,٤٤٦	٠,٠٠٠
الفروق بين العوامل المؤثرة explained	١٤٦,٣٤٦	٦	٢٤,٣٩١	٨,٧٠٦	٠,٠٠٠
الباقي residual	٣٤٦٥,٦٩٥	١٢٣٧	٢,٨٠٢		
المجموع	٣٦١٢,٠٤١	١٢٤٣	٢,٩٠٦		

خلاصة واستنتاج

يتضح مما تقدم وجود تباين بين الطلاب اللبنانيين في توجههم نحو القِيم الاجتماعية الفردية أو الجماعية. هناك فئة تتمسك بشدة بالقِيم الفردية مقتربة في ذلك من الطلاب في الدول الغربية الصناعية وفئة ثانية متشبثة إلى أبعد الحدود بالقِيم الجماعية التقليدية مقتدية بأجدادها وأسلافها. أما الفئة الغالبة بين الطلاب فتحمل مجموعة غير متماسكة من القِيم الفردية والجماعية يغلب عليها الاتجاه الفردي. الفرديون ينزعون إلى الاستقلال عن الجماعة من أسرة وعشيرة وطائفة وإلى الحرص على الطموح والإنجاز. والجماعيون يميلون إلى التأثر الشديد بالآخرين والسعي إلى كسب رضا وبركة الجماعة التي ينتمون إليها كالأسرة والعشيرة والطائفة ويبتعدون عن التفكير الناقد المستقل جاعلين الجماعة إطارهم المرجعي الذي يبنون عليه أحكامهم وإدراكاتهم وقيمهم.

وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة الطلاب اللبنانيين الذين تبنوا القِيم الفردية كانت أعلى لدى الإناث، الريفيين وسكان المدن الصغيرة، المنتمين إلى الجامعة اللبنانية، وإلى الطبقة الاجتماعية الوسطى والفقيرة وإلى مختلف الطوائف الدينية عدا الطائفة السنيّة، في حين أن نسبة الذين تبنوا القِيم الجماعية كانت أعلى لدى الذكور، سكان المدن الكبرى، المنتمين إلى الجامعة الأميركية، الطبقة الاجتماعية العليا، وإلى الطائفة الإسلامية السنّية. ويمكن القول إن المتشبثين بالقِيم الجماعية عبروا عن قبولهم للواقع المعاش وعن تمسكهم بالعادات والتقاليد المجتمعية التي تشبع حاجاتهم (الشعور بقيمة الذات، المكانة الاجتماعية، الحاجة الاقتصادية، الحاجة إلى الانتماء، . . .). لذلك فقد تمسكوا بعناد بهذه القِيم وأعربوا عن ولائهم للأسرة وللجماعة المرجعية التي ينتمون إليها والتي تؤمن لهم هذه الحاجات، في حين أن الطلاب الذين تمسكوا بالقِيم الفردية عكسوا رفضهم للواقع المعاش وللعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي لم تعد قادرة على تلبية حاجاتهم النفسية، الاجتماعية،

والاقتصادية، لذلك أرادوا تغيير القِيم السائدة لتتلائم ومتطلباتهم وأبدوا رغبة بالاستقلال عن الأسرة والجماعة المرجعية وأعلنوا حرصهم على العمل المستقل والطموح والإنجاز فالاعتماد على الذات يؤدي إلى إشباع حاجاتهم.

المراجع العربية

- أحمد حسين.

١٩٨٣ **دراسات في شخصية المرأة المصرية**، القاهرة: دار المعارف.

- أحمد زايد.

١٩٩٤ «الإسلام وتناقضات الحداثة،» **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد ٣١، عدد ٣٢، ص ٤١ ـ ٧٣.

- إدارة الإحصاء المركزي، الجمهورية اللبنانية.

١٩٩٨ **الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧**، بيروت: إدارة الإحصاء المركزي.

- إنشراح دسوقي.

١٩٩١ «الفروق بين طلاب الريف والحضر في إدراك المعاملة الوالدية وعلاقة ذلك ببعض خصائص الشخصية،» **علم النفس**، عدد ١٧، ص ٩٤ ـ ١٠٨.

- أيمن ناصر.

١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ «اتجاهات الشباب الجامعي نحو التحديث وعلاقتها بتوافقهم النفسي/الاجتماعي،» **علم النفس**، عدد ٤٠ ـ ٤١، ص ١١٠ ـ ١٢٣.

- ثريا تركي وهدى زريق.

١٩٩٥ «تغيّر القِيم في العائلة العربية،» **المستقبل العربي**، عدد ١٠، ص ٧٦ ـ ١١٥.

- حامد زهران.

١٩٨٤ **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة: عالم الكتب.

- رشاد موسى وصلاح أبو ناهية.

١٩٨٨ «الفروق بين الجنسين في الدوافع للإنجاز،» **علم النفس**، عدد ٥، ص ٨٣ ـ ٩١.

- سامي علي ومحمد عويضة.

١٩٩٤ «الحاجات النفسية لدى طلاب الجامعة،» **علم النفس**، عدد ٣٢، ص ٩٦ ـ ١١٨.

- سامية الساعاتي.

١٩٧٥ «دور المرأة في المجتمع المصري الحديث،» **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد ١٣، عدد ١٤.

- سهير كامل.

١٩٩٦ «القِيم السائدة والقِيم المرغوبة لدى عينة من الأسر المصرية العائدة من المهجر،» **دراسات وبحوث نفسية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٦٦٩ ـ ٦٩٣.

- سيد غنيم.

١٩٨٧ **سيكولوجية الشخصية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

- طلعت الحامولي.

١٩٩٧ «الاستقلال الإدراكي وعلاقته بالتفكير الناقد والقِيم،» **علم النفس**، عدد ٤٢، ص ٤٦ ـ ٦٧.

- عبد اللطيف خليفة.

١٩٩٢ **ارتقاء القيم**، عالم المعرفة، عدد ١٦٠، الكويت.

- عبد الله عبد الحي.

١٩٨١ **المدخل إلى علم النفس**، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- عزت حجازي.

١٩٧٨ **الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها**، عالم المعرفة، عدد ٦، الكويت.

- عطية هنا.

١٩٨٦ «دراسات حضارية مقارنة في القِيم،» في **قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي ج١**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦٠٢ ـ ٦١٣.

- عماد الدين إسماعيل، إسكندر إبراهيم، ومنصور فام.

١٩٧٤ **كيف نربي أطفالنا: التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية**، القاهرة: دار النهضة المصرية.

- غسان سنو.

١٩٩٧ **نظم القِيم السائدة عند طلبة الدراسات الشرعية في بيروت**، الجامعة اللبنانية، رسالة ماجستير غير منشورة.

- فوزية دياب.

١٩٨٠ **القِيم والعادات الاجتماعية**، بيروت: دار النهضة العربية.

- محمد محمد.

١٩٨٠ **الشباب والمجتمع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- يوسف محمد.

١٩٩٠ «الفروق في القِيم بين المواطنين والوافدين من الجنسين في دولة الإمارات،» في **قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي**، مجلد ٥، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المراجع الأجنبية

- Atkinson, R.A.

  1978 *Grouping Students by a Value Profile to Determine Interactions Within Groups.* Dissertation Abstracts.

- Bell, D.

  1990 «Modernism, Postmodernism, and the Decline of Moral Order.» J., Alexander and S. Seidman, eds., *Culture and Society: Contemporary Debates.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, pp. 319-329.

- Chusmir, L. H., Koberg, C. S., an J. Mills.

  1989 «Male-Female Differences in the Association of Managerial Style and Personnal Values,» *Journal of Social Psychology* 129, No. 1 (Feb.): 65-78.

- Coupland, D.

  1993 *Shampoo Planet.* New York: Pocket Books.

  1991 *Generation X.* New York: St. Martin's Press.

- Elyahfoufi, N.

  1991 *Les Roles Conjugaux et la Structure Familiale au Liban.* These de Doctorat, Paris Sorbonne.

- Ester, P., Halman, L., and R. de Moors, eds.

  1993 *The Individualizing Society: Value Change in Europe and North America.* Tilburg, The Netherlands: Tilburg University Press.

- Feather, N. T., ed.

  1982 *Espectations and Actions: Expectancy Value Models in Psychology.* Hallsdale, N.J.: Lawrence Erlbaum Associates.

- Giddens A.

  1989 *Sociology.* Cambridge: Polity Press.

- Habermas, J.

  1987 *The Theory of Communicative Action, Vol. Two: The Critique*

of Functionalist Reason. London: Heinemann.

- Hagen, E.E.

  1970 «How Economic Growth Begins: A Theory of Social Change,» in Ness, D.G. (ed.). *Sociology of Economic Development*. London: Harper and Row.

- Hui, C.H., and Triandis, H.C.

  1986 «Individualism and Collectivism: A Study of Gross-Cultural Researchers,» *Journal of Cross-Cultural Psychology* 17: 225-248.

- Inkeles, A., and Smith, D.

  1974 *Becoming Modern*. Cambridge, M.A.: Harvard University Press.

- Nisbet, R., and Perrin, R.

  1977 *The Social Bond,* 2nd ed. New York: Alfred A. Knopf.

- Rokeach, M, ed.

  1979 *Understanding Human Va,.New York: Free Press.*

  1973 *The Nature of Human Values*. New York: Free Press.

- Sax, L., Asten, A.W., Lorn, W.S., and K.M. Mahoney.

  1995 *The American Freshman: National Norms for Fall 1995*. /Los Angeles, CA: UCLA.

- Schaefer, R.T., and Lamm, R.P.

  1992 *Sociology,* 3th ed. New York: McGraw-Hill.

- Sharabi, H.

  1988 *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press.

- Triandis, H.C.

  1995 *Individualism and Collectivism*. Boulder, CO: Westview Press.

السوسيومترية(*) وإشكالية المنهج

محمد عبد الهادي

مقدمة

إن دراسة مسائل التأثير الاجتماعي والتغييرات التي قد تحصل في الوضعيات المختلفة نتيجة تحليل الواقع الاجتماعي نفسه، تعتمد على عدة عناصر حيث يتقاطع النفساني مع الاجتماعي، والنظري مع التطبيقي، ويكاد من الصعب الفصل بينهما، لأن أية نظرية جيدة تتطلب عملاً، وعلى العكس فإن أي عمل يتطلب أيضاً معرفة نظرية عميقة. وإن اتحاد النظرية والتطبيق يعد هدفاً لدراستنا هذه؛ حيث تركز على أبرز ملامح القياس الاجتماعي النظرية والتطبيقية، كما وتحاول أن تسلّط الضوء على أهم المشكلات التي تعترض هذه الملامح. وتقع هذه الدراسة في مبحثين رئيسيين: يتناول أولهما المفاهيم النظرية المختلفة للقياس، ويركّز ثانيهما على التطبيقات (العملية والعلاجية)، وذلك في محاولة منا للوصول إلى تصوّر منّظم لما يجب أن يكون عليه هذا المنهج.

في المفاهيم النظرية

١ ـ حول المفهوم

السوسيومترية أو قياس العلاقات الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية أو القياس الاجتماعي هو مصطلح أطلقه جاكوب مورينو J. Moreno. وهذا المصطلح يعتمد على التكميم والقياس في آن معاً وذلك من خلال دراسة التفاعلات الاجتماعية(١).

(*) القياس الإجتماعي

(١) أنظر: J.L. Moreno, Fondements de la sociométrie, traduit de l'américaine par H. Le Sage et p. H. Mau Corps, 1ère édition, Paris, P. M. F., 1954, préface, P. XIV.

والقياس الاجتماعي يرتكز على ثلاث أُسس أو ثلاثة ميادين بحثية:

١ ـ الجماعات.

٢ ـ القياس.

٣ ـ الفِعل.

والسوسيومترية هي علم الفِعل أو علم العمل[١]. ويصاحبها ثلاث تقنيات هي[٢]: البسيكودرام Psychodrame[٣] السوسيودرام[٤] Sociodrame، وتسجيل الصوت.

ولقد ظهرت المحاولات الأولى لاستخدام القياس سنة ١٩١٦ حيث كان يُطلب إلى كل ممثل أن يختار زميله الذي يشترك معه في الحوار الثنائي. وتطور هذا الاختبار القياسي سنة ١٩٢٣ إلى سؤال الأطفال أن يختاروا آباء غير آباءهم. لكن النشأة الحديثة للقياس الاجتماعي ترجع في حقيقتها إلى الكتاب الذي نشره مورينو سنة ١٩٣٤، بعنوان: «من الذي سيبقى؟» Who Shall Survivre[٥]، وإلى الأبحاث الرائدة التي طوّر بها مورينو طريقته السوسيومترية حيث أصدر لها مجلة علمية سنة ١٩٣٦. وترجع سرعة انتشار هذه الطريقة إلى بساطتها وخصوبة وعمق النتائج التي يحصل عليها الباحث. وتعتمد هذه الطريقة على طلب الباحث من كل فرد من أفراد الجماعة الصغيرة أن يختار فرد آخر بالنسبة لصفة ما. ثم يترجم الباحث نتائج الاختيار هذا بسهم يتجه من الفرد الذي يختار إلى من يختاره (مثل أ يختار ب نرمز إلى ذلك بـ: $\overset{أ}{o} \leftarrow$ ب

---

(١) البسيكودرام أو السيكودراما أو التمثيل المسرحي الفردي.

(٢) السوسيودرام أو السوسيودراما أو التمثيل المسرحي الجماعي.

(٣) لقد تمت ترجمة هذا الكتاب إلى الفرنسية بعنوان: Fondements de la sociométrie راجع الهامش رقم (٢).

(٤) Moreno, Fondements..., op. cit., p. XVI.

(٥) راجع: J.L. Moreno, Psychothérapie degroupe et psychodranc, traduit de l'anglais par Anne Ancelin-Sdhiitzenberger , 1ér édition, paris, P.M.F., 1965, P. 26.

ويمكنه أيضاً أن يسجّل نتائجه في شبكة تبيِّن خلاياها نتائج ذلك الاختبار.

والسوسيومترية تخضع لنظام اجتماعي ـ قياسي هو السوسيونومي (علم القوانين الاجتماعية)، والسوسيومترية تمثّل جزءاً أول من هذا النظام، في حين نرى أن السوسيوديناميك (علم بنائي للجماعات الاجتماعية المتصلة أو المنعزلة) هي الجزء الثاني، أما الجزء الثالث والأخير هو السوسياتري (علم أمراض الأنظمة الاجتماعية). ولكل جزء من هذه الأجزاء تقنياته الخاصة به. فالسوسيومترية تستخدم الروائز القياسية. أما السيوسيوديناميك فتستخدم تقنية لعب الأدوار Jeux des rôles والسوسياتري تستخدم بشكل خاص تقنيات نفسية مرضية مثل: البسيكودرام والسوسيودرام. الشكل ١ ـ (٦).

ـ الشكل ١ ـ

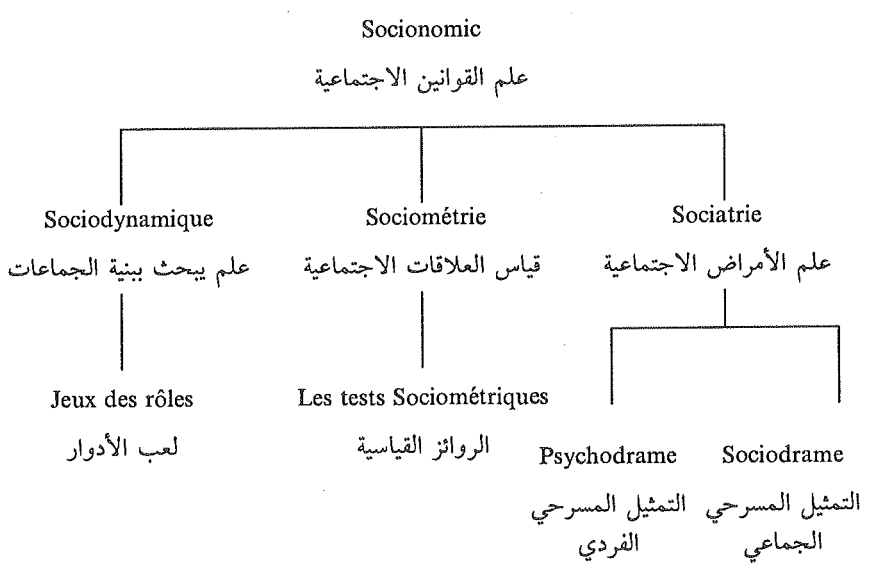

وإذا كانت السوسيولوجيا (علم الاجتماع) هي علم الظواهر الاجتماعية بشكل عام، فإن السوسيومترية تهتم بقياس هذه الظواهر وذلك من خلال

استخدام الميكروسوسيولوجيا (الجماعات الصغيرة أو الضيقة)، وهكذا فالسوسيونوميا (علم القوانين الاجتماعية) تساوي السوسيولوجيا، وهكذا أيضاً نرى أن السوسيومترية هي من صلب علم الاجتماع.

ـ الشكل ٢ ـ

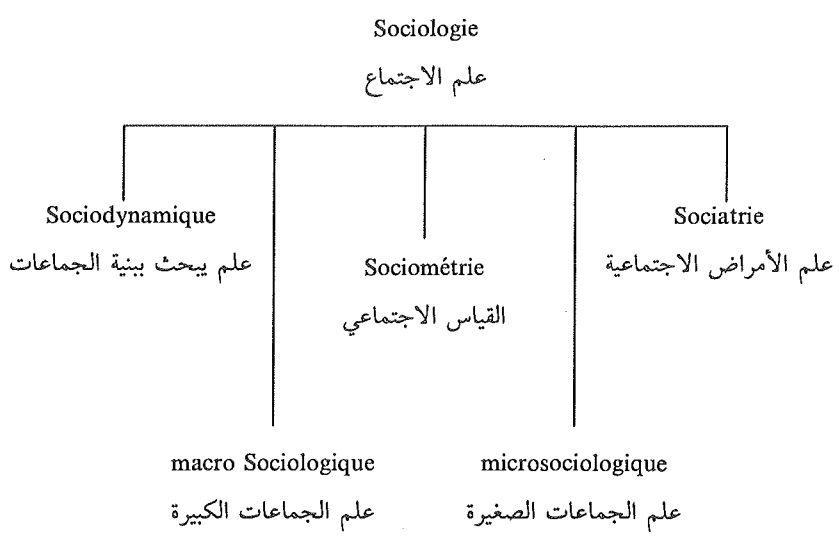

٢ ـ أهداف القياس الاجتماعي وميزاته:

إن من أهم أهداف القياس الاجتماعي قياس مظاهر الأُلفة والنفور التي تنشط وتعبّر عن نفهسا في اجتماع الناس بعضهم ببعض. ويكاد يقتصر ميدان القياس الاجتماعي على دراسة الجماعات الصغيرة التي يعرف كل فرد من أفرادها بقية أعضاء الجماعة معرفة واضحة تمكنه من اختيار من يصاحبه ومن لا يصاحبه ومن يستعين به ومن لا يستعين به. ومن أهم ما يميّز القياس الاجتماعي: إنه طريقة في البحث، وهذه الطريقة أدت إلى اكتشاف حقائق علمية تصلح لتفسير بعض مظاهر الحياة النفسية في آفاقها الاجتماعية. وأدت أيضاً إلى دراسة الحياة اليومية للجماعات المدروسة، وإلى مكان تنظيم هذه الحياة على

أُسس علمية قوية تقوم على التآلف والتآزر والتواد، وسعادة الفرد وتماسك الجماعة.

إن أهم ما يستخدم في هذه الطريقة هو دراسة التفاعل الاجتماعي[1] الذي يحدث بين أفراد أي جماعة صغيرة، وبين الجماعات الأصغر Sous-groupes التي تشتمل عليها تلك الجماعة الصغيرة، وبين الأفراد والجماعات الأصغر. وبذلك يصبح القياس الاجتماعي هو الوسيلة العلمية لقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين فرد وآخر. وبين فرد وجماعة أو بيت جماعة وجماعة أُخرى؛ ولقياس مكانة الفرد في الجماعة، كذلك لدراسة الزعامة، ومدى تماسك الجماعة وانحلالها، ومدى استمرارها، وغير ذلك من الخصائص المختلفة للجماعة الصغيرة، ومدى تأثر الفرد بتلك الخصائص وفي تفاعله معها أو مع غيره من الأفراد. وتعتمد الطريقة السوسيومترية هذه في قياسها للتفاعل الاجتماعي على تسجيل وتحليل رغبة الأفراد في صحبة الآخرين وذلك عن طريق اختبار (رائز) أو إستبيان (إستمارة) يعد خصيصاً لذلك ويجيب عليه الأفراد إجابة مكتوبة، أو عن طريق تسجيل الباحث لملاحظاته عما يحدث فعلاً من تجمعات بين الأفراد في تفاعلهم الاجتماعي وما ينشأ عن هذه التجمعات من علاقات أُلفة ونفور.

٣ ـ أهم مجالات استخدام القياس الاجتماعي:

يستخدم القياس الاجتماعي في تحليل البنية الداخلية للجماعة الصغيرة، وذلك عن طريق الكشف عن مظاهر الأُلفة والنفور، الحب والكره، وغير ذلك من المظاهر النفسية ـ الاجتماعية المختلفة التي تحدّد نوع العلاقة القائمة بين كل فرد من أفراد الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها الفرد.

ولذلك تصاغ أسئلة القياس الاجتماعي للكشف عن مثل تلك المظاهر وذلك عن طريق الطلب إلى كل فرد من أفراد الجماعة المدروسة أن يذكر أسماء من

---

(١) أو التجاذب الاجتماعي لكن على مستوى الميكروسوسيولوجيا (الجماعات الصغيرة).

يريد أن يصاحبونه ومن لا يريد أن يصاحبونه في دروسه اليومية إذا كان تلميذاً مثلاً، ومن يريد أو لا يريد أن يزامله في عمله في مصنع نسيج مثلاً إذا كان عاملاً مهنياً. وفي الزعامة أيضاً يمكن الطلب بأن يختار كل فرد من أفراد الجماعة من يصلح لتزعم تلك الجماعة[١]. والاختيار الاجتماعي الانفعالي الذي يتمثل في الكشف عن من يريده الفرد معه في الهوايات التي يمارسها أو من يشاركه مقعده الذي يجلس عليه في حجرة الدراسة يحقق إشباع الحاجة إلى التواد أو الحب، والحاجات التي تنشأ في العلاقات الاجتماعية البيئية المتبادلة. واختيار رفقاء العمل يحقق الإنجاز ودوافعه ويكشف عن متطلبات العمل الجماعي، والوصول بهذا العمل إلى نتائجه المرجوة. ويذهب مورينو إلى أن الاختبارات القياسية وما تؤدي إليه من شبكة للعلاقات الاجتماعية (Sociogrme) هي الوسيلة القوية التي تكشف عن مدى تنظيم الجماعة وتكوينها الداخلي وهو لا يكتفي أحياناً بدراسة تلك الشبكة مرة واحدة بل يعيد اختباره القياسي على فترات زمنية متعاقبة وعلى نفس الجماعة ليكتشف بذلك تطور البنية الداخلية للجماعة من التكوين البسيط غير المتكامل حتى تصل إلى التكوين المتكامل المتشابك.

هذا ولقد أثبتت الاختبارات السوسيومترية نظرية الكمون الجنسي كما صاغها فرويد وتدل هذه الأبحاث على أن اختيار الأطفال الذين تمتد أعمارهم من ٨ إلى ١٣ سنة يتجه نحو الجنس المماثل، ويعزف عن اختيار الجنس المضاد. وأن اختيار الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٣ سنة لا يتقيَّد بالفروق الجنسية القائمة. ولقد قام لندبرج Lundberg سنة ١٩٣٧ بدراسة واسعة شملت ٩٤٠ فرداً من سكان إحدى القرى الأميركية، ولقد بحث درجة ارتباط الأنواع المختلفة للعلاقات الاجتماعية القياسية بأعمار الأفراد، وبعيوبهم الجسدية، وبمستوياتهم الاقتصادية، وبطبيعة أعمالهم، وبمكانتهم الاجتماعية وبغير ذلك من الفروق القائمة[٢].

---

(١) راجع: Grawitz, Méthodes.. op. cit, p. 927.

(٢) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، ط٢، دار الفكر العربي ١٩٨١، ص ٢٦٣.

ولقد اهتم الباحثون بدراسة البنية الداخلية للجماعة، فرصدوا العلاقات الاجتماعية القياسية في تفاعلها المباشر، وتتلخص هذه الطريقة في تسجيل تلك العلاقات تسجيلاً لا يعتمد في جوهره على سؤال الأفراد، بل يعتمد على دراسة شخص آخر، لا ينتمي إلى الجماعة، حيث يقوم بمراقبة تجمعها وأحاديث أفرادها وما تنقسم إليه من جماعات ثنائية وثلاثية وغير ذلك من التجمعات الجزئية، وكيف تنقاد لواحد من أفرادها، وتجعله بذلك زعيماً لها في نشاطها الذي تمارسه. والباحث، بهذه الطريقة، يرصد ما يحدث فعلّ من اختيار ولا يعتمد على مجرد سؤال كل فرد عمن يختار. وهكذا يمكن أن نستطرد بهذا النوع من الدراسة فنطلب من كل فرد أن يحدّد اختيار الأفراد الآخرين. وتقارن نتائج ما يحدث فعلاً من علاقات قياسية بنتائج ما نحصل عليه من استجابات الأفراد على تلك الأسئلة السوسيومترية. وهذا النوع من الدراسات اعتمده وايت Whyte (١٩٤٣) في دراسته للعصابات، واستخدم لوميس Loomis ودافيدسن Davidson نفس الطريقة في بحثهما سنة (١٩٣٩)[١]، عما ينشأ من علاقات اجتماعية بين سكان بعض القُرى في أميركا، وتتلخص دراساتهما في استكشاف تكرار ونوع الزيارات العائلية المختلفة، ومدى التعاون في الأعمال الزراعية، ومسار الثروة المحلية كالقروض المالية المتبادلة بين أفراد الأُسر المختلفة. أضف إلى ذلك أن أغلب الدراسات التجريبية عن الزعامة اعتمدت على طريقة القياس الاجتماعي، وأسفرت هذه الدراسات عن الأنواع المختلفة للزعامة[٢]. فاختيار الأفراد ـ أعضاء الجماعة ـ للزعيم أو القائد، مثلاً، الذي يكافح في سبيل تحقيق مطالبهم الاقتصادية، يختلف عن اختيارهم للزعيم الذي ينظّم مناقشاتهم. ويختلف أيضاً عن ذلك الذي يتزعمهم في هواياتهم. وهكذا يختلف الاختيار تبعاً لاختلاف الوظيفة التي يقوم بها الزعيم. وتؤكد جميع هذه الدراسات على أهمية الجماعة في نمو شخصية الدرد.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

٤ ـ علاقة القياس الاجتماعي بعلم الاجتماع:

ينظر مورينو إلى الأنظمة الاجتماعية كأنظمة من عمليات التفضيل أو الجذب، النفور أو الحياد. كما ويفترض بأنه ليس باستطاعة المناهج القديمة للبحث من دراسة هذه الأنظمة الإنسانية على الرغم من موضوعيتها، أكانت إحصائية أم مناهج مراقبة (سلوكية مثلاً)[١].

إن الفكرة الأساسية في السوسيومترية هي: «الذرة» الاجتماعية أو الفرد، وليس المقصود من ذلك الفرد بحد ذاته، إنما شبكة للعلاقات حيث يشكل كل فرد فيها نقطة الارتكاز وحيث يمكننا التمييز بين اتجاهين: **الأول**: خارجي، **والثاني**: داخلي. يتفق الاتجاه الأول مع عواطف الميل أو الكراهية التي يشعر بها الفرد، أو بعض أعضاء محيطه؛ أما في الاتجاه الثاني، فيبدو الشخص نفسه هدفاً لعواطف متعددة.

إن أساس القياس الاجتماعي هو الشعور الذي يعكسه فرد ما على العالم الداخلي لفرد آخر. ورائز القياس الاجتماعي هو أداة تسعى إلى قياس أهمية التنظيم الذي يظهر في الجماعات، حيث نطلب من الأفراد أن يختاروا من المجموعة التي ينتسبون إليها أو قد ينتسبون إليها، الأفراد الذين يفضلونهم كأفراد على أن يعبروا عن آرائهم دون حرج وبحرية تامّة، حتى ولو كان الأفراد المفضلون لا ينتمون إلى جماعة الفرد الحالية. وهكذا يظهر القياس الاجتماعي كأداة أو كطريقة بحث للكشف عن مظاهر نفسية ـ اجتماعية، وهو بذلك ليس بعيداً عن علم الاجتماع، بل إنه مشتق منه، وليس مرادفاً له.

٥ ـ الاختبار السوسيومتري:

ـ ١ ـ طرح الأسئلة:

الاختبار أو الرائز السوسيومتري أو أيضاً الأسئلة السوسيومترية. صيغت هذه الأسئلة (أسئلة) الرائز) منذ النشأة الأولى للسوسيومترية لتكشف عن

---

(١) راجع: Grawitz, Méthodes.., op. cit., P. 926.

خصائص الفرد والجماعة التي ينتمي إليها من حيث العمل الذي تؤديه والوظيفة التي تحققها، والنشاط الذي تمارسه. وعلى سبيل المثال: أصبحت الصيغة الشائعة للسؤال في الدراسات السوسيومترية للصف المدرسي على الشكل التالي: «من تريد أن يجلس إلى جوارك؟» و«من لا تريد أن يجلس إلى جوارك؟». وقد يتسع مجال السؤال في الاختيار المتعدد ليكشف عن الإدراك الاجتماعي للفرد، فنطلب مثلاً من كل تلميذ أو طالب أن يكتب أسماء من يظن أنهم يميلون إليه، وأسماء من يظن أنهم لا يميلون إليه. وبذلك يمكن أن نلخص هذا النوع من الأسئلة فيما يلي[1]:

- أذكر أسماء من تميل إليهم.
- أذكر أسماء من لا تميل إليهم.
- أذكر أسماء من تظن أنهم يميلون إليك.
- أذكر أسماء من تظن أنهم لا يميلون إليك.

وللفرد في هذا النوع من الاختيار المتعدد أن يذكر أي عدد من الأسماء، ومن حق الباحث أن يحصر هذا العدد في واحد أو اثنين أو ثلاثة أو ما يزيد عن ذلك إن أراد الحصول على بيانات أوفى وأشمل عن البنية الداخلية للجماعة وعن الإدراك الاجتماعي لكل فرد من أفرادها.

ـ ب ـ شروط الاختبار:

يحدّد مورينو الشروط التي يجب مراعاتها عند استخدام الاختبار السوسيومتري في النواحي التالية[2]:

١ ـ أن يتم الاختبار في جماعة صغيرة محدّدة.

٢ ـ أن يختار الفرد أو يرفض من يشاء من أفراد جماعته دون التقيد بعدد

---

(١) راجع: Moreno, Psychothérapic.., op. cit., P. 27-28 و Moreno, Fondements.., op. cit., P. 42-44.

(٢) Ibid, p. 44-45 و Grawitz, Méthodes.., op. cit., p. 927.

محدود، وإن كان المتبع والشائع الآن هو أن يكون عدد الأفراد المختارين أو المرفوضين من واحد إلى ثلاثة، وقد يمتد هذا العدد في بعض الحالات إلى خمسة.

٣ ـ أن يكون الاختيار والرفض بالنسبة لصفة محددة مثل المشاركة في رحلة أو في عمل أو غير ذلك من الأنشطة المختلفة.

٤ ـ أن تستخدم نتائج القياس الاجتماعي في إعادة تنظيم الجماعة بما يحقق لأفرادها أعلى مستوى من التوافق.

٥ ـ أن تتحقق سرية الاختبار لتتحقق بذلك حرية كل فرد في إبداء رأيه وإصدار حكمه.

٦ ـ أن يتأكد الباحث أو الذي يقوم بإجراء الاختبار من أن كل فرد من أفراد الجماعة قد فهم تماماً كيف يجيب على أسئلة الاختبار.

ـ ج ـ الشبكة الاجتماعية (السوسيوغرام):

إن الأجوبة المأخوذة من كل فرد عن طريق الاختبار السوسيومتري، لا تشكل إلاَّ مادة خام وليس وقائع قياسية بحد ذاتها. ولهذا السبب فإن مورينو يقترح علينا السوسيوغرام، والذي هو طريقة للكشف عن الوقائع القياسية، وعن طريقه نستطيع رؤية الوضعية التي يشغلها كل فرد في الجماعة[١]. وإن الشبكة الاجتماعية تلخص العلاقات الاجتماعية تلخيصاً رقمياً وتتم قراءة الشبكة الاجتماعية على الشكل التالي[٢]:

الأحمر للجذب، الأسود للتنافر. وإن رموز الجماعات المدروسة هي أيضاً تأخذ أشكالاً متعددة للقراءة:

١ ـ الزوج: الأحمر، الأسود. ـ الزوج الأحمر: يعني فردان يتجاذبان بعضهم البعض: أ ⟺ ب

---

(١) Ibid, p.45.

(٢) Ibid, p. 145-146.

أما الزوج الأسود: فإن فردان يتنافران ويتباعد الواحد عن الآخر:

أ ⇇ ب

ويمكن أن نجد أيضاً حالة زوج غير متناسق: أ يختار ب في حين أ ن ب لا يختار أ مثل: أ ⇇ ب

٣ ـ السلسلة: السوداء، الحمراء: يتجاذب اثنان، أحدهما يتجاذب أو يتنافر مع ثالث أو رابع وهكذا...

٣ ـ المثلث الأضلاع: الأحمر، الأسود: مؤلف من ثلاثة أشخاص يتبادلوا المحبة أو الكراهية، وفي الحالة الأخيرة يحاول أن يستأثر كل منهم بالسلطة على أفراد الجماعة:

٤ ـ المتوازي الأضلاع: الأحمر، الأسود (الأخير نادر الوجود ولا يحصل إلاّ فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتميزون بعدوانية كبيرة:

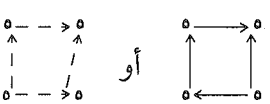

٥ ـ النجمة الحمراء: تتمثل بخمسة أفراد أو أكثر منجذبين إلى فرد متواجد في الوسط:

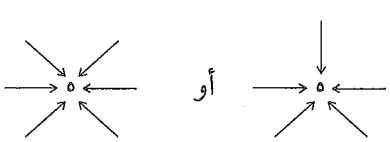

٦ ـ النجمة السوداء: تتمثل بخمسة أفراد أو أكثر ينفروا من فرد متواجد في الوسط:

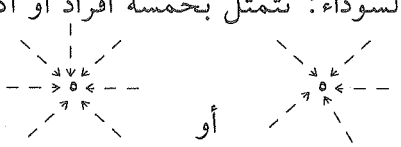

ـ أما السوسيوغرام، وهو التحليل الكمي لهذه العلاقات، فيرسم أربعة أنماط من ردات فعل الأفراد هي:

١ ـ الاختيار. ٢ ـ النبذ. ٣ ـ اللامبالاة. ٤ ـ التجاهل.

١ ـ الاختيار:

أ يختار ب وب يختار أ

أ يختار ب وب يتجاهل أ

أ يختار ب وب ينبذ أ

أ يختار ب وب لا يبالي ب أ

٢ ـ النبذ:

أ ينبذ ب وب يختار أ

أ ينبذ ب وب ينبذ أ

أ ينبذ ب وب يتجاهل أ

أ ينبذ ب وب لا يبالي بـ أ

٣ ـ اللامبالاة:

أ لا يبالي بـ ب وب يختار أ

أ لا يبالي بـ ب وب ينبذ أ

أ لا يبالي بـ ب وب لا يبالي بـ أ

أ لا يبالي بـ ب وب يتجاهل أ

٤ ـ التجاهل:

أ يتجاهل ب وب يتجاهل أ

أ يتجاهل ب وب ينبذ أ

أ يتجاهل ب وب يختار أ

أ يتجاهل ب وب لا يبالي بـ أ

ثم يقدّم مورينو التحليل البنيوي للسوسيوغرام على الشكل التالي:

١ ـ نختار سوسيوغرام (شبكة) الأفراد المنعزلين وغير المختارين ونبحث عن مكاسب ومساوئ مركزهم الاجتماعي.

٢ ـ نختار الأزواج والمثلثات والسلاسل والنجوم، ونقارن بين المركز لأفراد وبين سلوكهم الفعلي في الجماعات.

٣ ـ نختار الأفراد الذين ينبذون الآخرين والذين يرفضهم الآخرون.

٤ ـ نعيد رسم كل شبكة اجتماعية بحيث تمثل عدداً من الخطوط المتشابكة وبحيث تظهر فيه الجماعات الصغيرة.

٥ ـ نحوّل كل شبكة اجتماعية إلى قوالب اجتماعية.

ـ **تحديد بنيان الإنزواء:** هناك عدة أشكال للإنزواء أهمها[١]:

ـ **أ ـ الإنزواء البسيط:**

١ ـ لا ينفر من أحد كما لا ينفر منه أحد.

٢ ـ يختار من خارج الجماعة ولا أحد يختاره.

٣ ـ يختار من خارج ويختاره أحد من خارج.

٤ ـ يختار من الجماعة ولا أحد يختاره.

٥ ـ مرفوض من بعض أفراد الجماعة.

٦ ـ خمسة أفراد مرفوضين من الجماعة ومن بعضهم.

ـ **ب ـ الزوج المنزوي:**

فردان يشكلان زوجاً من الانجذاب في حين يرفضوا من الجماعة، أحد الزوجين يرفض الجماعة، بينما ينجذب الثاني نحو بعض أفراد الجماعة.

---

(١) Ibid, p. 146-147.

- ج - فرد منزوي:

نتيجة النفور المتبادل، هو يرفض الجماعة، والجماعة ترفضه.

في النتيجة: كلما كانت علاقات الاختيار المتبادل بين الأزواج كبير في جماعة ما، كلما كان التفاعل في هذه الجماعة أكبر وأهم، وكلما كان اندماج الجماعة أقوى. وبالعودة إلى الشبكة الاجتماعية، نرى أن هناك علاقات داخل هذه الشبكة، أو أن هذه الشبكة تعبِّر عن علاقات اجتماعية تتمثل في أشكال متعددة:

١ - العلاقات المتبادلة. ٢ - العلاقات المركزية. ٣ - العلاقات الدائرية. ٤ - العلاقات المتتابعة. ٥ - العلاقات المنفردة.

وتتوضح لنا هذه العلاقات من خلال المثال التالي[١]: جماعة صغيرة مكوّنة من ١٥ طالباً من طلاب كلية التربية بجامعة عين شمس (مصر) حيث طلب من كل طالب أن يختار أقرب الأصدقاء إلى نفسه من بين أفراد تلك الجماعة، والجدول التالي يبيِّن نتائج هذا الاختيار حيث تدل بياناته العددية على أن الطالب رقم ١ اختار الطالب رقم ٨ وإن الطالب رقم ١٢ اختار الطالب رقم ١٠، وهكذا تتابع بيانات هذا الجدول حتى تصل إلى نهايته عندما يختار الطالب رقم ١٥ الطالب رقم ١٠، والجدول التالي يبيِّن بالتفصيل اختيارات الطلاب.

رقم الطالب	الاختيار
١	٨
٢	٥
٣	٨
٤	٨

(١) السيد، علم النفس..، م.س، ص ٢٦٥ وما بعدها.

رقم الطالب	الاختيار
٥	١٢
٦	٩
٧	١٠
٨	١٠
٩	٦
١٠	٢
١١	١٣
١٢	١٠
١٣	٨
١٤	٨
١٥	١٠

فإذا رمزنا إلى كل طالب بدائرة تحمل رقمه، ورمزنا للاختيار بخط يصل ما بين كل طالبين ورمزنا لاتجاه الاختيار بسهم في نهاية كل خط ثم سجلنا هذه الرموز تسجيلاً يوضح تكوينها فإننا نصل بذلك إلى الشبكة الاجتماعية لجماعة الطلاب كما يظهر في الشكل التالي:

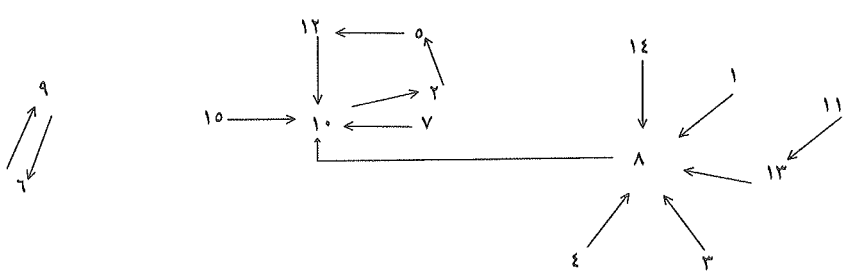

وتتكوّن هذه الشبكة من «ذرات» اجتماعية، ويتوسط كل «ذرة» فرد يعد بمثابة نواة لها ويحيط به أفراد آخرون. ومن أمثلة هذه الذرات الاجتماعية الطالب رقم ٨ والأرقام التي تدور في فلكه تؤثر فيه ومتأثرة به، هذه الأرقام هي ١، ١٣، ٣، ٤، ١٤، ١٠؛ وتتصل كل ذرة بالذرات الأخرى اتصالاً يؤلف منها تنظيماً متناسقاً يسمى الشبكة الاجتماعية. ويطلق على التكوين الكلي الذي يشتمل على الذرة الاجتماعية بعلاقاتها المباشرة، وعلاقاتها البعيدة اسم حجم المعارف. ومن أمثلة ذلك التنظيم الذي يشتمل على الذرة الاجتماعية للطالب رقم ٨ في علاقاته المباشرة السابقة. وفي علاقاته غير المباشرة بالطالب رقم ١١ الذي يرتبط به عن طريق الطالب رقم ١٣.

وهكذا تكشف لنا الشبكة الاجتماعية عن أهم العلاقات الاجتماعية، وتتلخص تلك العلاقات فيما يلي:

١ ـ **العلاقات المتبادلة**: وتبدو في تبادل التأثير والتأثر المتبادل وتبادل الاختيار مثل العلاقة الممتدة بين الطالب رقم ٩ والطالب رقم ٦. وإن انتشار هذا النوع من العلاقات يؤدي إلى ضعف التماسك الداخلي للجماعة، ويصل هذا التماسك إلى نهايته الصغرى عندما تختل الجماعة كلها إلى جماعات ثنائية. وتعد العلاقات الثنائية المتبادلة الركن الأساسي في دراسات علم النفس الاجتماعي لأنها وحدة التحليل وأبسط وأصغر صور الجماعات.

٢ ـ **العلاقات المركزية**: تبدو العلاقات المركزية في اختيار الجماعة لفرد واحد منها، كمثل اتجاه العلاقات ١، ١٣، ٣، ١٤ نحو الطالب رقم ٨ واتجاه علاقات ٨، ٧، ١٢، ١٥، نحو ١٠، وتسفر هذه العلاقات عن زعامة الطالب رقم ٨ والطالب رقم ١٠، كما تسفر أيضاً عن احتمال تفوق ٨ على ١٠ لأن هذه العلاقات التي تتجه نحو ٨ تزيد عن العلاقات التي تتجه نحو ١٠. لكن ٨ يتأثر ب ١٠ ويبدو ذلك في اختياره ل ١٠، ولهذا فإن زعامة ٨ تستمد بعض قوتها من ١٠، ولهذه العلاقات أهميتها البالغة في معرفة التجمعات الداخلية للجماعة. واكتشاف أنواع الجماعات الفرعية التي

تنقسم لها الجماعة وذلك لأن ١، ١٣، ٣، ٤، ١٤، جماعة فرعية يتزعمها ٨؛ وقس على ذلك الجماعات الفرعية الأخرى.

٣ ـ **العلاقات المتتابعة**: تبدو العلاقات المتتابعة في تتابع اختيار الأفراد ومثال ذلك ١١، ١٣، ٨، ١٠. . . . ويساعد هذا التتابع على انتشار الإشاعات بسرعة داخل الجماعة. ولذلك يصلح هذا النوع من العلاقات لدراسة الإشاعات دراسة علمية تسفر عن العوامل التي تساعد على انتشار والعوامل التي تعوقه ذلك لأن ١١ ينقل أخباره إلى ١٣ وهذا بدوره ينقلها إلى ٨ وهكذا يستمر سريان الإشاعة.

٤ ـ **العلاقات الدائرية**: مثل العلاقات الدائرية كمثل العلاقات المتتابعة، تبدأ من فرد وتنتقل إلى آخر، وتظل في انتقالها، لكنها تختلف عن العلاقات المتتابعة في أنها تعود ثانية لنفس الفرد الذي منه بدأت. ومثال ذلك ١٠، ٢، ٥، ١٢، ١٠. ويساعد مثل هذا النوع من العلاقات على قياس نسبة المبالغات التي يضيفها كل فرد أثناء انتشار الإشاعة، وذلك لأن مصدر الإشاعة يصبح هدفاً لها لأنها تعود إليه مرة أخرى لإكتمالها.

٥ ـ **العلاقات المنفردة**: يبدو هذا النوع من العلاقات في فشل الفرد في اجتذاب الأفراد الآخرين نحوه في أية صورة كانت. ومثال ذلك ١، ١٣، ٤، ٧، ١١ وهؤلاء الأفراد يعيشون على هامش الجماعة، يختارون الآخرين ولا يختارهم أحد أو يرغب فيهم أحد. وهم بذلك يسفرون عن قصور ونقص في التكيّف الاجتماعي، وقد يؤدي هذا الفشل إلى السلوك اللاسوي.

II ـ المبحث الثاني: من المفاهيم النظرية إلى التطبيق

١ ـ الحدود النظرية والتطبيقات العملية للقياس الاجتماعي:

بالنسبة لـ مورينو، العفوية والإبداعية، هما منبع العلاقات بين الأفراد، حيث يوجد في الإنسان عفوية عاطفية ـ اجتماعية والتي تعبِّر عن نفسها بـ «التفضيل» (القبول) أو بـ «النبذ» (الرفض). هذه العفوية هي أصل بنية العلاقات وتطورها في الجماعة، ولأن الحقيقة الاجتماعية بالنسبة لـ مورينو هي عاطفية بشكل جوهري.

وهكذا فالقياس الاجتماعي يهدف إذاً من جهة لأخذ معرفة نظرية للتفاعلات بين الجماعة، ومن جهة ثانية للعب دور علاجي: محرراً العفوية الإبداعية أو الخلاّقة عند الأفراد، في علاقاتها الاجتماعية[1]. إذاً فالخاصية الجوهرية للقياس الاجتماعي تتطلب اتحاد النظرية والتطبيق العملي. فعلى المستوى النظري نقترب من المستوى الوضعي، رغم فعالية القياس الاجتماعي، حيث يتم التعرّف على المواقف، لكنه يتم تجاهل البحث عن الأسباب، ولأجل تشكيل الفرضيات المفسرة، يجب وضع المعطيات السوسيومترية في علاقاتها مع العوامل الاجتماعية والنفسية المدروسة بالمناهج القديمة: الجنس، العمر، العوامل العرقية أو البيئية، المواقف الاقتصادية ـ الاجتماعية، الاجتماعية ـ المهنية، أو الاجتماعية. هذه المواضيع هي مواضيع جد مهمة وحساسة لشرح التعاطف أو التباعد بين عدد من الأفراد. مثلاً: إذا أردنا شرح سوسيوغرام (شبكة اجتماعية) مأخوذ من مدرسة تقنية، يمكننا رؤية ما إذ كانت الأصول المدينية أو الريفية لمهنة أهالي الطلاّب أو مشاريع مستقبل الشباب، كلها تؤثر في التعاطف الشخصي والنفسي.

وهكذا نتبين بأن القياس الاجتماعي هو أداة تحليل ثمينة تسمح بأخذ صورة عاطفية ـ اجتماعية حقيقية للجماعة حيث يسمح بظهور تداخل العلاقات،

---

(١) راجع: Moreno, Fondements.., op. cit., p. 15-21.

ويكشف عن التحام الجماعة: عامل الأخلاق الجيدة، وتوازنه التراتبي أو الديمقراطي، خطورته وإذا كان يحتوي على جماعة أشقياء وهكذا...[1].

٢ ـ الخصائص التقنية:

ـ أ ـ **الحصول على المعطيات**: يمكن أن نفهم من مصطلح القياس الاجتماعي منهجين: **الأول**: موضوعي، يعتمد على تقنيات الملاحظة العلمية، حيث يكمن ذلك في ملاحظة التفاعلات في الجماعة عبر: من يتكلم؟ لمن؟ من يضحك؟ لمن؟ التجارب الأولى كانت على الأطفال[2].

والثاني: هو بشكل خاص قياس اجتماعي ويهدف حسب مورينو إلى تعريف الموضوعية والذاتية. حيث من المهم إعادة ظهور، بشكل موضوعي، العلاقات بين أعضاء الجماعة، كما يشعر بها الفرد ذاتياً من خلال المواضيع المطروحة. لهذا السبب سنطرح على كل عضو من أعضاء الجماعة السؤال التالي: من هم الأشخاص من جماعتك الذي يمكنك اختيارهم وتفضيلهم كأصدقاء في العمل؟ على الرغم من سهولة هذا السؤال وبساطته. فإن القياس الاجتماعي يأتي بأجوبة لا تحصى؟ ولهذا فإنه من المفضل اعتماد الجماعة الصغيرة للدراسة، وفي وقت معين، ذلك لأن الأعضاء يعرفون بعضهم البعض. بالطبع يمكن طرح الأسئلة شفهياً خاصاً بالنسبة للأطفال وكتابياً بالنسبة للكبار. ويجب أن تكون الأسئلة واضحة، وأن تعبِّر بدقة عن الموضوع المطروح. كما يجب أن يكون الاختيار حراً مثل: من هم الأصدقاء الذي تتمنى العمل معهم؟ كما يجب أن يكون السؤال محدداً مثل: حدّد ثلاث من الرفاق تستطيع أن تعمل معهم؟ ويمكن أيضاً طرح السؤال بالصيغة التالية: أذكر من تحب أن تسكن؟ مع من تحب أن تعمل؟ مع من تحب أن تلعب؟

وهكذا فإنه على مستوى الذات، «الذرة» الاجتماعية لا تمثل الفرد بل نسيج

---

(١) Grawitz, Méthodes.., op. cit., p. 929-931.

(٢) Ibid, p. 926.

التفاعلات والذي تتمحور من خلالها الذات. هذا المفهوم يكتمل بـ «التيليه télé» أو «التيار» والذي هو سبب الاختيار والرفض[١].

٣ ـ التطبيقات العملية والعلاجية:

ـ أ ـ التطبيقت العملية:

القياس الاجتماعي يهدف، أول ما يهدف إليه، إلى اتحاد النظرية والتطبيق، ولا يمكن بالتالي فهم الأمور النظرية للقياس إلاّ من خلال التطبيقات: سواء كانت عملية أو علاجية، وفيما يخص التطبيقات العملية سنقتصر العمل على أهمها:

أولاً: دراسة جونكنز Jenkins[٢]: حول إسطولين للشحن البحري أثناء حرب الباسفيك: الأول يمثّل علامات القوة، والثاني يمثّل علامات الانحطاط. والسوسيوغرام التالي يعبّر عن ذلك:

الأسطول الأول: ـ أ ـ

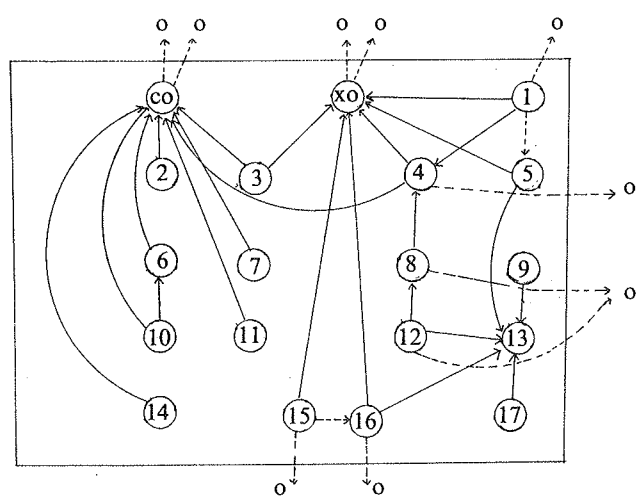

(١) حول هذا المفهوم راجع: Moreno, Psychothérapie.., op. cit., p. 37-40.

(٢) أنظر: Grawitz, Méthodes.., op. cit., p. 930-931.

الأسطول الثاني: ـ ب ـ

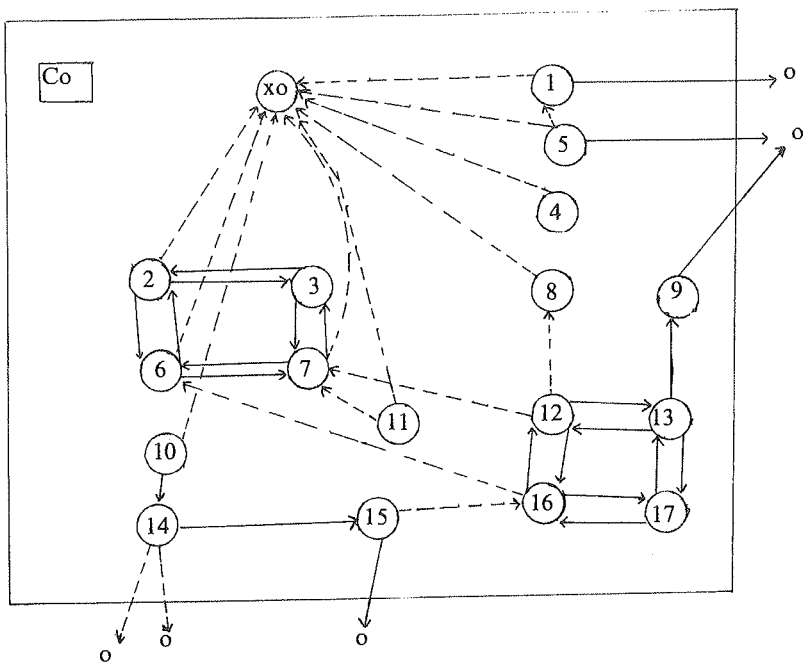

في الجماعة. أ (الأسطول الأول) نلاحظ بأن القائد Co اختاره: ٨ رجال والقائد الثاني Xo اختاره: ٦ رجال، بينما في الجماعة ب (الأسطول الثاني)، القائد Co لم يختار ولم ينبذ والقائد الثاني Xo نُبذ ٩ مرات. هذا الاختلاف في الموقف لجهة الرجال اتجاه القائد، له دلاله؛ إضافة إلى أن الشبكة الاجتماعية تشير إلى وجود جماعتين صغيرتين في الجماعة ب مقفلتين هما ٢، ٣، ٦، ٧ و١٢، ١٣، ١٦، ١٧؛ بينما في الجماعة أ نجد بأن القادة Co و Xo استقطبوا الاختيارات. في النتيجة كل هؤلاء يتواجدوا داخل الجماعة بينما بالنسبة لـ الجماعة ب نلاحظ بأن هناك ٤ اختيارات نحو الخارج.

ثانياً: الصف المدرسي إن القياس الاجتماعي هو الأكثر استخداماً في مجال

الكشف عن العلاقات الاجتماعية داخل الصف المدرسي، وتتمحور أهمية القياس وفقاً لعدة مرتكزات أهما[1]:

١ ـ السؤال المطروح يجب أن يعبّر عن مشكلة دقيقة وواقعية، مثلاً الطلب من طفل ما إن يذكر من هم الزملاء الذي يحبهم ومن هم الزملاء الذي يكرههم؟. هذا سؤال واسع، فضفاض. ولكي يكون التلميذ مشدوداً للتبرير، وحتى للإجابة؛ يجب أن يعبّر السؤال عن فائدة مباشرة والجواب يجب أن يقودنا إلى مكان اجتماعي داخل الصف. وهكذا يجب أن نطرح السؤال بالصيغة التالية: مع من تحب أن تلعب؟ مع من تريد أن تدرس؟ مع من تود الجلوس (لا شك في أن المثال المطروح آنفاً حول طلاب كلية التربية يفيدنا في هذا المجال.).

٢ ـ الحكم يجب أن يكون عفوياً، والجواب يعبّر عنه بـ إشارة X أو بكلمة لا.

٣ ـ الجواب يجب أن يكتبه الطفل بنفسه. وهذا يتعلق بجدية العمل، ولا سيما جدية التصنيف والتقويم.

٤ـ المقابلات يجب أن تتضمن واحد، اثنين، أو عدد معين، محدّد، من الاختبارات والرفض. والآراء موزعة فيما يخص درجة التدخل للتلاميذ، فالاختيار الحر يعطي صورة أمينة عن المشاعر الحقيقية للطفل، ومن جهة ثانية، في صف يوجد فيه أكثر من عشرة تلاميذ نجد إن الشبكة الاجتماعية تصبح صعبة التحليل.

٥ ـ أخيراً، إن تحليل الشبكات الاجتماعية هو عمل حساس جداً ولو كانت الطريقة سهلة التطبيق. فتشكيل الشبكة الاجتماعية هو بدء العمل وليس نهايته. وهذا التمثيل للطريقة يعطينا تساؤلات أكثر من الإجابات، وأهمية الطريقة تكمن في الانتباه إلى خصائص معيّنة فيما يتعلق بتركيب أو ببنية

---

(١) راجع: Sylvian Decoster et Fernand Hotyat, la Sociologie de L'Education, 2ème édition, Bruxelles, éditions de L'Université de Bruxelles, 1977, p. 192-193.

الجماعة، وهذا يقودنا إلى ملاحظات على سلوك الأفراد والجماعة، باختصار هناك تعميمات قليلة يمكن أن تطبق فيما يتعلق بتفسير الشبكة الاجتماعية وهناك جملة ملاحظات حول وظيفة القياس الاجتماعي في الصف المدرسي تتمحور حول[1]:

- ١ - إن الموقف القياسي الاجتماعي للتلاميذ هو في علاقة مباشرة مع واقعهم (عملهم الشخصي ونجاحهم) بشكل خاص، التلاميذ مقيّمين من قبل المعلم كأفراد لديهم موهبة عقلية قليلة ونمو فيزيائي ضئيل. أما بالنسبة للمواضيع المرفوضة أو المنبوذة فهي تمثل، بالنسبة للتلاميذ، أهمية ضئيلة وغير كافية.

- ب - تتغيّر خصائص أو علامات الشخصية الأكثر جاذبية عند التلاميذ بحسب العمر. فعند الصبيان تتغيّر هذه الصفات في نهاية المرحلة الابتدائية، والصبيان الذين لديهم «شعبية» هم عادة أذكياء في اللعب، وعدوانيين أحياناً وغير عاطفيين. أما في الفترة العمرية ١٥ سنة مثلاً، فالمركز معطى للقوة الجسدية والعقلية. بينما نجد عند الفتيات في عمر ١٢ سنة هناك ميل للنظافة والترتيب والتهذيب والتنظيم في الألعاب. أما في فترة المراهقة: الجاذبية تتوجه غالباً نحو الفتيات المتحمسات والمتميّزات.

- ج - فيما يتعلق بالفروق الطبقية (الفروق الاجتماعية) وما إذا كانت تؤثر على العلاقات بين التلاميذ، فهذه الفروق ذات دلالة قليلة في مستوى المرحلة الابتدائية من التعليم. أما في مرحلة التعليم الثانوي، فإن الانتماء الاجتماعي يظهر واضحاً إن كان داخل الصف أم بالنسبة للنشاطات حول وخارج المدرسة.

- د - إن المقارنات التي أجريت بين الشبكات الاجتماعية المتعلقة بنفس

---

(١) Ibid, p. 194-195.

السؤال (الفروق الطبقية) أظهرت أن هناك تغييرات حول مستوى الجذب (القبول) متكررة عند التلاميذ الصغار، وبقيت الشروط الأُخرى ثابتة.

وإذا ما طبق القياس الاجتماعي بشكل جيد فإنه يعطي مؤشرات نافعة ومفيدة فيما يخص السلوك الاجتماعي داخل الصف، وهذه المؤشرات الإيجابية هي:

- أ - يسمح لنا القياس الاجتماعي بتشكيل جماعات نشاط وتأمين جوّ حياتي منظم (داخل الصف).

- ب - إن تطبيق الرائز السوسيومتري أو الإستمارة الخاصة بالنشاط مثلاً (تشكيل مجموعة توثيق) تسمح بملاحظات هامة حول الطبيعة الاجتماعية للصف (الجو الاجتماعي مثلاً، المقارنة التي ستجري منذ بداية السنة وحتى نهاية الفصل الأول ستسمح لنا بمراقبة تلميذ جيد، وآخر راسب، إذا أحرز تقدماً بالنسبة لزملائه، وستسمح أيضاً برؤية نظام المنافسة المستخدم وتأثيره على سلوك التلاميذ).

- ج - أخيراً، إن المواضيع التي ليس لها «شعبية»، المعزولة أو المرفوضة، هي غير جذّابة أو أقل جاذبية بالنسبة للتلاميذ. فالمعزولين هم غالباً تلاميذ خجولين، وغير حيويين وذو منشأ اجتماعي وعائلي متسلّط جداً. ويجب أن ندخلهم في جماعة دينامية وودية (جماعة صداقة) وتحت إشراف قائد (معلّم) متحمس ونشيط، وذو تأثير إيجابي ومقبول. أما بالنسبة للطفل المرفوض فهو غالباً طفل ثائر وسلبي، ومتقوقع حول نفسه، وهذا السلوك هو جواب عن حياة عائلية غير سوية أو عن نقص اجتماعي، وهذه المسألة لا تتمكن الجماعة أو المعلم والأستاذ من معالجتها، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام العملية التربوية.

ـ ب ـ التطبيقات العلاجية:

إن هدف مورينو هو إعادة توازن الأفراد وتكيفهم مع حياة المجتمع وذلك عن طريق التحرر من العفوية وإعادة تعلّمهم؛ مورينو أراد أن يسبق التحليل النفسي، الذي يتوقف عند حد إعادة الحياة للموضوع (الماضي) من خلال قصة، تذكر الحياة الماضية، وإن وسيلة اقتحام العفوية سيكون عن طريق «اللعب المأسوي» le jeu dranatique (الفكرة مفروضة على الأنا الذي يجب أن يلعب الدور والمواقف المختلفة...) وذلك من خلال «تقنيات» البسيكودرام Psychodrame والسوسيودرام Sociodrame . وإن تقنية لعب الأدوار هي عبارة عن جسر يربط ما بين علم الاجتماع وعلن النفس والطب النفسي. ولهذه التقنية رائز يسمّى رائز الدور Test du rôle (يقيس التصرف المأساوي لموضوع معيّن: تأثير ثقافة معيّنة على الشخصية، فمثلما يقيس رائز الذكاء العمر العقلي لفرد معيّن، فإن رائز الدور يمكن أن يقيس عمر الفرد الثقافي وفقاً للمعادلة التالية: العمر الزمني/العمر الثقافي x ١٠٠)[١].

ـ أ ـ **البسيكودرام**[٢]: هو «العلم» الذي يبحث عن «الحقيقة» بمساعدة المناهج العملية، وميدانه هو العلاقات التبادلية ـ الشخصية. هذه الطريقة تقوم على أساس التمثيل المسرحي الفردي، وهي تقوم على ٥ أدوات:

١ ـ المسرح: (مسافة حقيقية للتمثيل المسرحي، وممكن أن يكون في أي مكان يتواجد فيه المريض: ساحة المعركة، غرفة الصف، البيت إلخ...).

٢ ـ الموضوع أو المريض (هنا يقوم المريض بدور تمثيلي ـ يمثّل مشكلته، وعليه أن يتكلم بحرية).

٣ ـ المعالج (يملأ ثلاث وظائف هو في نفس الوقت واضع المشهد، معالج، ومحلّل).

---

(١) Moreno, Fondements.., op. cit., p. 41.و Grawitz, Méthodes.., op. cit., P. 932-933

(٢) Morno, Psychothérapie.., op. cit., p.و Moreno, Fondememts.., op. cit., P. 35-39 157-201.

٤ ـ مجموعة المعالجين المساعدين (أو الممثلين المساعدين هم مشاركين في عمل المعالج، ولكنهم يساعدوا أيضاً المريض على طريق تصوير الأشخاص الحقيقيين أو الخياليين الذين لهم علاقة بمأساته المعاشة).

٥ ـ المستمع (يساعد المريض في عمله المأساوي، أو يساعده بموضوع المشهد، وهكذا يصبح المستمع بدوره مريضاً).

ب ـ **ألسوسيودرام**[1]: (أو التمثيل المسرحي الجماعي)، هو «منهج» بحث عملي معمّق حول العلاقات المتشكلة بين الجماعات والإيديولوجيات الجماعية. إن الموضوع الحقيقي في السوسيودراما هو الجماعة وهو غير محدّد بعدد خاص من الأفراد، حيث من الممكن أن يضم عدداً كبيراً جداً من الأفراد الذين ينتمون إلى نفس البيئة الثقافية. والهدف من ذلك هو محاولة تفسير موقف أعضاء جماعة ثقافية معيّنة بالنسبة لأعضاء من جماعة أُخرى، إضافة إلى أن السوسيودرام ممكن أن تُعالج جماعات بشرية، وتضع في الحسبان وسائل الإعلام وخاصة الراديو والتلفزيون بهدف رؤية التداخلات الثقافية. بالتأكيد، إن الموضوع الحقيقي في السوسيودرام هو: الجماعة، والافتراض الأساسي لهذا «المنهج» هو أن لدى أي جماعة أدوار اجتماعية وثقافية، والجماعة هنا تقوم بنفس الدور الذي يقوم به الفرد ـ المريض ـ في البسيكودرام. لكن المسألة هنا تتجه نحو المشكلات الاجتماعية وتحاول أن تضع حلولاً لها. هذه المقاربة تكمن في أن كل ثقافة لها جملة أدوار خاصة بها.

ـ دور عالم النفس الاجتماعي أو المعالج

إن إبداعية التجربة تأتي من تصوّر وفهم عالم النفس الاجتماعي (المعالج) ـ منذ البداية لدوره. لسنا هنا بصدد جماعة من الباحثين، قائمين على دراسات ميدانية للرأي، لكننا بصدد فرد ـ عنصر ـ حي يعيش مع عائلته في المحلة نفسها. دون شك هذا المعالج المُلاحِظ observateur هو جيّد للقيام بمهمة

---

(١) Ibid, p. 39-40.

الملاحظة لجماعة مفكّكة ـ كما هو مفترض ـ، لكنه لا يعمل شيئاً آخر غير ذلك. إذ إنه قبل كل شيء عامل وصل أو صلة وصل بين الأجزاء. ودور المعالج يكمن في أخذ المعلومات الجديدة المعلقة بالمشاكل وتقبّل حركتها. بالطبع، إن للدراسة المعمقة للواقع الاجتماعي خاصيتين أساسيتين[١]: **الأولى**: هي معرفة كيفية تحقيق مقاربة للسيرورة الاجتماعية. أما **الثانية**: فهي خاصية أساسية للمشكلة المطروحة على مستوى الباحث نفسه.

إن عمل المعالج هو بالتأكيد عمل المُلاحِظ المشارك observateur participant[٢] يدخل في علاقة مع مختلف الإعضاء ـ الأفراد ـ، ويجابه مختلف الظروف والمواقف. لكن المُلاحظ المشارك لا يبقى أبداً «موضوعي». أي أنه لا يبقى على «مسافة» بينه وبين الأفراد وذلك بخصوص مواقفه، وهكذا يكون الملاحظ المشارك «الموضوعي» تحوّل إلى مشارك «ذاتي» بمعنى أنه يستطيع الدخول بشكل أو بآخر في حياة جماعة صغيرة من الأفراد، حيث يلعب دور «الوسيط» بينهم[٣]. فبدل الملاحظة الخارجية لتشكيلات الجماعة، هنا الملاحظ ـ المشارك يصل إلى داخل الجماعات. هذه الطريقة (المشاركة) تسمح لنا برؤية وبناء تصنيف للأوضاع الفردية من جهة، وإضفاء معطى آخر يتطلب اختيار عضو من جماعة، والذي بموقفه، نستطيع معرفة العلاقات التداخلية الفردية في الجماعة مثلاً: الأم في جماعة عائلية، والمعلّم في جماعة الصف المدرسي، وهكذا يكمن دور المعالج في عملية البحث والعمل في مختلف أنماط التداخل، كما يجري المعالج مجموعة إجراءات: مقابلات فردية، اجتماعات، مقابلات أو مناقشات الجماعة، رحلات دراسية، كل هذه هي وسائل جيدة لفهم المشاكل،

---

(١) Ibid, p. 69.

(٢) حول هذا المفهوم نحيل القارئ إلى مراجعة:

- J.L. Loubet Del Bayle, Introduction aux Méthodes des sciences socioles, 3 ème édition, toulouse, éditions privat, 1991, PP. 97-100.

- Serge Moscovici, Le domaine de la psychologie sociole, in psychologie sociale (Moscovici et als), 4ème édition, Paris, p.u.f., 1992, P. 17-18.

(٣) Moreno, Fondements.., op. cit, p. 134.

وللفهم الجيد للمواقف الاجتماعية ومحاولة جدية لاقتحام أو لدخول عالم الفرد والجماعة.

إن موقف عالم النفس الاجتماعي إذاً هو بشكل أساسي «مفهوم» يعني مرتكز على الشخص، لا ينصح أبداً، لا يعطي أحكاماً قيمية، لا يُدلي بآرائه، يطرح قليلاً من الأسئلة، يبحث فقط عن انعكاس العواطف والأفكار وتوضيحها، وإن عمله يكمن تحديداً في هدف مساعدة كل فرد على وعي مشاكله المطروحة[1]. وإن دراسته للجماعة يأخذ ثلاث إتجاهات: **الأول**: هو الملاحظة وتحليل المواقف، يعني على المعالج أن يحدّد ويميّز بين المعزولين من الأفراد وغيرهم من ذوي العلاقات الاجتماعية الواسعة المؤثرة. **أما الثاني**: فهو يتمثل في وضع المعالج كملاحظ مشارك (يعني بدلاً من ملاحظة الجماعة من الخارج عليه أن يدخل ويشارك الجماعة حياتها ومشاكلها اليومية، وعليه بالتالي تسجيل النمو العاطفي للجماعة المدروسة).

وأما **الثالث**: فهو إتباع المناهج القياسية المباشرة: بالطبع لا يمكن أن نفهم بشكل جيد ميل فرد معيّن عن طريق الملاحظة وحدها، ولا عن طريق الملاحظة المباشرة، بل عن طريق «الرائز» القياسي تحديداً، ولكي لا يتحول المُلاحظ إلى «أنا» مساعد، بل إلى مُلاحظ ومشاركَ دون أن ينسى عمله وأن يحافظ بالتالي على اختيارات الأفراد العفوية (يعني دون تدخل من قبل المعالج) ودوافع هذه الاختيارات.

قصور المنهج

إن السوسيومترية تقرّ بنوعية الظاهرة الإنسانية، وتضع تلك الظاهرة تحت «مجهر» الدراسة الموضوعية على الوجه الذي يخضعها للقياس والتكميم. وهناك حرص كبير على مفهوم التلقائية والإبداع، عن طريق الشبكات الاجتماعية (سوسيوغرام) والتي تذعن بدورها للقياس. وهذا المفهوم يشكل حجر الزاوية في المنهج القياسي عند مورينو.

---

(١) Ibid, P. 49-54.

والسوسيومترية تعمل في نطاق الجماعات الفعلية أو المتوقعة، وتطوّر إجراءاتها التي يمكن استخدامها في المواقف العملية/ الفعلية[1]. فهي تولي أهمية لديناميات الجماعة وسلوكها تكافئ ما توليه للقياس والتقويم. ولعلّ من الأفضل أن نميّز في السوسيومترية بين البحث السوسيومتري وبين الحركة السوسيومترية. فالأول (البحث) وهو ما يعنينا، قد هدف إلى كشف الأبنية الاجتماعية والبعد الأعمق للمجتمع. بينما تطلع الثاني (الحركة السوسيومترية) إلى تعديل البنية نحو الأفضل، أي نحو خفض الصراع الذي وجده مورينو في التفاوت أو التباين، بين النسق النظامي (الرسمي)، والأنماط الناتجة عن أعمال سريان التجاذب والتنافر بين الأشخاص والجماعات. فلا بد إذن من إقامة توازن بين النظرية، البحث، والتشخيص.

وتطمح السوسيومترية إلى دراسة الإنسانية بأسرها على أساس من الاعتقاد بأن علاقات التأثير تربط البشرية كلها على نحو خاص[2]. والسمة الأساسية للسوسيومترية هي محاولتها إنبعاث حماس الأفراد واهتمامهم بالوضع التجريبي حتى يغدو هو ونمط الحياة لديهم شيئاً واحداً. لكن التجريب الذي تستخدمه يغيّر خلال الزمان وضع الأفراد والأبنية التي تحاول قياسها، وهكذا فما نسعى إلى قياسه يفلت من اختبارنا. فضلاً عن أن المعالجة الإحصائية تؤدي إلى المبالغة في تبسيط الإجراء بحيث تجعل النتائج غير علمية، ولذلك كانت أساليب عرض النتائج المستمدة من الفن مثل السيكودراما أكثر ملاءمة من الإحصاء في بعض الأحيان. وبموجب الاختبار أو الرائز يطلب من الأفراد (أفراد البحث) تحديد اختياراتهم لرفاقهم في مختلف المواقف: كاللعب أو العمل أو الدراسة.

ولا ريب في أن مورينو قد وفّق في التعبير عن المطالب الجوهرية لإقامة

---

(١) راجع: صلاح قانصوه، الموضعية في العلوم الإنسانية ـ عرض نقدي لمناهج البحث ـ ط٢، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ٣١٦ز

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

المشروع العلمي في العلوم الإنسانية، إلاّ أنه كان مغروراً إلى حدّ بعيد، فنظرية الأدوار التي اهتم بها، لم تكن من إبداعه وكشفه الخاص، بل لقد سبقه إليها جورج ميد G. Mead، عالم النفس الاجتماعي. بل يمكن ردها هي ومفهوم «الدراما» (المأساة) معاً إلى عالم النفس الفرنسي جورج بوليتزر G. Politzer، الذي حاول أن يقيم علم النفس على أساس جديد. كذلك فإن مفهوم «الذرة» الاجتماعية الذي هو ضرب من الاختزال المقنع (للواقع الاجتماعي العام) بالطابع العلمي الفيزيائي، فلايد يفيد كثيراً، وإن مفهوم القابلية للاجتماع أصح وأشمل، كما يؤكد جيرفيتش G. Gurvitch[1].

وأما مفهوم الشبكات الاجتماعية، رغم أهميته، فلا يمكن فهمه وتفسيره بصورة جيدة دون الاستعانة بالكثير من الرسومات غير السوسيومترية، وهو نوع من التحليل الأفقي أدّى إلى إهمال جملة أمور أهمها: ثبات الاختبار وصدقه ودقته[2]، وفيما يخص الجوانب العلاجية البارزة في المنهج القياسي، فإنها دون شك حققت موضوعية اجتماعية وليست موضوعية علمية، فهي تهدف التقريب بين البشر، وخفض التوترات، مما يؤدي بالنهاية إلى اتفاقهم.

بالطبع، إن السوسيومترية في دراستها للمجتمعات «غير الرسمية» بهدف الوصول إلى المستويات البنائية المختلفة عن طريق النفاذ إلى البناء الأعمق للمجتمعات، لم تدرس المجتمعات «الرسمية» التي تكشف أيضاً عن ضروب من الصراع أو الاختلاف، فليس هناك تجانس تام[3]. وهكذا فلقد صرفت النظر عن هذه المجتمعات وهذا خطأ منهجي كبير.

لكن بالرغم من كل ما سبق، يمكن القول بأن المنهج السوسيومتري يساهم مساهمة واسعة في ميدان البحوث الفنية والاجتماعية، وذلك عن طريق تقديمه

---

(١) G. Gurvitch, La vocation actuelle de la sociologie, Paris, P.M.f., 1950, P. 248.

(٢) راجع: لويس كامل مليكة وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، ٢، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤٩٢.

(٣) قانصوه، الموضوعية...، م.س، ص ٣٣٦-٣٣٧.

معلومات خاصة بمعرفة الإنسان ضمن المجموعة وفي إطار تطبيقي. وبذلك يسمح لنا هذا المنهج، ليس فقط بدراسة خاصة للجماعات الخصوصية (الضيقة أو الصغيرة: الميكروسوسيولوجيا) التي تم تركيز الاهتمام عليها من قبل مورينو؛ بل إنه يعطي معلومات هامة في مجال الفرد وكذلك في مجال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو في كيانات الجماعة.

وعلى الرغم من أهمية القياس الاجتماعي، كمنهج، لدراسة الكيانات العضوية للجماعات، إلاّ أنه يعاني من جملة مشكلات، تضاف إلى ما ذُكِر من مشكلات، أهمها:

١ ـ لا يكفي، هذا المنهج وحده، لتوضيح الموضوع الأساسي للالتحام الجماعي الذي يبقى مصدر صعوبة للباحثين في مجال علم النفس الاجتماعي. إن هذا الانسجام منوط بعوامل داخلية، عاطفية وعضوية ويتوقف على:

أ ـ دور الفئات الاجتماعية ودور العلاقات فيما بينها.

ب ـ كوادر وكيانات المجتمع الذي تندرج وتعمل فيها الجماعة المدروسة، وتستند هذه المسألة إلى مسافة اجتماعية لم تتمكن الأبحاث والنظريات الخاصة بالمجتمعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) من إدراكها. فكلما كان الأشخاص متقاربين، كلما اتجهوا إلى اختيار بعضهم البعض وكلما انتفت عوامل التضاد أو التنافر.

٢ ـ لم تتمكن الدراسات التي اتبعت هذا المنهج من إعطاء نتائج حاسمة وثابتة فيما يخص العوامل النفسية المضادة (الإنزواء أو النبذ).

٣ ـ إن مسألة التبريرات الاختيارية ليست حاسمة (لماذا يختار أ رفيقه ب) وإن الاستنتاجات الخاصة بها مقرونة بشيء من الحذر والريبة.

٤ ـ إن استخلاص الخيارات يفترض حساسية قوية لعواطف الآخرين وهذا

يسمح بتحديد الاختيار المأخوذ بالنسبة للموضوع، أو الدخول إلى المعنى الرمزي الكامن: الاختيارات والنبذ يعني «شعبية» أو «عدم شعبية» الفرد. إن «الذات» الشعبية تعطي للآخرين الانطباع بأنها مهمة. وتجدر الإشارة إلى أن قسماً خاصاً من المسألة العامة المتعلقة بالحدس، أي الإحساس بمواقف الآخرين وتداخل عواطفهم (الإيجابية أو السلبية أو الحيادية)، هذا لا يفترض مطلقاً اهتماماً حصراً بقياس قوة تمييز الإدراك أو الواقعية الموضوعية للأفراد من خلال قرائنهم. إن هذا التحليل يسمح، دون شك، بتعميق دراسة الاندماج الاجتماعي وذلك على المستوى الفردي، ويتم ذلك عن طريق دمج المعطيات الإدراكية بالمعطيات الاختيارية.

أما على مستوى الجماعة فإنه يسمح بدراسة تردد وتوزيع مختلف أنواع الازدواج. إن هذا النوع من الفحص يقتضي أن نأخذ باعتبارنا عدة مظاهر[1]:

أ ـ حجم العلاقات أي مجمل العلاقات الإدراكية والاختيارية التي يندمج فيها الفرد، إما أن يكون الشخص وحيداً أو منزوياً لا ينتظر شيئاً من الآخرين، أو يكون على العكس منفتحاً على الغير، أي شعبياً ومدركاً لشعبيته.

ب ـ درجة التبصر أو قوة الإدراك التي يبرهن عليها الفرد اتجاه الآخرين.

ج ـ درجة شفافية المطابقة لنفس الظاهرات الملحوظة: أي عدم وقوع أخطاء لدى أصدقائه.

خاتمة

إذا كان هدف السوسيومترية هو إعادة توازن الأفراد وتكيفهم مع حياة المجتمع وذلك عن طريق التحرر من العفوية وإعادة تعلّمهم، فلا شك أن صحة القياس تتعلق حكماً بصحة المعطيات المأخوذة (الأجوبة أو الاختيارات). لهذا فمن الضروري أن تكون المواضيع المطروحة تأتي بأجوبة صريحة. ويجب

(١) Grawitz, Méthodes.., op. cit., p. 928-929.

تحاشي الدوافع السلبية، كما في حالة المقابلة، وعدم الضغط على الجماعة عندما نتكلم عن روائز، ولكن حث الجماعة على دوافع إيجابية، واختيار اللحظة المناسبة: تغيّر الجماعة مثلاً، أو رغبة الجماعة في حلّ مشاكلها الخاصة: تسمية القائد مثلاً. بالتأكيد يتوجب التوقف عند تحديد درجة الوعي عند الأفراد، فيما يخص مواضيع مطروحة معينة، وهذا يستوجب منا طرح سؤال إضافي: من برأيكم اختاروا أ، ب، ج (أعضاء من الجماعة المدروسة)؟. هذا يسمح لنا، بالتأكيد، الدخول إلى المعنى الرمزي الكامن: «الاختيارات» و«النبذ». وهذا هو الهدف الأساسي من المنهج، إضافة إلى دراسة الاندماج الاجتماعي من خلال دراسة المستوى الفردي.

ومن الجدير ذكره هو أن القياس الاجتماعي، كمنهج، ورغم كل الملاحظات النقدية السلبية التي ذكرناها، يبقى أداة ثمينة ومهمة للبحث وخاصة لبحث جملة أمور ميدانية في مجتمعنا مثل: القضية التربوية والتي هي على بالغ من الأهمية (الصفوف المدرسية والعلاقات الإنسانية داخلها). ومن ثم فإننا نقدّم أداتين لجمع البيانات أو المعطيات لا غنى عنهما معاً، أو على الأقل، لا غنى عنهما في هذا الصدد وهما: الملاحظة الميدانية المشاركة والمقابلة الجماعية المتكررة، وهاتين الأداتين تخدمان القياس الاجتماعي، وهما مكلفتان بالطبع، وتحتاجان ـ عند التطبيق العملي ـ إلى نوعية متميّزة من الباحثين؛ ويمكن تذليل هذه الصعوبات عن طريق مراكز الدراسات والأبحاث.

بين المقاربة المونوغرافية و«دراسة الحالة»

تمايز منهجي وتماثل نظري في مقاربة التركيبات المجتمعية

سليمان الديراني

يسعى هذا البحث إلى تبيّن الحدود الفاصلة بين «منهج دراسة الحالة» و«المنهج المونوغرافي» من ناحية وإلى تداخلهما الشديد من ناحية ثانية، في مجالي السيوسيولوجيا والأنتروبولوجيا. وفي سبيل ذلك، لا بدَّ، أولاً، من تحديد كل هذين «المنهجين»، تحديداً دقيقاً، عبر مختلف الكتابات التي تناولتهما، ولا بدَّ، ثانياً، من التعرف على طرق وأساليب استخدام كل منهما. وأخيراً، تبين قيمتهما العلمية وحدودها، وذلك من خلال إظهار القدرة التمثيلية لكل منهما، ومن خلال الكتابة الوصفية التي تميّزهما.

إذا كان نادراً استخدام مصطلح «منهج دراسة الحالة»، في مجالي السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا، فإن الشائع والمتداول هو مصطلح «دراسة الحالة»، بدون أن تلصق به كلمة «منهج». فماذا يعني مصطلح «دراسة الحالة»؟ إذا عدنا إلى المعاجم الكلاسيكية السوسيولوجية، نلاحظ، بسهولة، إن مصطلح «دراسة الحالة» يغيب عنها غياباً شبه تام. وفي الحالات القليلة التي يُذكر فيها هذا المصطلح، نراه مرتبطاً بهدف عام، مثل «الكشف عن إشكاليات جديدة، أو تجديد (النظر في) مسارات (بحثية) قائمة، أو فرضيات غنية»[1].

أمام ندرة تناول هذا المصطلح، فإن المواضع القليلة التي ذكر فيها، تتفق جميعها على تعريفه «وصفاً»، هدفه إيضاح تعقيدات حالة ملموسة بدون ادعاء

(١) انظر، على سليل المثال، المرجع الكلاسيكي في العولم الاجتماعية:

Madeleine Grawitz: Méthodes des sciences socials, Paris, Dalloz, 1964, (10ème éd. 1995).

التعميم»[١]. وإيضاح الحالة، يجري عبر دراستها من خلال الشروط والأوضاع المحيطة بها، سعياً وراء إما «الكشف عن بنية الحالة وإما دراسة التطور التاريخي لهذه البنية وإما محاولة إصلاحها أو حتى تغييرها»[٢].

إن كل البحوث السوسيولوجية، التي اعتمدت «دراسة الحالة»، اعتبرتها «مساراً بحثياً» (Démarche) ذا طبيعة استكشافية، أكثر منها منهجاً. وهذا المسار البحثي نفسه، يعتمد، بدوره، عند مقاربته حالة اجتماعية ملموسة، على تقنيات متنوعة ومعروفة، مثل تقنية الملاحظة بالمعايشة، المقابلة شبه الموجهة، «المنهج التوثيقي»، إلخ.

اما في مجال الأنتروبولوجيا، فإن «دراسة الحالة» تكتسب حضوراً مميزاً. وغالباً ما يجري تشبيه «دراسة الحالة» بـ «المونوغرافيا»، التي تُعتبر أحد المصطلحات الكلاسيكية في الأنتروبولوجيا. فالمونوغرافيا، أنتروبولوجياً، هي «دراسة وصفية دقيقة لظاهرة ضيقة»[٣]. ولأنها كذلك، كما هو شائع في أوساط الأنترولوجيين والسوسيولوجيين، فإن الدراسة المونوغرافية تتشابه كثيراً مع «دراسة الحالة». ولكن، وبرغم ذلك، فمن المرغوب فيه عند بعض الأوساط البحثية عدم دمج المصطلحين واعتبارهما شيئاً واحداً.

فعلى المستوى اللفظي، يشير مصطلح «مونوغرافيا»، وكما يكتب بالأجنبية Monographie، إلى التمايز والتفارق، إذ إنه مركب من جذرين يونانيين: Monos (الموضوع الواحد)، Graphin (الكتابة). والكتابة عن الواحد، أي المفرد، لا بدَّ وأن تنطلق من تمايزه واختلافه عن الحالة (المفردة) الأخرى. وتشدد الدراسة المونوغرافية على وصف الحالة المفردة (الظاهرة أو

---

(١) انظر:
Paule de Bruyne et al.: Dynamique de recherche en sciences socials, P.U.F. 1974, P. 211 - 212.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) انظر:
Michel Panoff, François Gresle, Michel Perrin et Pierre Trépier: Dictionnaire des sciences Humaines, Paris, Nathan, 1990. P. 54.

المؤسسة، . . .)، وصفاً كلياً وشاملاً من جهة وتفصيلياً دقيقاً من جهة ثانية؛ وصفاً يمتاز بأسلوب كتابته الذي يكاد يصل إلى مستوى الأسلوب الأدبي الشيق[١]. بهذا المنظار يجري النظر إلى المونوغرافيا، في مجال الأنتروبولوجيا. وهذا ما تشدد عليه، أيضاً، الكتابات المونوغرافية الأنغلوساكسونية، حيث يقول روبرت ين إن المونوغرافيا هي «التحليل الأكثر إكتمالاً ممكناً لمجموعة اجتماعية أو مؤسسة أو واقع اجتماعي خاص[٢]، (كالمنشأة الزراعية، مخيم البدو، القرية، العشيرة، المصنع أو الحرفة، الحي السكني، العيد القروي، . . . إلخ)[٣].

إذا كانت المونوغرافيا دراسة وصفية دقيقة لحالة اجتماعية مفردة، وإذا كانت «دراسة الحالة» مسار بحثي استقصائي ميداني «يدرس الظاهرة (الاجتماعية) المعاصرة من خلال المجال الذي يحيط فيها، حيث لا تكون الحدود بين الظاهرة (موضوع الدرس) وبين هذا المجال المحيط بها، جلية وواضحة، عادة، وحيث يشكّل هذا المجال نفسه مصادر متنوعة للمعلومات عن الظاهرة، يجري الاستفادة منها»[٤]، فمن الحري أن لا يجري اعتبار المونوغرافيا و«دراسة الحالة» أمراً واحداً، لا يوحي بوجود فروقات أو تمايزات بينهما. فما هي هذه الفروقات؟.

قلنا سابقاً، إن دراسة الحالة تقارب الظاهرة من خلال الوضع المحيط بها. والوضع المحيط بالظاهرة، عند دراسته هو وضع راهن، بمعنى أن الظواهر

---

(١) انظر، على سبيل المثال، الأسلوب الأدبي الجميل عند جاك بيرك في دراسته لإحدى القرى المصرية:

Jaques Berque: Histoire sociale d'un village égyptien au XX siècle, éd. Mouton et Cie la Haye, 1957.

(٢) انظر: Robert K. yin: Case study to research Design and methods, New bury Park - London, sage publications, 1989, P. 21.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤) انظر: Ptrick Champagne: Statistique, monographie et groupes sociaux, in Études dédiées à Madeleine Grawitz, Génève, Dalloz, 1982, P. 8.

المدروسة، عن طريق «دراسة الحالة»، هي ظواهر معاصرة وحالية وراهنة، وهذا ما يجعل «دراسة الحالة» تنتمي إلى ميدان السوسيولوجيا، أكثر من غيره، على اعتبار، أن السوسيولوجيا تسعى وراء دراسة ما هو راهن، بينما تقوم «المونوغرافيا»، بدراسة ظواهر قائمة على شكل موضوعات تقع، تقليدياً، في صلب اهتمامات الأنترولوجيا (مناسبة عيد، قرية، تقليد معيّن، إله). وتقارب مثل هذه الموضوعات بطريقة استكشافية، أي بطريقة تسمح بدراسة كل المزايا والخصائص التي يضفيها عليها محيطها. ومحيط مثل هذه الموضوعات، يكون، عادة، محيطاً ضيقاً. بمعنى أنه محيط يشير إلى «مجتمعات معزولة تمتلك أبعاداً، يجد الأفراد أنفسهم فيها بعلاقة تفاعل مباشرة، وتتشكّل (هذه المجتمعات المعزولة) من جماعات مغلقة عملياً ضمن منعزلات جغرافية، حيث تكون العلاقات مع الجماعات خارج هذه المجتمعات، علاقات ضيقة ومتقطعة وغير دائمة»[1]. وباختصار، تذهب «دراسة الحالة» بشكل متناسب مع السوسيولوجيا، في حين أن المونوغرافيا تمتلك حضوراً متميّزاً داخل الأنتروبولوجيا.

ومع ذلك، فإن الأمور أكثر تعقيداً مما توضحه هذه المقاربة. فالمونوغرافيا، تمتلك تراكماً، لا بل تراثاً بحثياً هاماً جداً في مجال السوسيولوجيا، في الغرب عموماً. وقد يكون مناسباً، هنا، التذكير بالأعمال السوسيولوجية المعروفة لمدرسة شيكاغو، التي تُعتبر عن حق، المركز الأول في تمثيل السوسيولوجيا الأميركية. ففي هذا الموقع الجامعي، أجريت سلسلة من الأبحاث المونوغرافية (بين ١٩١٠ و١٩٤٠)، على أحياء وتجمعات شعبية في مدينة شيكاغو بالذات. ففي المدينة، كان المشهد العام يدل على نمو سريع ومتعاظم للتصنيع وتزايد عدد المصانع ولتزايد وتيرة الهجرة إلى هذه المدينة من جهة ثانية. هاتان الحركتان المتصاعدتان بنموهما، دفعتا قسم السوسيولوجيا في هذه الجامعة، وبإدارة علمية قادرة لكل من روبرت بارك Robert Park ووليام

---

(١) راجع، المصدر السابق، ص ٨.

بورغيس William Burgess، إلى تحقيق مجموعة واسعة من الدراسات ذات الطابع المونوغرافي، من أجل فهم وتفسير تصاعد حركتي التصنيع والهجرة. ولقد ارتبط توالي الأبحاث والأعمال الميدانية، التي تدفقت طوال ثلاثين سنة، بـ «مسار» بحثي، أو بطريقة بحثية، لم يجرِ وصفها على أنها «منهجاً» جديداً، ابتدعه قسم السوسيولوجيا في مدرسة شيكاغو. لكن، وفي وقت لاحق، قام عدد من السوسيولوجيين المعروفين في هذا المركز العلمي الأميركي، بتطوير هذا المسار أو الطريقة البحثية، ونذكر منهم، أبرزهم، روبرت ريدفيلد، لويس ويرز، هربرت برومر، لويد وارز وايفيرت هوغيز.

وهؤلاء، بالذات، هم من أرسى تقليداً في البحث، اشتهرت فيه مدرسة شيكاغو، في مرحلتي التأسيس[1].

وقد يكون مفيداً التذكير، هنا، بأن مدينة شيكاغو، بأحيائها ومصانعها، شكّلت الميدان البحثي الأول لقسم السوسيولوجيا، في مدرسة شيكاغو. غير أن هؤلاء السوسيولوجيين الأميركيين، قاموا بتحقيق وإجراء مونوغرافيات في مواقع ومناطق أخرى داخل الولايات المتحدة وخارجها. فعلى سبيل المثال، أجرى روبرت ريدفيلد أربع مونوغرافيات على أربع بلدات مكسيكية، للتعرف على إحدى الثقافات المحلية. كما أن اسيفيرت هوغز استفاد من إقامته في كندا، عندما كان استاذاً زائراً في جامعة ماك جون في مونتريال، وحقق في العام ١٩٣٦ دراسة مونوغرافية في مدينة صناعية (Durmmondville)، بهدف دراسة العلاقات بين الإثنيات المقيمة في كندا الفرنسية، أو مقاطعة كيبك.

---

(١) إن تعبير «مدرسة شيكاغو»، انطلق، في مرحلة أولى، أي قبل الحرب العالمية الثانية، مع عدد من هؤلاء الباحثين الذين ذكرناهم في متن النص أعلاه. لكن، وفي مرحلة ثانية، أي بعد الحرب العالمية الثانية استمدت «مدرسة شيكاغو» أهميتها من الأعمال البحثية، في مجال الأنتروبولوجيا الاجتماعية، التي أدارها وأشرف عليها لويد وارز وايفيرت هوغيز (اللذين كانا أستاذين في الجامعة نفسها بين ١٩٤٦ و١٩٦٠). وحول تاريخ هذه الجامعة وتطورها، يمكن العودة إلى كتاب:
Fine (dir): A second Chicago school? The Development of a postwar American sociology Chicago University press, 1995.

هذا على الضفة الأميركية، أما في فرنسا، التي كانت وما زالت من أكثر البلدان الأوروبية تطوراً في مجال السوسيولوجيا، فإن التراث السوسيولوجي، يشير إلى أن المونوغرافيا، احتلت موقعها الواسع منذ البدايات السوسيولوجية، إذا جاز التعبير. فتحت إشراف Frédéric Le Play، حُققت أكثر من ٣٠٠ دراسة مونوغرافية، عن العائلات العمالية والفلاحية، بين ١٨٥٥ و١٨٨٥، وذلك بهدف تحديد الأطر الرئيسية للإنتاج الأسري. ولم يكن الهدف من الدراسات المونوغرافية عن الأسر والعائلات، بنظر Le Play، يكمن في إجراء جدولة إحصائية للعادات والتقاليد التي تمارسها هذه العائلات (وهو أمر كان يهتم به الباحثون المهتمون بقضايا الفلكلور، آنذاك)، وإنما كان الهدف يتمثل في تنفيذ دراسة سوسيولوجية فرضيتها الرئيسية «إن حالة مجتمع ما، يمكن الكشف عنها، عبر دراسة منهجية لوحدة اجتماعية صغيرة، منتقاة بعناية»[١].

على هذا الأساس، يمكن القول إن المونوغرافيا لا تنتمي إلى الأنتروبولوجيا فقط، وإنما تملك أيضاً حيزها الواسع في السوسيولوجيا: هذا الحيز الذي يتأرجح بين مدرسة شيكاغو الأميركية ومدرسة لوبليه الفرنسية. ومن غير المنطقي، إستناداً إلى ما تبينه التجارب البحثية في مجال المونوغرافيا، أن يجري اختزال المونوغرافيا، باعتبارها مجرد جمع إحصائي لوحدة اجتماعية ضيقة، أو مجرد وصف لقرية أو لمناسبة عيد تقليدي، وهو وصف حققه ـ على هذا المستوى ـ باحثون كثر. فإذا نظرنا إلى الطريقة السوسيولوجية الفرنسية، وهي التي تنطلق من تجارب لوبليه وما أرساه في هذا المجال، يمكن التأكيد أن المونوغرافيا هي، في الواقع، «دراسة الحالة»، التي، عن طريق انتقائها واختيارها بعناية، تستطيع الكشف عن حالة المجتمع العام. ومن هنا، تستمد «دراسة الحالة» قوتها، وتشكل، بالتالي، تياراً، أو

---

(١) انظر:

Bernard Kalaora et Antoine savoye, les inventeurs oubliés, Paris, Cahmp Vallon, 1989, P. 47.

مدرسة في السوسيولوجيا[1] إذ غالباً ما يجري اعتباره «دراسة لحالة» أو لمجموعة حالات مختارة بدقة بهدف تبيان وتوضيح الموضوع المقصود درسه.

بمعنى آخر، تقوم «دراسة الحالة» بإبراز الحالة أو الحالات على المستوى العام، المستوى المجتمعي العام. فعلى سبيل المثال، علاقات الإنتاج الرأسمالية قد تشكّل دراسة «منشأة صناعية» (مختارة بدقة)، مجالاً عملياً لإظهار طبيعة علاقات الإنتاج الرأسمالية، وقد تشكل دراسة «بنية عائلية» مجالاً أيضاً لتظهير أهمية علاقات القرابة، دوراً ووظيفة، في بنية المجتمع العام[2].

وفي مجال الأنتروبولوجيا، نجد أيضاً العديد من «دراسات الحالة»، والتي أجريت باسم «الملاحظة بالمشاركة»، المعتبرة، تقليدياً، رافعة الأعمال الأنتروبولوجية الميدانية وأداتها الأساسية. ولقد سمحت وفرة «دراسات الحالة» للأنتروبولوجيا، أن تتقدم في هذا المجال بحيث لم يعد بمقدور أحد اعتبار «منهج دراسة الحالة» ينتمي إلى ميدان السوسيولوجيا فقط وإنما ينتمي أيضاً، وبنفس القدر، إلى ميدان الأنتروبولوجيا. وهذا بالذات ما يسمح بإزالة الفوارق بين المونوغرافيا و«دراسة الحالة»، ضمن هذا الاتجاه.

---

(١) في هذا السياق، نشأت في كنف السوسيولوجيا البريطانية، ما يمكن تسميته «مدرسة مانشستر». ويمكن، في هذا المجال، مراجعة كتاب:
Jennifer Platt: «Cases of Cases... of Cases», in Charles G. Ragin et Howard Becker (dir), what is a case? Cambridge university press, 1992, P. 21 - 52.

(٢) كثيراً ما نصادف أنتروبولوجيين، في البلدان الغربية خصوصاً، قد أصبحوا خبراء ومستشارين، في مجالات الأنتروبولوجيا المدينية، الأنتروبولوجيا التنظيمية والصناعية. وقد يكون مفيداً الإشارة إلى ما أشار إليه أحد كبار الأنتروبولوجيين الاقتصاديين (في فرنسا)، وهو موريس غودوليه، حين طالب بأن يدرس الأنتروبولوجيون المصانع والمنشآت الصناعية على المستوى المحلي. ففي مؤتمر حول «واقع ومستقبل» الأنتروبولوجيا في فرنسا، قال غودوليه: «يجب الذهاب إلى داخل المصانع والمراقبة المباشرة (الملاحظة بالمشاركة) لما يجري داخلها، بدل الاكتفاء بفهمها من خارجها عن طريق استخدام اسئلة واستمارات إحصائية كما يفعل السوسيولوجيون» انظر:
Maurice Gaudelier, L'anthropologie économique, in l'Anthropologie en France situation actuelle et avenir, Paris éd. CNRS 1979, P. 61 - 62.

وإذا كنا، حتى الآن، قد حاولنا تقصّي نَسبْ واصل كل من هذين المصطلحين، فقد يكون ضرورياً الآن، تناول مسألة هامة جداً، وهي القدرة التمثيلية السوسيولوجية لكل من هذين المصطلحين، وتأثيرها على الموضوعات التي تجري مقاربتها عبر «دراسة الحالة»، والمونوغرافيا.

١ ـ ما هي «الحالة»؟

كما رأينا، في ما ذكرناه سابقاً، أن «الحالة» التي يجري درسها، غالباً ما تكون «محلة» محددة جغرافياً تحتضن، على سبيل المثال، عشيرة أو جماعة ريفية أو قرية. وليس من قبيل المصادفة أن تكون مئات المونوغرافيات القروية، قد شكّلت القاعدة الأساسية لميدان الأنتروبولوجيا، في مختلف مراحل تطوره. لكن، من المحتمل جداً أن تكون «الحالة» عيداً معيناً، (واقعة اجتماعية) وليس «محلة» جغرافية. فالعيد، يعطي «الحالة» معنى أكثر تجريداً ولا يحددها بالبعد الجغرافي. لكن، ينشأ، هنا، التباس: العيد لا يمكن رؤيته ودراسته خارج مكان إقامته وممارسته، أي خارج البعد الجغرافي.

إن هذا الالتباس بالذات، هو الذي يؤثر في كيفية رؤيتنا لموضوع «الحالة»، وهل ننظر إليه من زاوية أنتروبولوجية أم من زاوية سوسيولوجية. فالعيد، كواقعة اجتماعية، ينتمي إلى حيّز السوسيولوجيا، والعيد «كمحلة» لها محددات جغرافية، ينتمي إلى الأنتروبولوجيا.

بمعنى آخر، إن تحديد العيد (كواقعة اجتماعية أو كمحلة) له تأثير منهجي، في كيفية دراسته سوسيولوجياً أو أنتروبولوجياً. لذا، من المفضل في أوساط السوسيولوجيين والأنتروبولوجيين عدم اعتبار الحالة فقط «محلة» جغرافية، كالقرية مثلاً. ومن أجل تفادي كل التباس، في هذا المجال، يقترح البعض استبدال مصطلح «حالة» (Cas) بمصطلح «الموقع» (Site) . إذ إن هذا المصطلح يعني شيئاً آخر غير المحلة. فالموقع (Site) يدلّ على وضع محدد ندرس من خلاله أحداثاً، مسارات ونتائج. أما «الحالة» قد تعطي مجموعة متنوعة من

الأوضاع: مدرسة، برنامج، مشروع خاص، شبكة، عائلة، تجمع، وحتى سلوك شخصي لفترة معيّنة، بيئة معيّنة...»[1]. إذن، الموقع لا يعتبر بذاته موضوع البحث، وإنما هو «موقع عبور» يرى من خلاله، السوسيولوجي أو الأنتروبولوجي، موضوع بحثه ودراسته. وهذا بالضبط ما أظهرته الدراسة المونوغرافية الشهيرة لإيفريت هوغيز، الذي ذكرناها سابقاً[2] إذ إن هذه الدراسة التي سعت إلى دراسة التمايز العرقي في كيبك، اعتبرت أن موضوعها (التمايز العرقي) متبلور بأجلى صوره في موقع أو ساحة، هو مدينة Cantonville، بحسب رأي السوسيولوجي الأميركي.

لقد استمد هوغيز فرضياته الأساسية، من أبحاث علماء الاجتماع السابقين عليه في مدرسة شيكاغو وخصوصاً من منافسه الأول، روبرت ريدفيلد. فانطلق هوغيز من مقولة أن «كل تجمع بشري»، يمكن النظر إليه، باعتباره موجوداً في لحظة (تاريخية) تمتلك حدّين تطورين في الآن عينه: حد المجتمع المحلي (الفلاحي) وحد المجتمع المديني الذي تجسده المدن الكبرى، لحظة، يسميها هوغيز Folk-Urban Society وهي تستند إلى مسار ينطلق من الأبسط إلى الأكثر تعقيداً، الأمر الذي يذكرنا بمقولات هربرت سبنسر الشهيرة. فهذا Folk-Urban Society، يشكّل بنفسه مختبراً للتمايزات والفروقات الثقافية، الدينية والعرقية... ويمثّل في الوقت نفسه تجسيداً للمجتمع المديني الكبير، أي المدن الكبرى.

فبحسب هوغيز، تشكل كندا، وبالأخص كندا الفرنسية (كيبيك)، حالة كاشفة للتمايزات الاجتماعية الموجودة بين الكنديين والمستندة، بشكل رئيسي، إلى وجود ثقافتين ولدتا من مجموعتين عرقيتين، أحداهما أقلية، والأخرى

---

(١) انظر في هذا الصدد كتاب:
Michel Huberman et Natthew B. Miles, Analyse des données qualitatives, Bruxelles, de Boeck, 1991, P. 47.

(٢) جرى نقل هذه الدراسة من الإنكليزية إلى الفرنسية.
Everett C. Hughes, French Canada in Transition, Chicago University of Chicago Press, 1944. Trad. Franc. Rencontre de deux mondes, Boréal, 1972.

أغلبية. ويعتبر هوغيز أن كندا وجدت عند قيامها في حالة إنقسام عرقي، «فإذا كان الكنديون من أصل فرنسي هم أوائل من وطئوا كندا، فإننا نستطيع التأكيد أنهم، وبالتحديد مع الكنديين الإنكليز، سهروا على مجريات حياتهم السياسية والاقتصادية». ويضيف هوغيز: «ونحن الآن أمام حالة من التوأمة، بين توأمين مختلفين جينياً، متنافسين على الموضع نفسه ومستثمرين لمصادر الخيرات عينها في هذا الوسط المشترك. ولا نستطيع أن نجد حالة أفضل (من حالة كندا) لدراسة، ليس فقط أقلية، وإنما للتفاعل بين أقلية، وبين ما درج الرأي السائد على تسميته بالشعب بالمسيطر الإنكليز، منافسة المباشر»[١].

إن هوغيز في دراسته هذه، يحاول التعرّف على الخصائص السوسيولوجية المميّزة لكيبيك، وذلك بهدف معرفة التمايز العرقي الذي يسعى إلى دراسته. وفي معرض استخلاصه للسمات الخاصة، يؤكد أن كيبيك الفرنسية، تتميّز بتنوع اقتصادي، سياسي وثقافي، وهو تنوع يساهم في إعادة تأكيد وتوليد هذه السمات الخاصة، «فالكنديون الفرنسيون، كما يؤكد هوغيز، يتمسكون بالأرض على طريقة النبتة التي تُقطع فتعود لتنبت من جديد (. . .) أما الكنديون الإنكليز يؤسسون، بالصدفة وبنجاح، صناعات ومؤسسات تجارية جديدة، من الطراز الرفيع، وفي قلب مناطق الكنديين الفرنسيين (. . .) وكأنهم بذلك يطورون التوازن الاجتماعي والاقتصادي للكنديين الفرنسيين، وبدون أن يبدي هؤلاء أي امتنان لهم»[٢]. إن تطور المجتمع الكندي الفرنسي، الذي تصفه كتابات موريس غودوليه المعروفة[٣]، بأنه مجتمع في مرحلة انتقالية، يتميّز بالدرجة الأولى بهذا التمايز العرقي، بحيث يمكن وصف كندا الفرنسية (كيبيك) وكأنها لقاء بين عالمين، على ما يشير عنوان الترجمة الفرنسية لكتاب هوغيز.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) انظر كتاب: Maurice Godelier, D'un mode de production à l'autre: Théorie de la transition, recherches sociologiques, vol XII, n° 1981, P. 161 - 193.

ومن أجل دراسة هذا التمايز العرقي، يختار هوغيز «محلة» Cantonville في منطقة Drummondville «لأنها مدينة صغيرة، اضطربت حديثاً بسبب إقامة عدد من المصانع فيها. وما إقامة هذه المصانع التي يسيرها ويديرها كنديون إنكليز، إلاّ من أجل هذا الهدف (الاضطراب). إن الواقع والعلاقات الاجتماعية والتغيّرات التي نكتشفها في هذه المحلة، يمكن مصادفتها أيضاً في عدد من الأمكنة الأخرى»[1].

إن مدينة Cantonville، تشكل، إذن، موقعاً (معبراً) مختاراً، من أجل من يريد دراسة التمايز العرقي، من وجهة نظر سوسيولوجية، أي من وجهة نظر تنطلق من هذه المدينة التي تمر عبر مرحلة انتقالية، تتجسّد أكثر فأكثر في تنوع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية.

وإذا عدنا إلى الأمثولات الكثيرة التي تقدمها لنا مدرسة شيكاغو، ومنها أن الحالات التي تكون موجودة في «محلة» ما، هي حالات تسمح لنا بالعبور بواسطتها، للوصول إلى الموضوع ـ الهدف الذي نسعى للوصول إليه. والموضوع ـ الهدف عند هوغيز، من خلال دراسته للأحوال (أو الحالات) التي تتميّز بها مدينة Cantonville، هو دراسة التمايز العرقي، الذي يسمح، بحسب الرؤية النظرية عند روبرت ريدفيلد، بتفسير «انتقالية» المجتمعات.

إذن، مدينة Cantonville هي، بالنسبة إلى هوغيز، «حالة» تتضمن قيمة منهجية، من حيث هي مَعْبَر ضروري للوصول إلى الهدف المنشود.

٢ ـ كيف نبني «حالة» وما هو مركزها؟

لقد عرفت الأنتروبولوجيا المعاصرة، باكراً، كيف تبيَّن هذه الأهمية المنهجية في دراسة «المحلة». وفي هذا السياق، يتطرق كليفرود جيرتز إلى هذه الأهمية المنهجية، فيذكرنا أن «النموذج المثالي» للقرية، كما درسها

(١) مصدر سابق، ص ٦.

الأنتروبولوجيون، يتجسّد في العودة إلى (مفهوم) تفاعل مستويات التنظيم الاجتماعي (في القرية)، المتميز نظرياً. فالقرية ليست مزرعة أو كفْر وليست مجموعة من المواطنين يرتادون بانتظام كنيسة معيّنة، وإنما هي تجسيد ملموس للتفاعل بين مستويات مختلفة لبنية اجتماعية، موجودة في مكان محدد بطريقة واسعة»[١].

إذن، وتحت عنوان أن القرية تشكّل معبراً للأهداف التي تتوخاها الدراسة، فإن القرية تصبح، بالمعنى الذي نشير إليه، مرقباً قادراً على أن يمدنا بنظرة بانورامية عن أحوال المجتمع العام (علاقة الخاص بالعام). وضمن هذه الواجهة يعرض أدموند ليش الخصائص المنهجية لـ «المحلة» على الشكل التالي:

«نفترض أنه يوجد (في القرية) نظام اجتماعي داخل منطقة جغرافية محددة بشكل أو بآخر، وأنه يوجد جماعة بشرية داخل هذا النظام الاجتماعي، تمتلك الثقافة نفسها، وأن النظام الاجتماعي الموجود فيها موحد. وهكذا، فالأنتروبولوجي يستطيع اختيار «محلة» من القياس الذي يناسبه، وأن يدرس بالتفصيل كل ما يجري داخلها». ويتمنى الأنتروبولوجي أن يخلص من دراسته إلى استنتاجات حول عناصر النظام الاجتماعي الناظم لهذه «المحلة» الخاصة. واستناداً إلى استنتاجاته، يستطيع التوصل إلى تعميمات حول ثقافة هذا المجتمع، المعتبر «كل»...[٢].

تشبه الدراسة المونوغرافية للقرية، في عدد من مفاصلها الأساسية، الدراسة المخبرية، على الرغم من أن العمل المخبري لا يعتبر ممكناً، أصلاً، لا في السيوسيولوجيا ولا في الأنتروبولوجيا. في حين أن «الحالة» قد تمتلك شروطاً

---

(١) راجـــــــع، Clifford Geertz, From and variation in Balinese Village structure, American Anthropligist, vol. 61, n° 6, 1950.

(٢) راجـــــع، Edmund Leach, Les systèmes politiques des Hautesterre de Birmanie, Paris, Maspero, 1972, P. 87.

مثالية للدراسة، على غرار ما يجري في المختبر، حيث تُدرس، بدقة، مسارات تطور عناصر طبيعية معيّنة. لكن دراسة «الحالة»، تتأثر، في المصاف الأول، بالمنهجية المعتمدة من أجل هذه الدراسة، فهي، بالنهاية، موضوع يستلزم، من أجل دراسته، خطة منهجية مناسبة. ولهذا السبب بالذات، ليس من الضروري اعتبار «الحالة» وكأنها دراسة مخصوصة لـ «المحلة»، على غرار المونوغرافيا. فـ «المحلة» في هذه السياق، تحمل قيمة منهجة ونظرية أكثر مما هي حيّز جغرافي محدد وضيق، يمكن أن ندرسه مونوغرافيا. وهذا ما يذهب إليه أنتوني جيدنز حين يتحدث عن «المحلة»، بصفتها «أطر محلية للتفاعل»، تتشكّل في الزمان والمكان، ومن خلالها تتجسد العلاقات الاجتماعية. وهو يقول، عبر عرضه لنظريته في التشكل الاجتماعي، أن إحدى النتائج الأساسية للحداثة، تتمثّل في انتزاعها للعلاقات الاجتماعية من محليتها و«إخراجها من الأطر المحلية للتفاعل، ثم إعادة بنائها في مجالات مكانية وزمانية غير محددة»[١]. ولذلك فإن دراسة هذه العلاقات الاجتماعية أصبحت تفرض على السوسيولوجيا، أن تحدد هي «المحلة» بصفتها «حالة» لها أهمية نظرية ومنهجية أكثر من أهميتها الجغرافية وهذا الأمر بالذات نراه يتكرر، في سياق التطور المنهجي في السوسيولوجيا، وخصوصاً على يد أسماء كبيرة في السوسيولوجيا الفرنسية، اليوم، مثل آلان تورين ومنهجيته في «التدخل الاجتماعي»[٢].

باختصار، يمكن اعتبار منهج «التدخل الاجتماعي»، تطبيقاً عملانياً للسوسيولوجيا التي يسميها تورين: سوسيولوجيا الحركة أو الفعل. فمنهج التدخل الاجتماعي يفرض على الباحث أن يعمل مع جماعة أو حركة

---

(١) راجع، Anthony Giddens, les consequences de la modernité, Paris, l'Harmotton, 1994, P. 30.

(٢) راجع، Alain Touraine: La voix et le regard, Paris, Seuil, 1978.
Alain Touraine et al, La méthode de l'intervention sociologique, Paris, Cadis-Ehess, 1982.

اجتماعية[1]. فتورين يشبه الحركة الاجتماعية بـ «حركة فاعل جماعي (يسعى) للاستحواذ على قِيم وتوجهات ثقافية في مجتمع معيّن بمواجهة حركة فاعل اجتماعي آخر ند له، وتربطهما علاقات السلطة»[2]. إن هذه الجماعات هي، على ما يرى تورين، الدليل على الصراع بين الفاعلين الاجتماعيين الذين يسعون إلى السيطرة على الإمكانيات الاجتماعية المتوفرة، كل حسب القِيم الثقافية التي يتبناها ويدافع عنها. ولهذا السبب، فإن كل جماعة (فاعل اجتماعي) تسعى لمحاورة ومناقشة فاعلين اجتماعيين آخرين (جماعات أخرى) من ضمن حركة الصراع نفسها. وفي سياق المحاججة إياها، أما إن يفضي الأمر إلى اعتبار المتحاورين رفيقي درب، يمتلكان تقريباً الموقع نفسه والموقف من الصراع، وأما إن الأمر يجعلهما متباعدين، أو على طرفي نقيض. وهذا ما يجعل من النقاش والمحاججة أداة فرز بين الفاعلين الاجتماعيين. ويكمل تورين نظريته، بالقول إن على فريق الباحثين السوسيولوجيين أن يجري «على الساخن» تحليلاً لهذه المحاججات والحوارات، وذلك من أجل معرفة «أعلى مستوى يمكن أن يرقى إليه الصراع»، أي المستوى الذي يتناسب مع المستوى الذي وصل إليه تطور النموذج الديمقراطي، كما تشير كتابات تورين الأخيرة[3]. بهذا المعنى، يمكن اعتبار «التدخل السوسيولوجي» بالضبط دراسة «حالة» لديها القابلية لأن تتحول، بفعل الممارسة النضالية، إلى حركة اجتماعية.

قد لا يكون المجال وسيعاً، في هذا البحث، من أجل عرض الخصائص

---

(١) إن عناوين الكتب التي تشير إلى «منهج التدخل الاجتماعي» عند آلان تورين، والتي هي عبارة عن أعمال نفذها فريق عمله بإشرافه، هي التالية:
Alain Touraine et al, Lutte étudiante, Paris, Seuil, 1978.
Alain Tourine, La prophétie anti-nucléaire, Paris, Seuil, 1980.
Alain Tourain, Le pays contre l'Etat, Paris, Seuit, 1981.
Alain Tourain, Le mouvement ouvrier, Paris, Fayard, 1984.

(٢) راجع، Alain tourain, Critique de la modernité, Fayard, 1992, P. 277.

(٣) راجع، Alain Toueain, Qu'est-ce-que la démocratie? Paris, Fayard, 1994.
لقد جرى تعريب هذا الكتاب، تعريباً أسلوبياً وبلاغياً غنياً على يد حسن قبيسي، ما هي الديمقراطية؟ الساقي، ١٩٩٦.

التقنية لمنهج «التدخل السوسيولوجي» التي يعرضها بدقة أحد السوسيولوجيين الفرنسيين البارزين والمهتمين بالقضايا المناهجية وتطوراتها في هذا المجال المعرفية الحيوي[١].

لكن يبدو جديراً التوقف فقط عند تشكيله فريق الفاعلين الاجتماعيين، الذين يشاركون في المناقشات والحوادث التي يدعو إليها «التدخل السوسيولوجي».

فالفريق يمثّل عملياً «صورة الحركة الاجتماعية بمختلف تلاوينها وأشكالها المستقرة نسبياً»[٢]. يمعنى، أنه يصار خلال الحوار، إلى تشكيل الحركة الاجتماعية وممارستها النضالية وتعقيدها على مستويات الفريق المصغر أي المناقش، «المبني (بدوره) انطلاقاً من تمثيله لوجهات النظر المتنوعة قدر المستطاع (داخل الحركة الاجتماعية)»[٣]. إنها «الصورة التي يرسمها لهم السوسيولوجيون»[٤].

إن هذه الصورة تستمد عمقها من نظرية الفعل الاجتماعي لألين تورين. فحسب هذا السوسيولوجي، يتجابه الفاعلون الاجتماعيون. بهدف توجيه القِيم الثقافية ضمن الاتجاه الذي يخدم كيفية استخدام وإدارة الموارد (في المجتمع)، بشكل يسمح للمجتمع نفسه بأن يتطور. وفي هذه الحالة، يصبح الفريق المناقش نفسه عبارة عن Forum، وأن دوره هو في حماية هذا النضال، بالشكل الذي يراه مناسباً. وبالتالي، يسعى كل واحد، وضمن مستواه الفردي في المرافعة

---

(١) راجـــع، Jacques Hamel, Quelques problèmes de la méthodologie qualitative, en sociologie, revue européenne des sciences socials, t 32, n° 98, P. 45-61.

(٢) راجـــع، Michel Wieviorka, l'intervention sociologique, in more Guillaume, l'etat des sciences socials en France, Paris, la Découverte, 1986, P. 160.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٤) راجـــع، François Dubet, Acteurs Sociaux et sociologies. Le cas de l'intervention sociologique, Paris, Ehess, 1988, P. 18.

والمناقشة النظرية، لأن تتماهى الحركة مع مقولاته ومستواه في المحاججة، والذي على أساس هذا المستوى الفردي يتوقف تطور المجتمع.

عند هذا الحد، وعلى هذا المستوى، لا بد من التأكيد أن «التدخل السوسيولوجي» يمثل تجربة غنية، بما يتعلق ببناء ما يمكن تسميته، هنا، «حالة». فالتدخل الاجتماعي يجسد تطوراً بارزاً في مجال ما نسميه «المنهج النوعي» في السوسيولوجيا. مع العلم أن هذا «التدخل الاجتماعي» يدخلنا في مشاكل من كل نوع آخر، لا يمكن تجاهلها، كما لا يمكن التطرق إليها في هذا البحث[1].

٣ ـ مشكلة القدرة التمثيلية في «دراسة الحالة»:

يمكن طرح علامة استفهام على «التدخل السوسيولوجي» لجهة المستوى التمثيلي للفاعلين في الحالة المدروسة. فبالنسبة إلى تورين، تبدو القدرة التمثيلية عند هؤلاء الفاعلين ذات طبيعة سياسية في المصاف الأول. فهؤلاء يتواجهون، وهم آخذين ضمناً في اعتبارهم أنهم يملكون سلطة ما، وأنهم يتعاملون من ضمن قواعد لعبة سياسية، وأن في نقاشهم تأثيراً لبعض أصداء الرأي العام. بهذا المعنى، يمكن اعتبار أن النقاشات التي يفرضها «التدخل السوسيولوجي»، لها وزن تمثيلي. فالمشاركون في النقاشات، هم، أساساً، من الشخصيات المعروفة في الصراع الاجتماعي، والتي تحتل موقعاً في المجريات السياسية اليومية، إذ تضعهم عموماً، وسائل الإعلام في مقدمة المسرح السياسي.

لكن، من غير الإنصاف اختزال مسألة التمثيل فقط، في هذا المستوى بالذات. إذ إن اختيار هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، وهو اختيار يقوم به الباحثون السوسيولوجيون، يعبّر، كما سبق أن ذكرنا، عن «الصورة» التي يرغب فيها

---

(١) راجع، سليمان الديراني، في سوسيولوجيات معاصرة: الفاعل الاجتماعي أساس النظر في التغييرات المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠١.

السوسيولوجيون أنفسهم، وهي صورة تصدر عن موقف نظري معيّن لديهم كما هي الحال في النظرية السوسيولوجية عند تورين.

ومن المفيد القول، هنا، إنه سواء كان شكل التمثيل في «الحالة» المدروسة شكلاً نظرياً أم سوسيولوجياً، فإنه يأتي ليخدم نظرية سوسيولوجية ينطلق منها أصلاً. فالحالة ممثلة بقدر ما تأخذ بالخصائص التي تظهرها النظرية السوسيولوجية نفسها وتبينها، خدمة لأهداف الدراسة التي تسعى إلى تحقيقها. وبالتالي، فإن هذه الخصائص تكتسب قيمة منهجية أساساً، في سياق تحقيق البحث. وعليه، فإن «الحالة» تتضمن خصائص مرغوبة ومطلوبة من قبل الباحثين، فهذه الخصائص بالذات (وبالتالي «الحالة» نفسها) تشكّل معبراً ممتازاً من أجل شرح موضوع الدراسة وتظهيره تظهيراً مقنعاً.

ويجري، عادة، تبيان الخصائص المنهجية لـ «الحالة» وإبراز أهميتها عبر طريقتين اثنتين: الأولى، يجري تسليط الضوء على هذه الخصائص المنهجية من خلال نظرية سوسيولوجية دقيقة وموجودة أصلاً، فالبحث في هذه الخصائص من خلال تبني نظرية معيّنة، يسمح بإيضاح موضوع البحث، حيث تشكل «الحالة» فيه إبرازاً وتبياناً لأهميته وتأكيدها. وعندها، يكون البحث منهجاً متجهاً وجهة استنباطية Détuctive (كما درجت عادتنا على تسميتها)، حيث تكون «الحالة» المختارة، بخصائصها المعروفة، تأكيداً لأهمية الموضوع، وتالياً لأهمية النظرية السوسيولوجية نفسها. وهنا، نرغب في التأكيد، أن المنهج التجريبي لا يجري مجرى مختلفاً عن الطريقة الاستنباطية هذه. فالباحث الذي يرغب في إظهار القدرة التفسيرية لنظرية معيّنة، يقوم بالبرهنة على ذلك، عندما يتوصل إلى تكييف وتطويع مختلف المسارات والطرق البحثية التي تتلاءم مع إظهار القيمة التفسيرية لهذه النظرية. وبالنتيجة، يتطور الانسياق التجريبي في البحث، استنباطياً، انطلاقاً من النظرية التي ينطلق منها البحث نفسه، وبطريقة تصبح فيها النظرية السوسيولوجية عينها، هي الكاشف لنوعية خصائص الحالة المدروسة، التي تؤكد، بدورها، القيمة التفسيرية للنظرية.

أما الطريقة الثانية، فهي تتمثل في أنه عندما يجري درس «حالة» معيّنة، من خلال إبراز خصائصها المنهجية وتفسيرها، تتشكل نظرية، تلعب «الحالة» المدروسة حيالها دور البرهان المؤكد على صحتها التفسيرية. وفي هذا الإطار، تكون وجهة البحث وجهة استقرائية Inductive، رغم افتقاد هذه الوجهة أحياناً بعض الدقة. لذلك، فإن تفسير الخصائص المنهجية لـ «الحالة» المدروسة، يفرض «قراءة دقيقة» لها، نظراً لأن الحالة، هنا، تلعب دور الداعم والمؤكد للقيمة التفسيرية للنظرية السوسيولوجية. وغالباً ما يتطلب تأكيد القيمة التفسيرية للنظرية دراسة «حالات» متعددة متشابهة من حيث امتلاكها لذات الفاعلية المنهجية، ومختلفة من حيث وقائعها وخصوصياتها التي تميّز الواحدة عن الأخرى.

وهكذا، فإنه يتم النظر إلى مدى القدرة التمثيلية للحالة المدروسة من زاوية غير زاوية التمثيل الإحصائي، المعروف جداً في المنهج السوسيولوجي، والذي لا نسعى إلى التشكيك بقيمته العلمية والمنهجية. فالتمثيل الإحصائي يرتكز، بالدرجة الأولى، إلى احتساب الاحتمالات أي احتساب كلي لخصائص اجتماعية محددة، تنطبق على أفراد عينة في مجتمع بحثي معيّن، كما تنطبق على هذا المجتمع نفسه بذات نسبة وجودها عند العينة. إن الفرد يندرج في العينة من خلال مسار يعتمد على احتساب الاحتمالات، وهذا الاحتساب هو الذي يضمن أن كل فرد (يملك الخصائص الاجتماعية نفسها) لديه احتمال موازي لاحتمال الأفراد الآخرين، هو جزء من هذه العينة، التي يفترض فيها أن تعكس درجة عالية من تمثيل المجتمع ككل.

وفي المحصلة، يمثّل احتساب الاحتمالات تفسيراً لعيّنة محددة، وسعياً وراء برهنة قدرتها التمثيلية. غير أن الخصائص الاجتماعية، التي على الأفراد تأكيد وجودها، بما هي خصائص نوعية، تصبح مرهونة بأهمية تواتر وجودها الإحصائي، الكمي. لذلك فإن العينة قد لا تكون قادرة على تظهير «الصورة الاجتماعية» كاملة، وبالتالي، فإنها تتماثل من حيث أهميتها المنهجية، مع القدرة

التمثيلية لـ «الحالة» . أي أن التمثيل السوسيولوجي يصبح وصفاً للواقع، قطعة قطعة، عينة عينة، وحالة حالة.

٤ ـ في أهمية الوصف:

درجت الكتابات السوسيولوجية على تعريف «دراسة الحالة»، بأنها دراسة وصفية تحديداً، سواء في مرحلة جمع المعطيات أو في مرحلة تفسيرها. ففي المرحلة الأولى يجري تجميع المعطيات بواسطة الملاحظة بالمعايشة، التي يحلو للأنتروبولوجي الفرنسي موريس غودولييه تشبيهها بـ «النزول إلى البئر»، أو بـ «الغطس العميق للملاحظ (الباحث) في جماعة محلية حيث يختار العيش من أجل مراقبة أنماط الحياة والتفكير، مراقبة منهجية»[١]. إن هذا «الغطس العميق» ينبع تحديداً من الملاحظة الميدانية المباشرة «لأنماط الحياة والفكر»، ومن قدرة الباحث على تجميع المعطيات من أبناء هذه الجماعة المحلية. أما التفسير، أي المرحلة الثانية من «دراسة الحالة»، فإنه يرتبط أساساً بـ «منهجية» الملاحظة أو المعاينة المباشرة، من أجل فهم المعطيات والمعلومات المأخوذة من أبناء هذه الجماعة المحلية. بهذا المعنى، تمتلك «دراسة الحالة» خصائص وصفية.

لكن، قد يشتم مما قلناه، بأن اسلوب البحثي في هاتين المرحلتين نابع من ذاتية الباحث، أو على الأقل يتأثر بها تأثيراً غير قليل. وهذا ما يضع الوصف الذي تشكل «دراسة الحالة» نموذجه الأرقى، في تعارض مع الموضوعية العلمية، أو في عدم تماثلهما على الأقل.

إن قدرة الملاحظة بالمشاركة التي تسمح للباحث بالفهم المباشر لـ «أنماط الحياة والتفكير» الغريبة عنه، تخلق عنده مسافة ما في فهمه لـ «أنماط الحياة والتفكير» السائدة في مجتمعه الآتي هو نفسه منه، وتكشف له، في الوقت عينه «نسبية» هذه الأنماط الخاصة بمجتمعه، إن هذا النوع من الملاحظة بالمشاركة

---

(١) راجع، Maurice Gaudelier, Anthropologie Sociale et histoire locale, Paris, Ehess, 1995, P. 2.

يجعل من الممكن وجود «مسار موضوعي»، أو حسب تعبير بيار بورديو «الموضوعية بالمشاركة»[1]. وإذا كان على الباحث أن يراقب ويعايش (على الطبيعة) نمطاً آخر، مختلفاً عن أنماط الحياة والتفكير في مجتمعه، فإنه سيكون مجبراً على امتلاك طرق وأساليب تسمح له بأن لا يخلط بين طبيعة هذا النمط الذي يعاينه ويلاحظه وبين نمط التفكير والحياة الذي اكتسبه في مجتمعه، هو كباحث. ومن أجل هذا، يفترض بالباحث أن يقيم، هو نفسه، مسافة معينة، مع موضوع بحثه، وهذه المسافة تتجسد في استخراج طرق وأساليب تساعده في ذلك، وتكون صادرة، جميعها، عن الملاحظة بالمعايشة. مع العلم أن الملاحظة بالمعايشة وما تفرضه من «دقة منهجية» لا تمنع، تأثير ذاتية الباحث على هذه الدقة المنهجية بالذات. وفي هذا الإطار، لا تتورع باحثة فرنسية عن القول: «إن الموضوعية الأكثر صراحة تمر، بالضرورة، بالذاتية الأكثر جرأة»[2].

إضافة إلى مسألة المسافة التي تفرقها الملاحظة المباشرة في الميدان، فإنها تفرض أيضاً، في سياق تفسير المعطيات المجتمعة وفهم نمط الحياة والتفكير، شيئاً آخر، لا يقل أهمية عن مسألة «المسافة الموضوعية»، وهو أسلوب الكتابة. إن أسلوب الكتابة الذي يميّز «دراسة الحالة» يمثّل أهمية كبرى في تفسير الوقائع المجتمعية وفهم «النمط» المراد تفسيره.

٥ ـ الكتابة في «دراسة الحالة»:

في الواقع، أن أسلوب ولغة الكتابة في «دراسة الحالة» هما الشاهد الأول على التفسير، أو بشكل أوسع على المسار المنهجي الذي يجري اعتماده في

---

(١) Pierre Bourdieu, sur l'objectivation participante, Actes de la recherche en sciences sociales, n° 23, 1978, P. 67-69.

لا يأخذ «التوضيع بالمشاركة» عند بورديو شكل القطيعة على المستوى الابيستمولوجي بقدر ما يتخذ شكل المسافة عند الباحث المراقب بالنسبة إلى مفاهيمه ونظرياته وبالنسبة إلى مواقفه في مختلف حقول المجتمع.

(٢) راجـــــــع، Farnçaise zonabend, Du texte qu prétexte, la monographie dans le domaine Européen, Etudes rurales, n° 98-99, 1985, P. 35.

الدراسة. فالمعطيات والمعلومات المجتمعة عن الحالة المدروسة، تتخذ، عند تفسيرها وتحليلها، قواماً موضوعياً، من خلال وضعها بعلاقة تقاطعية وترابطية بين بعضها البعض ومنذ لحظة تحليلها، يبدأ التعبير عنها لغة ومفردات هي لغة ومفردات النظرية السوسيولوجية التي تحكم العمل البحثي برمته، أي النظرية الوصفية.

فالنظرية «ليست وسيلة تسمح للباحث الميداني في التأكد من موضوعية نشاطه البحثي والتحكم به. وإنما هي أداة رئيسية في الكشف والتمييز بين فئات (تكون غير واضحة عادة) معلومات ومعطيات الموضوع المدروس. وغالباً ما يرتبط هذا التفئيت (من فئة) بالوعي العملي الذي يألفه الباحث، بعد إجراء أبحاث ميدانية عديدة»(١).

فالوصف، من خلال طريقة أو أسلوب كتابته، يضع بشكل متوازٍ، ومتقابل فئة المفاهيم التي تؤثر على وجود «معرفة عملية» (أي معرفة الحالة من خلال جمع وتنظيم معطياتها)، والفئة التي تبرهن صوابية الموقف الابيستمولوجي. وهكذا، يفضي الوصف إلى «بناء واضح لفئات التحليل، المنفصلة عن وجهات نظر الفاعلين الاجتماعيين. ففئات التحليل هذه والتي جرى بناؤها عبر مسارٍ استقرائي، تتيح الجمع الدقيق للمعطيات، وتفسيرها تفسيراً وصفياً منتظماً، وليس وصفاً عشوائياً متخبطاً...»(٢). ويأخذ الوصف، بعين حسبانه كذلك وبشكل خاص الوجهة التي تتقاطع من خلالها المعلومات الميدانية وينظمها، والنظرية التي تستخدم في تفسير وإيضاح هذه المعلومات، بصفتها موضوعاً للدراسة السوسيولوجية أو الأنتروبولوجية.

فالوصف، إذن، يتضمن طرقاً لمعالجة الموضوع، بواسطة «فئات التحليل» أو المفاهيم، وانطلاقاً من المعطيات المجمعة ميدانياً عنه. ولكن إذا كانت

---

(١) راجـــع، Jean Michel Chapoulie, le regard sociologique, Paris, Ed. De la MSH, 1997.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

الكتابة الوصفية، وكما تقدمها لنا «دراسة الحالة»، ترسم «طرقاً عملانية» للدراسة الوصفية، فهل تستأهل هذه «الطرق» اسم «منهج»، كما هي الحال في تسمية «منهج دراسة الحالة»؟.

٦ ـ نحو خلاصة عامة، أو هل «دراسة الحالة» منهجاً؟

في الفكر الابيستمولوجي المعاصر، يفترض بالمنهج أن يكون «مجموعة من المسارات والطرق مستقلة تماماً عن طبيعة الموضوعات المراد دراستها»[١]. بهذا المعنى، قد يكون من المبالغة بمكان اعتبار أن «دراسة الحالة» تشكّل منهجاً. فالكتابة المعتمدة في «دراسة الحالة» تبرهن، بلا شك، أنها مرتبطة بطبيعة الموضوع (الحالة)، الموصف بواسطة «دراسة الحالة» نفسها.

وبالتالي، فإن هذه الكتابة الوصفية غير قادرة على أن تكون منهجاً، كما يرغب في ذلك الأنتروبولوجي جيرتز[٢]، على الرغم من تضمنها لمجموعة من القواعد المنهجية الواضحة.

أنها أقرب إلى أن تكون مقاربة تشتمل على مجموعة مناهج وأساليب لجمع وتحليل المعطيات، سواء كانت هذه المعطيات على شكل شهادات ومقابلات شخصية، أو ملاحظات ومعاينات، أو وثائق أو كذلك ملاحظات أخذت من سياق حوارات ومقابلات جماعية.

وقد تكون مفيدة الإشارة إلى أن الوصف الصادر عن «دراسة الحالة» يتطابق مع ما ذهب إليه جان ـ كلود باسورون في هذا الصدد. فهو يعتبر أن التفسير الذي تقدمه السوسيولوجيا أو الأنتروبولوجيا لحالة معيّنة «يبقى منغرساً في ظروف تاريخية، ودالاً على تكوينات تاريخية (. . .)، لا يستطيع «الوصف

---

(١) راجع، Gilles-Gaston Granges, La science et les sciences, Paris, Puf, Que sais-je? n° 2710, 1992, p. 45.

(٢) راجع، Clifford Geertz: Ici et labas. L'anthropologue comme auteur, Paris, métaillé, 1996.

المحدد» تحديده بالكامل»[1]. ويقصد السوسيولوجي الفرنسي بتعبير «الوصف المحدد»، القابلية التي يمتلكها الوصف في تبيان الظروف والشروط التاريخية عبر مفاهيم، قادرة، بدورها، على التعامل مع هذه الشروط التاريخية ومعالجتها من ضمن نظرية سوسيولوجية معيّنة. وقد تكون دراسة ايفرت هوغيز التي سبق الحديث عنها، «لقاء عالمين»، مثالاً جيداً على أن «دراسة الحالة» ليست فقط شهادة على «تاريخ محلي»، وإنما هي تطبيق للنظرية الوصفية، التي تعتبر خطوة أولى نحو النظرية التفسيرية، كما تدلنا على ذلك ألف باء الابيستمولوجيا. فها هو غرانجيه يؤكد «أن النظرية الوصفية تمدنا، بشكل أساسي، بإطار لوصف الوقائع، وهذه خطوة هامة، وغالباً ما يجري اختزال القيمة النظرية (للانتروبولوجيا والسوسيولوجيا) في هذه الخطوة بالذات. فمجرد اقتراح معايير مؤقتة لتصنيف الوقائع والموضوعات، فهذا يعني فرض منهج معيّن للقياس وإعادة بناء المعطيات، وهو أمر استهلاكي وضروري لكل (تفسير) نظري متقدم. إن علوم الطبيعة والكيمياء لم تبدأ إلاّ على هذه الطريقة»[2]. أي أن الوصف، بالنسبة إلى غرانجيه، هو أساس التفسير.

إذن، على أساس الوصف، يجري تنسيق فئات المعطيات مع المفاهيم، من ضمن نظرية تفسيرية معيّنة. والأهمية المعطاة للوصف، من خلال «دراسة الحالة» يشكّل نموذجه بامتياز. بهذا المعنى، تستحضر «دراسة الحالة» أهميتها العلمية في عمق السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا، فهل ندافع عنها؟.

---

(١) راجـــع، Jaen Claude Passeron, Anthropologie et sociologie, raison présente, n° 108, P. 8 et 10.

(٢) راجـــع، Gaston Granger, Théorie et experience, in Jean de la compagne (dir), philosopher, Paris, - Gilles Seuil, 1979, P. 348.

أوضاع السكان واستراتيجيات السكان والتنمية في لبنان

حلا نوفل رزق الله

منذ منتصف العقد الماضي، بُذلت جهود حثيثة لإعادة إرساء قواعد النظام الإحصائي الوطني وتأهيله وتعزيزه. فقد استعادت إدارة الإحصاء المركزي المناط بها القيام ـ بنفسها أو بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة ـ بوضع جميع الإحصاءات العائدة لحياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، نشاطها في العام ١٩٩٤، وأعادت بناء قدراتها المادية والبشرية التي تعطلت طوال فترة الأحداث الداخلية، وذلك بدعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار برنامجها الهادف إلى بناء قاعدة المعلومات الإحصائية التي تتناول الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، تمكنت هذه الإدارة من إنجاز إحصاء شامل للمباني والمساكن والمؤسسات خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧، وتنفيذ دراسات بالعينة طاولت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان المقيمين (جدول ١).

كما باشرت المديرية العامة للأحوال الشخصية، وهي الجهة المولجة تسجيل الواقعات الحيوية، منذ عدة سنوات، باتخاذ إجراءات إدارية وإدخال تغييرات فنية لتحسين نظام التسجيل الحيوي الذي يشكو من قصور كبير خاصة بالنسبة إلى الوفيات، علماً أن تسجيل الولادات يتجه أكثر فأكثر نحو الشمول لأن الحصول على بطاقة هوية يتطلب وثيقة ولادة، وبطاقة الهوية تتيح حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. وبدأ نشر الإحصاءات المتعلقة بالولادات والوفيات والزواج والطلاق منذ مطلع العام ١٩٩٩ في النشرة الإحصائية الشهرية التي تصدر عن الإحصاء المركزي، لكن هذه الإحصاءات تعاني من شوائب عدّة، ما يعيق إمكانات استخدامها للتعرف على مستويات الظواهر الديموغرافية المتعلقة بها واتجاهاتها والعوامل التي تتأثر بها.

يضاف إلى تلك الجهود قيام جهات رسمية أخرى بتنفيذ مسوحات ودراسات انطلاقاً من حاجتها الملحّة إلى معلومات حديثة وموثوقة للقيام بمهامها وتنفيذ برامجها. فقد أنجزت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن» خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦. ونفذت وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبتمويل من عدة منظمات دولية «المسح اللبناني لصحة الأمم والطفل» الذي صدر تقريره النهائي في العام ١٩٩٦. كما نشرت المؤسسة الوطنية للاستخدام في العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ نتائج التحقيقات الثلاثة الذين نفذتهم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب العمل الدولي.

وفي سياق تحديد احتياجات وإمكانات سوق العمل في الشريط الحدودي المحرر في جنوب لبنان، أنهت هذه المؤسسة ذاتها بالتعاون مع ادارة الاحصاء المركزي ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية، ومكتب العمل الدولي ومكتب العمل العربي، مرحلة جمع المعلومات لإنجاز مسح «السكان والقوى العاملة والبطالة في الشريط الحدودي المحرر».

ومن المتوقع في المدى القريب تنفيذ مسحان على المستوى الوطني هما «المسح متعدد الاستخدامات» Multipurpose Survey، وسوف تقوم بتنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي، ومسح صحة الأسرة الذي يندرج في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة وتتولى مهمة تنفيذه جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى دولية ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الاحصاء المركزي.

لقد أسهمت نتائج المسوحات التي تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة الماضية في سد الثغرة المتمثلة في غياب المعطيات الإحصائية عن الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعرف على الخصائص الأساسية للسكان وتشجيع الأبحاث حول الكثير من القضايا السكانية، كما

شكلت ركائز لوضع استراتيجيات وصياغة برامج في قطاعات عدّة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، دعماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكن لا بد من التنويه بأن هذه الجهود خضعت غالباً لاعتبارات ولحاجات آنية، ولم تندرج ضمن خطة إحصائية منتظمة وطويلة المدى.

جدول (١): المسوحات / الدراسات المنفذة منذ العام ١٩٩٤

السنة / الفترة	إسم المسح / الدراسة	الجهات الوطنية المنفذة	الجهات الأخرى المساهمة
١٩٩٤ ـ ١٩٩٦	مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن	وزارة الشؤون الاجتماعية	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٩٩٥ ـ ١٩٩٧	التعداد الشامل للأبنية والمساكن والمؤسسات	إدارة الإحصاء المركزي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٩٩٦	المسح اللبناني لصحة الأمم والطفل (في إطار المشروع العربي للنهوض بالطفولة)	وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية	جامعة الدول العربية / برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية / صندوق الأمم المتحدة للسكان / منظمة الصحة العالمية / منظمة الأمم المتحدة للطفولة / مكتب إحصاء الأمم المتحدة / الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.
١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠	دراسة سوق العمل : * نتائج التحقيق الإحصائي لدى الأسر * نتائج التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات * نتائج التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات الصناعية والتجارية عام ١٩٩٩ * الأوضاع المعيشية للأسر	المؤسسة الوطنية للاستخدام ادارة الاحصاء المركزي	مكتب العمل الدولي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الامم المتحدة الانمائي

جدول (١): المسوحات / الدراسات المنفذة منذ العام ١٩٩٤

السنة / الفترة	إسم المسح / الدراسة	الجهات الوطنية المنفذة	الجهات الأخرى المساهمة
١٩٩٩	المسح الوطني حول نفقات الصحة واستخدامها National Health Household Expenditure and Utilization Survey	وزارة الصحة العامة بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي	منظمة الصحة العالمية
٢٠٠١	وضع الأطفال في لبنان عام ٢٠٠٠	إدارة الإحصاء المركزي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)

اولا: اوضاع السكان

١ ـ حجم السكان ونموهم العام

قُدّر عدد السكان المقيمين بنحو ٣١١٢٠٠٠ نسمة في آذار من العام ١٩٩٦ (باستثناء المقيمين في المخيمات الفلسطينية) تبعاً لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وبنحو ٤٠٠٥٠٠٠ نسمة في حزيران من العام ١٩٩٧ (بمن فيهم الفلسطينيين المقيمين في المخيمات الفلسطينية) بحسب نتائج دراسة الأوضاع المعيشية للأسر.

وإذا رجعنا إلى تقدير السكان المقيمين عام ١٩٧٠ البالغ نحو ٢١٢٦٠٠٠ نسمة (باستثناء المقيمين في المخيمات الفلسطينية) بحسب التحقيق حول القوى العاملة، نحصل على تقدير لمعدل النمو السنوي يقارب ١,٥ في المئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦. أما إذا أضفنا إلى تقدير عدد السكان المقيمين عام ١٩٧٠ (الذي يتضمن الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات) تقدير عدد المقيمين في المخيمات، يصبح تقدير عدد المقيمين في العام ١٩٧٠ نحو ٢٢٥٧٠٠٠ نسمة، ما يجعل معدل النمو السنوي نحو ٢،٢ في المئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٧(جدول٢).

جدول (٢): تقدير عدد السكان المقيمين بحسب المصادر الرسمية ومتوسط معدل النمو السنوي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٧)

السنة	المصدر	عدد السكان (بالآلاف)	الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو السنوي (في المئة)
١٩٧٠	التحقيق بالعينة حول القوى العاملة	٢,٢١٦(*)		
١٩٩٦	مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن	٣,١١٢(*)	١٩٧٠ ـ ١٩٩٦	١,٥
١٩٩٧	الأوضاع المعيشية للأسر	٤,٠٠٥(**)	١٩٧٠ ـ ١٩٩٧	٢,٢

المصادر:

١٩٧٠: République Libanaise, Direction Centrale de la Statistique, L'Enquête par Sondage sur la Population Active au Liban, Novembre.

١٩٩٦: الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦.

١٩٩٧: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، العدد ٩، بيروت شباط ١٩٩٨.

بعد العام ١٩٩٧، استمر تفوق حركة خروج اللبنانيين من البلاد على دخولهم إليها كما يبدو من إحصاءات الخروج والدخول التي تنشرها إدارة الإحصاء المركزي في نشرتها الشهرية. قد يسهم هذا الاتجاه، في حال استمراره وتوقع انخفاض مستويات الخصوبة والوفيات، في انخفاض معدل نمو السكان في السنوات المقبلة وبلوغه مستويات متدنية جداً.

في إطار الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان

(*) ١٩٧٠ و١٩٩٦: باستثناء السكان المقيمين في المخيمات الفلسطينية

(**) قُدّر عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان بحسب الدراسة بنحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة.

والمساكن التي قامت بإعدادها وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص الدراسة التي تناولت «التقديرات والتوقعات الديموغرافية»، تم إجراء توقعات للسكان اللبنانيين من منتصف العام ١٩٩٦ إلى منتصف العام ٢٠٢١ وعلى فترات خمسية. ارتكزت هذه التوقعات على فرضيات مختلفة بالنسبة إلى اتجاهات الخصوبة والوفيات وعلى اعتبار صافي الهجرة الدولية مساوياً لصفر(جدول ٣).

جدول (٣): توقعات السكان اللبنانيين تبعاً لمختلف السيناريوهات ١٩٩٦ ـ ٢٠٢١

السيناريوهات		١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠٢١
المتغير المرتفع	ذكور	١٥٣٣٤٣٨	١٦٧٥٦٦٢	١٨٢٩٢٨٢	١٩٨٩٧٦٠	٢١٣٤٩٢٣	٢٢٥١١٦٢
	إناث	١٥٥٧٢٥٧	١٦٩٥٨٥٤	١٨٤٤١٣٦	١٩٩٧٧٩٣	٢١٣٥٤٨٣	٢٢٤٤١٨٦
	مجموع	٣٠٩٠٦٩٥	٣٣٧١٥١٥	٣٦٧٣٤١٨	٣٩٨٧٥٥٣	٤٢٧٠٤٠٦	٤٤٩٥٣٤٨
المتغير المتوسط	ذكور	١٥٣٣٤٣٨	١٦٧١٥٤٢	١٨١٠٠٣٧	١٩٤٣٤٤٧	٢٠٦٦٩٩٦	٢١٧٩٥٤٤
	إناث	١٥٥٧٢٥٧	١٦٩١٩٧٨	١٨٢٦٠٠٠	١٩٥٤١١٨	٢٠٧١٥٧٤	٢١٧٧٢٠٧
	مجموع	٣٠٩٠٦٩٥	٣٣٦٣٥٢٠	٣٦٣٦٠٣٧	٣٨٩٧٥٦٥	٤١٣٨٥٦٩	٤٣٥٦٧٥١
المتغير المنخفض	ذكور	١٥٣٣٤٣٨	١٦٦٧٦٥٠	١٧٩١٨١٨	١٨٩٩٥٠٠	٢٠٠٢٦٢٩	٢١١٢١٦٨
	إناث	١٥٥٧٢٥٧	١٦٨٨٣٢٦	١٨٠٨٨٧٣	١٩١٢٧٧٠	٢٠١١١١٢	٢١١٤٢٨٨
	مجموع	٣٠٩٠٦٩٥	٣٣٥٥٩٧٥	٣٦٠٠٦٩١	٣٨١٢٢٧٠	٤٠١٣٧٤١	٤٢٢٦٤٥٦

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقديرات والتوقعات الديموغرافية (الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، الجزء الثاني: سكان لبنان إعداد د. محمد فاعور، د. بريم سكسينا، د. حلا نوفل و د. عبد العزيز فرح).

المتغير المرتفع: ثبات معدل الخصوبة الكلية(٣,٠٢ في عام ١٩٩٦) حتى العام ٢٠١١ ثم انخفاض منتظم الى ١,٢ في عام ٢٠٢١.

ارتفاع توقع الحياة عند الولادة من ٧٢ سنة الى ٧٥ سنة على مدى فترة التوقعات.

المتغير المتوسط: تدني معدل الخصوبة الاساس (٣,٠٢) تدريجيا الى ٢,٥٥ في عام ٢٠١١ ثم انخفاض منتظم الى ٢,١ في عام ٢٠٢١.

ارتفاع توقع الحياة عند الولادة من ٧٢ سنة الى ٧٦,٥ سنة على مدى فترة التوقعات.

المتغير المنخفض: انخفاض سريع لمعدل الخصوبة الكلية الى ٢,١ في عام ٢٠١١ والبقاء على هذا المستوى حتى عام ٢٠٢١.

ارتفاع توقع الحياة عند الولادة من ٧٢ سنة الى ٧٨ سنة عام ٢٠٢١.

تبين هذه التقديرات أن حجم السكان اللبنانيين، الذي تضاعف خلال فترة ٢٧ ـ ٢٨ سنة منذ عام ١٩٤٢، سوف يتضاعف انطلاقاً من قيمته عام ١٩٩٦ خلال فترة زمنية أقل. وفي ظل المتغير المتوسط، سوف تستغرق سبع عشرة سنة إضافة أكثر من مليون شخص بقليل. ويتضمن ذلك أنه سوف يتعين على البلاد مواجهة ضغوط كبيرة على مستوى التنمية البشرية.

٢ ـ الخصوبة

سجلت مستويات الخصوبة انخفاضاً واضحاً منذ السبعينات من القرن الماضي. تراجع معدل الولادات الخام من نحو ٣٥ في الألف عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٥ في الألف عام ١٩٩٦؛ ويتوقع بلوغه ١٥,٤ تقريباً عام ٢٠٢١. وانخفض معدل الخصوبة الكلية من نحو ٥ عام ١٩٧٠ إلى ٣ تقريباً عام ١٩٩٦، ومن المتوقع بلوغه ٢,١٠ عام ٢٠٢١(جدول ٤).

جدول (٤): مؤشرات الخصوبة بحسب الفترة / السنة، والتوقعات حتى عام ٢٠٢١ (المتغير المتوسط)

المؤشر	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٦
معدل الولادات الخام (في الألف)	٣٤,٦	٢٤,٦	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٢,٥	١٨,٥
معدل الخصوبة الكلية	٤,٦	٣,٠٢	٢,٨٦	٢,٧٠	٢,٥٥	٢,٣٢

المصادر:

معدل الولادات الخام:

١٩٧٠ ـ ١٩٧١ : Courbage (Youssef) et Fargues (Philippe) La Situation démographique au Liban, II Analyse des données, Centre de Recherches, Université Libanaise, Institut des Sciences Sociales.

١٩٩٦ ـ ٢٠٢١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية ـ ـ ـ ، مرجع سبق ذكره.

معدل الخصوبة الكلية:

١٩٧٠ ـ ١٩٧١: جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، الأسرة في لبنان، المعطيات الديموغرافية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ وسائل منع الحمل، تحقيق إحصائي بالعينة، حزيران ١٩٧١. بيروت، حزيران ١٩٧٤.

١٩٩٦ ـ ٢٠٢١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية، مرجع سبق ذكره.

يمكن أن نعزي انخفاض الخصوبة إلى عوامل عدة منها ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول (متوسط عدد سنوات العزوبة عند الزواج): من ٢٩ سنة للذكور و٢٣ سنة للإناث عام ١٩٧٠، إلى ٣١ سنة و٢٧,٥ سنة على التوالي عام ١٩٩٦. وقد يفسر هذا الارتفاع بأسباب عدة: هناك أولاً الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تجعل الكثير من الشباب يؤجل زواجه لعدم قدرته على تحمل تكاليف المعيشة وبخاصة كلفة السكن، وتضاؤل فرص العمل بالنسبة إلى الداخلين الجدد في القوى العاملة وهم في غالبيتهم من الشباب المستعدين لبدء تكوين عائلة. ثانياً، حصل ارتفاع ملحوظ لالتحاق الإناث بالمدارس والجامعات في لبنان خلال فترة الحرب وبعدها. ارتفع معدل الالتحاق الصافي للإناث في فئة العمر (١٦ ـ ١٨ سنة) بالمدارس الثانوية من ١٤,٢ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٣٧ في المئة عام ١٩٩٦. وارتفع المعدل المقابل بالنسبة إلى الجامعة أو المرحلة الثالثة لتعليم الإناث من ٤,٦ في المئة إلى ١٨,٥ في المئة خلال الفترة نفسها. ثالثاً، أدى تأجيل الزواج بين الإناث، المقترن أصلاً بتفوق هجرة الذكور، إضافة إلى عوامل ثقافية أخرى، إلى نشوء مشكلة في توافر الشركاء بالنسبة إلى الإناث.

يضاف إلى تلك الأسباب ارتفاع نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة: ارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حوالي ٣٥ في المئة عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٦١ في المئة عام ١٩٩٦.

لكن معدلات الخصوبة العمرية الزواجية ما زالت مرتفعة، الأمر الذي يدل على أن تأثير تأخير الزواج هو أقوى من تأثير استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

يتفاوت مستوى الخصوبة العامة بحسب المحافظة: يسجل المستوى الأعلى في محافظة الشمال حيث يبلغ معدل الخصوبة الكلية نحو (٥,١)، تليها محافظة الجنوب (٣,١)، والمستوى الأدنى في بيروت (٢,٢) تليها محافظة جبل لبنان (٢,٦).

كما يتفاوت مستوى الخصوبة الزواجية بحسب المناطق حيث يبلغ مستواه الأعلى في الشمال (٧,١) والأدنى في النبطية (٥,٨) (جدول ٥).

جدول (٥): معدل الخصوبة الكلية ومعدل الخصوبة الزواجية الكلية بحسب المحافظة، ١٩٩٦

المحافظة	معدل الخصوبة الكلية[١]	معدل الخصوبة الزواجية الكلية[٢]
بيروت	٢,١	٥,٢
جبل لبنان	٢,٤٤	٥,٦
الشمال	٤,٢٩	٧,١
البقاع	٣,٤٣	٦,٣
الجنوب	٣,٤٣	٦,٥
النبطية	٣,٢٧	٥,٨
لبنان	٣,٠٢	٦,١

المصادر:

(١) تقديرات غير مباشرة مبنية على نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن باستخدام طريقة نسبة متوسطات مراتب الأمومة إلى معدلات الخصوبة الراهنة (U.N Manual Brass X) التقديرات والتوقعات الديموغرافية ـ ـ ـ ـ مرجع سبق ذكره، ص. ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

يتفاوت متوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بحسب المحافظة.

جدول (٦): متوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بحسب المحافظة، ١٩٩٦

المحافظة	متوسط العمر عند الزواج الأول		نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	
	إناث	ذكور	أي وسيلة	وسيلة حديثة
بيروت	٢٨,٦	٣١,٨	٦٢,٣	٣٨,٤
جبل لبنان	٢٧,٨	٣١,٨	٦٤,٤	٣٦,٥
الشمال	٢٥,٩	٢٩,٦	٥٣,٢	٣٢,٩
البقاع	٢٨,٥	٣١,٢	٦٦,٤	٣٥,٣
الجنوب	٢٦,٣	٢٩,٤	٥٧,٧	٤٥,٦
النبطية	٢٨,٣	٢٩,٣	٥٨,٦	٤٦,٥
لبنان	٢٧,٥	٣٠,٩	٦١,٠	٣٧,٢

المصدر: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، مصدر سبق ذكره ص. ١٥٢ و١٨٣.

يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث أقصاه في بيروت (٢٨,٦ سنة) وأدناه في الشمال (٢٥,٩ سنة). وترتفع نسبة استخدام أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة إلى أقصاها في البقاع (٦٦,٤ في المئة) وتنخفض إلى أدناها في الشمال (٥٣,٢ في المئة). في المقابل، تبلغ نسبة استخدام الوسائل الحديثة أقصاها في بيروت (٣٨,٤ في المئة) وأدناها في الشمال (٣٢,٩ في المئة) يليه البقاع (٣٥,٣ في المئة) (جدول ٦).

يتفاوت مستوى الخصوبة ومتوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة بحسب المستوى التعليمي للمرأة. توجد علاقة عكسية بين مستوى الخصوبة والمتسوى التعليمي بحيث يرتفع الأول كلما انخفض الثاني:

يبلغ معدل الخصوبة الكلية أقصاه (٣,٩) لدى النساء الأميات، وأدناه (١,٧) لدى اللواتي حصلن على المستوى الثانوي وأكثر. أما العلاقة بين متوسط العمر عند الزواج الأول والمستوى التعليمي فهي طردية: يرتفع الأول كلما ارتفع الثاني: من ٢٧,٠ سنة لدى الأميات إلى ٣٠,٠ لدى الحاصلات على الثانوي وأكثر. ولا تخضع العلاقة بين وسائل استخدام تنظيم الأسرة والمستوى التعليمي لنمط محدد، لكن بشكل عام، ترتفع نسبة استخدام أي وسيلة مع ارتفاع المستوى التعليمي (جدول٧).

جدول (٧): معدل الخصوبة الكلية ومتوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة بحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	معدل الخصوبة الكلية	متوسط العمر عند الزواج الأول		نسبةاستخدام وسائل تنظيم الأسرة	
		إناث	ذكور	أي وسيلة	وسيلة حديثة
أميّة	٣,٩	٢٧,٠	٢٩,٦	٥٣,٩	٣٧,٨
تقرأ وتكتب	٣,١	٢٥,٢	٢٧,٨	٧٥,٦	٣٤,٧
ابتدائي	٢,٩	٢٥,٨	٢٩,٩	٧٩,٥	٣٩,٢
متوسط	٢,٤	٢٦,١	٣١,٢	٧١,٩	٣٥,٤
ثانوي وأكثر	١,٧	٣٠,٣	٣٢,٨	٧٢,١	٣٧,٤

المصدر: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل... مصدر سبق ذكره ص. ١٥٢ و ١٦٩ و ١٨٣.

٣ ـ الوفاتية

أسهمت عوامل عدة في انخفاض مستوى الوفاتية في لبنان منها التحسن النسبي في شروط المعيشة، وإنشاء نظم التأمينات الاجتماعية والصحية، وتوافر

الخدمات العلاجية. وقد تراجع معدل الوفاتية الخام من نحو ١٢ في الألف خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ إلى ٨ تقريباً عام ١٩٩٦، ويتوقع انخفاضه إلى ٦ في الألف تقريباً عام ٢٠٢١. كما انخفض معدل وفاتية الرضع من ٦٥,١ في الألف (٦٨,٦ للذكور و ٦١,٤ للإناث) عام ١٩٧٠ إلى٢٨ في الألف (٢٨ في الألف للذكور و٢٧,٦ في الألف للإناث) خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥. انعكس هذا الانخفاض على توقع الحياة عند الولادة الذي ارتفع من ٦٤,١ سنة للجنسين معاً (٦٢,١ سنة للذكور و ٦٦,٠ سنة للإناث) عام ١٩٧٠ إلى ٧١,٣ سنة (٦٩,٠ سنة للذكور و٧٢,٠ سنة للإناث) عام ١٩٩٦، ويتوقع ارتفاعه إلى ٧٦,٥ سنة للجنسين معاً في العام ٢٠٢١(جدول ٨).

وتشير التقديرات المتوافرة عن وفاتية الأمهات إلى أن معدل وفاتية الأمهات شهد إنخفاضاً من نحو ١٢٨ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ إلى ١٠٤ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية في العام ١٩٨٤.

جدول (٨): مؤشرات الوفاتية بحسب الفترة/ السنة والتوقعات لغاية ٢٠٢١
(المتغير المتوسط)

المؤشر	١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠٢١
معدل الوفاتية الخام (في الألف)	١٢	٧,٤	٦,٩	٦,٦	٦,٤	٦,٣	٦,٤
توقع الحياة عند الولادة							
الجنسان معاً	٦٤,١*	٧١,٣	٧٢,٣	٧٣,٤	٧٤,٤	٧٥,٤	٧٦,٥
الذكور	٦٢,٠	٦٩,٠	٧١,٩	٧٢,٨	٧٣,٧	٧٤,٦	٧٥,٥
الإناث	٦٦,٠	٧٢,٠	٧٣,٨	٧٤,٧	٧٥,٥	٧٦,٤	٧٧,٣

المصادر: معدل الوفاتية الخام:

١٩٦٥ ـ ١٩٧٠: United Nations, Department of Economic And Social Affairs, Population Division, World Population Prospects, The 1998 Revision, Volume 1: Comprehensive Tables, N.Y,1999.

١٩٩٦ ـ ٢٠٢١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية ـ ـ ـ مرجع سبق ذكره.

توقع الحياة عند الولادة: 1970: La Situation Démographique --- op. Cit.

١٩٩٦ ـ ٢٠٢١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية ـ ـ ـ مرجع سبق ذكره.

تخفي مؤشرات وفاتية الأطفال على المستوى الوطني فوارق مناطقية هامة. فخلال الفترة الممتدة بين السنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦، تراوح معدل وفاتية الرضّع بين حوالي ٢٠ في الألف في بيروت و ٤٨,١ في الألف في الشمال، كما تراوح توقع الحياة عند الولادة بين ٧٤,٥ سنة في بيروت و٦٨,٥ سنة في الشمال (جدول٩).

جدول (٩): مؤشرات الوفاتية بحسب المحافظة.

المحافظة	معدل وفاتية الرضع[١] (في الألف) ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦	معدل وفاتيةالأطفال دون الخامسة (في الألف)	توقّع الحياة عند الولادة[٢] ١٩٩٦
بيروت	١٩,٦	١٩,٦	٧٤,٥
جبل لبنان	٢٧,٦	٣٠,٦	٧٣,٥
الشمال	٤٨,١	٥٣,٧	٦٨,٥
البقاع	٣٩,٨	٣٩,٨	٦٩,٥
الجنوب	٢٧,٢	٣٢,٣	٧٣,١
النبطية			٧٠,٦
لبنان	٣٣,٥	٣٦,٥	٧١,٣

المصادر:

(١) المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ، مصدر سبق ذكره ص. ٣٨.

(٢) التقديرات والتوقعات الديموغرافية، مرجع سبق ذكره.

وترتبط هذه الفوارق المناطقية بتلك القائمة بين المناطق من حيث توافر الخدمات الصحية المناسبة وإمكانات الحصول عليها، وبالبرامج الوقائية والخدمات الصحية الأساسية.

تتفاوت مؤشرات الوفاتية بحسب المستوى التعليمي للأم: خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦ بلغ معدل وفاتية الرضع أقصاه لدى النساء الأميات (٥٤,٥ في

الألف) وأدناه لدى الحاصلات على الثانوي وأكثر (١٤,٨ في الألف). وتفاوت أيضاً معدل وفاتية الأطفال بين ٥٧,٧ في الألف لدى الأميات ونحو ١٧ في الألف للحاصلات على الثانوي وأكثر (جدول١٠).

جدول (١٠): معدل وفاتية الرضع والأطفال (في الألف) بحسب المستوى التعليمي للأم ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦

المستوى التعليمي للأم	معدل وفاتية الرضع	معدل وفاتيةالأطفال (أقل من ٥ سنوات)
أمية	٥٤,٥	٥٧,٧
تقرأ وتكتب	٥١,٥	٥٥,٦
ابتدائي	٢٩,٦	٣٣,٩
متوسط	٣٠,٥	٣١,٧
ثانوي	١٤,٨	١٦,٥
إجمالي	٣٣,٥	٣٦,٥

المصدر: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل . . . مصدر سبق ذكره، ص. ٣٨.

٤ ـ الهجرة الدولية

تشكّل الهجرة اللبنانية الدولية ظاهرة قديمة وتعود إلى أواسط القرن الماضي. وتعتبر هذه الهجرة سمة أساسية من السمات الديموغرافية الملازمة للبنان المعاصر، وترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الاقتصاد وسوق العمل فيه.

لكن خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، أدّت الأحداث الداخلية التي شهدتها البلاد إلى هجرة أعداد كبيرة من اللبنانيين، بينهم كثيرون اضطروا إلى مغادرة أماكن إقامتهم قسراً. طاولت هذه الهجرة ٤٠ في المئة تقريباً من

مجموع السكان المقيمين. وقد توجه حوالي نصف المهاجرين إلى البلدان العربية المنتجة للنفط وإلى سوريا والأردن. وقصد نصفهم الآخر بلداناً أخرى في أوروبا وأميركا وأفريقيا واستراليا. واقتصرت الهجرة إلى بلدان الخليج بشكل أساسي على الذكور الشباب أو الرجال المتزوجين الذين لا يصطحبون زوجاتهم أو غير المتزوجين، في حين طاولت الهجرة إلى أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا وأوروبا الغربية أسراً بكاملها. وتبين الدراسات أن لبنان فقد نحو ربع القوى العاملة لديه خلال سنوات الحرب الأولى فقط، وان هناك ارتباطاً بين مدى تطور البلد التي يقصده المهاجرون، ومستوى المؤهلات التي يتمتعون بها بحيث جذبت أميركا الفئات المهنية والتخصصات العليا، وأوروبا رجال الأعمال والطلاب، وبلدان الخليج رجال الأعمال والتقنيين، وأفريقيا عائلات المهاجرين المقيمين الذين يتمتعون بمستوى متدن من المهارات.

لا تتوافر إحصاءات رسمية دقيقة عن الهجرات اللبنانية الدولية، إلاّ أن سجلات الأمن العام تتضمن إحصاءات عن القادمين والمغادرين دون التمييز بين أنماط هذه الحركات من حيث هي يومية أو مؤقتة أو نهائية. لكن قد يقترب صافي حركة الدخول والخروج من صافي الهجرة التي تتم لفترة طويلة في حال احتسابه على فترة زمنية طويلة (سنة على الأقل).

واستناداً إلى تلك الإحصاءات التي تنشرها شهرياً إدارة الإحصاء المركزي، بقي خارج البلاد خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ نحو ٨٣٥٧٤٢ نسمة، أي ما يعادل نحو ١٧٣٠٠٠ نسمة سنوياً خلال هذه الفترة. وعلى رغم التحفظ على دقّة هذه الإحصاءات لما تتضمنه من شوائب، يُستنتج تزايد عدد اللبنانيين الذين يغادرون البلاد ويبقون في الخارج سنوياً (جدول١١).

جدول (١١): صافي حركة القادمين والمغادرين اللبنانيين (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)

السنة / الحركة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
القادمون	١٠١١٨٣٢	١٢٨٤٢١١	١٣٥٢١١٦	١٤٧٧١٨٩	٢٢٣٨٨٥٧
المغادرون	١١١٨٦٤٤	١٤٧١٢٠١	١٥٠٤١٩٠	١٦٥٠٣٧٩	٢٥١٥٥٣٣
الصافي	ـ ١٠٦٨١٢	ـ ١٨٦٩٩٠	ـ ١٥٢٠٧٤	١٧٣١٩٠	ـ ٢٧٦٦٧٦

المصدر: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية خلال السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

وتُبيّن أحدث المعطيات المتوافرة أن غالبية الأفراد المهاجرين هم من الذكور (٨٥ في المئة) ويتركزون بشكل أساسي في الفئتين العمريتين ٢٥ ـ ٢٩ (٢٧ في المئة) و٢٠ ـ ٢٤ (٢٦ في المئة). ويحتل العمل المرتبة الأولى من حيث أسباب الهجرة (٦١ في المئة)، تليه الدراسة (٢٠ في المئة)؛ أما الأسباب الأخرى فهي الإلتحاق بأفراد الأسرة والزواج. وهناك اختلافات بالنسبة إلى أسباب الهجرة بين الجنسين: يهاجر الذكور غالباً للعمل في حين تغادر الإناث غالباً للالتحاق بأعضاء آخرين من الأسرة أو الإلتحاق بالزوج.

أما من حيث البلدان التي قصدها المهاجرون، تأتي البلدان العربية في المرتبة الأولى (٣١ في المئة)، ثم أميركا الشمالية (١٩ في المئة) يليها أوروبا الغربية (١٧ في المئة) ثم أوروبا الشرقية وتقاسمها النسبة ذاتها أفريقيا (٩ في المئة)، وأخيراً أستراليا (٧ في المئة).

وتؤكد الدراسات الآخيرة أن عامل البطالة هو من بين أكثر العوامل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومتبادلاً مع الهجرة الحديثة. وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين البطالة والنمو الاقتصادي إذ تزداد البطالة إجمالاً كلما انخفض النمو الاقتصادي. فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي في لبنان من ٨ في المئة عام ١٩٩٤ إلى ٤ في المئة عام ١٩٩٧ إلى صفر في المئة عام ٢٠٠٠، في حين ارتفع معدل البطالة أي العاطلين عن العمل من اللبنانيين من مجمل القوى العاملة

اللبنانية من ٧ في المئة عام ١٩٩٦ إلى ٨ في المئة عام ١٩٩٧، إلى ١٤ في المئة عام ٢٠٠٠.

٥ ـ تركيب السكان

يتميز تركيب السكان بحسب العمر في لبنان بالفتوة على رغم التغيرات التي طرأت عليه منذ السبعينات من القرن الماضي والتي أضفت عليه ملامح البلدان التي تمر في مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي. نتج من انخفاض الخصوبة تدنياً لنسبة صغار السن (صفر ـ ١٤ سنة) من حوالي ٤٣ في المئة عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٩ في المئة عام ١٩٩٦، وارتفاعاً لنسبة المعمرين (٦٥ سنة وأكثر) من نحو ٥,٠ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٧ في المئة عام ١٩٩٦. زادت أيضاً نسبة الشباب (١٥ ـ ٢٤ سنة) من ١٧,٧ في المئة إلى ٢٠ في المئة، ونسبة متوسطي العمر من ٣٤,٦ في المئة إلى ٤٤ في المئة خلال تلك الفترة (جدول ١٢).

جدول (١٢): التوزيع النسبي للسكان المقيمين بحسب الفئات العمرية العريضة ١٩٧٠ و ١٩٩٦

السنة / السكان / الفئة	١٩٧٠			١٩٩٦		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صفر ١٤	٤٢,٩	٤٢,٣	٤٢,٦	٣٠,٥	٢٨,٢	٢٩,٣
١٥ ـ ٢٤	١٧,٨	١٧,٦	١٧,٧	٢٠,٤	١٩,٢	١٩,٨
٢٥ ـ ٦٤	٣٤,٣	٣٥,٠	٣٤,٦	٤٢,٢	٤٥,٧	٤٤,٠
٦٥ وأكثر	٤,٩	٥,٠	٥,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصادر:

١٩٧٠: التحقيق بالعينة حول القوى العاملة، مصدر سبق ذكره.

١٩٩٦: مسح المعطيات الإحصائية، مصدر سبق ذكره.

ويتمثل أهم نتائج تلك التغيرات الديموغرافية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في تطور نسبة الإعالة. انخفضت هذه النسبة من ٩١ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٦٢ في المئة عام ١٩٩٦، ويتوقع انخفاضها إلى ٤٩ في المئة عام ٢٠٢١. إن هذا الانخفاض ناتج من تدني نسبة الصغار من مجموع السكان على رغم ارتفاع نسبة المسنين. أما مضمون هذه الاتجاهات، فهو يعني أن عبء الدعم الذي سيتحمله شباب اليوم، بالمقارنة بالذي وقع على عاتق أهلهم، سيتجه نحو الانخفاض ويتحول تدريجياً من مساعدة الأولاد إلى الدعم المباشر (العائلة) أو غير المباشر (عبر الضمان الاجتماعي) للمسنين. لكن إذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع مستوى التعليم وبالتالي زيادة سنوات التعليم وتزايد مدة الحياة والصعوبات الاقتصادية، فإن انخفاض نسبة الإعالة «الديموغرافية» لن يؤدي بالضرورة إلى انخفاض «الإعالة الاقتصادية» أي العبء الاقتصادي للسكان الناشطين. كل ما يمكن قوله أن هذا العبء الاقتصادي ربما أصبح أكثر سوءاً لو أن نسبة الاعالة الديموغرافية بقيت على حالها أو زادت ارتفاعاً (جدول ١٣).

جدول (١٣): توقعات السكان اللبنانيين
بحسب الفئات العمرية العريضة (المتغير المتوسط) ١٩٩٦ ـ ٢٠٢١

فئة العمر	١٩٩٦(*)	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠٢١
صفر ـ ١٤	٩٧٢١٨٨	١٠٣٦٣٠٣	١٠٩٦٣٧٤	١١٢٩٤٨٩	١١١١٤٠٩	١٠٧٦٣٢٢
١٥ ـ ٢٤	٥٣٥٢٠٩	٦١٢٤١٢	٦٢٨٢٣٦	١٥٥٤٢٥	٧١٤١٩٠	٧٥٣٧٤٤
٢٥ ـ ٦٤	١٣٦٣٧٠٦	١٤٥٧٠٦٠	١٦٤٨٧٨٧	١٨٢٧٧٣٠	٢٠٠٠٩١٩	٢١٧٢٩٧١
٦٥ وأكثر	٢١٩٥٩٢	٢٣٩٧٤٣	٢٦٢٦٦٦	٢٨٤٩٢٢	٣١٢٠٥١	٣٥٣٧١٣
المجموع	٣٠٩٠٦٩٥	٣٣٦٣٥٢٠	٣٦٣٦٠٣٧	٣٨٩٧٥٦٥	٤١٣٨٥٦٩	٤٣٥٦٧٥١

المصدر:
التقديرات والتوقعات الديموغرافية ـ ـ ـ مرجع سبق ذكره ص. ٣٨.
* توزيع مصحح

٦ ـ الحالة الزواجية

ارتفعت مؤشرات زواجية الذكور والإناث على السواء خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٩٦: ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول من ٢٨,٥ سنة إلى ٣٠,٩ سنة لدى الذكور ومن ٢٣,٢ سنة إلى ٢٧,٥ سنة لدى الإناث خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦. وارتفعت نسبة غير المتزوجين في الفئة (٢٥ ـ ٢٩ سنة) من ٥٤,٩ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٧٠,٢ في المئة عام ١٩٩٦، ونسبة غير المتزوجات في الفئة (٢٠ ـ ٢٤ سنة) من ٥٠,٩ إلى ٦٩,٥ في المئة خلال الفترة ذاتها (جدول ١٤).

جدول (١٤): مؤشرات الزواجية بحسب الجنس والسنة

السنة	متوسط العمر عند الزواج الأول		نسبة غير المتزوجين ٢٥ ـ ٢٩	نسبة غير المتزوجات ٢٠ ـ ٢٤	نسبة غير المتزوجين في عمر ٥٠ سنة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٧٠	٢٨,٥	٢٣,٢	٥٤,٩	٥٠,٩	٦,١	٧,١
١٩٩٦	٣٠,٩	٢٧,٥	٧٠,٢	٦٩,٥	٥,١	١٠,٩

المصادر:

1970: L'Enquête par sondage, op. Cit., Vol. 1, p. 65 - 66.

١٩٩٦: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، التقرير النهائي، ص ١٤٧ و١٥٢

أما السمة البارزة في مجال تركيب السكان بحسب الحالة الزواجية، فهي التباين الكبير الموجود بين الجنسين من حيث نسبة الترمل التي هي أكثر ارتفاعاً لدى الإناث. ولا يعزا هذا التباين إلى وفيات الذكور المضاعفة بعد عمر معين فحسب، بل أيضاً إلى اتجاه الرجال إلى الزواج ثانية أكثر من النساء.

٧ ـ حجم الأسرة وتكوينها

قُدّر متوسط عدد الأفراد في الأسرة بـ ٤,٨ أفراد عام ١٩٩٧، وهو أقل مما كان عليه في العام ١٩٧٠ حيث وصل إلى ٥,٣ أفراد. ويتفاوت هذا المتوسط بحسب المحافظة فيبلغ أدناه في بيروت (٤,٣) وأقصاه في الشمال (٥,٥) (جدول ١٥).

جدول (١٥): متوسط عدد الأفراد في الأسرة بحسب المحافظة، ١٩٩٧

المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
متوسط عدد الأفراد في الأسرة	٤,٣	٤,٦	٤,٤	٥,٥	٥,٠	٤,٤	٥,٠	٤,٨

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر . . . مصدر سبق ذكره ص ٩٥.

في عام ١٩٩٧ كان ١١ في المئة من الأسر تتكون من أكثر من ٨ أفراد على مستوى لبنان ككل، وتتضاعف هذه النسبة في الشمال بحيث تصل إلى حوالي ٢١ في المئة. وبلغت نسبة ربّات الأسر نحو ١٢,٥ في المئة، وهن بغالبيتهن أرامل (٨٠ في المئة) أو عازبات (١٢ في المئة) أو مطلقات (٦ في المئة).

٨ ـ التوزيع الجغرافي والهجرة الداخلية

لعبت عوامل عدة دوراً حاسماً في رسم معالم خارطة التوزيع الجغرافي للسكان في لبنان منها الهجرة الوافدة المتعاقبة منذ القدم وحركيّة السكان الداخلية نتيجة الضغوط الاقتصادية والأوضاع المعيشية والأحداث الداخلية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩١ التي ترافقت مع عمليات تهجير واسعة للسكان المقيمين.

في عام ١٩٩٧ كانت محافظة جبل لبنان تضم أكبر نسبة من المقيمين (٣٧,٦ في المئة) تليها الشمال (٢٠,١ في المئة) ثم البقاع (١٣,٦ في المئة)، فالجنوب (١١,٨ في المئة) وبيروت (١٠ في المئة) وأخيراً النبطية (٦,٩ في المئة).

إن مقارنة التوزيع الجغرافي للمقيمين بين العامين ١٩٧٠ و١٩٩٧ تبين التراجع النسبي لتركز السكان في بيروت وجبل لبنان (دون الضواحي) (جدول ١٦).

أما التوزيع الجغرافي للشباب على مختلف المخافظات، فهو يتفاوت بين ١٨,٩ في المئة في جبل لبنان (دون الضواحي) وحوالي ٢٤ في المئة في البقاع. ويبدو أن حركة نزوح الشباب من الأرياف نحو المدن يعوض جزئياً عنها من خلال خصوبة المناطق الريفية الأكثر ارتفاعاً (جدول١٧).

جدول (١٦): التوزيع النسبي للسكان المقيمين بحسب المحافظة ١٩٧٠ و١٩٩٧

المحافظة السنة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان (دون الضواحي)	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	المجموع
١٩٧٠	٢٢,٣	٢١,٨	١٧,٤	١٧,٢	١١,٧	-	٩,٦	١٠٠,٠
١٩٩٧	١٠,٠	٢٢,٥	١٥,١	٢٠,١	١١,٨	٦,٩	١٣,٦	١٠٠,٠

المصادر:

١٩٧٠: التحقيق بالعينة حول القوى العاملة... مصدر سبق ذكره.

١٩٩٧: الأوضاع المعيشية للأسر... مصدر سبق ذكره.

جدول (١٧): التوزيع النسبي للشباب بحسب المحافظة، ١٩٩٧

المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان (دون الضواحي)	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
نسبة الشباب (١٥ - ٢٤)	٢٠,٠	٢٠,٥	١٨,٩	٢١,٤	٢١,٣	١٩,٩	٢٣,٩	٢٠,٩

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر... مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ ١٠٩.

تستأثر بيروت الكبرى (بيروت مع الضواحي القريبة) بنحو ٣٣ في المئة من مجمل السكان المقيمين، أي أن واحداً من كل ٣ أفراد مقيمين يسكن في بيروت وضواحيها، في مساحة تقل عن ٣ في المئة من المساحة الإجمالية للبلاد. ويتزايد عدد سكان المدن نتيجة النزوح من الأرياف نحوها، ما أدّى إلى ارتفاع نسبة سكان المدن من نحو ٦١ في المئة عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٨٢ في المئة عام ١٩٩٦. ويتوقع تزايد هذه النسبة في السنوات القادمة مما سيسهم في تزايد الضغوط المتوقعة للسكان على السكن والماء وانتاج الغذاء والاستهلاك والصحة والتعليم وفرص العمل.

٩ ـ الصحة

يشير تطور الأوضاع الديموغرافية والصحية العامة إلى بلوغ لبنان مرحلة متقدمة من «التحول الديموغرافي» و «التحول الوبائي». فقد شهدت العقود المنصرمة انخفاضاً ملحوظاً لمستويات الخصوبة والوفاة وتراجعاً للأمراض المعدية بحيث أصبحت الأمراض غير المعدية تحتل نسبة هامة بين أسباب وفيات البالغين.

ويعكس هذا التحول تحسن مستوى الحياة وتوافر الخدمات الصحية والعلاجية والسيطرة على الأمراض المعدية والأوبئة. إلاّ أن المستوى الصحي العام والمؤشرات الملاحظة على المستوى الوطني تخفي تفاوتاً واضحاً بين المناطق كما سبق وتبين معنا من خلال تفاوت معدل وفاتية الرضع، بوصفه مؤشراً على الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية، بين ١٩,٦ في الألف في بيروت و٤٨,١ في الألف في الشمال خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦. وليس هذا التفاوت سوى تعبير عن تفاعل عناصر عدة منها صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف الخدمات الصحية أو عدم توافرها، ما يطرح مشكلة الانصاف والعدالة في توفير الخدمات الصحية والموارد اللازمة لتحسين الأوضاع الصحية للسكان بشكل عام وللشباب على وجه الخصوص.

وعلى رغم الجهود التي بذلت من قبل وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الأهلي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية المبنية على تطوير شبكة شاملة من المراكز الصحية الموزعة بشكل متساوٍ على جميع المناطق وتشمل كل عناصر الرعاية الصحية الأولية بما فيها الصحة الإنجابية، يعاني القطاع الصحي من خلل أساسي يتمثل في هيمنة القطاع الخاص في مجال إنتاج الخدمات الصحية وتفاوت توزيعها كمّاً ونوعاً بين مختلف المناطق اللبنانية لصالح تمركز شديد في بيروت وجبل لبنان، وغلبة الجانب العلاجي على الجانب الوقائي والرعاية الصحية الأولية بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي.

وترتفع كلفة الرعاية الصحية في لبنان والقسم الأكبر من فاتورة الصحة يسدده الأفراد على رغم تعدد مؤسسات الضمان الصحي وإنفاق وزارة الصحة أكثر من ٨٠ في المئة من موازنتها لتغطية علاج الأفراد غير المضمونين على نفقتها في المستشفيات الخاصة.

ويتسم لبنان بعدم شمول أنظمة التأمين لجميع أفراده إذ لم تتجاوز نسبة المشمولين بها ٤٢ في المئة بحسب نتائج دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. وتتفاوت هذه النسبة بحسب المناطق، فترتفع عن ٥٠ في المئة في بيروت وجبل لبنان والضواحي، وتتراوح بين ٢٣,٥ في المئة في الجنوب و٣٦,٦ في المئة في النبطية (جدول ١٨).

جدول (١٨): نسبة المقيمين المشمولين بأنظمة الضمان الصحي بحسب المحافظة، ١٩٩٧

المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان (دون الضواحي)	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
النسبة المؤية	٥٥,٣	٥٠,٢	٥٣,٢	٣٤,٦	٢٣,٥	٣٦,٦	٣٥,٦	٤٢

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر . . . مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

في عام ١٩٩٦، قدرت نسبة المشمولين بأنظمة التأمين بين الشباب بنحو ٣٨ في المئة مع اختلاف طفيف بين الجنسين لصالح الإناث (٤٠ في المئة للإناث و٣٦ في المئة للذكور). ويغطّي تأمين القطاع العام غالبية الشباب، يليه الضمان الاجتماعي ثم التأمين الخاص.

في غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة عن ظاهرة الإعاقة في لبنان ومدى انتشارها، قُدّر معدل الإعاقة بين السكان بنحو ١٠ في الألف عام ١٩٩٦ (٧٧ في الألف لدى الإناث و١٢,٣ في الألف لدى الذكور) وبنحو ٨,٢ في الألف بين الشباب، مع ارتفاع المعدل لدى الذكور (١٠ في الألف) عن مثيله لدى الإناث (٦,٢ في الألف). ومثلت الإعاقة الذهنية النسبة الأكبر بين إعاقات الشباب (٣٨ في المئة) يليها الشلل (١٤,٢ في المئة) ثم إعاقة الأطراف (١٦,٤ في المئة) فالصمم (٩,٤ في المئة) والعمى (٤,٣ في المئة).

إن مراجعة الدراسات المتوافرة عن الإعاقة الذهنية تبين وجود عوامل معرضة لهذا النوع من الإعاقة مثل درجة القربى بين الوالدين ووجود إعاقة لدى الوالدين أو في العائلة، والولادة في المنزل. ويبدو أن الزواج بين أفراد العائلة الواحدة هو عرف منتشر في لبنان لارتباطه بالعادات والتقاليد المحلية وأن هناك إمرأة واحدة من بين كل خمس نساء سبق لهن الزواج متزوجة إبن عمها أو إبن خالها أو قريباً لها.

وعلى رغم تحسن الأوضاع الصحية للبنانيين وفرص حصولهم على الرعاية الصحية العلاجية، لا يزال بعض الأمراض يمثل مشكلة صحية فعلية بالنسبة إلى فئات مختلفة من السكان. فأمراض الجهاز التنفسي لا تزال من الأمراض الأكثر تكراراً بين الأطفال والسبب الأكثر أهمية لوفاتهم قبل عمر سنة. أما أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان فهي من الأمراض الشائعة بين البالغين والأكثر أهمية بين أسباب وفاتهم. وإذا كانت أهمية الأمراض المزمنة تزداد بين الفئات العمرية العليا، إلاّ أنها تطاول أيضاً فئة الشباب خاصة مع الاتجاه الملاحظ

لاتباع أنماط سلوك غير صحية لا سيما الانتشار الواسع لعادة التدخين في صفوفهم وشرب الكحول. ويعود بعض الأوبئة إلى الظهور مجدداً مثل السل، أو يستجد بعضها الآخر مثل مرض نقص المناعة المكتسبة ـ السيدا.

وفي مجال الأمراض المنقولة بواسطة الجنس، يعتبر الشباب من الفئات المستهدفة بهذه الأمراض، وعلى وجه الخصوص مرض نقص المناعة المكتسبة ـ السيدا. وبحسب المعطيات الصادرة عن البرنامج الوطني لمكافحة السيدا في لبنان بلغ العدد التراكمي لحاملي فيروس السيدا حتى نهاية ٢٠٠٠، ٦١٣ حالة من بينهم ١٩٩ مريض سيدا. يقدّر البرنامج أن هذا العدد أقل بكثير من الواقع. وقد قُدرت نسبة النساء بين مجموع الحالات بحوالي ٢١ في المئة ونسبة الرجال بنحو ٧٩ في المئة. وفي غياب المعلومات عن التوزيع العمري للحالات المبلّغ عنها عام ٢٠٠٠ (٣١ إصابة) يمكن اعتماد التوزيع العمري للحالات المبلّغ عنها عام ١٩٩٥ وتقدير نسبة الشباب المصابين بفيروس السيدا عام ٢٠٠٠ بنحو ١٤ في المئة من مجمل الحالات. وتظهر نتائج الدراسات الميدانية أنه على الرغم من ارتفاع درجة إدراك أساليب انتقال المرض، ما زالت هناك مفاهيم خاطئة في ذهن الشباب حول وسائل الانتقال، وتبرز الحاجة إلى معرفة إضافية عن قضايا الجنس. كما يفتقد الشباب خارج المدارس والجامعات الرؤية الواضحة للمشكلة ومعرفة وسائل انتقال المرض والإجراءات الأساسية للوقاية ويعانون من صعوبة الحصول على الواقي واستخدامه.

١٠ ـ التعليم

شهد لبنان خلال الربع الأخير من القرن الماضي تقدماً ملموساً باتجاه تحقيق التعليم الأساس للجميع وتحسين الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الثانوية وما بعد الثانوية وسد الفجوة بين الإناث والذكور. لكن أهم التحديات على المديين القريب والمتوسط يتمثل في الفوارق المناطقية ونوعية التعليم.

سجلت معدلات الالتحاق الصافية في المراحل التعليمية المختلفة ارتفاعاً

واضحاً خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦: في المرحلة الابتدائية (٦ ـ ١١ سنوات) من ٨١,٣ إلى ٨٢,٧ في المئة والمرحلة المتوسطة (١٢ ـ ١٥ سنة) من ٣٧ إلى ٦٣,٢ في المئة والمرحلة الثانوية (١٦ ـ ١٨ سنة) من ١٨,٤ إلى ٣٥,٥ في المئة، وأخيراً على المستوى الثالث أي الجامعي (٢٠ ـ ٢٤ سنة) من ٩,٨ إلى ١٨,٢ في المئة (جدول ١٩).

جدول (١٩): معدلات الالتحاق الصافية بحسب المرحلة التعليمية، ١٩٧٠ و١٩٩٦

المستوى	١٩٧٠			١٩٩٦		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الابتدائي (٦ ـ ١١ سنة)	٨٤,٥	٧٨,٠	٨١,٣	٨٣,٤	٨٢,٠	٨٢,٧
المتوسط (١٢ ـ ١٥ سنة)	٤٧,٨	٣٧,٠	٤٢,٦	٦٠,١	٦٦,٥	٦٣,٢
الثانوي (١٦ ـ ١٨ سنة)	٢٢,٦	١٤,٢	١٨,٤	٣٤,٠	٣٧,٠	٣٥,٥
الثالث (١٩ ـ ٢٤ سنة)	١٤,٦	٤,٦	٩,٨	١٧,٨	١٨,٥	١٨,٢
المجموع (٦ ـ ٢٤ سنة)	٤٠,٩	٣٣,٧	٣٧,٤	٤١,٤	٤٣,٨	٤٢,٦

المصادر:

١٩٧٠: حسبت المعدلات من نتائج التحقيق بالعينة حول القوى العاملة... مصدر سبق ذكره.

١٩٩٦: وزارة الشؤون الاجتماعية ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن: الأوضاع الاقتصادية والتربوية والبيئية في لبنان، ص ٤٥ ـ ٥٦.

ويتمثل الإنجاز الأهم في سد ثغرة الالتحاق بين الإناث والذكور لاسيما على المستويات المتوسطة والثانوية والثالثة، حتى أنها أصبحت عكسية لصالح الإناث وبخاصة في فئة الأعمار الشابة.

وتنخفض إجمالاً نسبة التسرب المدرسي في الأعمار الموازية للمرحلة الابتدائية. لكن بعد العمر ١٢ سنة تتغير نسب التسرب وتتجه نحو الارتفاع إلى

٤,٣ في المئة و ٥,٨ في المئة في الأعمار ١٤ و ١٥ سنة بحيث ترتفع نسبة المتسربين التراكمية إلى خمس الأطفال في نهاية المرحلة المتوسطة أو ما يسمى بالتعليم الأساس حالياً. ويستمر التسرب في الأعمار الموازية للمرحلة الثانوية فتصل النسبة إلى نحو ١٠ في المئة سنوياً بحيث ترتفع النسبة التراكمية حتى عمر ١٨ سنة إلى ٥٣ في المئة.

تفاوتت زيادة معدلات الالتحاق بالدراسة بحسب المناطق حيث بدت أكثر بروزاً في المحافظات المتقدمة نسبياً. ففي عام ١٩٩٦ تفاوت معدل الالتحاق الصافي في الفئة العمرية (٦ ـ ٢٤ سنة) بين ٧٥ في المئة في بيروت و٦٢ في المئة في الشمال يليه الجنوب والبقاع (٦٦ في المئة)(جدول ٢٠).

جدول (٢٠): معدلات الالتحاق الصافية (٦ ـ ٢٤ سنة) بحسب المحافظة والجنس (في المئة) ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦.

	١٩٧٠	١٩٩٦		١٩٧٠	١٩٩٦
لبنان	٦٢,٧	٦٧,٦	الشمال	٦٠,٢	٦٢,١
الذكور	٦٨,٧	٦٦,٩	الذكور	٦٥,٤	٦٠,٩
الإناث	٥٦,٤	٦٨,٤	الإناث	٥٤,٧	٦٣,٤
بيروت	٦٤,٠	٧٤,٨	الجنوب	٦٤,٥	٦٥,٧
الذكور	٦٩,٩	٧٣,٩	الذكور	٧٤,٦	٦٥,٠
الإناث	٥٨,٠	٧٥,٨	الإناث	٥٣,٨	٦٦,٤
جبل لبنان	٦٢,٥	٧٠,٣	البقاع	٦٢,٥	٦٦,٣
الذكور	٦٧,٠	٦٩,٦	الذكور	٧١,٤	٦٦,٤
الإناث	٥٨,٠	٧١,٢	الإناث	٥٢,٩	٦٦,١

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ مجلس الإنماء والإعمار. التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان، الشباب والتنمية، بيروت، أيلول ١٩٩٩، ص ٨٤.

وقد انعكست زيادة الالتحاق بالدراسة على مستوى الأمية فانخفض معدل الأمية بين السكان (١٠ سنوات وأكثر) من ٣١ في المئة عام ١٩٧٠ (٢١,٥ في

المئة للذكور و٤٢,١ في المئة للإناث) إلى ١٣,٦ في المئة (٩,٣ في المئة للذكور و١٧,٨ في المئة للإناث).

يبرز تراجع الأمية بشكل أوضح عندما ننظر إلى تطور معدلات الأمية في الفئات العمرية الشابة خلال الفترة ذاتها: انخفض معدل الأمية في الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩ سنة) من ١٥ إلى أقل من ٤ في المئة، وفي الفئة (٢٠ ـ ٢٤ سنة) من ٢٠ إلى ٤,٥ في المئة، وهو أكثر بروزاً بين الإناث الشابات: من ٢٠,٧ إلى ٣,٦ في المئة للفئة (١٥ ـ ١٩سنة)، ومن ٢٨,٧ إلى ٤,٨ في المئة للفئة ٢٠ ـ ٢٤ سنة. وقد تم سد ثغرة الفارق بين الجنسين في الفئات العمرية الشابة خلال هذه الفترة (جدول٢١)

جدول (٢١): معدلات الأمية بحسب العمر والجنس (في المئة) ١٩٧٠ و١٩٩٦

الفئة العمرية	١٩٧٠			١٩٩٦		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٠ ـ ١٤	٦,١	١٥,٣	١٠,٦	٢,٠	٢,٢	٢,١
١٥ ـ ١٩	٨,٥	٢٠,٧	١٤,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٦
٢٠ ـ ٢٤	١١,٠	٢٨,٧	١٩,٧	٤,١	٤,٨	٤,٥
٢٥ ـ ٢٩	١٥,٢	٣٧,٧	٢٦,٧	٤,٦	٧,٠	٥,٨
٣٠ ـ ٣٤	٢٢,٢	٤٧,٣	٣٥,٠	٥,٥	٨,٥	٧,١
٣٥ ـ ٣٩	٢٧,٩	٥٥,٣	٤١,٥	٥,٨	١١,٥	٨,٩
٤٠ ـ ٤٤	٣١,٥	٥٩,٣	٤٥,٢	٦,٩	١٦,٨	١٢,٢
٤٥ وأكثر	٤٢,٨	٧١,١	٥٦,١	٢٢,١	٤٦,٠	٣٤,٣
١٠ وأكثر	٢١,٥	٤٢,١	٣١	٩,٣	١٧,٨	١٣,٦

المصادر: حسبت المعدلات من نتائج ١٩٧٠: التحقيق بالعينة حول القوى العاملة... مصدر سبق ذكره.

١٩٩٦: مسح المعطيات الإحصائية ... مصدر سبق ذكره.

إلاّ أن انخفاض الأمية يخفي تفاوتاً مناطقياً. يبلغ معدل الأمية أقصاه في النبطية (١٨,٣ في المئة) وأدناه في بيروت (٩,٣ في المئة) يليها جبل لبنان (١٠,٠ في المئة)(جدول٢٢).

جدول (٢٢): معدل الأمية بحسب المحافظة
(١٠ سنوات وأكثر) (في المئة) ١٩٩٦

المحافظة	ذكور	إناث	مجموع
بيروت	٦,٢	١٢,٢	٩,٣
جبل لبنان	٦,٤	١٣,٥	١٠,٠
الشمال	١٥,٦	٢٤,٣	٢٠,٠
البقاع	٩,٨	٢٢,٦	١٦,٢
الجنوب	٩,٨	١٨,٣	١٤,١
النبطية	١٠,٨	٢٥,١	١٨,٣
لبنان	٩,٣	١٧,٨	١٣,٦

المصدر: حسبت هذه المعدلات استناداً إلى نتائج مسح المعطيات الإحصائية ... مصدر سبق ذكره.

وفي إطار خطة النهوض التربوي، أعيد النظر في المناهج القديمة ووضعت هيكلية جديدة للتعليم تحرص على ربط التعليم العام الأكاديمي بالتعليم المهني والتقني بصورة عضوية، وعلى تعزيز هذا التعليم بحيث يستطيع المتعلم تصحيح مساره للانتقال من أحد نوعي التعليم إلى الآخر. وفي كلا الاتجاهين، يتم التركيز على اكتساب المهارات وإعطاء التكنولوجيا والتعرف المهني نصيبها وفق حاجات سوق العمل اللبناني والعربي.

إلاّ أن غياب التخطيط الشامل لوضع القوى العاملة يجعل من الصعب تحديد مدى الطلب على العمل وصلته بنوعية التعليم. إذا ألقيت نظرة على الأنظمة التعليمية يتبين أن هذه الأنظمة لا تفي بشكل مناسب متطلبات سوق العمل. فعلى رغم توسع التعليم المهني والتقني، فالالتحاق بهذا القطاع من

التعليم على المستوى المتوسط والثانوي ارتفع من ٦,٢ في المئة عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ إلى ١٣ في المئة عام ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، وأصبح ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ في المستوى فوق الثانوي. لكن هذه المستويات ما زالت متدنية بالمقارنة بالمعايير الدولية والحاجة إلى عمالة ماهرة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

١١ ـ النشاط الاقتصادي

تشير المعطيات عن النشاط الاقتصادي أن حجم القوى العاملة ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٧ من نحو ٥٧٢ ألف إلى ١٣٦٢ ألف، على رغم الهجرة نحو الخارج التي طاولت بشكل رئيسي الناشطين اقتصادياً. ويعود ارتفاع عدد القوى العاملة، أي السكان الذين يعملون والذين يبحثون عن عمل، إلى سببين رئيسيين هما: ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وبخاصة مشاركة النساء، العائد بدوره للتعويض عن التدهور الكبير الذي حدث في القدرة الشرائية للمداخيل.

وهكذا ارتفع معدل النشاط الاقتصادي من ٢٧ في المئة للإناث عام ١٩٧٠ (٤٣,٨ في المئة للذكور و ٩,٥ في المئة للإناث) إلى ٣٤ في المئة عام ١٩٩٧ (٥٣,١ في المئة للذكور و١٤,٧ في المئة للإناث)(جدول ٢٣).

جدول (٢٣): معدلات النشاط الاقتصادي بحسب الجنس (في المئة) ١٩٧٠ ـ ١٩٩٧

الفئة العمرية	١٩٧٠			١٩٩٧		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٥ ـ ١٩	٣٨,٠	١٥,٨	٢٧,٢	٣٦,٦	٥,٨	٢١,٦
٢٠ ـ ٢٤	٧٢,٧	٢٣,٨	٤٨,٨	٦٠,٤	٢٥,٥	٤٤,١
مجموع السكان	٤٣,٨	٩,٥	٢٧,٠	٥٣,١	١٤,٧	٣٤,٠

المصادر: ١٩٧٠: التحقيق بالعينة حول القوى العاملة، ١٩٩٦: الأوضاع المعيشية للأسر ... مصدران سبق ذكرهما.

أما الوضع بالنسبة إلى الشباب فهو مختلف. في عام ١٩٩٧ شكل الشباب (١٥ ـ ٢٤ سنة) ٣٠ في المئة من السكان في سن العمل. وقد تدنت نسبة الشباب في القوى العاملة من ٢٤ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ في المئة عام ١٩٩٧.

إن سبب هذا التدني هو انخفاض معدلات النشاط بين الفتيات في الفئة (١٥ ـ ١٩ سنة) وبخاصة الإناث منهم، بسبب التحاقهم بالمدارس. أما في الفئة (٢٠ ـ ٢٤ سنة) فانخفاض معدل النشاط يطاول الذكور في حين يرتفع هذا المعدل بالنسبة إلى الإناث.

ويبين تطور معدلات النشاط عام ١٩٩٧ أن الذكور يدخلون سوق العمل في سن مبكرة جداً (نحو ٣٧ في المئة في فئة ١٥ ـ ١٩ سنة) ولا يتركون العمل إلاّ في سن متأخرة نسبياً.

في المقابل تترك الإناث المدرسة بعد الذكور ولا يدخلن سوق العمل قبل سن العشرين. ويبلغ معدل نشاط الإناث ذروته في فئة (٢٥ ـ ٢٩ سنة) (٣٤,٤ في المئة) وينخفض تدريجياً مع التقدم في العمر بسبب التأثير المزدوج للعمر وللجيل. فالأجيال القديمة لم تكن تشارك في النشاط الاقتصادي. أما تأثير العمر فهو يتمثل في ترك النساء لعملهن بسبب الأعباء الأسرية وإنجابهن أول طفل.

يرتفع معدل النشاط الاقتصادي عن المستوى الوطني في بيروت وجبل لبنان وضواحي بيروت (٣٧ إلى ٤٠ في المئة)، وينخفض عن المستوى الوطني في باقي المحافظات (بين ٣٠ و٣١ في المئة).

يتفاوت معدل النشاط لدى الإناث بين حد أدنى في البقاع (٨ في المئة) وحد أقصى في بيروت (٢٦ في المئة). ولا بد هنا من الإشارة إلى أن احتمال سوء تقدير عمل النساء في المناطق الريفية وارد بسبب اعتبار مساعدة المرأة لزوجها في الأعمال الزراعية جزءاً من العمل المنزلي.

بالنسبة إلى الشباب، يتفاوت معدل النشاط في الفئة (١٥ ـ ١٩ سنة) بين حد أدنى في جبل لبنان (٢٤ في المئة) وحد أقصى في الشمال (٤٧ في المئة). وتتسع الفجوة بين معدلات الإناث والذكور في الفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٤ سنة) كلما ابتعدنا عن بيروت باتجاه المحافظات الأخرى(جدول ٢٤).

جدول (٢٤): معدل النشاط الاقتصادي بحسب الجنس والمحافظة ١٩٩٧

فئة العمر	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
ذكور								
١٥ ـ ١٩	٢٦,٢	٣٧,٠	٢٤,١	٤٦,٨	٤٥,٣	٣٤,٨	٣٣,٦	٣٦,٦
٢٠ ـ ٢٤	٤٦,٩	٥٥,٨	٥٥,٩	٦٧,٠	٦٦,١	٥٨,٢	٦٦,٥	٦٠,٤
المجموع	٥٤,٨	٥٤,٥	٥٦,٨	٥٠,١	٥٢,٠	٥٠,٦	٥٢,٣	٥٣,١
إناث								
١٥ ـ ١٩	٧,٠	٧,٤	٤,٥	٤,٧	٨,٨	١,٥	٥,٠	٥,٨
٢٠ ـ ٢٤	٤٢,٢	٣١,١	٣٢,٣	١٨,٥	١٩,٧	١٤,٣	١٦,٥	٢٥,٥
المجموع	٢٥,٧	١٨,٣	١٧,٠	١١,٠	١٢,١	١٠,٠	٨,٢	١٤,٧
المجموع								
١٥ ـ ١٩	١٧,٤	٢٢,٥	١٤,٤	٢٥,٦	٢٦,٩	١٩,٥	١٩,٩	٢١,٦
٢٠ ـ ٢٤	٤٤,٦	٤٣,٨	٤٤,٨	٤٤,٩	٤٥,٠	٣٧,٢	٤٤,٧	٤٤,١
المجموع	٣٩,٩	٣٦,٥	٣٧,٠	٣٠,٨	٣١,٨	٣٠,١	٣٠,٨	٣٤,٠

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر. . . مصدر سبق ذكره.

في عام ١٩٩٧ بلغت نسبة البطالة نحو ٨,٦ في المئة من مجموع القوى العاملة. هذه النسبة أعلى مما كانت عليه عام ١٩٧٠ حيث بلغت ٥,٨ في المئة.

في عام ١٩٩٧ كانت نسبة البطالة مرتفعة جداً عند الشباب: ٢٨,٦ في المئة للفئة (١٥ ـ ١٩ سنة) و ١٧,٨ في المئة للفئة (٢٠ ـ ٢٤ سنة). وتختلف نسبة البطالة بحسب الجنس فتبلغ ١٤ في المئة لدى الإناث و٢٤ في المئة لدى الذكور في الفئة (١٥ ـ ٢٤ سنة).

تتفاوت نسبة البطالة بحسب المحافظة: ترتفع بشكل ملحوظ عن المستوى الوطني في الشمال والبقاع (١٠ في المئة)، وتنخفض عنه في بيروت وجبل لبنان (٨ و ٧ في المئة على التوالي). وتبلغ نسب البطالة لدى الذكور ضعف مثيلتها تقريباً لدى الإناث في البقاع والجنوب والنبطية(جدول ٢٥).

جدول (٢٥): نسبة البطالة في المئة بحسب الجنس والمحافظة، ١٩٩٧

فئة العمر	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
ذكور								
١٥ ـ ١٩	٢٠,١	١٤,٧	١٧,٨	٢١,٩	١٦,٧	١٩,٩	٢٧,٨	٢٠,١
٢٠ ـ ٢٤	١٠,٠	٩,٤	٨,٥	٨,٨	١٠,٣	١٣,٨	١٠,٧	٩,٧
المجموع	٧,٥	٨,٦	٧,٠	١٠,٦	٩,١	٩,٦	١٠,٧	٩,٠
إناث								
١٥ ـ ١٩	٢٥,٩	٢٠,٦	١١,٥	٢٢,٧	٢٢,٩	٥٠,٠	٢١,٢	٢١,٦
٢٠ ـ ٢٤	٩,٣	٨,٨	١٢,٨	١٩,١	١٢,٠	١١,٤	١٠,١	١١,٥
المجموع	٨,٠	٧,٠	٧,٧	٩,١	٥,٥	٤,٤	٥,٥	٧,٢
المجموع								
١٥ ـ ١٩	٢١,٤	٢٦,٧	٣١,٩	٣١,٤	٢٣,٦	٣٥,١	٣١,٠	٢٨,٦
٢٠ ـ ٢٤	١٥,٠	١٢,٧	١٦,١	٢١,٤	١٥,٨	١٨,٣	٢٥,٠	١٧,٨
المجموع	٧,٧	٨,٢	٧,١	١٠,٣	٨,٤	٨,٧	١٠,٠	٨,٦

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر...، مصدر سبق ذكره.

ومن الطبيعي أن تزيد البطالة مع التراجع الاقتصادي. ففي المرحلة الأولى من التراجع يزيد حجم البطالة عند الشباب، ذلك أن أصحاب العمل يتوقفون عن توظيف عمال جدد. ومع ازدياد الركود الاقتصادي تزيد حركة الصرف من العمل، وهذا يبدو واضحاً من خلال ارتفاع معدلات البطالة بين الذين بلغوا ٢٥ سنة وأكثر من العمر. فبين السنوات ١٩٧٠ و ١٩٩٦، لم تتغير معدلات البطالة بشكل واضح لدى الشباب (١٥ ـ ٢٤ سنة) بحيث كان متوسطها ما بين ١٣ و ١٤ في المئة. ولكن ما إن بدأ الاقتصاد بالتراجع سنة ١٩٩٧ حتى ارتفع معدل البطالة بين الشباب إلى ٢١ في المئة. وما إن زاد هذا الركود عمقاً حتى ارتفع معدل البطالة لدى الشباب إلى ٣١ في المئة في النصف الأول من سنة ٢٠٠٠. من ناحية أخرى، لم تتغير كثيراً معدلات البطالة لدى باقي القوى العاملة بين السنوات ١٩٧٠ و ١٩٩٦ أو حتى ١٩٩٧ بحيث تراوحت ما بين ٤ و ٥ في المئة. ولم ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير بين الذين بلغوا ٢٥ سنة وأكثر من العمر إلاّ حين تعمق الركود الاقتصادي إلى حد كبير.

١٢ ـ الفقر

يعتبر لبنان بلداً ذا تنمية بشرية متوسطة، وقد صُنف عام ٢٠٠٠ في المرتبة ٨٢ (من بين ١٧٤ بلداً) بحسب مؤشر التنمية البشرية، واحتل المرتبة ٣٦ بين البلدان التي تتسم بتنمية بشرية متوسطة (٩٣ بلداً). أما الرقم القياسي للفقر البشري فقد بلغ ١٣ عام ٢٠٠٠، ويمثل هذا الرقم نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان في ما يتعلق بثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية تنعكس بالفعل في دليل التنمية البشرية وهي توقع الحياة عند الولادة والمستوى التعليمي ومستوى الدخل.

تعتبر الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) وما نتج منها من تهجير قسري وفقدان السكان لمواردهم الإنتاجية والمعيشية، من أبرز العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وإفقارهم. كما شكل التضخم الحاصل منذ

منتصف الثمانينات أهم آليات الإفقار التي أدت إلى تدني مستوى مداخيل اللبنانيين.

لقد هدف برنامج إعادة البناء والإعمار بين السنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ إلى إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية العامة بشكل أساسي، ولم تنل مظاهر إعادة البناء الاجتماعي الاهتمام الكافي. وفي إطار معالجة الشأن الاجتماعي وفي ظل غياب دراسات متخصصة تتناول الفقر في لبنان، قامت محاولة للتعرّف على أوضاع المعيشة من خلال «دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان». اعتمدت هذه الدراسة على المنهجية المعروفة باسم الحاجات الأساسية غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs - UBN) وعلى دليل أحوال المعيشة Living Conditions Index في قياس درجة إشباع الحاجات الأساسية للأسر والأفراد المقيمين في لبنان.

بينت هذه الدراسة أن ٣٢,١ في المئة من الأسر المقيمة في لبنان (٣٥,٢ في المئة من الأفراد) يعيشون تحت عتبة دليل أحوال المعيشة أو درجة إشباع الحاجات، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١ في المئة من الأسر (٦,٨ في المئة من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥ في المئة من الأسر (٢٨,٤ في المئة من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦ في المئة من الأسر (٤٢,٦ في المئة من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤ في المئة من الأسر (٢٢,٦ في المئة من الأفراد) منها ٢١,٩ من الأسر (١٩,٣ في المئة من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و ٤,٥ في المئة من الأسر (و ٣,٣ في المئة من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

ويبين تناول التوزع الجغرافي للأسر بحسب درجات إشباع الحاجات الأساسية وجود اختلاف في التكوين الاجتماعي بين محافظتي بيروت وجبل لبنان من جهة حيث نسبة الأسر التي تتسم بدرجة عالية من إشباع الحاجات

الأساسية أكبر من نسبة الأسر المحرومة، في حين ينعكس الوضع في المحافظات الأربع الأخرى، ما يؤكد التفاوت بين «المركز» و «الأطراف» وهذا الوضع سبق وأشار إليه تقرير أرفد في نهاية الخمسينات ودراسات عدة أنجزت مطلع السبعينات.

جدول (٢٦): توزع الأسر حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة ـ التصنيف الخماسي ـ لبنان

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨ ، الجدول ١٣، ص. ٥٤

جدول(٢٧) : توزع الأسر المقيمة حسب دليل أحوال المعيشة، وحسب المحافظات ـ التصنيف الخماسي بالنسب المئوية لمجموع الأسر في المحافظة

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧٤	٠,٥٤	١٠٠
الشمال	١٢,٠	٣١,٨	٣٧,٦	١٥,٩	٢,٧٤	١٠٠
البقاع	٩,٨٨	٣٠,٧	٤٣,٥	١٤,٦	١,٣٣	١٠٠
الجنوب	٧,٣٥	٢٩,٦	٤٤,٧	١٦,٢	٢,٢٠	١٠٠
جبل لبنان	٤,٤٣	٢٠,٣	٤٣,٦	٢٦,١	٥,٥٣	١٠٠
بيروت	٢,٦٤	١٥,٧	٣٨,٧	٣٣,٢	٩,٧٦	١٠٠
كل لبنان	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠

المصدر: المرجع السابق، الجدول ٢٧، ص. ٧١.

أما المناطق الأكثر حرماناً فهي في معظمها أقضية ريفية. وتأتي في رأس قائمة الحرمان الاقضية التالية: بنت جبيل، الهرمل، عكار، مرجعيون، المنية، بعلبك، صور والأقضية الأقل حرماناً هي: كسروان، بيروت، المتن، عاليه، الكورة. والتفاوت الأكبر هو بين قضاء جبيل حيث نسبة الأسر المصنفة ذات درجة إشباع متدنية تبلغ ٦٧,٢ في المئة من الأسر المقيمة في القضاء، وبين قضاء كسروان حيث تبلغ هذه النسبة ١٣,٥ في المئة.

وتؤدي دراسة نصيب الأسر من الحرمان بحسب الأقضية المقيمة فيها من مجموع الأسر المحرومة في لبنان إلى نتائج تتيح التعرف على الحجم العددي التقريبي للفئات المستهدفة وأماكن تواجدها: يتجمع المحرومون في الأقضية المدينية بنسبة عالية (٥٧,٤ في المئة من السكان المحرومين يتجمعون في ٧ مناطق مدينية)، لا سيما في العاصمة وضواحيها (٢٥,٣ في المئة من إجمالي السكان المحرومين). إن معظم هؤلاء هم من النازحين إلى العاصمة والضواحي (أو المدن الأخرى) من الأرياف المحرومة.

أما ترتيب الأقضية من حيث العدد الفعلي للسكان المحرومين الذين يقطنون فيها، فقد جاء على الشكل التالي: عكار (١٢,٥ في المئة من إجمالي المحرومين)، بعبدا (١١,٨ في المئة)، طرابلس (٨,٢ في المئة) بعلبك (٧,٦ في المئة)، بيروت (٧,٢ في المئة)، المتن (٦,٣ في المئة)، صور (٥,٧ في المئة)، المنية (٥,١ في المئة).

ويترافق الحرمان مع نسب مرتفعة لصغار السن (صفر ـ ١٤ سنة) ونسب مرتفعة نسبياً للمسنين (٦٥ سنة وأكثر). ويرتفع متوسط عدد افراد الأسرة في الأسر المحرومة عن المتوسط الوطني، كما ترتفع فيها نسبة الترمل. كما يترافق الحرمان مع تدني المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبطالة.

١٣ ـ البيئة

تشير الدراسات المتوافرة إلى التدهور الكبير الذي يهدد مقومات الثروة الطبيعية والصحية والسياحية والاقتصادية في السنوات المقبلة، إذا لم تتخذ إجراءات سريعة وفعّالة لمعالجة مصادر الإختلالات من جراء التدهور البيئي.

ويعاني لبنان من تلوث الهواء في المناطق المكتظة وتلوث مياه الشاطىء ومشكلة قطع الاشجار وتقلص المساحة الخضراء وتراكم النفايات الصلبة وتسرب النفايات السائلة الى المياه الجوفية والبحر وتسميم البيئة في بعض المناطق، وذلك بفعل انعدام المعرفة او عدم التقيد بالقوانين او عدم كفاية القوانين الموجودة. وقد يعود ذلك ايضا الى ازدياد الحاجة الى الموارد الطبيعية والنمو الصناعي وضغوط الفقر والتوسع العشوائي للمدن.

وقد قدرت الكلفة الإجمالية للتدهور البيئي بنحو ٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٤. وتتمثل خطورة هذا الوضع المستمر والمتزايد في انعكاسه سلباً على النمو الاقتصادي وتهديده للتنمية المستدامة. لذلك لا بد من انتهاج سياسة بيئية تندرج في إطار السياسة السكانية والتنموية الشاملة.

ثانيا: استراتيجيات السكان والتنمية

١ ـ تطور السياسة السكانية

في موازاة تنفيذ خطة إعادة الإعمار والإنماء وإعادة بناء القدرات المؤسسية للدولة اللبنانية، حدث تطور بارز في مجال إنشاء الآليات الملائمة لمعالجة القضايا السكانية وبلورة السياسة السكانية في لبنان. ففي عام ١٩٩٣ تم تشكيل اللجنة الوطنية للسكان بهدف التحضير لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في العام ١٩٩٤. وقد جرى تحويل هذه اللجنة في العام ١٩٩٤ إلى لجنة وطنية دائمة للسكان، وأعيد تنظيم هيكليتها في العام ١٩٩٩ بهدف زيادة تمثيليتها وفعاليتها بعد أن ألحقت بها سكريتاريا فنية. وتتشكل هذه اللجنة من وزير الشؤون الاجتماعية رئيساً، والمدير العام للوزارة، نائباً للرئيس، وممثلاً

عن كل من الوزارات والإدارات الرسمية المعنية بقضايا السكان (١١ ممثلاً) وممثلين اثنين عن الهيئات الأهلية (جمعية تنظيم الأسرة والمجلس الوطني للخدمة الاجتماعية). كما تضم ثمانية خبراء في مجالات علمية مختلفة ومنسق لأعمالهم. وقد قامت اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وسكريتاريتها الفنية بإعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوكلت اللجنة وسكريتاريتها بمهام تنسيق ومتابعة وتقويم هذه السياسة وبرنامجها التنفيذي ضمن إطار الخطة التنموية الشاملة للبلاد.

لقد نصّت مقدمة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية على أن هذه الوثيقة تشكّل الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان ومدخلاً للخطة التنفيذية للسياسة السكانية التي سيتم إعدادها وتطبيقها بالتعاون مع/ وبين الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بالقضايا السكانية في لبنان. كما تؤكد المقدمة نفسها على أن تضمين الوثيقة بعض البنود التي جاءت في توصيات مؤتمر القاهرة الدولي للسكان يشير إلى التزام لبنان بتوصيات هذا المؤتمر.

تضمنت الوثيقة الوطنية للسياسية السكانية عدداً من الغايات (GOALS) والأهداف (Objectives) فركزت على الهجرة الخارجية التي ازدادت مؤخراً بسبب الضائقة الاقتصادية والتي تطاول على وجه الخصوص الفئات الشابة من السكان، والفوارق المناطقية في مستويات الخصوبة وتأثير المستويات العالية للخصوبة وتقارب الولادات على صحة الأم والطفل، والنتائج المترتبة على التحول الديموغرافي في لبنان لجهة ارتفاع نسبة المعمرين من السكان وتطور المضمون الحقيقي لنسبة الإعالة بسبب طول مدة الدراسة وطول العمر. وبالتالي، فإن أولويات السياسة السكانية الوطنية ترتبط بأمور عدة أهمها تأكيد اتساق اتجاهات المتغيرات الديموغرافية مع أهداف التنمية المستدامة وإدماج البعد السكاني في كل نواحي التخطيط بما يضمن تفعيل دور المرأة في المجتمع وزيادة مشاركتها في الدورة الاقتصادية والسياسية، وتحسين مستوى الصحة

الإنجابية خاصة في المناطق الأقل نمواً وتقديم الرعاية والحماية اللازمتين للأمهات والأطفال، وخفض نسبة البطالة خاصة بين الشباب وإعطائهم الدعم اللازم للحد من هجرتهم إلى الخارج. ومن أولويات السياسة السكانية أن تسعى من خلال الخطط القطاعية إلى الإهتمام برفاه ومشاركة المسنين وتوفير التدريب والبيئة الاجتماعية والعمرانية الملائمة للمعوقين وكذلك عقلنة الهجرة من الريف إلى المدن وإعادة ما تبقى من مهجري الحرب اللبنانية إلى ديارهم.

خلال السنوات القليلة الماضية، بُذلت أيضاً جهود حثيثة من أجل إرساء قاعدة بيانات سكانية واجتماعية واقتصادية عامة. ولقد ارتكز إعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية على نتائج المسوحات والدراسات التي تم تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ ومنها بشكل خاص تلك الخاصة بمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) والمسح اللبناني لصحة الأم والطفل (١٩٩٦) ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر (١٩٩٧) والتقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان (١٩٩٨)، وعلى الدراسات التحليلية المعمقة لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن التي قامت بها مجموعة من الباحثين المعنيين بالقضايا السكانية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية الدائمة للسكان.

لقد حصل تقدم في مجال جمع المعلومات عن السكان والصحة الإنجابية وأوضاع المرأة، ما أتاح توسيع دائرة الأبحاث المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية لتشمل المؤسسات الرسمية والأكاديمية والجمعيات الأهلية. وقد تناولت هذه الأبحاث محددات الظواهر الديموغرافية والصحة الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي والفقر بالإضافة إلى قضايا أخرى. لكن رغم هذه الإنجازات، ما زلنا نفتقر إلى قاعدة شاملة وموثوقة للبيانات والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. أما البيانات والمؤشرات المتوافرة فهي غالباً ما تبدو متضاربة وقاصرة في شمولها ولا تعكس الأوضاع الآنية.

وبشكل عام، يعاني لبنان من غياب الإطار الإحصائي الشامل الذي توفره التعدادات الدورية للسكان، وضعف القدرات الوطنية في إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها واستخراج المؤشرات، وضعف شبكات الاتصال بين منتجي البيانات ومستخدميها وندرة الأبحاث النوعية والثقافية ـ الاجتماعية.

٢ ـ الإطار المؤسسي للسياسات والبرامج

أمام التحديات التي تواجهها في سياق التزامها تحسين نوعية حياة السكان وتحقيق التنمية المستدامة، سعت الدولة اللبنانية إلى العمل على مستويين: المستوى الأول يتعلق بعملية التخطيط في حين يرتبط المستوى الثاني بالأطر المؤسسية المناسبة وشبكات الاتصال.

٢ ـ ١ على مستوى التخطيط الكلي والقطاعي

بعد خطة النهوض الوطني العاجل التي أعطت الأولوية للتأهيل الفوري للبنية التحتية المادية والاجتماعية، وضعت الحكومة في عام ١٩٩٤ خطة عشرية عرفت باسم الخطة ٢٠٠٠ للإنماء والإعمار. تمثل هدف هذه الخطة في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد خلال هذه الفترة من الزمن مع التركيز على عملية إعادة الإعمار المادي، وإنما مع أخذها في الإعتبار توزيع الإستثمار العام مناطقياً. وقد تم التصديق على هذه الخطة بصيغة قوانين ـ برامج موزعة على القطاعات والوزارات المختلفة. كما تبين فيما بعد أن العديد من أهداف الخطة ٢٠٠٠ كان بعيد المنال.

في نهاية العام ١٩٩٨، سعت الحكومة إلى وضع خطة إنمائية خمسية تراعي أولويات الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع ومقتضيات الإنماء المتوازن بالتركيز على المناطق الأقل تطوراً، وتنمية القطاعات الإنتاجية لا سيما منها الصناعة والزراعة، واستكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها في إطار الخطة ٢٠٠٠ للإنماء والإعمار. وقد حال التغيير الحكومي الذي حصل بعد سنة دون تنفيذ هذه الخطة.

وفي بيانها الوزاري الذي قدمته إلى مجلس النواب في بداية شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٠، وبانتظار إعلان الخطة الإنمائية الخمسية، وهي في صدد وضع اللمسات الأخيرة على نصها، حددت الحكومة الحالية توجهاتها العامة في قضايا عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إيلاء إهتمام خاص للمناطق المحررة وإعادة تأهيلها وتنميتها بعد الدمار الشامل الذي أصابها نتيجة الاحتلال الاسرائيلي على مدى أكثر من عقدين من الزمن.
- ترسيخ الوفاق الوطني وعودة المهجرين.
- الإهتمام بمشاكل الشباب وتهيئة الظروف المناسبة لمشاركتهم الكاملة في القرارات الوطنية وتزويدهم بالمعرفة لمواجهة المستقبل بثقة تامة.
- التشديد على دور المرأة في تنمية المجتمع وأهمية مشاركتها في الحياة العامة والنشاط الاقتصادي.
- تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في العملية التنموية.
- تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات ونصّ قوانين واتخاذ إجراءات لتحفيز القطاع الخاص وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- اعتبار التعليم بكل أشكاله وعلى كل مستوياته أولوية وطنية ملحّة، وإيلاء أهمية خاصة لأبعاده الاجتماعية والسياسية.
- إيلاء الأولوية لقضايا البيئة واعتماد سياسة واضحة مع توقيت زمني لتحقيقها نظراً إلى التدهور الكبير الذي أصابها.
- خلق فرص عمل و تشجيع التدريب المهني للشباب في المجالات المطلوبة وفي المناطق الريفية للحد من الهجرة نحو المناطق المدينية.

وقد استُهل البيان بالإنجاز التاريخي الذي حققه لبنان والمتمثل بالتحرير وإعادة المناطق المحتلة في الجنوب إلى أحضان الوطن، في حين احتل الشأن الاقتصادي، وعلى وجه التحديد إعادة عجلة الدورة الاقتصادية، حيزاً هاماً من

البيان، ما يعكس أولوية هاتين المسألتين بالنسبة إلى الحكومة الحالية دون إغفال أهمية القضايا الأخرى.

في المجال الصحي، تسعى وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الأهلي إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية المبنية عل تطوير شبكة شاملة من المراكز الصحية الموزعة بشكل متساوٍ على جميع المناطق بحيث تشمل العناية الوقائية والعلاجية. وقد بدأ التنفيذ الفعلي بتشكيل شبكة وطنية للرعاية الصحية الأولية في موازاة مشروع إعادة تأهيل القطاع الصحي الرسمي وتعزيز قدراته المؤسسية بالتعاون مع البنك الدولي.

وحالياً، تبذل الجهود لاستكمال وضع «استراتيجية الصحة الإنجابية» بعد تشكيل «اللجنة الوطنية لتسيير وتنسيق برنامج الصحة الإنجابية» في آب من العام ١٩٩٩. وتتميز توجهات هذه الاستراتيجية بتوفير خدمات ذات نوعية عالية ومستدامة في جميع المناطق ولكل الفئات المستهدفة، مع التشديد على حاجات المناطق والفئات المحرومة.

في مجال التعليم، انتهى العمل على وضع استراتيجية تحت عنوان «التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥». وتقدم هذه الاستراتيجية أهدافاً مثلى للتربية والتعليم في لبنان في المستقبل، مثل توفير التعليم الأساسي للجميع وتكوين المجتمع المتعلم، وجودة التعليم ومخرجاته ومساهمته في الاندماج الاجتماعي وفي تلبية حاجات سوق العمل وفي التطوير القطاعي. وتعتبر الاستراتيجية أن الحكم الصالح وحسن التسيير وترشيد الإنفاق وزيادة الموارد هي أركان قيادة النظام التربوي من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي كل واحدة من هذه القضايا تقدم الاستراتيجية تشخيصاً ملخصاً وتوجهات أساسية.

في العام ١٩٩٨ أقر مجلس الوزراء «الاستراتيجية الوطنية للاستخدام والتنمية المستدامة في لبنان». وهذه الاستراتيجية هي عبارة عن خطوط كبرى أساسية لخطة شاملة تغطي في صورتها المثلى زيادة فرص العمل ولجم البطالة

والحد من الفقر، إضافة إلى كل الحالات الطارئة التي قد تواجهها سياسة الحكومة في مجال الاستخدام حاضراً ومستقبلاً. كما تتضمن توجهات لعمليات الإصلاح التربوي والتي لا بد من أن تأخذ منحى معاكساً للاتجاه الحالي. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول المنطلقات الرئيسة لتحفيز الاستخدام وواقع القطاعات الرئيسة في الاقتصاد اللبناني وقدرتها على المنافسة والبطالة والإنتاجية وتنمية الموارد البشرية وإدارتها ومساهمة المرأة في عملية التنمية والإنتاج والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال وعلاقتها بسوق العمل وأخيراً حماية البيئة وانعكاسها على الاستخدام.

من ناحية أخرى، تضافرت جهود كل من «اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة» و «اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة» بعد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بيجينغ في العام ١٩٩٥، لوضع استراتيجية وطنية خاصة بالمرأة اللبنانية. وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على مختلف المستويات، وضمان حقوق المرأة وحصولها على السبل المأمونة والمستدامة في العيش الكريم، وتمكينها، وزيادة حجم مشاركتها في هياكل السلطة وصنع القرار، وتعميم مشروعية المساواة بين الرجل والمرأة في الثقافة الاجتماعية وفي أنماط السلوك. وتشتمل هذه الإستراتيجية على عناصر تندرج في مجالات عدة (التشريعي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي والبيئي والإعلامي والاحتلال) وتحدد الأهداف والإجراءات في كل مجال.

وغني عن القول بأن كل استراتيجية من هذه الإستراتيجيات ومكوناتها تتطلب وضع خطة تنفيذية لها تلحظ الوسائل المعتمدة ومراحل التنفيذ والمداخل المطلوبة والكلفة التقديرية ووسائل التمويل، فضلاً عن البعدين الإعلامي والتحفيزي. ولا بد من تضافر الجهود لإيجاد آلية تربط بين كل هذه الاستراتيجيات من جهة والسياسة السكانية وخطتها التنفيذية من جهة أخرى.

٢ ـ ٢ على مستوى الأطر المؤسسية المناسبة وشبكات الإتصال

إنسجاماً مع الأولويات المحددة في الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية والبيان الوزاري ، بذلت الحكومة جهوداً لتوسيع نطاق الشراكة وشبكات الاتصال والمشاركة المجتمعية واللامركزية. ولهذه المسائل أهمية كبيرة في تنفيذ السياسات والبرامج السكانية.

منذ إقراره في العام ١٩٢٦ يساوي الدستور اللبناني بين كل اللبنانيين كما أن مقدمته التي أضيفت في العام ١٩٩٠ تؤكد على التزام لبنان بتطبيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة. وقد ابرم لبنان ٥ من أصل ٦ اتفاقيات دولية حول حقوق الإنسان وتحفظ على اثنتين منها وهما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ومنذ بداية القرن الماضي شهد لبنان نشوء جمعيات أهلية وتطوعية أخذت على عاتقها واجب توفير الخدمات الاجتماعية والصحية في السلم والحرب. وقد لعبت هذه الجمعيات ـ وما تزال ـ دوراً فعّالاً في تأمين وتلبية الحاجات الملحّة للسكان. ويفوق عدد الجمعيات الأهلية ال٣٠٠٠ وهي في تزايد مستمر. وفي العام ١٩٨٧ تم استحداث اللجنة البرلمانية للسكان والتنمية بهدف التواصل مع المجالس النيابية العربية والعالمية في المجالات السكانية؛ وقد عهدت مسؤولياتها لاحقاً إلى اللجنة البرلمانية للإسكان والتعاونيات والمهجرين والسكان. وشكّلت في العام ١٩٩٤، كما سبق وأشرنا، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وألحقت بها سكريتاريا فنية جرى تطويرها للإسهام في المهام التخطيطية والتنفيذية للأنشطة والبرامج الموكلة للجنة، ومن بينها مهام تنسيق ومتابعة وتقويم الأنشطة المرتبطة بالتنفيذ القطاعي للسياسات السكانية. وفي عام ١٩٩٦ تم تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة بهدف تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للمرأة الذي انعقد في بيجينغ عام ١٩٩٥.

وفي سياق تطور الأطر المؤسسية حصل تقدم واضح في إرساء الأطر

الإحصائية والمعلوماتية مع تكثيف جهود جمع البيانات السكانية بمصادرها المختلفة وتعزيز القدرات الوطنية واستعادة إدارة الإحصاء المركزي لدورها في وضع جميع الإحصاءات العائدة لحياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناء قدراتها المادية والبشرية والفنية.

على رغم هذه الظروف المؤاتية لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية، تواجه الدولة اللبنانية تحديات كبيرة يتمثل أبرزها في مستوى الدين العام والعجز في موازنة الحكومة في ظل التحولات التي تشهدها البلاد على الصعيد الديموغرافي وتزايد الضغوط على الخدمات الأساسية، والخلل الموجود أصلاً والذي تفاقم خلال الأحداث الداخلية في التوزيع الداخلي للسكان والهجرة بشقيها الداخلي والخارجي وفوارق مناطقية في الخصائص الديموغرافية وفي مؤشرات الصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي والفجوة بين الجنسين على مستويات عدة بالإضافة إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وتردي الأوضاع البيئية. يضاف إلى هذه التحديات ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة في مجال السكان والتنمية.

ثالثاً: الحاجات الملحة في مجال السياسات والبرامج السكانية

خلال السنوات القليلة الماضية حدث تحوّل من التركيز على إعادة البناء والإعمار نحو إيلاء الشأن الاجتماعي وقضايا السكان أهمية أكبر والاتجاه نحو تحقيق الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في إطار توصيات وخطط عمل المؤتمرات الدولية وفي مقدمتها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر المراجعة الخمسية (ICPD + 5).

ورغم التقدم الذي تحقق في هذا المجال، يبقى أن هناك تحديات تواجه الدولة لوضع قيد التنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعة. ويتمثل التحدي المركزي في وضع قيد التنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة السكانية الذي ينكب الآن على اعدادها خبراء اللجنة الوطنية الدائمة للسكان. كما يشكل غياب خطة تنموية شاملة تحدياً أكبر. لذلك، يبدو أن هناك حاجة ماسة لمزيد من الالتزام

الحكومي لادماج أهداف السياسة السكانية ومضامينها في إطار الخطط القطاعية، ومتابعتها وتقويمها، مع توفير الأسس المادية والفنية لذلك. ولا يمكن أن يتحقق التطور في هذا المجال بمعزل عن تعزيز القدرة البشرية والفنية والتقنية للسكريتاريا الفنية للجنة الوطنية للسكان وإرساء وتفعيل قنوات الاتصال بينها وبين النقاط الارتكازية للسياسة السكانية في الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات الأخرى الممثلة في اللجنة. ولتحقيق هذا الإلتزام تبرز الحاجة للإهتمام بالبعد المتمثل بالحث والتحفيز Advocacy.

كما أن هناك حاجة ماسة لتعزيز قاعدة المعلومات الضرورية للسياسة السكانية على رغم اتساع دائرة جمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية. أما البيانات المتوافرة فهي قاصرة عن توفير المادة العلمية اللازمة لإجراء الاسقاطات واستخراج المؤشرات بما فيها الخاصة بالنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية. ولسد هذه الثغرات يتعين تضافر الجهود للنهوض بالإحصاءات السكانية وتطوير تقنيات جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها وتحليلها. وفي هذا المجال بالذات يبرز دور إدارة الإحصاء المركزي في اعتماد الدورية في جمع البيانات عن السكان والبيانات الأخرى المتعلقة بهم. كما لا بد من ضرورة تفعيل وتنشيط وحدات الإحصاء في الوزارات والمؤسسات العامة ومراكز البحوث على جميع المستويات والتنسيق بينها وبين إدارة الإحصاء المركزي.

ومع أن برنامج التعاون السابق (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١) بين الدولة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وفر التدريب للكوادر الوطنية، إلاّ أن هناك مزيد من الحاجات للتدريب في مجال جمع البيانات ومعالجتها وتجهيزها ونشرها وتحليلها واستخراج المؤشرات اللازمة للمتابعة والتقويم وفي مجال تطوير نظم المعلومات الوطنية حول السكان والنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والموارد البيئية.

ولا بد من الإشارة إلى أن التطور الحاصل على صعيد الأنشطة السكانية في

لبنان لم يتعزز بتطور مماثل على صعيد العمل التشريعي في مجال السكان. ولا يخفى على أحد أن الخطاب السياسي للبرلمانيين الموجه إلى الناخبين كان دائماً عاجزاً عن التعبير عن هموم السكان وتطلعاتهم. كما أن حقهم في الإشراف الدائم على فعاليات الجهات التنفيذية لم يترجم إلى المساءلة الدستورية للأفراد المنفذين الذين يتعين عليهم تحقيق أهداف البرامج والسياسات السكانية.

لذلك، وانطلاقاً من تجارب دول العالم وبعض الدول العربية، واعتماداً على التوصيات الصادرة عن البرلمانيين العرب، لا بد من أن يتبوأ البرلمان اللبناني المهام الموكلة إليه في مجال ترسيخ ودعم والإشراف على حسن تنفيذ السياسة الوطنية للسكان ومتابعتها.

المراجع باللغتين الفرنسية والانكليزية

1 - Courbage (Y) et Fargues (Ph), La situation démographique au Liban.Publications du Centre de Recherches, Université Libanaise, Institut des Sciences Sociales, Beyrouth, 1974.

2 - Kasparian (R) et Beaudoin (A), La population déplacée par la guerre au Liban (1975 - 1987). Université Saint Joseph, Beyrouth, Université Laval, Québec, Juin 1991.

3 - Labaki (B), Lebanese emigration during the war (1975 - 1989) in The Lebanese in the world, a century of emigration.Hourani (A) and Shehadi (N),Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris.

4 - League of Arab States,Pan Arab Project on Family Health (PAPFAM). Objectives and Organization.

5 - Republic of Lebanon, Council for Development and Reconstruction (CDR), Recovery Planning for the Reconstruction and Development of Lebanon,Phase 1 Summary Report.International Bechtel Inc. Dar Al- Handasah Consultants, Beirut 1991.

6 - -----, -----, Progress Report. Beirut 1998.

7 - République Libanaise,Direction Centrale de la Statistique, L'Enquête par sondage sur la population active au Liban, Novembre 1970. Direction Centrale de la Statistique, Beyrouth, Juillet 1972.

8 - Republic of Lebanon, Hariri Government Policy Statement presented to Parliament, November 2000.

9 - -----, The High Relief Committee in collaboration with the United Nations Development Programme, Regional socio-economic development programme for South Lebanon. Beirut, July 1999.

10 - -----, Ministry of Labour, National Employment Office, Employment and Sustainable Development in Lebanon: towards a National Strategy for Employment Promotion.National Empoyment Office.Beirut 1999.

11 - Republic of Lebanon, Ministry of Public Health, National Aids Control Programme, Knowledge, Attitudes, Believes and Practices of Lebanese Secondary School Students in relation to HIV/Aids. Beirut 1993.

12 - - - - - -, Lebanese society and out of school youth in relation to HIV/Aids. Beirut 1994.

13 - - - - - -, Knowledge, Attitudes and Behaviour among the Lebanese Population in relation to HIV/Aids. Beirut 1996.

14 - - - - - -, Background Information. Beirut, March 2001.

15 - the National Commission for Women and the NGO Committee of Women Issues in cooperation with UNIFEM, the Lebanese Women's National Strategy.

16 - Naufal (H), Fertility Transition in Lebanon. Paper presented to the International Conference on Population, Health and Environment in the Arab Region, American University of Beirut, May 1997.

17 - Naufal (H), Women's Conditions and Social Environment in Lebanon. Paper presented to the 8th Annual Seminar on Population and Development,Cairo Demogrphic Center, 8 - 10 December 1998.

18 - Naufal (H), Enhansing Lebanese Women's involvement in the Production and Development Process. ILO, UNDP, November 1997.

19 - ESCWA, League of Arab States and UNDP, Second Amman Declaration on Population and Development in the Arab World. Amman, 7 - 8 April 1993.

20 - UNDP in collaboration with the Government of Lebanon, Final Report of the Mid Term Review Meeting of the Country Programme 1997 - 2001. Beirut, July 2000.

21 - UNDP in collaboration with CDR, The National Human Development Report. Beirut, November 1998.

22 - UNFPA, PRSD Mission to the Republic of Lebanon 26/896, 30/9/96, Final Report.

23 - UN Resident Coordinator System in Lebanon, Socio-economic Rehabilitation and Development of Southern Lebanon: An Initial UN System Response. Conference on the Reconstruction of the liberated territories and adjacent areas and on the overall development of Lebanon.Grand Serail, Beirut, 27 July 2000.

24 - United Nations, Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5 - 13 September 1994.

25 - - - - - -, General Assembly, Twenty-first special session of the General Assembly for an overall review and appraisal of the implementation of the Programme of Action of the International Conference on Population and development. Report of the Secretary-General, 5 October 1999.

المراجع باللغة العربية

١ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية للسكان في لبنان، تقرير لبنان الى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢ ـ الجمهورية اللبنانية ـ جامعة الدول العربية، وزارة الصحة العامة، المسح اللبناني لصحة الام والطفل، التقرير النهائي، بيروت ١٩٩٦.

٣ ـ ـــــ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦.

٤ ـ ـــــ، وزارة شؤون المهجرين، عودة المهجرين في لبنان (قصة المدن، اسطنبول، تركيا، ٣ ـ ١٤ حزيران ١٩٩٦).

٥ ـ ـــــ، تقرير الانجازات ١٩٩٧/٨/٣٠.

٦ ـ الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٧.

٧ ـ الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، ادارة الاحصاء المركزي، الاوضاع المعيشية للاسر في عام ١٩٩٧، العدد ٩، بيروت، شباط ١٩٩٨.

٨ ـ ـــــ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة احوال العيشة في لبنان، ١٩٩٨.

٩ ـ ـــــ، وزارة العمل، المؤسسة الوطنية للاستخدام، الاستخدام والتنمية المستدامة في لبنان، بيروت ١٩٩٨.

١٠ ـ ـــــ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، برنامج استراتيجيات السكان والتنمية، الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، بيروت ٢٠٠٠.

١١ ـــــــ، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠١.

الخصخصة.. حل أم فخ؟

وليد حمية

تعتبر الخصخصة واحدة من أكثر المفاهيم إثارة للجدال والنقاش إلى جانب: العولمة والتصحيح الهيكلي، ورفع الحواجز من أمام انتقال البضائع ورؤوس الأموال، إلى آخر ما هنالك من مصطلحات انتجتها عواصم، بل عاصمة القرار التي تحاول فرض إيقاعاتها السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية برمتها. بعدما تلاشت منظومة الدول الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي تاركاً الميدان للإدارة الإميركية الخارجة من الحرب الباردة بانتصار تاريخي كبير. اسهم في تغيير استراتيجيات أكثر دول العالم، وخاصة تلك المحسوبة على المعسكر الاشتراكي السابق، أو التي كانت تدور بفلكه.

وتطرح الخصخصة على نطاق واسع «باعتبارها وسيلة رئيسة لاستئناف النمو. وحل المشكلات الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها الدول النامية المَدينة، أو الدول الاشتراكية (سابقاً)، أو الدول الرأسمالية المتقدمة التي ما زال فيها قطاع عام واسع»[1].

وقد أثار مشروع الخصخصة قدراً كبيراً من الجدال حول صلاح هذا النهج وقدرته على معالجة المعضلات الاقتصادية والأزمات المستفحلة التي تتخبط بها دول المنظموة الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث، وخاصة تلك الأنظمة التي التزمت نهج الاقتصاد الموجَّه، وأقامت أشكالاً اقتصادية ـ اجتماعية عاكست النظام الرأسمالي، وأرست أسساً للحماية الاجتماعية. وطبعت النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي العالمي لفترة تجاوزت النصف قرن...

(١) د. محمد رياض الأبرش، د. نبيل مرزوق: «الخصخصة، آفاقها وأبعادها» دار الفكر ـ دمشق ـ ١٩٩٩م، ص ٨٣.

وأدى ظهور هذا النهج إلى انقسام حاد في الأوساط السياسية والاقتصادية، بين مدافعين عن الخصخصة، ومعارضين لها، فضلاً عن متحفظين يحاولون إقامة نوع من التوازن بين الضدين، وراح كل فريق يسوق الإيجابيات المحتملة والموعودة وراء التزام هذا النهج أو ذاك...

المدافعون عن القطاع العام ينطلقون من كونه يوفر الحماية للمواطنين. ويقدم الخدمات الحيوية بأقل كلفة ممكنة، ويحول دون وقوع الدولة في اسر القطاع الخاص والرساميل المتعددة الجنسيات، ويمنع خضوعها للدول الممولة والدائنة، فيحفظ استقلالها، ويجنبها الوقوع في شراك واسر المديونية التي تكبر ككرة ثلج متدحرجة تأخذ في طريقها السيادة الوطنية والقومية...

أمَّا الذين يروجون للخصخصة، فيعتبرون هذا الطريق الأنجح لإخراج الدول المَدينة من أزماتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب آلاف العاطلين عن العمل...

والسؤال الذي يطرح نفسه في خضم التباين الظاهر بين الاتجاهين هو: أين تكمن مصلحة الدولة ومواطنيها: في استمرار القطاع العام وبقاء دور الدولة الراعية الحاضنة؛ أم في الخصخصة، وانتقال الدولة إلى دور حماية القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وثمة فوارق جوهرية بين الاتجاهين. يتوقف على تبني والتزام أحدهما مصير ومستقبل الشعب والدولة والسيادة الوطنية. فالخصخصة ليست جديدة على لبنان، حيث كانت موجودة في أكثر من قطاع، ثم تحولت إلى القطاع العام ودخلت كنف الدولة بعيد الاستقلال. وها هي معروضة اليوم للخصخصة مجدداً. فأين تكمن المشكلة التي تقف وراء عمليات التحويل: أهي في العام أم في الخاص، أم في كليهما معاً؟..

وهل تقدم العودة إلى ميدان الخصخصة حلاً للمآزق الاقتصادية والاجتماعية أم تطرح مشكلة؟..

وهل تساهم الخصخصة في معالجة العجز في الموازنة ووقف تفاقم المديونية، وخدمة الدين العام، وتخفيف الأعباء عن المواطن اللبناني؛ أم أنها

ستكون خطوة باتجاه دمج الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العالمي، وفتح الأسواق اللبنانية، وتسهيل عمل الخارج على حساب الداخل تلبية «لإرشادات» صندوق النقد الدولي وضغوطات الدول الكبرى؟..

إنَّ الإجابة على هذه التساؤلات المحورية الهامة تستدعي التوقف عند جملة محطات معرفية، تبدأ بتحديد مفهوم الخصخصة، وتمر ببعض التجارب التي دخلت هذه التجربة، وصولاً إلى مسوغات ومبررات الدعوة لاعتماده في لبنان. لنرى في ضوء كل ذلك هل يشكل السير في هذا الطريق مخرجاً للبنان من أزماته أمّ درباً لتقليص سلطة الدولة، وإفساح المجال لإمكانية السيطرة على سياساتها النقدية والاقتصادية وما يترتب عليها من تبعية وارتهان وضياع للسيادة الوطنية؟.

مفهوم الخصخصة

إنَّ اعتقاداً خاطئاً يسود ذهنية السواد الأعظم من الناس حول ما يعنيه مصطلح «التخاص»، أو «التخاصية» وهو المصطلح الذي يقابله باللغة الإنكليزية (PRIVATIZATION). ويطلق على عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. وغالب الظن أن ذلك الاعتماد الخاطيء يعود إلى أن مصطلح «الخصخصة» لا يفي بالدلالة على عملية التحويل، وينطوي على أكثر من معنى وتفسير. وهذا ما جعل الباحثين يرون ضرورة الأخذ بمصطلح عربي، وأن تشكل من أكثر من كلمة ليعطي دلالة واضحة على الموضوع. وهو ما حدث فعلاً عندما استعمل أحد الباحثين مصطلح «التحول إلى القطاع الخاص» بدلاً من مصطلح الخصخصة[1]. «أي التفرغ عن مرافق عائدة للدولة إلى القطاع الخاص، بحيث تغدو ملكيتها وإدارتها في أيدي الأفراد والمؤسسات الخاصة، أو المشاركة مع القطاع العام أحياناً»[2].

---

(١) أحمد أمين بيضون: «القطاع العام بين ترف الموارد وشفافية الخصخصة» النهار ـ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩م، ص ١٣.

(٢) رفعت النمر: «في المصارف والاقتصاد» ـ الدار العربية للعلوم ـ بيروت ٢٠٠٠م، ص ٩٥.

وفي تعريف آخر، أن الخصخصة تعني «نقل ملكية مؤسسات عملاقة إلى سيطرة القطاع الخاص»[١]. وهي «صيغة اقتصادية مدولة يرى فيها آباء البنك الدولي الضابط الأميركي لاقتصاديات العالم، والحل لتعقيدات الكثير من الدول التي يتردى اقتصادها في العجز أو يقع تحت وطأة المديونيات المتراكمة»[٢].

وجاء في قانون الخصخصة الذي اقترحته الحكومة اللبنانية التعريف التالي:

«الخصخصة: بيع كل أصول أو أموال مشروع عام: المادية أو المعنوية أو بعضها، أو تحويل إدارته كلياً أو جزئياً بإحدى الطرق القانونية المختلفة إلى القطاع الخاص بهدف خصخصته»[٣]... وهي لا توجد في صيغة واحدة وإنما بأشكال متعددة معتمدة في غالبية الدول ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ تحويل ملكية القطاع العام جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص.

٢ ـ تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص لتقديم خدمات مؤسسة عامة عن طريق نقل الإدارة أو التأجير.

٣ ـ اعتماد الصيغة الثلاثية: (B.O.T) ـ البناء، التشغيل التمويل.

٤ ـ اعتماد الصيغة الثلاثية: (B.O.O) ـ البناء، التشغيل التملك.

ونهج الخصخصة لا يعني تحويل ملكية المؤسسات العامة جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد. وهو ما أشاعه الشقيقان الدوليان: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، اللذان دفعا الدول النامية إلى تخفيض عملاتها إزاء الدولار. «ورفع الأسعار وإلغاء الدعم. وتخفيض إنفاق الحكومة على خدمات التعليم والصحة والإسكان»[٤]. وابتعاد تلك الدول «عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر

---

(١) غسان العياش: «قانون الخصخصة ناقص ومعيب» السفير ١٩/٥/١٩٩٩.

(٢) عمر حبنجر: «أيهما أصح، خصخصة المرافق الخاسرة أمّ الرابحة» ـ مجلة الصياد، بيروت ٢١/٥/١٩٩٩، ص ٢٧.

(٣) السفير: ١٠/٥/١٩٩٩، ص ٥.

(٤) د. فؤاد مرسي: «معارك سياسية» ـ كتاب الأهالي رقم ٣١ ـ القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص ٢٢٨.

دورها في حراسة النظام»[1]. إضافة إلى فرض تطبيق «الإصلاح الهيكلي». وإطلاق حرية رؤوس الأموال الوافدة، وتحرير التجارة الخارجية، وبيع القطاع العام إلى القطاع الخاص. وذلك بدعوى السعي لتخفيض المديونية ومعالجة العجز بأمل انعاش الاقتصادات المأزومة والمثقلة بالديون.

نشأة الخصخصة

الخصخصة، سواء كمفهوم أو كتطبيق عملي، ليست شيئاً جديداً. فمن حيث المفهوم، «طرح آدم سميث مفهوم الخصخصة منذ أكثر من مائتي عام، كوسيلة للقضاء على الهدر وتعظيم قيمة الأصول. أمّا من حيث التطبيق فيمكن إرجاعها إلى الثمانينيات من القرن الماضي عندما باعت اليابان بعض شركات القطاع العام في أول اتجاه نحو الخصخصة... وتمّ استخدام «مصطلح» الخصخصة في بدايات عقد الثمانينيات، وكان ذلك في بريطانيا التي قادت المسيرة بتطبيق برنامج واسع النطاق للخصخصة...»[2].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الخصخصة محوراً مهماً تدور حوله السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان النامية والمتقدمة. ونمت هذه الظاهرة «في حاضنة الدولة الرأسمالية»[3]. وانطلقت من الأسس التي تقوم عليها النظريات (الكلاسيكية الجديدة) و (الليبرالية الجديدة) باتجاهها النقدي، الذي يرى في «أزمة الدول النامية، بل وفي أزمة الدول الصناعية المتقدمة، أزمة زيادة الإنفاق عن القدرات الفعلية للاقتصاد المعني، وتحدّ من التضخم وتطلق قدرات السوق والمبادرة الخاصة الفردية»[4].

---

(١) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: «فخ العولمة» سلسلة (عالم المعرفة) ـ الكويت تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٩.

(٢) الخضر علي موسى: «هل الخصخصة مفيدة؟» ـ (دراسة في كتاب صادر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عن أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ١٩٩٩، ص ٤٠٤.

(٣) د. أحمد أمين بيضون: مصدر سابق.

(٤) د. محمد رياض الأبرش، د. نبيل مرزوق: «الخصخصة، آفاقها وأبعادها دار الفكر ـ دمشق ١٩٩٩، ص ١٦٠.

قبيل هذا التحول كانت غالبية البلدان الصناعية تسير في ضوء المبادئ التي صاغها الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز، كرد على الكارثة الاقتصادية التي اندلعت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. ورفع كينز الحكومات إلى مصاف المستثمر المالي الرئيسي في الاقتصاد الوطني، كما أناط بها التدخل عبر موازنتها المالية في النشاطات الاقتصادية بغية تصحيح حالات البطالة والركود التي يفرزها السوق...

وكان نجاح المحافظين في الانتخابات البريطانية عام ١٩٧٩، والأميركية عام ١٩٨٠، قد ساهم في إطلاق عقيدة اقتصادية مختلفة كلية كمبدأ لسياستهم، وهي: الليبرالية الجديدة، التي نادى بها مستشار ريغان الاقتصادي ميلتون فريدمان، ومستشار السيدة مارغريت تاتشر، فريدريش فون هايك. وكان هذان قد أوكلا إلى الحكومة الحفاظ على الإطار العام للنظام (الرأسمالي)، مؤكدين على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع.

بناء على هذا الاعتقاد «راحت الحكومات الغربية، الليبرالية النزعة في غالبيتها، تبذل في الثمانينيات، قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود. فألغت ما كان سائداً من رقابة، وتدخلات حكومية، ولم تكتفِ بهذا فقط، بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج وبوسائل الضغط الأخرى»[١].

في سياق هذه المتغيرات لم يكن هدف الخصخصة في الدول الرأسمالية التخلص من خسائر المؤسسات العامة، أو الحصول على الأموال لتسديد الديون وتغطية جزء من العجز. وإنما قامت على نظرية اللورد كينغ (رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية البريطانية) التي تقول بأن الدولة ليست أفضل صاحب عمل. وإن «الحكومة غير مؤهلة لتمتلك وتدير الشركات الانتاجية، ولا يمكنها

---

(١) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: «فخ العولمة» مصدر سابق، ص ٢٠١.

أن تمتلك مشروعا انتاجياً، وتقوم بإصدار الاشتراعات اللازمة لإدارته في الوقت نفسه. ولهذا فإن الخصخصة تؤدي إلى تقدم الشركات ونموها عن طريق المنافسة الخلاقة وليس عن طريق الدعم الحكومي للقطاع العام وتحقيق الديموقراطية بتملك الشركات لأكبر عدد من المساهمين الجدد»[1].

وهذا المسار يناقض النظرية التي سادت خلال خمسينيات القرن الماضي، وتدعو إلى «تدخل الدول لحماية ضعاف ومحدودي الدخل وتأمين أوضاعم الاجتماعية ومنحهم مزية المشاركة في الأرباح الرأسمالية التي يجنيها غيرهم من الناجحين اقتصادياً من ناحية، وكذلك توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق والشوارع والاتصالات السلكية واللاسكلية والمدارس والحدائق والمشافي، وحتى تأميم بعض الصناعات الرئيسية بقصد دعمها اقتصادياً، أو التأكيد على دورها الاجتماعي»[2].

إضافة لذلك، وجد القطاع الخاص نفسه، حتى في الدول المتقدمة معرضاً لنار الماركسية من الشرق، ومستهدفاً من الغرب بضغوط أنصار الكينزية ومدرسة الرفاه الاجتماعي.

إلاّ أن سياسة الاستدانة والاقتراض التي سارت عليها معظم دول العالم المتقدم والنامي، لمعالجة العجز الكبير في الميزانية، قد فاقمت الأزمات الاقتصادية طيلة فترة حكم الاشتراكيين بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. ومهدت الطريق أمام عودة المحافظين إلى الحكم في إنكلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وتمكنوا من الإطاحة بكل النظريات الاجتماعية والاقتصادية المبنية على التكافل الاجتماعي. وأعادوا التأكيد على منح الفرد كل الدعم اللازم لتحقيق ذاته وتلبية طموحه من أجل الامتياز.

وتكرس هذا المنهج عالمياً، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي منظومة

---

(١) د. أحمد أمين بيضون: مصدر سابق.

(٢) د. محمد رياض الأبرش، د. نبيل مرزوق: «الخصخصة...» مصدر سابق»، ص ٣٠.

الدول الاشتراكية، حيث بات العالم كله ميداناً رحباً لسياسة اقتصاد السوق، الذي روج له الشقيقان الدوليان: البنك والصندوق، وفرضاه في الدول النامية وأوربا الشرقية، ومن ضمنه الخصخصة التي تستدعي بالضرورة بيع الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين والأجانب للحصول على موارد إضافية تدعم بها ميزانياتها. . .

وقد شبَّه بعض المفكرين السياسات الاقتصادية في العالم المتقدم بأوركسترا تغيِّر ألحانها من حين لآخر كلما ملّ سامعوه مع مرور الزمن اللحن الذي تعزفه.

وهكذا مررنا بمرحلة تعظيم أهمية القطاع الخاص قبل العام ١٩١٤م، إلى مرحلة اعتبار القطاع العام الحل الوحيد لهذه العلل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإنسانية، حتى العام ١٩٩١م. وها نحن نمر بمرحلة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص. بعد إدانة القطاع العام واعتباره قطاعاً بطيئاً كسولاً يفتقد إلى الإبداعية الفردية، والحركة الديناميكية والحافز المادي.

ورغم شيوع نهج اقتصاد السوق، إلاَّ أن ثمة ما يميز ترجمات آلياته بين الدول الرأسمالية المتقدمة، وتلك الدول النامية، أو تلك التي كانت شيوعية، فمؤسسات السوق في البلدان المتقدمة، هي وليدة عملية تاريخية طويلة امتدت لبضعة قرون. وليس من السهل استيراد تلك الآلية بنفس درجة التنظيم والكفاءة لزرعها في وسط تاريخي وثقافي واقتصادي مغاير، لكي تقوم بالدور والوظائف نفسها، لأنها عندئذٍ تصبح عملية أشبه ما تكون بعملية «زرع الأعضاء». «وعندما حاول بعض الخبراء الأجانب والليبراليين الروس ذلك في روسيا ـ في أعقاب سقوط النظام الشيوعي ـ لم يتشكل هناك اقتصاد سوق بالمعنى المتعارف عليه مدرسياً، بل تشكل بدلاً من ذلك اقتصاد المافيات. . . لأن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق لا تتم بالضغط على أزرار أوتوماتيكية، لنقول للسوق كن فيكون»[1].

---

(١) د. محمود عبد الفضيل: «العرب والتجربة الآسيوية ـ الدروس المستفادة» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٠٠٠م، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

وللدلالة على خطل سياسة «الضغط على الأزرار الأوتوماتيكية نشير إلى ما ورد في «تقرير مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي في نيسان/ إبريل ١٩٩٩م، أن عدد الفقراء في دول الاتحاد السوفياتي السابق قد ارتفع من ١٤ مليون مواطن عام ١٩٨٩م إلى ١٤٧ مليوناً في منتصف التسعينيات»[١].

نستنتج مما تقدم أن «الأمور ليست مؤاتية كما تبدو في الغرب، وأن ظروف بريطانيا في طرح بعض الأمور الخاصة بالنقل من القطاع العام إلى الخاص ليست مهيأة بالدرجة نفسها في المنطقة العربية»[٢]، مثلاً.

ويبدو أن انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي المنظومة الاشتراكية قد عجل في اندفاعة التخصيص، لكونه أعطى دليلاً عملياً ـ كما يقول أنصار الخصخصة ـ على فشل تجربة القطاع العام والاقتصاد الموجَّه من جهة، وأزاح من أمام الدول الرأسمالية النموذج والمثال الذي كانت تتطلع إليه شعوب العالم قاطبة من جهة أخرى.

ولقد لعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً بارزاً في «دفع الدول النامية اعتباراً من العام ١٩٩٤ باتجاه التخصيص واقتصاد السوق بالقوة نفسها التي دفعاها في الخمسينيات والستينيات إلى التنمية الاقتصادية في إطار نموذج الشيوعية بدون شيوعيين. وأنواع من التخطيط المركزي المستند إلى النظرية الكينزية، مستخدمين الأدوات المعتادة ذاتها في الترغيب والترهيب أي: العصا والجزرة»[٣].

الدول النامية بين الشقيقين الدوليين

تمتاز شروط صندوق النقد الدولي بما يلي:

١ ـ إعطاء الاقتصاد الحر كمية أوسع من الحرية، وإلغاء القيود المفروضة على

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٢) رفعت صدقي النمر: «في المصارف والاقتصاد»، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٣) د. محمد رياض الأبرش، د. نبيل مرزوق: «الخصخصة...» مصدر سابق»، ص ٤٦.

التجارة الخارجية واتباع سياسة «الباب المفتوح» للمصالح الغربية. فتغزو البضائع والأموال الأجنبية الأسواق وتنافس المحلية منها. وتأخذ رؤوس الأموال الغازية حريتها في شراء المنشآت المحلية، أو بناء الجديدة منها.

٢ ـ تخفيض العجز الحكومي عن طريق الامتناع عن الصرف على الشؤون الاجتماعية: كالتربية والصحة العامة والثقافة.

٣ ـ بيع الممتلكات الحكومية إلى الشركات الأهلية، وإلغاء التأميم وبيع أسهم الدولة إلى القطاع الخاص، المحلية والأجنبية.

٤ ـ إلغاء الضمان الاجتماعي، إن كان موجوداً، في وقت تشتد فيه البطاقة نتيجة إغلاق المصانع لإفلاسها أو لقلة أرباحها.

٥ ـ تخفيض سعر العملة المحلية بالنسبة للدولار، وبالتالي رفع قيمة الديون المتراكمة والتي تحسب قيمتها وفوائدها بالدولار...

٦ ـ رفع نسبة الفوائد المصرفية على القروض، بما يضع عقبة أمام المستثمرين المحليين تحول دون اقتراضهم.

٧ ـ فرض سياسة التقشف عن طريق إزالة القيود المفروضة على الأسعار، بل رفعها، مقابل إزالة القيود الفروضة على الحد الأدنى لأجور العمال[1].

أمَّا البنك الدولي، الذي أخذ على عاتقه ما أسماه بـ «برنامج التعديلات الهيكلية»، فيقدم الديون إلى أعضائه من الدول النامية لتخفيف عجزها التجاري، لكن هذه الديون تُدفع بشرط أن يقوم البلد الذي يستلمها بتبني السياسة الاقتصادية التي يقررها البنك الدولي والتي تسمى غالباً: «الليرالية الاقتصادية»، وتعني إلغاء المؤسسات المؤممة (الحكومية) كالماء والكهرباء والبرق والبريد والهاتف... الخ

وهذه السياسات تتيح للرساميل الأجنبية، وخاصة المتعددة الجنسيات

---

(١) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ دار الحكمة ـ لندن ٢٠٠٠م، ص ٥٩.

القبض على مقدرات الدول النامية، وغيرها من الدول المأزومة. وعلى سبيل المثال «فقد تمكن البنك التجاري السويسري «كريديت سويس» من شراء مصرف في كوريا الجنوبية بسعر أقل من ٢٠٪ من سعره قبل الأزمة. وتمكنت شركة ميريل لينج الأميركية من السيطرة على بنك الاستثمار التايلاندي بينما نجحت شركة ليهمن الأميركية من شراء بنك «بريكراين» التايلاندي للاستثمار بعد اعلان إفلاسه.»[١].

منعطف السبعينيات، نتائج اجتماعية سلبية

بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية في الظهور في النظام الرأسمالي العالمي منذ أوائل السبعينيات، وترافقت مع تصحيح أسعار النفط، مما دفع إلى تسريع عملية التطوير التكنولوجي والتغييرات في بنية وقطاعات الانتاج. وأدت إلى تقليص الطلب على المواد الأولية المعدنية والزراعية. وانعكست بتدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية في أوائل الثمانينيات. كما انعكست السياسات المالية وارتفاع أسعار الفائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة بزيادة أعباء القروض وتسديداتها لدى الدول النامية. مما أوجد أزمة مديونية هددت النظام المالي والمصرفي العالمي بالإنهيار نتيجة تورط عدد كبير من المصارف بديون مشكوك في إمكانية تحصيلها في الظروف المستجدة للدول النامية.

وكانت الصناعة المتنامية والمصارف الكبرى قد أخذت ترى في الرقابة البيروقراطية حجر عثرة في طريقها. مما أدى إلى تحرير أسواق رأس المال من الرقابة الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وكندا وسويسرا في العام ١٩٧٠م ومعه بدأ التحول التاريخي في السياسة الاقتصادية من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة، التي انتعشت بوصول المحافظين إلى الحكم في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

ومنذ العام ١٩٨٠م. بدأت الحكومات البريطانية: المحافظة والعمالية ببيع

---

(١) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية»، مصدر سابق، ص ٦٠.

الصناعات المؤممة الناجحة بأسعار زهيدة إلى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة. وأكثر من ذلك قدمت الحكومة البريطانية المعونات المالية العلنية والمستترة إلى مختلف الصناعات بما في ذلك الشركات الأجنبية. كما اتخذت اجراءات لحماية بعض الشركات البريطانية من المنافسة الأجنبية. كإصدار المراسيم اللازمة لحماية الكارتيلات التي تقوم بتثبيت الأسعار. في حين تعمل الحكومة المركزية والبلديات بتقديم المقاولات الضخمة إلى الشركات بغية مساندتها، كما هو الحال مع شركات تعبيد الطرق وصناعة الطائرات والأسلحة.

كما تقوم الحكومة الأميركية بالدفاع عن مصالح شركاتها العملاقة عن طريق تحديد الاستيراد أو منعه، وتحديد أسعار المواد المستورد لكي لا تنافس المنتجات المحلية... والأهم من كل ذلك تقوم الحكومة الأميركية بإرسال جيوشها إلى مختلف أنحاء العالم لقهر الثورات بغية افساح المجال للشركات الأميركية للعمل بأمان ودون منافسة جدية لها. ولعل ما تقدمه الحكومة الأميركية لشركات صناعة الأسلحة عامل أساسي في استمرارية هذه الصناعة بالرغم من انتهاء الحرب الباردة.

في ضوء ذلك، يرسم بعض المفكرين الاقتصاديين صورة قاتمة للمستقبل، شبيهة بصورة الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها. إذا سارت الأمور على منوالها الراهن، حيث سيكون هناك في القرن الحالي «٢٠٪ من السكان يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أمّا النسبة الباقية ٨٠٪ فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلاّ من خلال الاحسان والتبرعات وأعمال الخير...»[1]...

وسوف يكون المشهد العالمي آنئذٍ شديد التباين والاختلاف على رغم الحشد البلاغي عن وحدة مصالح البشرية والحضارة العالمية المشتركة. ويكفي أن نلقي نظرة على مشاهد البؤس والفقر والجوع والحروب والتخلف والأمية

(١) هـ. بيتر مارتين، هـ. شومان: «فخ العولمة»، مصدر سابق، ص ٩.

الذي تعيشه الغالبية الساحقة من شعوب وبلدان الجنوب مقارنة بالغنى الفاحش والتطور الاقتصادي والتقدم العلمي والثقافي لعالم الشمال «فدول الشمال تحتكر ٨٠٪ من الانتاج العالمي، وتسيطر على ٨٠٪ من التجارة الدولية وتستهلك ٨٠٪ من موارد الأرض بينما تبلغ حصة البلدان النامية وهم يشكلون ٨٠٪ من سكان العالم ٢٠٪ من التجارة العالمية و٢٠٪ من الانتاج العالمي، ويستهلكون ٢٠٪ من موارده»[١].

وهذا المآل هو نتيجة لسياسات وقوانين «الليبرالية الجديدة»، التي ألغت الحدود والحواجز أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى وصولاً إلى اتفاقية «الغات» التي ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة وسيطرة رؤوس الأموال، وبهذا الصدد يؤكد مؤلفا «فتح العولمة» أن الجزء الأعظم من العالم يتحول «إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة... وإن مساعدات التنمية التي كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت في خبر كان، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وموت حوار الشمال والجنوب ودخول الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية»[٢]. وهذا الكلام لا يعني أن البلاد الرأسمالية المتقدمة بمنأى عن مثل هذه النتائج.

ففي بريطانيا كتبت صحيفة (الغارديان) في عددها الصادر في ١٥ ـ ٣ ـ ١٩٩٣، تقول: «إن المعدل السنوي للرشاوى والسرقات الحكومية يبلغ ٢٠ مليون جنيه (٣٠ مليون دولار أميركي)، وذلك حسب تقرير وزارة البيئة»[٣]. وفي ٢٩ ـ ٤ ـ ١٩٩٣، كتبت الجريدة نفسها تقول: اعترفت الحكومة بأن زيادة الجرائم في بريطانيا (الديموقراطية) ناجمة عن الفقر والحرمان والبطالة... إذ بلغت الجرائم رقماً قياسياً جديداً حين أعلنت وزارة الداخلية ارتفاع نسبتها ٦٪

(١) نجيب الخنيزي: الحياة (اللندنية) ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٠م، ص ١٠.
(٢) هـ. بيتر مارتين، هـ. شومان: «فخ العولمة»، مصدر سابق، ص ١١.
(٣) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ مصدر سابق، ص ٢٦١.

هذه السنة، فبلغ عدد الجرائم المسجلة سنة ١٩٩٢م في دوائر الشرطة ٥,٦ مليون جريمة (أي أكثر من جريمة واحدة كل ٦ ثوان) وبلغت الزيادة وحدها في السرقات ٧٦٠٠ حادث»[١].

وتشير التقارير الطبية البريطانية إلى شيوع ظاهرة الانتحار واعتبارها «القاتل الكبير الجديد». و «اتسعت شعبيته بصورة مرعبة لأنها قد تضاعفت في العشر سنوات الماضية (أي بين ١٩٨٧ ـ ١٩٩٧). وإن السبب الواضح لهذه الظاهرة هو تهديد البطالة، وعقود العمل قصيرة المدى والاجهاد العصبي عند الرجال»[٢].

وفي ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٩٨، أذاع التلفزيون البريطاني (B B C I) بأن «هناك ١,٥ مليون طفل في بريطانيا يعملون بصورة سرية دون علم الدوائر الرسمية، علماً أن استخدام الأطفال كعمال ممنوع قانونياً»[٣].

إضافة لكل ذلك، فقد أدى نقل ملكية قطاع الكهرباء في بريطانيا إلى القطاع الخاص إلى التراجع في مستوى المعايير واكتفاء القطاع الخاص باستثمارات محدودة وقصيرة الأمد، واضطرت الدولة إلى التدخل من جديد وفرض معايير جديدة لعمل هذا القطاع[٤].

أمّا انعكاسات «الليبرالية الجديدة» على الولايات المتحدة الأميركية فقد وردت في دراسة قدمها معهد السياسة الاقتصادية عن الحياة في الولايات المتحدة بعد حكم رونالد ريغان، جاء فيها:

«إن حياة الأغلبية الساحقة من السكان هي الآن أسوأ مما كانت عليه في

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٢) الغارديان ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٩٧ (المصدر ـ كمال مجيد ـ العولمة والديموقراطية ـ مصدر سابق، ص ٢٦٣.

(٣) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ مصدر سابق، ص ٢٦٣.

(٤) من «مذكرة الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المقدمة إلى المؤتمر العاشر للاتحاد...» ـ (الحرية العدد ٧٩٣ ـ ٣٠ـ١/ ٥ ـ ٢/ ٢٠٠٠م. ص ١٠.

نهاية السبعينيات. فمنذ ١٩٨٧ انخفضت الأجور حتى لحملة الشهادات الجامعية... وكان الفقراء سنة ١٩٨٩، أكثر فقراً مما كانوا عليه سنة ١٩٧٩. وأكد تقرير للكونغريس الأميركي على أن نسبة الجوع زادت ٥٠٪ منذ أواسط الثمانينيات إذ بلغ عدد الفقرا ٣٠ مليون نسمة، وأن ١٢,٥٪ من الأطفال يعانون الجوع. وأن نسبة الأطفال الفقراء في نيويورك هي الآن ٤٠٪ بينما بلغت نسبتهم ٢٦٪ في كل البلاد»[١].

إنَّ نسبة الولايات المتحدة الأميركية واليابان، وهما من أولى الدول التي سارت في هذا الاتجاه، تبين أن مستوى الخدمات والمرافق العامة قد تراجع وأصبح متخلفاً بالمقارنة مع مستوى تطور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني. كما تبين أن القطاع الخاص من خلال سعيه لتحقيق مكاسب آنية وسريعة يعزف عن الاستثمارات طويلة الأمد وذات التكلفة المرتفعة، وتبين في أوائل التسعينيات أن الطرق والمرافق العامة الأخرى ستتطلب من الولايات المتحدة في السنوات القادمة مبالغ باهظة نتيجة عدم مواكبة القطاع الخاص للتطور وعدم أخذه بالاعتبار آفاق التطور المستقبلي.

العرب والخصخصة (نماذج عربية)

«طُرحت فكرة الخصخصة في المنطقة العربية أول الأمر من قبل دوائر أجنبية، وهي تحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض مفكري منظمات التمويل الدولية وهيئات المعونة الأجنبية»[٢] وازداد التركيز على الخصخصة في العالم الثالث بشدة وإلحاح منذ منتصف العام ١٩٨٥م. وكأنها طريق الخلاص الوحيد من التشوهات الاقتصادية التي أصابت الدول النامية، ومنها: التراجع في الأداء وفي معدلات النمو الاقتصادي؛ التضخم/ ومعدل البطالة؛ الخسائر في ميزان المدفوعات؛ سوء الخدمات الحياتية والبنى التحتية في البلاد؛ وعجز الدول عن التمويل المطلوب للتحسين.

---

(١) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ مصدر سابق، ص ٢٧٢.

(٢) رفعت صدقي النمر: «في المصارف والاقتصاد» مصدر سابق، ص ٩٦.

وقد وجدت هذه الأورام «حلولاً» لها في تقارير خبراء الغرب في تحفيز عملية التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة بالتخصيص. . . وفي اقتراحات صندوق النقد الدولي الذي يمتلك إرشادات وتوجيهات جاهزة يقدمها للدول النامية.

وتعتبر مصر من أولى البلاد العربية التي دخلت عصر الانتقال والتحول من العام إلى الخاص. حيث أخذت بسياسة الانفتاح الاقتصادي العام ١٩٧٤ «بهدف تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. ومن هذا المنطلق قدم قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، العديد من الحوافز للمستثمرين كان من أهمها: الاعفاءات الضريبية لمدة تصل إلى عشر سنوات؛ والاعفاء من الخضوع لبعض القوانين المنظمة للاستيراد وأسعار الصرف الرسمية وقوانين العمل والأجور. . .»[1].

وفي ١٤ شباط/فبراير العام ١٩٩٣، أعلنت الحكومة المصرية عن تطبيق برنامجها في خصخصة بعض شركات القطاع العام، وتمَّ تعديل هذا البرنامج في شباط/فبراير العام ١٩٩٦. وبرنامج الخصخصة عبارة عن خطة عمل تستهدف تحقيق جملة أهداف أبرزها:

«١ ـ إعادة هيكلة القطاع العام بتخصيص عائد البيع لسداد ديون مصر للبنوك ودعم الموازنة العامة. . .

٢ ـ توسيع قاعدة الملكية الخاصة وزيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمار الوطني. . .

٣ ـ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية والحد ما أمكن من الهدر. . .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي (الذي يصدره الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، ص ٤٦٦.

٤ ـ الاتصال بالأسواق الخارجية لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات والتقنيات الحديثة. . .

٥ ـ توفير فرص جديدة للعمل، بالإضافة إلى إعادة توزيعها على مؤسسات القطاعين: العام والخاص»[١].

وقد سعت الحكومة المصرية بكل قدراتها لانجاح برنامج الخصخصة بأي ثمن، من خلال توفير كل الإجراءات الإدارية والفنية والتشريعات القانونية اللازمة لهذه العملية، كما أقدمت على تعديل بعض التشريعات بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج الخصخصة، مثل: قانون قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣)، الذي ذلل المعوقات كافة التي تعترض تطور شركات القطاع العام، وساوى بينها وبين شركات القطاع الخاص. . . وقانون رأس المال رقم (٩٥)، لتفعيل سوق رأس المال في تنمية الاقتصاد الوطني. . . تعديل وتطوير النظام الضريبي بما يسهم في جلب الاستثمارات العربية والأجنبية لإقامة مشاريع تنموية. . . وتشجيع القطاع الخاص المصري ليقوى على منافسة السلع الأجنبية المماثلة للسلع المصرية في السوق المحلي والخارجي.

إنَّ نتائج التجربة المصرية تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية قد شهدت حالة من الاضطراد العكسي. حيث تدنت «ديون مصر الخارجية وانخفضت من ٥٠ مليار دولار إلى ٣٠ ملياراً. . .»[٢]. في حين زادت الديون الداخلية «من ٦٠ مليار جنيه إلى ١٨٠ ملياراً. . .»[٣]. وكذلك «انخفضت فوائد الدين الخارجي من ٢,٤٢٥ مليار جنيه مصري في السنة المالية ٩٨/٩٧ إلى ٢,٤٢٥ مليار جنيه في السنة المالية ٩٩/٩٨، أي بفارق يبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيه، في حين

---

(١) د. ناصر عبيد الناصر: «الخصخصة على الطريقة المصرية» ـ مجلة الاسبوعي (السورية) العدد (١٤٤) ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١م، ص ٣٠.

(٢) د. مجدي رياض: «الديون الداخلية لمصر. . . أرقام وشهادات»، صحيفة المستقبل (اللبنانية) ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢.

ارتفعت فوائد الدين الداخلي من ١٢,٢١٩ ملياراً في السنة المالية ٩٨/٩٧ إلى ١٣,٢٥١ ملياراً في السنة المالية ٩٩/٩٨، أي ثلاثة أضعاف ما تمَّ خفضه من أعباء الدين الخارجي»[١]. وبذلك يكون كل «فرد في مصر مدين بحوالي ٥٤٩ دولاراً إلى صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي أو البنوك الغربية الأخرى»[٢].

ويصف الكاتب المصري الأستاذ محمد حسنين هيكل خطورة ذلك على بلد يعتمد حرية العملة بقوله: «إنَّ الدين الداخلي مؤشر خطر إذا نُظر إليه على ضوء ما تحذر منه تقارير البنك المركزي عن نقص في الموارد التقليدية التي كانت تضخ الدولار في النظام المالي المصري. والمشكلة الأخطر في الدين الداخلي في تكاليف خدمته، أي الفوائد التي تدفع عنه والتي ظلت تتصاعد حتى وصلت إلى ١٧ مليار جنيه سنوياً، وهو عبء فائق لميزانية الدولة»[٣]...

أمَّا بشأن البطالة التي تعتبر «نتيجة طبيعية لعملية إعادة التخصيص وإعادة الهيكلة في الدولة التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي فإن القلق يثور من أن تؤدي الزيادة في عدد العاطلين واستمرار البطالة إلى عرقلة القيام بالمزيد من جهود الإصلاح، وإلى حدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية والأمنية، ويشير تقرير صادر عن منظمة العمل العربية إلى أن أعداد العاطلين في الدول العربية بلغ ١٢ مليوناً»[٤]. فيما أشار بيان صادر عن مئة مثقف يساري مصري إلى «تشريد ما يزيد على ٢٥٠ ألف عامل بحجة الخصخصة. وقالوا أن سياسة الإصلاح الاقتصادي المملاة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عمقت من أزمة الاقتصاد المصري...»[٥].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢.

(٢) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٣) صحيفة المستقبل ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠م.

(٤) عمر عبدا الله كامل: الحياة ٤ تموز/يوليو ١٩٩٩م. ص ١٣.

(٥) صحيفة الديار ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩م، ص ١٨.

ورغم كل الخطوات الواسعة التي اتخذتها الحكومة المصرية في مسار «الإصلاح الاقتصادي»، فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يلحّان «على ضرورة قيام مصر بالتغييرات الهيكلية بما في ذلك ميزانية متوازية وإن أمكن تجارة خارجية مربحة، ولكن السيد (حسني) مبارك يعرف أنه لو قرر إلغاء بعض المعونات المالية، فإنه سوف يجد نفسه وسط ثورة شعبية»[١].

يُضاف إلى ذلك، أن منطق «الهبات» و «المساعدات» الأميركية يستبطن ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة، تستهدف دفع النظام المصري لدعم السياسات والتوجهات الأميركية، عامة، وتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، خاصة. فالمطلوب من مصر الآن ـ كما يرى الأميركيون ـ هو «إقناع الفلسطينيين أو الضغط عليهم أو توفير الغطاء اللازم للحل أو المقترحات المطروحة. . .»[٢].

التجربة التونسية

التزمت تونس تحقيق إصلاح اقتصادي هيكلي منذ العام ١٩٨٧. وتطلب منها ذلك إحداث إصلاحات لتوفير الظروف الأساسية الملائمة لسير الاقتصاد، ودعم دور القطاع الخاص. إضافة إلى الحفاظ على التوازن الأساسي لضمان التنمية الشاملة. وتمثلت أهم الخطوات بتحرير التجارة وتحسين تشريعات الاستثمار الأجنبي، وتحرير الأسعار، وإصلاح قوانين الضرائب والقطاع المصرفي، ووضع برنامج تخصيص، وبدأ التنفيذ «منذ نحو (٦) سنوات أو (٧)، وخصصنا حتى الآن ١٤٠ أو ١٥٠ مؤسسة. وفي غضون سنتين نأمل أن ننتهي من كل مشاريع التخصيص»[٣].

وفي سياق السعي لتحسين التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي نفذت

---

(١) كمال مجيد: «العولمة والديموقراطية» ـ مصدر سابق، ص ١٥٣.

(٢) خالد الدخيل: «مصر والضغوط الأميركية. . .» صحيفة الحياة ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ٧.

(٣) فتحي المدراسي: (وزير التعاون الدولي التونسي) صحيفة المستقبل ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠م، ص ١٢.

الحكومة التونسية سلسلة إجراءات أبرزها: إصدار قانون موحد يكرس الاستثمار في ميادين عدّة؛ بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية؛ وخفض ١٠ في المئة من ضريبة القيمة المضافة لمستلزمات النشاطات الاستثمارية من استيراد لبضائع أساسية لا مثيل لها داخل تونس؛ وخفض الرسوم ٣٥ في المئة على الأرباح؛ ومنح امتيازات نوعية للمشاريع ذات العلاقة بالتصدير؛ وتنمية المناطق والإنماء الزراعي وحماية البيئة؛ ونقل التكنولوجيا وإعفائها من الضريبة ١٠ سنوات وتخصيص مُنح لأصحاب هذه المشاريع. كما «يتمتع المستثمرون الأجانب أيضاً بمنافع نظام المنطقة الحرة لفائدة مصانع السلع المعدَّة تماماً للتصدير، تخولها الحصول على جميع التجهيزات اللازمة مع الإعفاء الكامل من الرسوم، بالإضافة إلى حق تحويل رؤوس الأموال والأرباح بالعملة الأجنبية، وضمان جميع ظروف الأمان من خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الطرف»[١].

واستهدف البرنامج التصحيحي الهيكلي تحقيق خفض عجز الموازين التجارية والمدفوعات، وتقليص معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق استقرار مالي عبر ترشيد أسعار الصرف للدينار التونسي.

وقد أدَّت هذه السياسات التصحيحية إلى «تناقص مردود القطاع الانتاجي ونموه، كما أن تقلص الطلب على حاملي الشهادات العليا تزامن مع وضع اقتصادي متسم بحركية نشيطة للقطاع الخاص التي لا تكفي كماً وكيفاً لامتصاص هذا الفائض الطلابي الباحث عن العمل...»[٢]. كما برز فائض في حاملي شهادات التعليم العالي الذين تضاعف عددهم بين سنتي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ من ٥٥٦٦ طالباً إلى ١٢,٥٠٠ طالب[٣].

---

(١) رنا حوري: «الاقتصاد التونسي إلى أين؟» صحيفة المستقبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠م، ص ١١.

(٢) عبد الفتاح العموص، وعبد القادر شعبان: «الأثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج التصحيحي التونسي»، ضمن كتاب الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٨٨.

وأظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية «انخفاض متوسط الأجر الحقيقي بنسبة ٠,٣ بالمئة سنوياً في المتوسط بين ١٩٨٦ و١٩٩٣... وارتفاع عدد العاطلين بحوالي ٣٤٠٠٠ عاطل بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٥... وانخفاض معدل الفقر في الأوساط الريفية عموماً، وازداد هذا المعدل نسبياً في المدن، وترجع الأسباب أساساً إلى أثر السياسات التكافلية الاجتماعية التي تهتم بالمناطق الريفية، وثقل الهجرة الداخلية من هذه المناطق صوب المدن الرئيسية... تقلص النفقات الاجتماعية والتحويلات الجماعية وغيرها خلال فترة تنفيذ البرنامج التصحيحي الهيكلي الاقتصادي نظراً لتناقص مستوى الدعم المالي السلعي»[١].

إنَّ مراجعة بعض تجارب الخصخصة في الدول العربية، مكنت بعض الباحثين الاقتصاديين من استخلاص نتيجة مؤداها «ان وضع الخصخصة في الدول العربية لن يكون أحسن حالاً من الدول النامية، فقد تمت تحت الضغوط الشديدة من المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت الهيمنة على غالبية المؤسسات والمشروعات التي بيعت... والخاسر الأكبر في هذه الدول هو العمالة... وأن الخصخصة هي الخطوة الأولى للأخطبوط الأكبر ألاّ وهي العولمة...»[٢].

وفي الأردن، كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبناها «بمشورة صندوق النقد الدولي تأثيرات سلبية على تفاقم مشكلة الفقر على الرغم من نجاحها في تحفيز النمو الاقتصادي... وزادت نسبة الفقر المطلق لشريحة الفقراء التي تجد حاجتها الأساسية، ولكنها غير قادرة على تغطية كلفة الخدمات حسب دراسات أخيرة لم تعلن رسمياً إلى ٢٦ بالمئة من ١٣ و١٤ بالمئة قبل

---

(١) ع. ف. العموص، وع. ق. شعبان: «الأثار الاقتصادية والاجتماعية...»، مصدر سابق، ص ٣٠٦.

(٢) ندوة عن الخصخصة في البلدان العربية نظمتها لجنة شؤون الوطن العربي في اتحاد المحامين العرب في بيروت ـ «السفير» ٢٢/٣/٢٠٠١م.

نحو عشرة أعوام. ووصل عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٨ حوالي ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل...»[١].

لبنان والخصخصة

ظروف عامة

يجمع اللبنانيون على اختلاف مشاربهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية من معارضين وموالين، على توصيف الوضع اللبناني بعد سنوات من الحروب المتنقلة والصراعات الداخلية والاعتداءات الإسرائيلية، باعتباره وضعاً مأزوماً اقتصادياً واجتماعياً. ويرسمون صورة واحدة لبلد فيه «أكثر من مليون مواطن من أصل السكان والبالغ ٣,٥ ملايين نسمة يعيشون دون خط الفقر»[٢]. وأبواب الهجرة مفتوحة على مصراعيها للشباب العاطل عن العمل[٣]. والوضع المالي يتخبط في «عجز الموازنة وتفاقم الدين العام وخدمة الدين العام...»[٤]. و «الوضع الاقتصادي في لبنان على شفير الإنهيار»[٥]...

والحرب الطويلة التي عانى منها لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، شكلت أحد أبرز العوامل التي أدت إلى «تدهور أحوال معيشة اللبنانيين وإلى إفقارهم. ونتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة جداً. وشكل التضخم الفالت منذ منتصف الثمانينيات وحتى العام ١٩٩٢ أبرز آليات الإفقار التي أدت إلى تدهور مداخيل اللبنانيين بالإضافة إلى التهجير القسري الذي يعتبر من أخطر نتائج الحرب. لكون معظم المهجرين قد تعرضوا لعملية إفقار حادَّة نتيجة فقدان مواردهم الانتاجية،

---

(١) محمد خير مامس: (وزير التنمية الاجتماعية في الأردن)، الديار ١٥/٩/١٩٩٨.

(٢) أنطوان حداد: «الفقر في لبنان»، دراسة اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لغرب آسيا.. نشرت عام ١٩٩٥، ص ٤.

(٣) تقديرات غير رسمية تشير إلى أن عدة آلاف من الشباب اللبناني يغادرون شهرياً.

(٤) رفيق الحريري: «السفير» ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٩٧م، ص ٧.

(٥) نبيه بري: النهار، ١٤ ـ ٢ ـ ٢٠٠٠م، ص ١٢.

واضطرارهم إلى مغادرة أماكن سكنهم أو عملهم. . .»[1].

كما يجمع اللبنانيون (قولاً على أقل تقدير) على ضرورة نفض وإصلاح وتجديد الإدارة اللبنانية والحياة السياسية.

ولئن اتفق اللبنانيون على توصيف الوضع ورسم صورته بحسب مواقعهم داخل السلطة أو خارجها، فإن رؤى السياسيين قد تباينت بشأن سبل الخروج من المآزق الاقتصادية ـ الاجتماعية، واختلفت حول تحديد دور لبنان في منطقة شهدت تطورات عميقة على الصعد كافة، وفي عالم متحرك بوتائر متسارعة. فلبنان الذي كان جامعة ومستشفى ومصرف ومصيف ومطبعة وميدان الاقتصاد الحر، وبوابة الغرب على الداخل العربي، لم يعد كذلك، ولم يعد وحيد سربه، بعدما دخلت دولاً عربية عدّة هذا المضمار. . .

فهل تعود عقارب الساعة إلى الخلف ونرى لبنان في المكانة التي كان عليها عشية الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥ ـ وهذا موقع شك أكيد ـ أمّ أن على المسؤولين اللبنانيين الموالين منهم والمعارضين التفتيش عن دور جديد للبنان يؤديه في إطار المجموعة العربية أولاً، وفي الإطار الإقليمي والدولي، ثانياً. وعدم الاكتفاء بالتغني بالشعارات البراقة وبأمجاد الماضي. آخذين بعين الاعتبار العقبات والمعوقات الموضوعية التي تعترض طريق المساعي اللبنانية، وخاصة مواقف الدول المانحة التي تتبنى التوجيهات الأميركية التي تربط المساعدات والقروض وتشجيع الاستثمار في لبنان بحزمة من الشروط. تبدأ بسحب سلاح المقاومة الإسلامية، وتنتهي بفك العلاقات المميزة مع سورية، وتمر بإرسال الجيش إلى الجنوب وفتح صفحة جديدة مع الدولة العبرية، قائمة على التسوية التطبيعية.

وبين كل تلك الرؤى المتباينة يثور سؤال هام وأساسي يتعلق بدور الدولة.

---

(١) خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٥.

فأي دور نريد لها أن تلعب؟.. دور الحماية أمّ دور الرعاية؟.. دولة «الأمن قبل الرغيف» الحامية والساهرة على راحة الاستثمارات والرساميل، أمّ الدولة التي تؤمن الخدمات الحيوية وتمنع قيام الاحتكارات الكبيرة، وتوفر للمواطن خدمات بأكلاف معقولة؛ دولة تحقق عدالة اجتماعية وتحارب البطالة، وتعطي ضمانات اجتماعية للجميع تعزيزاً للاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر «أساس أي تنمية وأي ازدهار اقتصاديين، ولا ازدهار اقتصادي من دون استقرار اجتماعي، وهذا له ثمن»[1]. وقاعدة هذا الاستقرار وأساسه هو الإنسان الواقف وراء كل الانجازات، وهو الذي يستحق برامج الإصلاح والإنقاذ الاقتصادية التي يجب أن ترتكز بالأساس على ضرورة بناء الإنسان.

فثروة لبنان الكبرى «هي ثروته البشرية، وقد استعاض بها عن فقره بالموارد الطبيعية. لذلك يجب أن لا نفرط بهذه الثروة، في وقت أصبح لبنان بأمس الحاجة إليها من أجل إعادة بناء قدراته الاقتصادية»[2]. وعليه فإن مقياس نجاح أو فشل كل البرامج الاقتصادية هو مدى مساهمتها في معالجة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام من جهة، وفي وقف الهجرة وإيجاد فرص عمل جديدة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من جهة اخرى.

فهل ستنجح خطة الإنقاذ ومن ضمنها الخصخصة، كمفصل هام من مفاصل هذه السياسة، في فتح نوافذ الأمل وأبواب الاستقرار والازدهار أمام اللبنانيين؟..

الخصخصة قبل قانونها

وضعت الحكومة اللبنانية «في سلم أولوياتها معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية عبر احداث «صدمة إيجابية» قوامها سلسلة من الإجراءات

---

(١) رفيق الحريري: «السفير» ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٩٧م، ص ٧.

(٢) مكرديج بولدوقيان: «التكامل المالي والمصرفي بين لبنان والخليج»، بيروت ١٩٩٢، ص ١٣.

والسياسات تهدف إلى خفض كلفة الانتاج وتحرير الأسواق وإزالة العوائق الإدارية والحواجز المعيقة لحركة القطاع الخاص، وتحديث القوانين والتشريعات ذات الأثر المباشر على تشجيع حركة الاستثمارات الداخلية والخارجية. . .»[1].

ومن أبرز هذه الإجراءات: الأجواء المفتوحة؛ إقرار قانون جديد للجمارك؛ تخفيف الرسوم الجمركية على المواد الأولية؛ تشجيع الاستثمار في جميع المناطق اللبنانية من خلال الحوافز الضريبية والمالية؛ وتخفيض جذري للإجراءات الضرورية للقيام بمشاريع استثمارية؛ إعادة النظر في كلفة الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة؛ إدخال الضريبة على القيمة المضافة؛ إبرام اتفاقية الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية؛ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

وسوف تعتمد الحكومة إلى جانب الإجراءات الآنفة «مبدأ الخصخصة للمشروعات والمرافق التي يكون في خصخصتها مصلحة للاقتصاد والمواطنين واستعمال حصيلتها في تخفيف الدين العام»[2]. وترى في الخصخصة «واحدة من السياسات التي تلتزمها لتحفيز النمو وإطلاق حرية المبادرة على أوسع نطاق. . .»[3].

لكن بين الأقوال والأفعال التي شهد اللبنانيون فصولاً منها هوة سحيقة مخيبة للآمال ومثيرة للشكوك والريبة.

فقد تعرّف اللبنانيون على مشاريع الخصخصة وخبروا مفاعليها السلبية قبل قوننتها ووضع الشروط الناظمة لها، والمعايير التي تكفل نظافة عمليات البيع والتحويل، ضماناً لحقوق الدولة ومصلحة المواطنين، وتحقيقاً للنزاهة والعدالة والشفافية. حيث أقدمت حكومات الرئيس رفيق الحريري على تخصيص قطاعات عدّة أبرزها:

---

(١) رفيق الحريري: «السفير» ١٤ ـ ٣ ـ ٢٠٠١م، ص ٦.
(٢) من البيان الوزاري للحكومة اللبنانية ـ «السفير»، ٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٠م.
(٣) المصدر السابق.

تلزيم خدمات الهاتف الخليوي إلى شركات خاصة...

إنشاء الشركة العقارية لإعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت..

إنشاء مؤسسة أوجيرو لإدارة وصيانة شبكات وموزعات الهاتف...

إنشاء شركة للتنظيفات العامة «سوكلين»...

تخصيص الخدمات البريدية والفاكس لشركة كندية ـ لبنانية.

إنَّ عمليات الخصخصة هذه، وما رافقها من حملات دعائية للمعجزات التي قد تحققها، لا تعني بأي حال من الأحوال أن الخصخصة جديدة على لبنان، أو أن لدى لبنان مشكلة اقتصاد سوق حتى نعزز هذا الاقتصاد بواسطة الخصخصة كما هو الحال في الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي...

فالقطاع الخاص كان على الدوام مسيطراً في لبنان. وصاحب الكلمة الفصل في الميدان الاقتصادي، وهو المهيمن على انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، باستثناء الماء والكهرباء والنفط. وهي كانت مع غيرها من القطاعات والمرافق الحيوية خاضعة للقطاع الخاص إبان سنوات الاستقلال الأولى.

هل حققت عمليات الخصخصة تلك، وسياسة رفع الدعم عن السكر والقمح، وتخلي الدولة عن الجزء الأكبر من تجارة النفط للقطاع الخاص، أهدافها وغاياتها؟.. أمّ أنها كانت أمثلة سيئة لتحكم الشركات واحتكار الخدمات على حساب المواطن الذي دفع من جيبه أكلاف إعادة تأهيل تلك القطاعات المخصصة؟

إنَّ موضوع الهاتف النقال ما يزال مادة دسمة للأخذ والرد، وقضية مثارة... أمّا «سوكلين»، فإنها أعطت خدمات ملحوظة، وحققت نظافة العاصمة، لكن بأكلاف باهظة وعقود تحيطها الكثير من الشكوك... وتبقى قضية «سوليدير» عنوان مرحلية ونهج. حيث استطاعت أن تهمش وتلغي دور المالكين الحقيقيين للوسط التجاري، وتحول حقوقهم العقارية إلى أسهم قيمتها مجحفة وبعيدة كل البعد عن الأسعار الحقيقية للعقارات في هذه المنطقة

الستراتيجية الهامة. «لقد كان صاحب الحق في الوسط التجاري قبل «سوليدير» يملك شيئاً ملموساً، متجراً أو بناء أو عقاراً. فجاءت لجنة التخمين وملكته أسهماً بالسعر الذي ارتأته. وكان آنذاك يراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠ و١٢٠٠ دولار للمتر الواحد. ثم بعد وقت قصير، بدأت الشركة تبيع المتر الواحد وقبل أن تبدأ بإنشاء البنى التحتية، بسعر راوح بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ دولاراً»[١].

إنَّ تقديم صورة الخصخصة على نموذج: «سوليدير»، «سوكلين» و «الخليوي»، أضفى ظلالاً من الشكوك حول جدوى الخصخصة وفعاليتها، والخوف من أن تضيع الأصول والأموال في صفقات موصوفة، أو تنتقل إلى مستثمرين لا همّ لهم سوى جني الأرباح.

وهذا الأمر أدى إلى انقسام اللبنانيين إلى مؤيدين ومعارضين، خاصة بعدما تبين أن غول الخصخصة يتربص بالكثير من مؤسسات القطاع العام، بما فيها تلك التي تمس حياة المواطنين كالماء والكهرباء. هذا الشريان الحيوي الذي يجب أن يبقى بمنأى عن سيطرة المستثمرين الأجانب الذين لا همّ لهم سوى جني الأرباح بغض النظر عن الأبعاد: الاجتماعية والإنسانية والوطنية.

وإلى جانب الكهرباء هناك مؤسسات ذات ماضٍ متألق تفكر الدولة في خصخصتها لأنها اليوم تنقصها الكفاية. وتتراوح أصول هذه المؤسسات بين ضعيفة الأداء مثل كازينو لبنان، ومؤسسات أخرى متخمة بالعاملين مثل «طيران الشرق الأوسط»، التي تعكس أرقامها عمق المأزق الذي تتخبط فيه (٤٢٠٠ موظف فيما العدد المطلوب لتقوم الشركة بعملها على أكمل وجه لا يتجاوز الألفين...). وهناك أيضاً محطتي تكرير النفط في الزهراني والبداوي، وشركة التبغ اللبنانية... الخ.

ويشير تقرير لوكالة «رويترز» عن الخصخصة في لبنان إلى أن تخصيص

---

(١) نجاح واكيم: «الأيادي السود» ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٤٧.

شركة انترا للاستثمار سيكون الشق السهل من العملية. حيث يقول مصرفيون أنها تمتلك أصولاً جاهزة للبيع قيمتها ٢٢٠ مليون دولار. والأمر نفسه ينطبق على شركة الطيران الوطنية (طيران الشرق الأوسط)... كما توجد (٥٢) هيئة أخرى تريد الحكومة إعادة هيكلتها ثم بيعها...»[١].

مبررات متناقضة!

أمَّا مبررات قبول الخصخصة أو رفضها كخيار إصلاحي، تنموي، فيمكن إجمالها على الشكل التالي:

المؤيدون للخصخصة ينطلقون من جملة نقاط أبرزها: معالجة الأعباء المالية والإدارية الواقعة على الدولة؛ تخفيض عجز الموازنة؛ تنشيط الوضع الاقتصادي، وإخراجه من حالة الركود عبر إشراك القطاع الخاص في مرافق الخدمات العامة وتوسيع دوره في نمو الاقتصاد ورفع الفعالية الاقتصادية؛ السعي لاجتذاب استثمارات جديدة: خارجية وداخلية؛ تطوير أسواق المال؛ إيجاد فرص عمل جديدة لامتصاص موجات البطالة؛ والتخلص من عبء الإدارات الفاسدة، والتضخم الوظيفي في مؤسسات الدولة.

أمَّا المعارضون، فيستظلون بمبررات وأسباب عنوانها الأساسي ومنطلقها هو الإنسان: حياته ومصلحته. فبعض القطاعات الموضوعة على لائحة الخصخصة تمس حياة الناس مباشرة، كالماء والكهرباء، ولا بدَّ من بقائها بيد الدولة؛ إن القطاع الخاص يقوم على قاعدة الربح والخسارة، وليس له أي اعتبار اجتماعي أو إنساني أو وطني؛ إن الخصخصة تضع المواطن تحت رحمة الاحتكارات، وستقذف بأعداد كبيرة من العاملين إلى سوق البطالة؛ إن الخصخصة ستؤدي إلى تقليص دور الدولة لمصلحة القطاع الخاص، وتحولها من رعاية مواطنيها إلى حماية الشركات وقطاعها الخاص.

---

(١) صحيفة الكفاح العربي ـ بيروت، ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٩٩، ص ١٢.

وبهذا الصدد ينبه الأمير طلال بن عبد العزيز (رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية) الحكومات المتجهة للخصخصة بأن «لا يكون هذا التوجه على حساب الفئات غير القادرة... وعدم إغفال الجانب الرقابي للدولة ووضع اشتراطات واضحة وصارمة... وأن يستمر توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية لتكون في متناول كل مواطن تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وديموقراطية الخدمة»[١].

وآخر مبررات المعارضين هي أن العائدات المتوقعة ستضيع مفاعيلها أمام كرة ثلج العجز وخدمة الدين العام المتزايدة، مثلما ستضيع الأصول دون تحقيق الغايات المرجوة من عمليات التخصيص.

فهل ستحقق الخصخصة أهدافها، وتساهم كما يطمح المسؤولون في معالجة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المتفاقمة الناجمة «عن تراجع وتائر النمو وحلول الركود»[٢]؟.. وماذا ستفعل الدولة بالموارد التي ستحصل عليها من عمليات الخصخصة؟ هل ستعيد استثمارها أمّ تنفقها انفاقاً جارياً، ومن ثم تكون قد أجرت تسييلاً للمدخرات فتفقدها، أو تسد بها عجزاً قائماً في الموازنة العامة، وهذا تستحيل معالجته بمورد رأسمالي آني غير متجدد، يأتي مرة واحدة أو مرتين، خاصة وأننا «في حالة حرب مع المديونية»[٣]. علماً أننا إذا «أردنا أن نبيع كل هذه الخدمات الحيوية والتي ستعطينا (٥) أو (٦) مليارات دولار خلال (٥) أو (٦) سنوات، فيعني هذا أننا سنحصل على مليار دولار كل سنة، في المقابل علينا خدمة دين مليارين ونصف المليار سنوياً، وهي ستلتهم بسهولة عائد عمليات الخصخصة...»[٤]، خاصة في ظل استمرار صعود وتائر الدين العام، وزيادة خدمته.

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٠م، ص ٢٣.
(٢) البيان الوزاري، «السفير»، ٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٠م.
(٣) د. جورج قرم: النهار ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٩٩م.
(٤) د. إيلي يشوعي: النهار، ١٤ ـ ٢ ـ ٢٠٠٠م، ص ١٢.

وكان رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون قد نبَّه المسؤولين اللبنانيين إلى ضرورة العمل على «إعادة بناء الاقتصاد وصولاً إلى وقف الاستدانة»[1]. إذ أن تراكم الديون إذا ما استمرت في تصاعدها «يشكل قنبلة موقوتة لأنه يتوجب تأمين خدمات الدين الحاصل تباعاً، أو على الأقل تسديد الفوائد المتوجبة عليه في تواريخ استحقاقها: إنها الحلقة المفرغة لاستمرار العجز...»[2].

فبقدر ما يرتفع العجز، بقدر ما يتزايد الدين العام، وبقدر ما يتصاعد الدين العام بقدر ما ترتفع كلفة خدمته... لذلك فإن تقليص العجز يعني بالضرورة زيادة النمو و «تعزيز المداخيل من خلال تحسين الجباية وزيادة الضغط الضريبي من جهة، وتخفيض النفقات العامة من خلال عصرها وترشيدها من جهة أخرى»[3]. كما أن معالجة هذا العجز القائم في الموازنة العامة، والمرشح للارتفاع غير ممكنة بمورد رأسمالي آني غير متجدد، يأتي مرة واحدة أو مرتين من خلال عمليات التخصيص. وستكون نتيجته بقاء واستشراء الديون، وفقدان مؤسسات القطاع العام ذات المردود الاجتماعي، مما يهيء الظروف لخلق أوضاع صعبة تستبطن توترات داخلية على غرار ما يجري حالياً في عدد من الدول الآسيوية.

إنَّ المرافق العامة كالماء والكهرباء لا يجوز أن تطرح للتحول من العام إلى الخاص. والدولة معنية باستخدام كل إمكانياتها لإجراء عملية إصلاح تقني وإداري تخرج هذه المؤسسات من حالة الفساد المستشري، وتضعها على سكة السلامة انتاجاً وخدمة وجباية.

وبهذا المعنى يرى بعض الحقوقيين «إنه لو توفرت الجرأة في مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء لرفع دعوى على الدولة مطالباً إياها بتعويضات سنوية لا تقل

---

(١) «السفير»، ٣١ ـ ١ ـ ٢٠٠١م.

(٢) د. عبد الله عطية: «مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان» دار الجديد ـ بيروت ١٩٩٨م، ص ٢٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٧١.

عن ٢٥٠ ـ ٣٠٠ مليار ليرة ثمناً للكهرباء المهدورة بسبب فقدان الأمن الكهربائي، ـ (إضافة إلى دفع قيمة المتأخرات المترتبة بذمة الغير للكهرباء والتي تُقدر بحوالي ٧٠٠ مليار ليرة)[١] ـ ولو عاملت الدولة مؤسسة كهرباء لبنان كشركة خاصة، لما كان المجتمع اللبناني عانى الأمرين طيلة الثمانينيات والتسعينيات»[٢]... ولما وجدت الدولة مبررات كافية لعرض هذا القطاع على الخصخصة.

إنَّ الخصخصة لا تبدو حلاً سحرياً لمعالجة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام. فالتصحيح الهيكلي «الذي يقتصر على الخصخصة لا أعتقد أنه يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، إذا لم يمتد بجرأة ليطال إصلاحات إدارية ونقدية ضريبية...»[٣]. وموضوع الخصخصة «لا يحل المشكلة وحده...»[٤]. في حين أنه سوف يمكن الدائنين والمستثمرين الأجانب غير محددي الهوية من زيادة سيطرتهم على مجرى الاقتصاد اللبناني، ووضع يدهم على القطاعات الحيوية التي تتعلق بحياة المواطنين، بما يمكنهم من التأثير على عملية صنع القرار الوطني والمس بالسيادة في الصميم... ويفتح الباب واسعاً للضغوط الأجنبية على لبنان: حكومة وشعباً لفرض السياسات والبرامج التي تتناقض والمصلحة الوطنية والقومية...

وتبدو تجربة لبنان مع الدول المانحة خير دليل على ما يمكن أن تكون عليه الأوضاع والعلاقات في حال تحكم الدائنين والمستثمرين الأجانب بشرايين الحياة الاقتصادية عندنا.

من جهة أخرى كيف ستنعكس الخصخصة على العمالة في لبنان؟..

يبدو أن عمليات صرف العمال والمستخدمين تسير على قدم وساق مترافقة

---

(١) جورج معوض: (مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان)، مجلة الصياد ـ بيروت العدد ٢٩٠٦ ـ ١٤/ ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠م، ص ٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) د. إيلي يشوعي: النهار، ١٤ ـ ٢ ـ ٢٠٠٠م.

(٤) د. باسل فليحان: (وزير الاقتصاد اللبناني الاسبق) «السفير» ١٦ ـ ١ ـ ٢٠٠١م.

مع خطوات التخصيص التي بدأت بالتقسيط وهي مرشحة للتزايد في المرحلة المقبلة في القطاعين: العام والخاص، وهي تتم تحت عنوانين أساسيين:

«أ ـ الأول هو خفض الكلفة الإدارية، وتقليص حجم موظفي واجراء الإدارات العامة، وصولاً إلى تخفيف حجم العجز في الميزانية العامة...

ب ـ الثاني يتعلق بالقطاع الخاص الذي بدأ حملة عمليات صرف واسعة طالت وتطال مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعية وتجارية واستشفائية وحتى سياحية وخدماتية...»[1]. وتتم تحت ستار الركود الاقتصادي وبحجة عدم القدرة على المنافسة مع السلع المنتجة خارجياً، إضافة إلى مبرراتهم بشأن ازدياد عناصر الكلفة ومنها اشتراكات الضمان الاجتماعي، في حين أن عدداً من المؤسسات تقوم باستبدال العاملين اللبنانيين بعدد من العمال غير اللبنانيين، تخلصاً من اشتراكات الضمان، ومن بعض الرسوم والضرائب، خاصة وأن أجور اليد العاملة الأجنبية أقل بكثير من كلفة وتقديمات العامل اللبناني.

إضافة لذلك، هناك بعض المؤسسات عمدت إلى اعتماد العمل بالقطعة توخياً لزيادة الانتاجية وتخفيض الكلفة... وأخرى استبدلت العمال القدامى أصحاب الرواتب العليا بعناصر جديدة برواتب أقل تخلصاً من مبالغ التسوية.

وقد بدأت هذه الإجراءات تبرز فعلياً خلال قرار مجلس الوزراء القاضي بإقفال تلفزيون لبنان، ومعالجة الفائض في وزارة الإعلام. وهي ستستمر بالنسبة لشركات أخرى... وكانت وزارة العمل اللبنانية «قد تلقت خلال العام الماضي وبداية العام الحالي أكثر من ٥١١ شكوى للصرف الجماعي والفردي أكثرها خلال العام ٢٠٠٠»[2].

وتشير دراسة عن العمالة والبطالة في لبنان ٢٠٠٠م. إلى أن نسبة البطالة تقدر بحوالي «١٥٪... وأن هناك حاجة لخلق حوالي ٤٧ ألف وظيفة سنوياً من أجل تغطية الطلب الجديد في سوق العمل وخفض معدل البطالة خلال السنوات

---

(١) «السفير»، ٨ ـ ٣ ـ ٢٠٠١م، ص ٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٧.

الخمس المقبلة»[1]... وتفيد الدراسة أن «معدل البطالة بين الشباب يصل إلى أكثر من ٣١٪ في العام ٢٠٠٠م. ويوجد حالياً حوالي ١٦٥ ألف عاطل عن العمل، وهذا يجعل البطالة المشكلة الأكبر التي تواجه العمالة اللبنانية»[2].

إنَّ عمليات الصرف التعسفي الجارية في القطاعين: العام والخاص لا تعني سوى دفع آلاف المواطنين إلى سوق البطالة على غرار ما يجري حالياً في أكثر من دولة عربية ودول «العالم الثالث» التي اتجهت إلى الخصخصة وفي المقدمة منها «النمور الآسيوية». حيث «لعبت سياسة الخصخصة دوراً بالغ الخطورة في إلقاء عشرات الالوف من العمال والموظفين العموميين إلى شوارع البطالة»[3].

إنَّ التعاطي مع موضوع الخصخصة «يتطلب شفافية وتقنية ـ لا يبدو أنها متوافرة اليوم ـ وإلاَّ فسيكون مصيرها الفشل»[4]... والمسار اللبناني في هذا الاتجاه لا يوحي بأن الطريق ستكون سالكة لتحقيق طموحات وأهداف المسؤولين: تقليص العجز ومعالجة خدمة الدين العام، وإيجاد فرص عمل جديدة... الخ وسوف يحصد المواطنون مآزق اقتصادية ـ اجتماعية تؤسس لتوترات اجتماعية لبنان في غنى عنها.

إنَّ الإصلاح اللبناني المنشود، والذي يتوخى مصلحة المواطنين والوطن ينبغي أن ينطلق من قناعة المعنيين بضرورة وضع قدرات لبنان وطاقاته في إطار السوق العربية المشتركة المنشودة، التي تشكل مدخلاً أساسياً لمعالجة الأوضاع والمآزق: الاقتصادية والمالية والاجتماعية. تأسيساً على القواعد التالية:

١ ـ إخضاع مؤسسات القطاع العام الموضوعة على لائحة الخصخصة لقانون الإصلاح الإداري والمالي واعتماد الكفاءة في المناقلات الوظيفية،

---

(١) «السفير»، ٢٩ ـ ١ ـ ٢٠٠١م، ص ٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٦.

(٣) د. رمزي زكي: «المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية» ـ دار المدى، دمشق ٢٠٠٠، ص ٨٩.

(٤) جو عيسى الخوري: «تخصيصية بالتقسيط» ـ مجلة «النقاد» ـ بيروت ـ العدد ٥٠ ـ ٢ نيسان/ إبريل ٢٠٠١، ص ٢٥.

وتخليصها من الكم الفائض المتراكم بسبب المحسوبيات وسياسة الإغراق الوظيفي.

٢ ـ دعم القطاعات الانتاجية: الزراعية والصناعية، بما يكفل توفير العمل لآلاف العمال والمزارعين... وتعزيز صمود العائلات اللبنانية في مناطقهم. ووقف سيل الهجرة من الريف إلى أطراف العاصمة التي يُعاد تشكيل أحزمة بؤس جديدة حولها.

٣ ـ ضرورة إجراء إصلاح إداري وسياسي شامل، واعتماد مبدأ الثواب والعقاب.

٤ ـ تطبيق قانون الإثراء غير المشروع على جميع المسؤولين وموظفي القطاع العام... واعتماد الشفافية المالية.

٥ ـ إعادة النظر بالنظام الضريبي، بتخفيف الضرائب غير المباشرة واعتماد الضريبة التصاعدية، وتحديث أجهزة المراقبة والجباية.

٦ ـ تعزيز دور أجهزة الرقابة الإدارية والمالية: مجلس الخدمة المدنية؛ ديوان المحاسبة؛ هيئة التفتيش المركزي، واللجنة التأديبية العليا للنظر في الانتهاكات التي يرتكبها موظفون حكوميون. وهذه تعتبر «الخطوة البدهية والأساسية التي لا مفر منها لتفعيل الإصلاح المالي والإداري»[١].

٧ ـ تعزيز دور القضاء وإطلاق يده.

إنَّ الاستقرار الاجتماعي الذي اعتبره الرئيس رفيق الحريري «الأساس لأي تنمية وأي ازدهار اقتصاديين...»[٢]. غير ممكن التحقق إلاَّ في ظل دولة ديموقراطية عادلة، دولة الرعاية الساهرة على مصالح مواطنيها وحياتهم. وكل ابتعاد عن هذا الدور أو تخلي عنه سيعني، عاجلاً أمّ آجلاً تفجير مشاكل اجتماعية واضطرابات قد تكلف اللبنانيين أثماناً باهظة هم في غنى عنها. وتجارب «نمور آسيا» ودول العالم الثالث ماثلة أمام أعيننا.

---

(١) عدنان القصار: «السفير»، ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٩٧م، ص ٧.

(٢) «السفير»، ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٩٧م، ص ٧.

المراجع

الكتب:

- الأبرش، د. محمد رياض ـ مرزوق، د. نبيل: «الخصخصة، آفاقها وأبعادها» ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٩٩.
- بولدوقيان، مكرديج: «التكامل المالي والمصرفي بين لبنان والخليج» ـ بيروت ١٩٩٢.
- بيتر مارتن، هانس ـ شومان، هارالد: «فخ العولمة» ـ (سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨) الكويت ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.
- حداد، د. أنطوان: «الفقر في لبنان».
- زكي، د. رمزي: «المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية» ـ دار المدى ـ دمشق ٢٠٠٠.
- عطية، د. عبد الله: «مخاطر العجز والدين العام على الإستقرار والحريات في لبنان» ـ دار الجديد ـ بيروت ١٩٩٨.
- عبد الفضيل، د. محمود: «العرب والتجربة الآسيوية ـ الدروس المستفادة مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٠٠٠.
- مجيد، كمال: «العولمة والديموقراطية» ـ دار الحكمة ـ لندن ٢٠٠٠.
- مرسي، د. فؤاد: «معارك سياسية» ـ كتاب الأهالي رقم ٣١ ـ القاهرة كانون الثاني/يناير ١٩٩١.
- النمر، رفعت صدقي: «في المصارف والاقتصاد» ـ الدار العربية للعلوم ـ بيروت ٢٠٠٠.
- واكيم، نجاح: «الأيادي السود» ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ١٩٩٨.

الصحف:

- النهار ـ بيروت ١٦ ـ ٢ ـ ١٩٩٩/ ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٩٩/ ١٤ ـ ٢ ـ ٢٠٠٠
- السفير ـ بيروت ١٩ ـ ٥ ـ ١٩٩٩/ ١٠ ـ ٥ ـ ١٩٩٩/ ٢٢ ـ ٣ ـ ٢٠٠١/ ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٩٧/ ١٤ ـ ٣ ـ ٢٠٠١/ ٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٠/ ٣١ ـ ١ ـ ٢٠٠١/ ١٦ ـ ١ ـ ٢٠٠١/ ٨ ـ ٣ ـ ٢٠٠١/ ٢٩ ـ ١ ـ ٢٠٠١
- المستقبل ـ بيروت ٣٠ ـ ٨ ـ ٢٠٠٠/ ١٩ ـ ٦ ـ ٢٠٠٠/ ٢ ـ ٣ ـ ٢٠٠٠
- الديار ـ بيروت ١٦ ـ ٩ ـ ١٩٩٩/ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٩٨
- الكفاح العربي ـ بيروت ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٩٩
- الحياة ـ لندن ٢٦ ـ ٣ ـ ٢٠٠٠/ ٤ ـ ٧ ـ ١٩٩٩/ ٣ ـ ٩ ـ ٢٠٠٠
- الشرق الأوسط ـ لندن ١٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٠

المجلات:

- الصياد ـ بيروت ٢١ ـ ٥ ـ ١٩٩٩/ ١٤ ـ ٧ ـ ٢٠٠٠
- النقاد ـ بيروت ٢ ـ ٣ ـ ٢٠٠١
- الأسبوعي ـ دمشق ٩ ـ ١ ـ ٢٠٠٠

مصادر التمويل في الأحزاب السياسية ـ التجربة اللبنانية
حقائق مموهة وخارج مهيمن

شوكت أشتي

قد يبدو التساؤل عن تمويل الأحزاب والقوى السياسية في لبنان وآليتها سهلاً جداً في الشكل. غير أن الإجابة عنه، أو محاولة الإطلالة على معالم الموضوع تبدو على قدر كبير من الصعوبة والتعقيد.

وإذا بدا أن السؤال ليس «حرماً» أو ممنوعاً من حيث المبدأ، لأن المعرفة حق للإنسان ـ أي إنسان ـ غير أن هناك العديد من العقبات والعراقيل التي تحول دون الغوص في الموضوع، إذا لم نقل تحد من «التفكير» فيه، وتكاد تجعله مستعصياً على البحث الدقيق والمتابعة الجدية.

من هنا فإن محاولة دراسة «مالية» الأحزاب والقوى السياسية في لبنان وتحديد مصادرها، والتساؤل حولها، والسعي لفك ألغازها يبدو من المحرمات. وما يمكن أن يرشح حولها يبقى عاماً إذا لم نقل شكلياً.

صعوبات مجتمعية قانونية

قد تعود صعوبة البحث في مصادر تمويل الأحزاب والقوى السياسية في لبنان إلى تداخل عوامل مجتمعية عامة، مع حزبية خاصة، الأمر الذي يراكم من حجم السرية حول الحقائق والوقائع المتعلقة بالموضوع.

فعلى المستوى المجتمعي العام تتلخص أهم هذه العوامل بالخلل الديموقراطي ـ القانوني. فالعلاقة بين السلطة التنفيذية في البلد والأحزاب والقوى السياسية تبدو غير مستقرة، إلى حد بعيد، ويغلفها الشك المتبادل. وبالرغم من «علنية» النشاط الحزبي في لبنان منذ العام ١٩٧٠، غير أن مساحة الحرية تتقلص أو تتسع بحسب الظروف السياسية في البلد وعلاقاته الداخلية

والخارجية، الأمر الذي فرض على الأحزاب والقوى السياسية كتمان ما لديها من أسرار خوفاً من المستقبل وتقلباته. فالإرث اللاديمقراطي في المجتمع يقلّل، من حيث المبدأ، من فرص المكاشفة في مثل هذه القضايا.

يستتبع هذا الوضع ويعززه الالتباس القانوني. فالأحزاب والقوى السياسية تخضع لأحكام قانون الجمعيات الصادر بتاريخ ٣ ـ ٨ ـ ١٩٠٩. الأمر الذي يجعل التداخل قائماً بين العمل السياسي ـ الحزبي وغيره من نشاطات الشأن العام.

إن خضوع المؤسسة الحزبية بالمطلق للأحكام القانونية الناظمة لعمل الجمعيات وماليتها وإدارتها.. إلخ، يقلّص المجال السياسي ويحصره. كما أن الالتباس القانوني في حضور الحزب وإدراجه في خانة «الجمعية» يفرض على الحزب الالتفاف على الموضوع المالي، فيمتنع عن التصريح عن حقيقته ويموه وضعه ويخفي مصادر تمويله ليستمر دون مشاكل وأزمات مع السلطة. فيتعامل «مالياً» بروحية «الجمعية» وحدودها بالرغم من الاختلاف الجوهري بينهما.

أما على المستوى الحزبي الخاص فيمكن اختصار العوامل بنمط السلوك الحزبي وذهنيته في التعامل مع الموضوع المالي. فالعقلية الحزبية تعتبره قضية «مقدسة». بل تبدو من أقدس الأقداس، الأمر الذي يمنع معرفة كنهها والإطلاع على مكنوناتها لغير الصفوة المختارة والمميّزة جداً. وهم قلّة القلّة في قيادة الحزب. لذلك تُحاط مصادر التمويل وآلياتها بسرية تامّة، لأن البوح بها يساهم في كشف المحرمات ويعرض الحزب للملاحقة. ويُفصح عن أحد مكامن القوة فيه.

من هنا يلاحظ أن المؤتمرات الحزبية مثلاً، كأعلى هيئة قيادة في الحزب، من النادر أن تبحث في هذا الأمر. وإذا حدث فيتم التطرق إلى بعض جوانبه بعمومية كاملة وبعرض رؤوس الأقلام فقط. فالمؤتمر الذي يُفترض أن يناقش، من حيث المبدأ، القضايا والسياسات والمواقف يقف أمام سياسة الحزب

المالية، أو ميزانيته، أو نفقاته، أو مصادر تمويله دون حراك. وأقصى ما يتمّ عرضه ينحصر في متابعة ما أقرته الأنظمة الداخلية في هذا المجال، وانتخاب «هيئة الرقابة المالية»، ويفوّض «الرفاق» في هذا الحزب أو ذاك، «الأيدي الأمينة»، كما «المؤمن» الذي يسلم أمره للمرجع الديني بكل اطمئنان وراحة بال.

لذلك لا تنكشف مصادر التمويل وطبيعة الوضع المالي إلاّ عند خلافات «الرفاق» فيما بينهم فتسحب «الأيدي الأمينة» الغطاء عن بعض المعطيات والوقائع. وكلما ازدادت حدة الفراق إتساعاً، توضحت مجالات الرؤية، لدرجة تسمع الكثير الكثير، لكن من الصعوبة التحديد والاطمئنان إلى ما يُشاع ويُقال.

إن مجمل العوامل المجتمعية والخاصة التي تعوق معرفة وضعية الحزب المالية تبدو في أحد مظاهرها انعكاساً مباشراً للذهنية السائدة مجتمعياً. فالبحث في واقع الأشخاص أو الجماعات المالي ومصادرها، تبقى خاضعة للتكهن والأقاويل ومحاطة بسور من السرية والكتمان، حرصاً عليها من «عيون الحُسّاد الفارغة»، أو من صيبة العين» القاتلة. فإذا كان المال «عصب» الحياة في المجتمع ومؤسساته، فإن الكشف عن هذا «العصب» وآلية عمله يعرضه للتلف والضياع.

من هنا، وبالرغم من هذا التعقيد، يبقى التساؤل مشروعاً حول مصادر تمويل الأحزاب والقوى السياسية في لبنان وآلياتها. هل تستند الأحزاب والقوى السياسية على قدراتها الذاتية؟ هل تغطي القدرات الذاتية نفقات الحزب وتؤمن مصاريفه؟ ما هي المصادر الخارجية التي تمول الأحزاب؟ هل يمكن تحديدها وتوضيح طبيعتها؟.. إلخ. هذه التساؤلات ستحاول هذه المساهمة إلقاء بعض الضوء عليها، من خلال الاطلاع على ما تقرره الأحزاب في أنظمتها الداخلية، وتُبينه في وثائقها وما يمكن أن تكشفه بعض المقابلات التي أمكن إجراؤها. إضافة إلى معايشة التجربة الحزبية ومتابعة مسارها في لبنان.

منطلقات أساسية

من الموضوعية القول إن بحث مصادر التمويل في الأحزاب والقوى السياسية في لبنان ليس خاضعاً لمقاييس واحدة وقنوات ثابتة. بل يرتبط بطبيعة المرحلة الزمنية السياسية بالدرجة الأولى، وبنوعية الحزب بالدرجة الثانية. فالوضع السياسي المتبدل بين مرحلة وأخرى قد يفرض بالضرورة تحولاً، في اتجاه الحزب ومواقعه ومواقفه. كما أن رغبة الحزب في مواكبة متطلبات المرحلة السياسية قد تستلزم تغييراً في مساره. وفي الحالتين يجد الحزب نفسه منساقاً، عن سابق تصوّر وتصميم، أو بالصدفة إلى تحالفات وعلاقات تحدد مصادر تمويله، أو تفتح أمامه مسارب باتجاه هذا المصدر أو ذاك.

وبالرغم من قدم الظاهرة الحزبية في لبنان، غير أنها لم تزل هشة كمؤسسة حزبية لأسباب ليس المجال لذكرها في هذه المساهمة، الأمر الذي جعل الحزب خاضعاً للمؤثرات ومتأثراً بها أكثر من كونه فاعلاً فيها ومحركاً لها. فغياب المؤسسة الحزبية، فكرة، ذهنية، وسلوكاً، جعل للظروف السائدة، ولموقف اللحظة أولوية الصدارة في تحديد الاتجاه العام للحزب، وبالتالي التأثير على مصادر تمويله وآلياتها.

من هنا فإن تحديد المرحلة الزمنية وطبيعتها لتوضيح مصادر الحزب المالية له أهميته القصوى. لأنه يلقي الضوء على المتغيّرات الحاصلة في المجتمع، ويبيِّن النمط الحزبي في الرد عليها وكيفية تفاعله معها. فكل مرحلة تكشف طبيعة الصراعات القائمة من جهة، وقواها من جهة أخرى، وتساعد على توضيح البنية المجتمعية السياسية في لحظة تاريخية محددة من جهة ثالثة، الأمر الذي يساهم في تبيان الكثير من الخفايا المتعلقة بالوضع المالي للأحزاب والقوى السياسية في لبنان.

لقد شهدت الساحة اللبنانية، ومنذ ما قبل الاستقلال أمثلة حية على أثر المرحلة الزمنية ـ السياسية في تحديد كيفية تمويل الأحزاب ومساراتها، سواء

المصادر الداخلية الخاصة بالحزب نفسه، أو الخارجية الناشئة عن العلاقات السياسية وتحالفاتها.

وتسهيلاً للعرض يمكن رصد مراحل زمنية ثلاثة على النحو التالي:

الأولى: مرحلة الركود والتواضع: تمتد منذ عهد الاستقلال (١٩٤٣) ولغاية بداية الحرب الأهلية (١٩٧٥).

الثانية: مرحلة الهدر والتبذير: تمتد منذ اندلاع المعارك العسكرية وحتى توقيع اتفاق الطائف (١٩٨٩).

الثالثة: مرحلة التراجع والإفلاس: تمتد منذ بداية مسيرة السلم الأهلي بين اللبنانيين (١٩٩٠) ولغاية الآن. إن القول بالمراحل الرئيسية الثلاث لا يعني الفصل الكامل فيما بينها. بل إن كل مرحلة تتضمن أكثر من نمط. كما أن بعض الأنماط قد تتداخل وتتشابه بين مرحلة وأخرى، الأمر الذي يجعل التقسيم المعتمد غير جامد في الشكل أو في المضمون.

الخضوع الشكلي

إن التوتر القائم بين السلطة والحزب السياسي، من خلال تغييب الحضور القانوني للحزب، وإدراجه ضمن مفهوم الجمعية (قانون ١٩٠٩) ساهم في تقليص مصادره المالية «نظرياً» وحصرها في حدود ضيقة جداً، انسجاماً مع روحية عمل «الجمعية» وحجم نشاطاتها.

من هنال يفترض من ناحية الشكل أن يلتزم الحزب بما حدده قانون الجمعيات في الموضوع المالي وفي العقود التي يجريها. وفي حال المخالفة تكون العقود باطلة بطلاناً كلياً ومطلقاً ويعرضه للملاحقة القانونية، لأن عمله يعتبر ضاراً بالمصلحة العامة. فهل يعود تقييد حرية التملك عند الأحزاب و«الجمعيات» إلى خوف السلطات الرسمية المزمن من الأحزاب السياسية ـ «الجمعيات»؟ بمعنى هل ما قرره القانون ناتج عن خشية السلطات التنفيذية من أن تصبح «الجمعيات» عامة والأحزاب السياسية خاصة قوة مادية فاعلة ومؤثرة

في المجتمع؟ هل هذا تعبير عن خلل ديمقراطي؟ هل هو نقص تشريعي بحت؟ أو هل يمكن القول إن هذا الأمر يعود إلى مختلف هذه التساؤلات مجتمعة؟

لقد حددت المادة (٨) من قانون الجمعيات أن كل جمعية «غير سرية» يمكنها أن تدير وتتصرف فيما عدا الإعانات التي تقع من قبل الدولة لدى الإيجاب:

أولاً: بالحصص النقدية التي تعطى من الأعضاء (الاشتراكات) بشرط أن لا تتجاوز الحصة «أربعة وعشرين ذهباً» في السنة.

ثانياً: بالأموال غير المنقول اللازمة لإجراء الغرض المقصود وذلك وفقاً لنظامها الخاص. ويمتنع على «الجمعيات» أن تتصرف فيما سوى ذلك من الأموال غير المنقولة، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن مدى التزام الحزب السياسي بهذه المقاييس؟ وهل تكفي هذه المصادر المحددة «قانونياً» لتغطية نفقات الحزب ونشاطاته؟

وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى أن ما يُعرف بالمساعدات الحكومية «والوصايا» مثلاً لا تدخل عملياً كموارد في تمويل الأحزاب في لبنان على الأقل لاعتبارين:

الأول: لا تقدم الحكومات في لبنان مساعدات أو إعانات مادية. «والجمعيات» التي تحصل على مثل هذه المساعادت تنحصر مهامها بقضايا اجتماعية، إنمائية، تربوية محددة، أو تهتم بقضايا المعوقين على اختلافات أنواعها... إلخ. وتنال إعاناتها من الوزارات المعنية وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية.

ثانياً: ما يعرف «بالوصايا»، أي ما يمكن أن يعود للحزب ـ «الجمعية» من أموال منقولة أو غير منقولة من شخص ما بعد موته فإن قانون الجمعيات (مادة ١٧) حددت بأن «الأموال الموهوبة والموصى بها فلا يمكن للجمعية قبولها إلاّ برخصة مخصوصة من الحكومة» هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن ظاهرة

«الوصية» غير معروفة في الحياة الحزبية، بل تنحصر هذه الظاهرة في «الجمعيات» التي ترتبط نشاطاتها بالمجال الخيري ـ الديني.

من هنا حددت الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية في لبنان في البند المتعلق بمالية الحزب، مصادر التمويل انسجاماً مع ما جاء في قانون الجمعيات (اشتراكات، مساعدات، تبرعات، حفلات...)، الأمر الذي كرّس الالتباس الحاصل وفرض على الحزب الالتفاف على جوهر القانون ومضمونه.

وعليه يمكن حصر مصادر التمويل في الأحزاب والقوى السياسية ضمن عنوانين رئيسيين:

الأول: التمويل الذاتي.

الثاني: التمويل الخارجي.

فما هي طبيعة كل من هذين المصدرين؟ وماذا يتضمن كل منهما؟ وكيف برزت مظاهره بحسب المراحل الزمنية ـ السياسية في لبنان؟

أولاً: التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي الموارد المالية التي يوفرها الحزب نتيجة لمبادرات ونشاطات وإجراءات خاصة يقوم بها. بمعنى أنه يستند على قدراته الخاصة بالدرجة الأولى.

ويندرج تحت هذا العنوان العام العديد من العناوين الفرعية. لهذا يمكن تصنيفه إلى نوعين رئيسيين:

الأول: الموارد الواضحة جداً مثل الاشتراكات، بعض الالتزامات المالية التي تفرضها بعض الأحزاب، ريع الحفلات والنشاطات التي يقيمها الحزب مركزياً أو بعض فروعه. حملات التبرعات العلنية التي يمكن أن يُعلن عنها، مردود بيعه لمنشوراته السياسية (جريدة، مجلة...) إلخ.

الثاني: الموارد الناتجة عن المشاريع الاقتصادية والتجارية التي يؤسسها

الحزب، أو يشارك فيها. غير أن هذا النوع سري جداً. يمكن التكهن به دون القدرة الكافية على حسم طبيعة الملكية فيه. وذلك لتناقضه «من حيث المبدأ» مع نص القانون.

فإذا كان من الممكن رصد الجزء الأول (التمويل الذاتي) من خلال وثائق الحزب والمقابلات الشخصية، فإن الجزء الثاني يبدو عصياً على الكشف لأنه مستتر إلى أقصى الحدود. وغير مسجل باسم الحزب كمؤسسة بل يكون بأسماء حزبيين أو مؤيدين أو أصدقاء... إلخ. في مطلق الأحوال ما هي طبيعة مصادر التمويل الذاتي؟ وما هو حجمها؟ وكيف تبلورت بين مرحلة وأخرى.

أ ـ الاشتراكات الحزبية

حدد القانون (١٩٠٩) إن «الحصص النقدية التي تعطى من قبل الأعضاء في رأس المصادر المالية للجمعية. وهو ما يعرف بالاشتراك الذي يدفعه المنتسب إلى الحزب ـ «الجمعية» شهرياً.

وقد لحظت الأنظمة الداخلية للأحزاب والقوى السياسية في لبنان ـ كل الأحزاب والقوى السياسية ـ بنداً واضحاً ومحدداً في واجبات الأعضاء ينص على أن كل عضو يتوجب عليه تسديد اشتراكه الشهري. فالمساهمة المادية التي يُفترض على المحازب أن يقدمها للحزب تعتبر من الشروط الأساسية لتأكيد كضويته وتثبيتها. وهذا الإلزام «المادي» من القواسم المشتركة بين كل من الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مهما كانت خلافاتها الفكرية والتنظيمية والسياسية... إلخ.

لذلك يلاحظ أن تسديد الاشتراك شرط واجب يطال الأعضاء كافة، وعلى مختلف المستويات التنظيمية بدءاً من المؤيد (بعض الأحزاب تميّز بين عدّة مستويات للعضوية) وصولاً إلى أعلى الهرم التنظيمي.

ويكاد يُجمع المحازبون قبل الحرب الأهلية على أهمية تسديد الاشتراكات وضرورتها. فالملتزم الحزبي يشعر، من حيث المبدأ، بأن هذا الواجب أساسي

لا يمكن التساهل فيه. لأن مساهمته مهما كانت متواضعة قرار طوعي ـ ذاتي لدعم ميزانية الحزب، وتدليل على مدى «تعلقه» به وحرصه عليه. فيأتي الاشتراك الشهري كأحد مظاهر التضحية لتأكيد قوة الارتباط بالمؤسسة التي ينتمي إليها. فالمبلغ الذي يقتطعه يأتي على حساب راحته الشخصية، ومن حسابه المباشر. خاصة إذا عرفنا أن غالبية الملتزمين هي من الطلاب والفئات غير الميسورة.

من هنا يشير موريس ديفرجيه إلى أن الاشتراكات الحزبية لا تنحصر في جانبها المادي البحت، بل لها أبعاد سيكولوجية مهمة. لأنه (الاشتراك) دلالة الإخلاص، ومورد الإخلاص في آن واحد. فدفع الاشتراك بانتظام ودفع اشتراك عال يتضمن تضحية. فإضافة لكونه أحد مظاهر التعبير عن قوة الروابط بين الحزب والعضو، فإنه في الوقت نفسه عامل من عوامل تقويته أيضاً. فالتعلق كما يقول ديفرجيه، بجماعة ما كالتعلق بكائن، يكون بمقدار التضحيات التي تقدمها له.

إن الاشتراك الحزبي بجانبيه السيكولوجية والمادي كان له حضوره القوي في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية. وقد ركّزت الأحزاب والقوى السياسية كافة على ضرورة الالتزام بتسديده، وأشار المحازبون (الذين قابلتهم أو من خلال دراسات سابقة) إلى جدية الالتزام بدفع الاشتراك من جهتهم وإصرار الحزب على الجباية، الأمر الذي أمن مردوداً «مهما» لدعم ميزانية الحزب. غير أن الإشكالية في موضوع الاشتراك الحزبي تتلخص في معرفة مدى مساهمته (الاشتراك) حقيقة في دعم مالية الحزب كمصدر من مصادر التمويل الذاتي من جهة، ودقة الجباية من جهة أخرى، وقيمة المبالغ المقتطعة من جهة ثالثة، واستمراريته في المراحل اللاحقة من جهة رابعة... إلخ.

إن المتابعة المتأنية بيّنت أنه من الصعوبة بمكان تحديد مقدار المبالغ التي كان الحزب، أي حزب، في لبنان يجبيها من الاشتراكات الحزبية. وقد يعود ذلك لأسباب عديدة تبدو متداخلة فيما بينها، ويمكن إبراز أهمها كما يلي:

- ليس من الممكن تحديد دقة الجباية وانضباطها. إن تأكيد «الحزب» على أن آلية جمع الاشتراك كانت قبل الحرب تسير على أفضل ما يرام، لا يلغى التفلت الذي كانت تفرضه أوضاع المحازب وظروف الحزب. فلقد أشار العديد من المحازبين إلى أن موضوع الاشتراك كان على قدر من الأهمية غير أنه لم يكن بالضرورة على القدر ذاته من المتابعة.

- ليس من الممكن تحديد عدد الأعضاء (بمستوياتهم التنظيمية المختلفة)، فالأرقام التي كانت تعطى من الأحزاب المسموح لها بالعمل العلني (التقدمي الاشتراكي، الكتائب، الكتلة الوطنية، الوطنيين الأحرار...) لتبيان عدد محازبيها مضخمة إلى حد كبير. أما الأحزاب «السرية» غير المسموح لها النشاط العلني (الشيوعي، البعث، القومي السوري، التشكيلات الناصرية... إلخ) فإن تحديد العدد كان غير ممكن.

- ليس لدى الأحزاب والقوى السياسية جداول يسمح، أو يمكن الإطلاع عليها لتوضيح حقيقة الأمور. فالمشكلة الإحصائية، إذا لم نقل التنظيمية، واقعة موضوعية. فالأحزاب التي تعرضت للمنع والمطاردة من «المستحيل» أن تحتفظ بجداول وإضبارات وسجلات وأسماء توفر للباحث إمكانات المتابعة ومعرفة أوضعها «إحصائياً». أما الأحزاب «العلنية» فإنه يحضر التصريح عندها ويغيب التبويب الجدي. وما يلعنه الحزب في هذا المجال يكون عادة مموهاً وغير دقيق. بمعنى أنه يحشر الأعضاء مع المؤيدين مع المتعاطفين مع المهاجرين مع المتوفين... إلخ لدرجة يصعب معها التحقق من دقة الرقم المعطى. خاصة إذا عرفنا أن هذه الأحزاب «العلنية» لها طابع طائفي، أو مذهبي محدد، الأمر الذي يضخم بالضرورة وضعيتها السياسية والشعبية ويجعل التداخل حاصلاً بين المستويات المختلفة لأشكال العضوية.

للتدليل على مثل هذه الصعوبة في تحديد العدد الإحصائي وتبيان التداخل بين المستويات المختلفة، يمكن العودة إلى ما يورده كتاب تاريخ حزب

الكتائب (ج٣ ص: ٨٢ ـ ٨٧، وج١ ص: ٢٤٨ ـ ٢٤٧) إضافة إلى ما يورده أنطليس (ص: ١٠٤ ـ ١٠٧) حيث وصل عدد حزب الكتائب في بداية السبعينات إلى ٧٥,٠٠٠ ألف. أو ما يوضحه تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في المؤتمر الثاني ١٩٦٨ (وثائق المؤتمر ص ٣٦) حيث يشير إلى أن العدد الحزبي بلغ في أواسط (١٩٤٧) ٢٠,٠٠٠ ثم تغيب الأرقام من تاريخ الحزب وتحضر الزيادات دون أرقام. فيبين تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي الى أن الحزب بعد مؤتمره الثاني ، وبفضل مسيرته النضالية والفكرية والسياسية والجماهيرية والتنظيمية. «اتسعت صفوفه». فبلغت الضعف في «منطقية بيروت» ولبنان الشمالي، وجبل لبنان، ووصلت لأكثر من الضعف في لبنان الجنوبي ومنطقة البقاع (وثائق المؤتمر الثالث ص ٩٦ ـ ٩٧) لكن دون تحديد أي رقم إحصائي. ويبدو الوضع نفسه عند الأحزاب الأخرى. لهذا يمكن ملاحظة ضخامة إعداد بعض الأحزاب التي يذكرها أنطليس (ص ١٠٦) دون أي إمكانية للتحقق منها.

- ليس بالإمكان الاطلاع على أرشيف وزارة الداخلية لمعرفة ما تقدمه الأحزاب من وثائق، لأن الأمر ممنوع ويخضع لسرية «رسمية» خاصة. مع الإشارة إلى أن ما تقدمه الأحزاب للجهات الرسمية (وزارة الداخلية) هو بالأساس غير دقيق «مطلقاً» لأن «الحزب» الذي يعلن أنه يضم الآلاف ويعمل على المستوى الوطني يقدم وثائق بسيطة جداً قد تكون بموازاة «جمعية» أو ناد في قرية أو مدينة يهتم بقضايا الأطفال أو المعوقين. . . الأمر الذي يجعل مثل هذه الوثائق شكلية جداً ولا تمت للحقيقة بصلة.

- ليس بالإمكان تحديد قيمة الاشتراك الفعلي الذي يفترض بالمحازب تسديده شهرياً، فقد ينص النظام الداخلي على «رسم » محدد غير أن الوضعية الاجتماعية للعضو قد تفرض ما تجعله غير قادر على الالتزام بالنص، الأمر الذي يدعو للتساؤل هل يلتزم جميع الأعضاء بمبلغ موحد؟ هل هناك

فروقات بين المناطق، أو بين الفئات الاجتماعية؟... إلخ، فالعمال غير الموطفين، والطلاب غير أصحاب المهن، والتجار غير العاطلين عن العمل، أو الأجراء المياومين، والمزارعون غير المالكين... إلخ، الأمر الذي يجعل التساوي «المطلق» في قيمة الاشتراك غير ممكنة. ويجعل «التسوية» في هذا المجال أمراً ممكناً وجائزاً بالضرورة.

إن قيمة الاشتراك قبل الحرب الأهلية لم تكن إذا ما حدده النظام الداخلي، بل تغيّر المبلغ بحسب الظروف من جهة، ووضعية المحازب من جهة أخرى فحرب الكتائب مثلاً حدّد في نظامه العام (١٩٣٩) قيمة الاشتراك بـ (٥ غروش لبنانية) للعضو العامل و(٢٥ غ.ل) لرئيس الفرقة (تاريخ ج١، ص: ٧٤ ـ ٧٥) وميّز في الأربعينات بين بيروت (٥٠ غ.ل) من جهة، وخارجها (٢٥ غ.ل) من جهة أخرى، وبين المراتب التنظيمية المختلفة (أحكام نظامية) من جهة ثالثة. ليستقر في أواخر الخمسينات على (٥٠ غ.ل) يتزايد المبلغ مع تزايد الرتبة التنظيمية. (مقدسي ص ٥٢).

وتغيّر الأمر في الحزب التقدمي الاشتراكي أيضاً الذي بدأ بأن يحدد طالب الانتساب اشتراكه بين نصف ليرة وخمس ليرات عام ١٩٥٢ ليصبح ليرة في دستور العام ١٩٧١ (فارس أشتي ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨) ليصبح بدون تحديد في دستور ١٩٩١ مادة (٤٣) ويرتبط تحديد القيمة لقرار رئاسي بناءً على اقتراح مفوض الشؤون المالية والاقتصادية، مع إجازة إعفاء العضو (دستوره ١٩٩١). وهذا ما أكده النظام الداخلي (١٩٩٢) مادة (٨٤).

أما الحزب الشيوعي فلم تحدد أنظمته الداخلية مبلغاً محدداً غير أن نقولا شاوي أشار إلى أن «نظامنا الداخلي ينص مبدئياً على أن يدفع العضو الشيوعي (١٠٪) من دخله، ولكن لسنا صارمين في تطبيق هذا النظام. فالعامل الذي لا يتقاضى سوى مئة ليرة لا نرغمه على دفع عشرة بالمئة، بينما هناك أعضاء قادرون يدفعون أكثر من هذه النسبة» (مقدسي ص ٩٩). ويوضح أحد المسؤولين (دون ذكر اسمه) أن هذا الأمر ليس نصاً بل عرفاً معمولاً به داخل

الحزب والنسبة عملياً لا تتجاوز (٥٪) من مدخول الشخص مع مراعاة ظروف الشخص في الكثير من الحالات.

ان حالة التعمية والتعارض في مناقشة الحزب موضوع الاشتراكات ظاهرة عامة بالأحزاب السياسية، وكنموذج آخر على هذه الحالة نعرض ما أورده تقرير اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي في المؤتمر الوطني الثالث لعام ١٩٧٢ حيث أشار إلى أن القيادة لحظت «بارتياح التطور الإيجابي» الذي طرأ على مالية الحزب، نتيجة زيادة الاشتراكات وضبط جبايتها. خاصة في مالية «منظمة بيروت» وبالأخص في فرعية «الساحل الجنوبي والمثقفين» ليصل التقرير إلى نتيجة مؤكدة لكن دون أن يعطي أي رقم إحصائي، إلى أن هذا التحسن في زيادة الاشتراكات «دليل قاطع على الإمكانيات الكبرى المتوفرة لزيادة مالية الحزب أضعافاً عديدة». غير أنه يعود ليوصي بتجاوز النواقص في الجباية في كثير في الأحيان. فالأهمية المالية «برأي» التقرير «تقتضي الاهتمام الكامل بالموضوع... والملاحقة المستمرة لتسديد الاشتراكات ورفع نسبتها» (المؤتمر الثالث، ص ١٠١).

وفي السياق نفسه، إلى حد بعيد، يوصي المؤتمر الثالث لحزب الكتائب بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٦٠ بضرورة «رفع مستوى الاشتراك المالي بالنسبة لتطور النضال الكتائبي» (توصيات الكتائب اللبنانية ص ٩).. فالدعوة لدعم ميزانية الحزب والأزمة المالية وموضوع الاشتراكات كانت مرافقة لنشأة الحزب (تاريخ حزب الكتائب ج١، ص: ٧٢ ـ ٧٥ و٣٣٤ ـ ٣٣٥). كما أن أنطليس أشار إلى أن قلائل من الكتائبيين قبل الحرب اللبنانية كانوا قادرين على دعم «خزينة الحزب». ويذكر أن المحازب الكتائبي كان عليه أن يدفع ٩,٥٠ دولاراً أميركياً سنوياً عن اشتراكه في جريدة العمل، إضافة إلى أربعة دولارات ونصف مجموع اشتراكه الشهري عن سنة كاملة. غير أن «الأعضاء غالباً غير قادرين على الدفع» أنطليس (هامش ص: ١١٧).

إن مجمل ما تقدّم يعطي نموذجاً عن وضعية الاشتراك الحزبي بحدوده

الموضوعية، الأمر الذي يبين أن هذا المصدر قبل الحرب اللبنانية بقي محدود التأثير والفاعلية في دعم مالية الحزب رغم أهميته. فعملية جمع بسيطة لقيمة ما يدخل مالية الحزب من الاشتراكات (إذا أمكن) لا تغطي تكلفة نشراته، ومتطلباته الإدارية والقيادية وتجهيزاته اللازمة، فكيف بحملاته الانتخابية النيابية. فرغم محاولات الأحزاب أو الأعضاء التأكيد على أولوية الاشتراك في دعم ميزانية الحزب وإبرازه كمظهر من المظاهر الدالة على «الاستقلالية المالية» فإن حضوره الفعلي محدود الأثر إلى حد بعيد. وقد جاءت مرحلة الحرب الأهلية وما أعقبها لتؤكد هشاشة هذا المصدر وغيابه «المطلق» وتفضح محدودية جدواه في حياة الحزب الداخلية.

إن الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية تجمع إلى أنه خلال مرحلة الحرب الأهلية وتوغلها العنفي في لبنان، تراجعت الاجتماعات الدورية بكل ما تتضمنه من آلية تنظيمية وجهد تثقيفي. وطغت الوضعية العسكرية ومتطلباتها، الأمر الذي انعكس مباشرة على إلغاء فكرة الاشتراك الحزبي. وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن معنى التبدل الجذري وتلاشي المعايير السابقة كلياً التي حددت الاشتراك ودلالاته النفسية والمادية.

ومن المفارقات الدالة على هشاشة الاشتراك الحزبي إن الاحتشاد «الحزبي» خلال مرحلة الحرب الأهلية لم يلتزم بالشروط الموضوعة للعضوية. ولم يخضع للواجبات التي تفرضها الأنظمة الداخلية ومنها المجال المادي ـ المالي. بمعنى أن الحزب لم يعد يفرض على محازبيه بمستوياتهم المختلفة ضرورة تسديد الاشتراك سواء القدامى منهم، أو الذين جذبهم الحزب بسبب الحرب وضروراتها.

إضافة لذلك، ان المحازب في (المراتب والمستويات التنظيمية كافة) الذي كان يفرض على نفسه قبل الحرب اقتطاع مبلغ من المال كاشتراك يسدده بطيبة خاطر، غداً في الحرب خارج الاهتمام بفكرة دعم حزبه مادياً. بالرغم من أن المستلزمات المالية ازدادت، والنفقات تضخمت والمصارف تضاعفت أضعافاً

مضاعفة من جهة، وأصبح الحزب ـ نظرياً وعملياً ـ أكثر حاجة لمساندة أعضائه مالياً من جهة أخرى.

ويلاحظ في هذا السياق أن شريحة المقاتلين وأعداد المتفرغين التي تضاعفت خلال الحرب والتي كانت تقبض رواتب مباشرة من الحزب تخلت عن دفع الاشتراك. فلا «المؤسسة» الحزبية التزمت بتطبيق «شروط العضوية»، ولا الأعضاء والمقاتلون بادروا إلى تأكيد إلتزامهم من خلال تسديد الاشتراك، كما كان سائداً فيما مضى.

من هنا اختفى خلال الحرب هذا المصدر الذاتي بكل ما يمثله من معانٍ وأبعاد. ولم تساهم مرحلة السلم الأهلي بعد اتفاق الطائف، في إعادة الاعتبار إليه وتأكيد صدقية قيمته في دعم ميزانية الحزب. فتساندت الانكشافات المؤلمة التي ولدتها الحرب مع الأزمة المعيشية، بعد استقرار الوضع الأمني لتهمش الاشتراكات كمصدر للتمويل.

ب ـ رسوم نظامية

فرض بعض الأحزاب إضافة للاشتراك الحزبي في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية مبالغ محددة على رسم الانتساب (التقدمي الاشتراكي) أو استلام البطاقة الحزبية (الكتائب)، أو رسم محدد في كل اجتماع وهو كان معروفاً في حزب البعث العربي الاشتراكي بمشروع الفرنك (٥ غ.ل) في الخمسينات ومشروع الربع في الستينات (٢٥ غ.ل) حيث كان يُفرض على كل محازب دفعها في اجتماعه الحزبي الدوري، غير أن هذه المظاهر لم تكن منتظمة، ولم تشكّل مردوداً ثابتاً، أو تدر مبالغ يمكن أن يُعتمد عليها أو يعتد بها كمصدر فعلي للتمويل.

ومن الجدير ذكره أنها اختفت من القاموس الحزبي خلال مرحلة الحرب وانتفى وجودها وذكرها كلياً. وما بقي عند البعض من مبلغ «مفروض» على البطاقة الحزبية بعد الحرب أصبح شكلياً جداً وبدون أي تأثير يذكر.

جـ ـ الإعلام كمصدر

اعتبرت الصحف والمجلات التي أصدرتها بعض الأحزاب مصدراً من مصادر التمويل الحزبي. فلقد أصدر كل حزب، من حيث المبدأ، وسيلة إعلامية قبل الحرب الأهلية، منطلقاً من هم وطني ـ سياسي بالدرجة الأولى.

ويلاحظ من خلال تتبع إصدارات الأحزاب قبل الحرب أن الصحف الخاصة ببعض الأحزاب (العمل، النداء، الأحرار، صوت العروبة... إلخ) أو المجلات الدورية (البناء، الراية، الأخبار، الأنباء... ألخ) خدمت هدفاً إعلامياً سياسياً توجيهياً أكثر مما لعبت دوراً جدياً مساهماً في التمويل. فالعديد من هذه الصحف والمجلات كان يتعطل بسبب الظروف السياسية والأمنية في البلد، أو بسبب الوضع المالي للحزب.

وقد خفف من قوة موقعها في تمويل الحزب أن هذه الوسائل لم تدخل في حيّز المنافسة التجارية كونها لم تنشأ على أساس خلفية تجارية. لهذا بقيت مبيعاتها محصورة في نطاق محدد ومنتشرة في أوساط معيّنة. فطبيعتها الحزبية وخاصيتها السياسية حالت دون أن تستقطب الإعلانات الدعائية، الأمر الذي أفقدها موارد مالية مهمة.

من هنا تؤكد التجارب أن مجلات الأحزاب وصحفها كانت أقرب لأن تكون وسيلة لنقل مواقف الحزب و«أرشفة» نشاطاته ومادة تثقيفية ـ إخبارية ـ توجيهية لأعضاء الحزب ومناصريه في لبنان وخارجه. فمن خلالها تُعرف مواقف الحزب السياسية على الصعد كافة المحلية والإقليمية والدولية. إضافة إلى ما يثيره الحزب من قضايا اجتماعية وفكرية وثقافية ونقابية... إلخ.

ويمكن القول إن اعتماد بعض الأحزاب العقائدية (الشيوعي، البعث) قبل الحرب الأهلية على أعضاء الحزب لتوزيع منشوراته من صحف ومجلات دورية قد خدمت الجانب الإعلامي التبشيري أكثر مما ساهمت في تأمين مصدر تمويلي للحزب. وقد أشار البعض (دون ذكر الاسم) إلى أن القطاعات الطالبية كانت

تعتمد على مبيع مثل هذه المنشورات لتؤمن من خلال مردودها اكتفاء مهماً. لكن يبقى الأمر محدوداً وليس له تأثير مركزي مهم.

فتوزيع الإصدارات الدورية مثلاً كانت «مهمة نضالية» وتحضر كبند دائم على جدول أعمال الاجتماعات للحزب الشيوعي (شوكت أشتي ص ٢٦١ ـ ٢٦٣) غير أنها لم تحقق غاية مادية يمكن اعتداد بها. وهذا الأمر ينطبق على حزب البعث (مقابلة دون ذكر الاسم). وقد قلدت الأحزاب الأخرى هذا النمط الدعائي التبشيري باعتبار أن الشيوعيين كانوا الأعراق في هذا المجال (شوكت ص ٢٥٣ ـ ٢٦٩)، وإذا كان المحازب يقوم طوعاً أو «فرضاً» بهذه المهمة لتعميم مواقف الحزب ودعم إصداراته غير أن الوقائع التي يمكن استنتاجها من جملة مقابلات شخصية (دون ذكر الاسم) تدل على ما يلي في المجال الإعلامي كمصدر من مصادر التمويل:

- إن الهدف من إصدار الصحف اليومية والدورية لم يخدم ميزانية الحزب. ولم يكن مصدراً عملياً للتمويل.
- إن غالبية هذه الوسائل كانت تتعطل بسبب وضعها المالي الصعب.
- إن تكلفة الإصدار لم تكن «مرتفعة»، من حيث المبدأ، لأنها اعتمدت في التحرير على مجهود «الرفاق» من جهة، ولم تركز على الشكل أو تهتم به (ورق، ألوان...) من جهة ثانية، الأمر الذي خفف قيمة التكلفة كثيراً.
- إن إحدى فوائدها المهمة إضافة لما سبق أنها ساهمت في توظيف عدد من «الرفاق».

من هنا يمكن القول إن الوسيلة الإعلامية كانت قبل الحرب، في أحسن حال، وفي حال نجاحها تساهم في تمويل ذاتها، وتؤمن استمراريتها، الأمر الذي يؤكد محدودية دورها كمصدر للتمويل. بل إن السؤال الذي يمكن أن يبرز هنا هو في كيفية حصول الحزب قبل الحرب الأهلية على المال لإصدار الصحف والمجلات العلنية منها والسرية.

لقد اختفت مع الحرب «الأزمة المالية والأمنية فبرزت إصدارات جديدة. وتعممت فكرة توزيع «النشرة» ـ الدورية الحزبية على الحواجز العسكرية، بما يتضمنه هذا الإجراء من إكراه وتعسف. إضافة إلى أن فكرة توزيع «النشرات» على البيوت والمحلات التجارية اتخذت في العديد من الأوقات أشكالاً لم تكن معهودة من قبل لما تضمنته من تجاوزات أساءت للجهة السياسية ولدور الوسيلة الإعلامية ولمعنى «المهمة النضالية» التي عُرفت سابقاً. بل إن بعض «الدوريات» خلال الحرب كانت «تُفرض كخوة» على الأشخاص والمحال التجارية والمؤسسات الاقتصادية. وفي الحالات كافة فإن المردود المالي للدورية السياسية خلال الحرب لم يساهم في دعم ميزانية الحزب أو القوة السياسية بقدر ما كانت تعبيراً عن راحة الحزب المالية وانعتاقه من المعيقات المادية والأمنية السابقة.

واللافت للنظر في المجال الإعلامي خلال الحرب انتشار المحطات الإذاعية (السمعية) منها والمرئية، قبل أن يعاد تنظيم القطاع الإعلامي بعد توقف المعارك الداخلية في لبنان. ويبدو أن هذه المحطات بأنواعها كافة لم تلعب دوراً في دعم ميزانية الحزب، بل جاءت في أحد مظاهرها تعبيراً عن فائض ما في ميزانيته من جهة، وحاجة سياسية إعلامية من جهة أخرى.

وللتدليل على مأزق الوضع المالي لهذه الوسائل وضآلة مردودها المالي يلاحظ، في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، توقف «كل» الصحف والمجلات التي كانت توجه من قبل الأحزاب (العمل، النداء، الأخبار، بيروت، الأحرار، صوت العروبة، الأنباء... إلخ) وفي أحسن الحالات الاحتفاظ بدورية واحدة (الطريق مثلاً) مع محاولة تخفيف لونها الحزبي بقدر الإمكان. أما الوسائل الإعلامية الأخرى فقد توقفت باستثناءات بسيطة (إذاعة صوت الشعب، المنار، صوت لبنان، لبنان الحر... إلخ) واستمراريتها جاءت بعد أن وفرت إمكانات مالية عبر مساهمين ورأسمال مشترك. وكذلك الأمر في المحطات المرئية التي تعاني مأزقاً مالياً مهماً بالرغم من نجاح بعضها وشهرتها العالمية والإقليمية

والمحلية. واستمرارية هذه الوسائل استند إلى حضور رأسمال غير «حزبي» وخضع لمتطلبات غير «حزبية».

ويمكن اختصار الوضعية الإعلامية فيما يلي:

- عدم مقدرة الوسائل الإعلامية بأنواعها كافة على تأمين استمرار ذاتي.
- الوسائل الإعلامية التي استمرت اعتمدت على مصادر تمويل متعددة هي بالتأكيد غير حزبية. باستثناء تجربة حزب اللّه في هذا القطاع التي تحتاج لاطلالة اخرى.
- الأزمة المالية العامة عند الأحزاب عكست نفسها في المجال الإعلامي، الأمر الذي بيَّن ضعف مساهمة الإعلام كمصدر من مصادر التمويل.

د ـ مشاريع مستورة

ليس من السهولة تحديد طبيعة المشاريع التي أقامتها الأحزاب اللبنانية ونوعيتها لتكون مصدراً لتمويلها. لأن الموجود منها مسجل بأسماء الأشخاص لتمويه علاقته بالحزب.

فقد اختلفت طبيعة المشاريع ونوعيتها بين مرحلة وأخرى. فقبل الحرب الأهلية كانت متواضعة جداً، وغير ذات أهمية بينما ساهمت الأموال التي تدفقت خلال الحرب على دخول الأحزاب في مجالات جديدة لتعود إلى تراجع واضح بعد استتباب الوضع الأمني. ويمكن في هذا المجال استثناء تجربة «حزب اللّه» حيث تبرز «مشاريعه» في ظل إفلاس الآخرين وارتباكاتهم.

ويشير العديد من المحازبين (دون ذكر الأسماء) إلى أن الصعوبة ـ لا تقتصر على مقدرة المراقب من خارج الحزب على تحديد مشاريع الحزب وتوضيح مدى مساهمته في بعضها، أو مستوى علاقته كحزب بها. بل الأزمة الحقيقية هي في معرفة «الحزب»، بحد ذاته، لهذه المشاريع. بمعنى أحدثت هذه الوضعية المرتبكة خلافات حادة داخل الأحزاب، تتركز بمجملها حول علاقة الحزب بـ «مشاريعه». فهل اقتصر دور الحزب مثلاً على دعم «أصحاب» مشروع

ما؟ هل مشاركة الحزب تعتبر جزءاً من المشروع ولبنة أساسية في تأسيسه؟ هل وظّف الحزب رأسمالاً محدداً عبر أشخاص محددين في مشروع ما ليعود عليه ببعض الأرباح؟ ما هي المشاريع التي تعتبر خاصة بالحزب عبر أشخاص محددين (أعضاء، أصدقاء)؟ وما هي المشاريع التي تعتبر خاصة بهؤلاء الأشخاص؟ أين تبدأ ملكية الحزب، وأين تتوقف؟... إلخ.

إن الأسئلة في هذا المجال تبقى مفتوحة، والحدود متداخلة، لدرجة التشابك، الأمر الذي ساهم في خلق الأزمات وإطلاق الشائعات. من هنا لم تتضح حقيقة بعض المشاريع والأملاك الخاصة، إلاّ نتيجة لخلاف «أهل البيت» الواحد عندها فقط تنقشع الرؤية إلى حد ما، وينكشف هذا المستور. ولعل أبرز هذه الحالات هي ما حدث في حزب الكتائب والحزب الشيوعي وبشكل أوضح في الاتحاد الاشتراكي العربي.

ففي حزب الكتائب مثلاً أثار بعض المعارضين للقيادة جملة من القضايا المتعلقة بأملاك الحزب ومشاريعه. الأمر الذي أدى إلى إقامة دعاوى قضائية بين الطرفين.

فتقدمت المعارضة الكتائبية (د. إيلي كرامي، أنطوان جزار، شاكر عون، ميخائيل جبور) بدعوى ضد رئيس الحزب آنذاك. د. جورج سعادة تتهمه بـ «التصرف بأموال الحزب وممتلكاته» من جهة، وتشكك بقيادته «وشرعيتها» من جهة أخرى. فردت القيادة بأن ليس لهؤلاء «صفات رسمية» تخولهم التحدث حول قضايا حزبية (السفير: الخميس ٢٧/ تموز/ ١٩٩٥).

كما كلّف الحزب بواسطة وكلائه المحامين منير الحاج (أصبح رئيساً للحزب) ورشاد سلامة وأنطوان شادر وصلاح مطر متابعة الدعوى التي أقامها الحزب على «المؤسسة اللبنانية للإرسال» **L.B.C** و«المؤسسة اللبنانية للإرسال أنترناشيونال» **L.B.C.I** «بجرم ارتكاب فعل السرقة واغتصاب اسم تجاري، وسلب ملكية أدبية. خصوصاً ما يتصل بادعاء الحزب ملكيته المؤسسة اللبنانية للإرسال» (النهار: السبت ٢٩/ تموز/ ١٩٩٥).

وأوضحت المعارضة في بيان (السفير: الأربعاء ٣٠/١٠/١٩٩٦) إلى أن ثمة أملاكاً للحزب معورضة للبيع من قبل القيادة كمبنى إذاعة صوت لبنان، ومبنى جريدة العمل، ومبنى الأندلسية. وحذرت من مغبة الإقدام على أي خطوة في هذا الاتجاه. وأعاد المعارضون الإشارة إلى رغبة القيادة ببيع بعض الأملاك في بيروت والمناطق بقصد تسديد العجز الناتج عن سوء إدارة المرافق الحزبية الاقتصادية والإعلامية (السفير: الجمعة ١/١١/١٩٩٦). وجدد ميشال جبور (عضو مكتب سياسي سابق) تحذيره «من بيع ما تبقى من أملاك تحت أي سبب» (السفير: الجمعة ١/١١/١٩٩٦).

وبقيت الأمور خاضعة للسجال السياسي والقانوني. لدرجة أن رئيس الحزب حينذاك د. جورج سعادة تقدم بشكوى ضد جبور (النهار: الثلاثاء ٧/١/١٩٩٧) ما دفع المحامي إيلي قرداحي رئيس إقليم الشوف وعضو المكتب السياسي إلى تقديم استقالته للتناقض بين القول والفعل داخل الحزب قائلاً يطالبون (أي الحزب) «الدولة والغير ببناء المؤسسات أما مؤسسات الحزب فتدار بعقلية المرزعة. يحتجون على الهدر الحاصل في أموال الدولة ومؤسساتها ويطالبون بالمراقبة والمحاسبة، أما هم فمسموح لهم أن يهدروا أموال الحزب من دون حسيب أو رقيب، كأنه مباح لهم ما هو محظر على غيرهم» (النهار: السبت ٢٣/آذار/١٩٩٦).

أما في الحزب الشيوعي فإن الخلافات بقيت محصورة ولم تخرج للعلن. باستثناء ما أشيع عن هذا القائد أو ذاك الكادر وما أقامه من مشاريع خاصة. لهذا يعتبر البعض (دون ذكر الاسم) أنه لم يكن هناك ما نختلف عليه لأن الحزب أهدر كل ما جمعه، أو ما وصل إليه من مبالغ طائلة. لهذا اضطر الحزب إلى بيع ما لديه من أملاك ولم يبقَ غير مبنى إذاعة صوت الشعب ومركز الحزب ومشروع سياحي بسيط.

غير أن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي كانت ولم تزل أكثر فجاجة واحتلت الخلافات حول أملاك الحزب ومشاريعه حيّزاً مهماً وساهمت في

إنقسامه إلى قسمين الأول عُرف بحزب الاتحاد والثاني حافظ على الاسم الأصلي (الاتحاد الاشتراكي العربي). وتحت وطأة الخلاف أبرز بعض رموز الحزب صورة طبق الأصل عن وثيقة موقّعة عند كاتب العدل (١٩٨١) يعلن فيها «بأن كافة الأموال المنقولة وغير المنقولة المسجلة باسمه بكافة دول العالم هي مسجلة على سبيل الصورية فقط. وفي الواقع وفي الحقيقة فإن ملكيتها تعود بكاملها «لجمعية التنمية الاجتماعية والثقافية» وهي جمعية يعمل الحزب من خلالها.

وقد توزعت أملاك ومشاريع الحزب بحسب بعض المصادر الإعلامية على أنواع ثلاثة هي:

١ ـ أملاك باسم الشركة العقارية المتحدة المؤلفة من ثلاثة رموز اساسية في الحزب. وتضم أوتيل في الحمراء، سنتر تجاري في المزرعة، أرضاً وشقة ومستودعاً في المصيطبة ـ بيروت.

٢ ـ أملاك باسم جمعية التنمية وتضم: أرضاً في بيروت ومركز عمر المختار الثقافي التربوي في البقاع ومجموعة مدارس موزعة كما يلي: مدرسة النهضة في بيروت، ومدرسة القيروان في منطقة بعلبك ومدرسة خالد بن الوليد في إقليم الخروب.

٣ ـ أملاك باسم الحزب وبشكل متفرق وهي مسجلة بأسماء أشخاص موزعة كما يلي: شقة في بيروت، وشقة في صيدا، ومشروع في أسبانيا (غير محدد)، ومبنى في البرازيل مع قطعة أرض فسيحة يقال إن أحد أعضاء «الشركة العقارية المتحدة» قد باعها لمسؤول سياسي بارز في لبنان. إضافة لسيولة مالية سحبها عضو الشركة العقارية من المصارف وتقدر قيمتها بـ ٨٠ مليون دولار أميركي (نداء الوطن: الجمعة ٩/أيار/١٩٩٧).

مختلف هذه المعطيات نماذج عن الحالة المالية في الظاهرة الحزبية. وهي مشاريع أنتجتها أموال الحرب الأهلية ومصادرها غير المنظورة. وهي تعابير عن قضايا أخرى لم تزل في طي الكتمان.

وقد أقام بعض الأحزاب أنواعاً أخرى كالتعاونيات الاستهلاكية (الكتائب، الشيوعي، حزب اللّه). وعممت ظاهرة شراء العقارات، ودخل آخرون في مشاريع خاصة بالنقل وتجارة المحروقات... إلخ، غير أنها تعطلت بشكل أو بآخر. فالحزب الشيوعي مثلاً أفلست تعاونيته، والكتائب اختلف الرفاق حولها.

ويبدو أن مختلف هذه المظاهر لم تكن قبل الحرب بهذا القدر من الضخامة والتنوع، من هنا يشير البعض (دون ذكر أسماء) إلى أن السائد قبل الحرب ارتكز على إنشاء المكتبات الصغيرة ودور النشر، وبالرغم من تنصل الأحزاب من علاقتها المباشرة بمثل هذه المشاريع، غير أنه يمكن القول إن وجود قياديين حزبيين على رأس العديد من دور النشر ليس عملاً بريئاً أو صدفة عمياء.

إن مجمل المشاريع التي اعتمدتها الأحزاب كان مردودها محدوداً جداً سواء قبل الحرب أو خلالها، وما بقي بعد الحرب غير محسوم الملكية، من حيث المبدأ. بل يمكن القول إن طبيعة المشاريع التي أقامتها الأحزاب والقوى السياسية في لبنان حكمها نمط العمل الإدارية المتردي والمنازعات القانونية فعجزت عن الاستمرار من جهة، وعن دعم ميزانية الحزب من جهة أخرى.

ثانياً: التمويل الخارجي

إذا كان هناك إجماع على أن مصادر الحزب الذاتية متواضعة جداً، وغير قادرة على تلبية متطلباته وتأمين نفقاته، فإن السؤال الدائم يتلخص في كيفية تغذية ميزانية الحزب؟

إن الجواب يتجه مباشرة إلى الإشارة إلى مصادر خفية غير معلنة ترفد الحزب بالمساعدات اللازمة ولأسباب محددة.

ويبدو أن حضور «المصدر الخارجي» رافق كل مراحل التاريخ السياسي الحديث للبنان. خاصة وأن البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد توفر مرتكزات التدخل الخارجي وتؤشر عنه، وتتوضح المصادر الخارجية أكثر ما

تتضوح في الأزمات الكبرى. مثال «ثورة ١٩٥٨» والحرب الأهلية التي ابتدأت عام ١٩٧٥. ومن اللافت للنظر أن الأزمات الوطنية الكبرى تبرر للحزب البحث عن مصادر للتمويل، لدرجة يتخطى فيها الحزب كل البديهيات والمقولات والسلوكيات. بمعنى أن الحزب يشرعن ارتباطه بهذا المصدر أو ذاك بحجة الوضع الصعب ومستلزماته. كما أن المحيط الاجتماعي ـ السياسي الذي يعمل الحزب وسطه، وهو في الغالب له سمة مذهبية أو طائفية محددة، يقبل ويدعم ويؤيد، الأمر الذي يسهل استباحة كل شيء بحجة «البقاء» كحزب أو كفئة اجتماعية. ويمكن في هذا المجال رضد المظاهر التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أ ـ التبرعات

تحظى التبرعات بحصة مهمة في دعم ميزانية الحزب. وكانت ظاهرة التبرع من بعض الأصدقاء لهذا الحزب أو ذاك حاضرة قبل الحرب وإن اختلفت في الطبيعة والحجم.

فالأحزاب التي كانت ممنوعة من النشاط العلني قبل ١٩٧٠ (الشيوعي، البعث، القومي، الناصري...) غطت التبرعات جزءاً من نفقات الحزب ونشاطاته. ويحتل الحزب السوري القومي الاجتماعي برأي البعض (مقابلة دون ذكر الاسم) مركزاً مميزاً في هذا المجال، فأصدقاء الحزب في الداخل وفي المغتربات قدموا الكثير للحزب.

أما الأحزاب «العلنية» فإن وضعيتها السياسية ساعدت على زيادة ما يمكن أن يقدم إليها، وذلك لسببين متداخلين:

الأول: تعزيز المكانة الاجتماعية للمتبرع خاصة وأن على رأس هذه الأحزاب أسماء كبيرة (جنبلاط، شمعون، الجميل، أده... إلخ).

الثاني: الخدمات البديلة التي يمكن أن تُقدم للمتبرع، خاصة وأن هذه الأحزاب تشارك في السلطة.

ب ـ مداخيل الحرب

فرضت الحرب الأهلية فنوناً جديدة لدعم ميزانية الحزب، فتنوعت المصادر لدرجة يصعب حصرها أو الإحاطة بها. فالتفلت الأمني جعل لكل حزب أو هيئة أو مجموعة مسارب متنوعة لتحصيل المال دون رقيب أو حسيب. يمكن في هذا المجال الإشارة إلى بعضها على النحو التالي.

الخوة:

تقلصت خلال الحرب التبرعات وحلّ محلها ظاهرة فرض الخوة على الأشخاص والمؤسسات. لهذا عرفت الساحة اللبنانية الكثير من أشكال «القمع» المادي. وترفض الأحزاب بغالبيتها وتدين ظاهرة الخوة وتنفي اللجوء إلى هذه الوسيلة لتأمين سيولة مادية أو مواد عينية وتعتبر أن ما جرى لم يكن بقرار مركزي بقدر ما عبّر عن تجاوزات غير منضبطة لجماعات تلطت بالأحزاب لمآرب شخصية فرضتها الحرب وظروفها.

الضرائب:

تعمم «قانون الضريبة» خلال الحرب وتجلى بوضوح أكثر في ما عرف خلال الحرب «بالمنطقة الشرقية». بمعنى أن الجباية الضريبية «في المنطقة الشرقية» خضعت مباشرة لقرار مركزي بينما كان الوضع في «الغربية» في الأغلب يندرج تحت خانة الخوة، أو يخضع لمزاج القوة المسيطرة ودون أي تنظيم. بمعنى أدق شرعنت أحزاب «الشرقية» الخوة بما عرف بتنظيم «الضريبة».

من هنا اعتمدت القوى السياسية «اليمينية» خلال الحرب تنظيماً خاصاً للضرائب، ارتقى مع تقدم مسار الحرب. فقد فرضت القوات اللبنانية (في مراحل مختلفة) ضريبة محددة على المطاعم والملاهي والمحلات والمؤسسات بأنواعها والبيوت السكنية. كما أقامت على مداخل «المنطقة الشرقية» حواجز «للجمارك». بحيث تمّ دفع رسوم محددة على البضائع. فتصرفت كسلطة دولة

قائمة بذاتها. إضافة لما يتم اقتطاعه كحصة خاصة للقوات من البور ـ المرفأ. وما حصلته من المرافئ التي أقامتها على طول الشاطئ اللبناني.

التجارة والتهريب

شاعت خلال الحرب الأهلية كل أنواع التجارة والتهريب وتعزز هذا الأمر بسيطرة الأحزاب على مداخل البلد ومرافئه من جهة، وإقامتها مرافئ خاصة بها (جونيه، جبيل، الكسليك، الجية، الأوزاعي... إلخ). من جهة أخرى، الأمر الذي وفر الأرضية اللازمة للتجارة والتهريب ودون أي محاسبة أو مقاييس أو ضوابط. فانتشرت عبر الموانئ غير الشرعية تجارة كل المواد وتهريب كل الممنوعات بدءاً من المواد الغذائية الصالحة والفاسدة مروراً بالمخدرات والأسلحة وصولاً إلى البراميل التي تحوي مواد سامة... إلخ. وإذا كان البعض من الأحزاب قد دخل مباشرة في هذا المضمار فإن البعض الآخر استفاد من موقعه العسكري وقوته ليحمي مثل هذه العمليات ويلعب دور العميل الجمركي لقاء نسبة معينة.

جـ ـ مساعدات الدول

إن مساعدات الدول الخارجية لم تنقطع في المراحل كافة. غير أنها اختلفت في النوع والحجم والطبيعة بين مرحلة وأخرى.

وإذا كانت مرحلة ما قبل الحرب مشبعة بروحية الاستقلال الذاتي والحرص على الطهارة الحزبية، فإن الوقائع بيّنت اضمحلال هذه «الموانع» وتراجعها في ما بعد. وبالرغم من السرية المطلقة حول مساعدات الدول للأحزاب، غير أنه يمكن توضيح الأمور التالية كمنطلقات.

- طبيعة المرحلة: فرضت كل مرحلة خاصية معيّنة على طبيعة المصدر الممول من جهة، ونوعية التمويل وحجمه من جهة أخرى، الأمر الذي ساعد على حجب الكثير من المعطيات.
- نوعية التمويل: إن مصادر التمويل لم تقتصر على المبالغ المالية النقدية

فقط، بل تعدتها لتقديمات عينية، الأمر الذي يزيد من صعوبة التحديد والتوضيح.

- مصدر التمويل: تغيّرات مصادر التمويل بشكل دائم خاصة في مرحلة الحرب الأهلية. وإذا اقتصر دور بعض المصادر ـ الدول على الدفع المباشر فإن بعضها الآخر لعب دور المسهل للوصول إلى المصدر الأساسي. إضافة إلى أن الدول الكبرى كانت حاضرة باستمرار عبر أجهزة وعلاقات وتقنيات متعددة الأشكال والأنواع، الأمر الذي يجعل من إمكانية توضيح «المصدر» الخارجي مهمة غير سهلة أبداً.

- «الأحزاب المسيحية»: إن المصادر الخارجية ـ مساعدات الدول للأحزاب ذات السمة المسيحية كانت أكثر سرية وتنوعاً، وإذا انحصرت مصادر الأحزاب اليسارية بدول وهيئات عربية بشكل عام، فإن الأولى تعدته إلى مصادر أجنبية ـ غربية، الأمر الذي يصعب الكشف عنه من قبل هذه الأحزاب.

- الظاهرة الإسلامية: تتقاطع مصادرها مع ما عرفته الأحزاب عامة في لبنان. إضافة لما تفرضه خصوصيتها وعلاقاتها، الأمر الذي يجعل التشابك عميقاً بين الذاتي والخارجي ويحد من إمكانية الغوص في الاطلاع على تجربتها في هذا المجال.

إنطلاقاً من هذه المنطلقات يمكن تفصيل العديد من المعطيات المتوفرة حول مساعدات الدول على النحو التالي:

ـ الاتحاد السوفياتي (سابقاً):

يبدو أن الاتحاد السوفياتي ومجمل المعسكر الاشتراكي في حينه لم يقدم، مبدئياً، مبالغ مالية (كاش). وقد اقتصرت تقديماتها قبل الحرب على المساعدات العينية (الورق مثلاً) الأمر الذي وفّر للحزب الشيوعي قبل الحرب مثلاً إمكانات أكثر من غيره لإصدار الجرائد والمجلات والكتب.

وشكّلت المنح الجامعية إطاراً مهماً لمثل هذه التقديمات «العينية». وقد استفاد منها الحزب الشيوعي الشيء الكثير، فإضافة لما أمنه من اختصاصات لكوادره ولفئات اجتماعية شعبية، فإنه استخدمها في مرحلة الحرب كمصدر مالي. بمعنى فرض مبلغ مالي محدد لقاء كل منحة كتبرع لصندوق الحزب وأسر شهدائه.

واستمرت مساعدات الاتحاد السوفياتي خلال الحرب مع ازدياد الكمية والنوعية. حيث شملت أموراً «لوجستية» لدعم وتعزيز القدرات العسكرية من أسلحة وذخائر ومعدات وألبسة وخيم ودورات تدريبية وعلاج للمصابين... إلخ.

ـ سوريا:

تدخل سوريا ضمن الحيّز نفسه. بمعنى أنها لم تدخل في بازار الدفع المباشر لا قبل الحرب ولا خلالها ولا بعدها. غير أنها وفرت في مرحلة الحرب بشكل خاص ثلاثة أمور على أقل تقدير:

- التسهيلات الوجستية: نتيجة لموقعها الجغرافي ولدورها السياسي كانت سوريا المدخل الأساس لوصول التقدميات العينية على اختلافها بشكل عام والعسكري منها بشكل خاص.
- التسهيلات المالية: بالرغم من كون سوريا دولة «فقيرة» مادياً فإنها دولة قوية معنوياً ولها موقعها الإقليمي المميز، الأمر الذي ساعدها على أن توفر للأحزاب التي تدعمها علاقات ومصادر تمويلية مهمة من الدول، أو من الممولين في لبنان وخارجه. لهذا كانت تعتبر «مُزّكي» إذا جاز التعبير. وحولها إلى أن تكون ذات ثقل مادي إضافة لثقلها السياسي، ففتحت للأحزاب والقوى والجهات السياسية القريبة منها والتي تدور في فلكها نوافذ للوصول إلى المنابع الأساسية.
- التسهيلات الإنتاجية: إذا كانت سوريا كدولة لم تدخل في تجارة خاصة مع

الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، غير أن هذا لم يمنع من قيام مصالح مشتركة بين بعض الرموز الحزبية في لبنان ومسؤولين سوريين. وقد بيّنت الوقائع الكثير من هذه المظاهر غير أن السؤال هو إلى أي مدى خدمت هذه العلاقة خزبينة الحزب كمؤسسة؟ وهل تجيرت العلاقة لتدعيم مالية الحزب؟ أم لتغذية وضعية المسؤولين من كلا الطرفين؟

من الملاحظ أن المستفيد بالدرجة الأولى هم الأشخاص. فقد نمت «طبقة» حزبية محظوظة سياسياً ومرتاحة مادياً، بسبب التداخل السوري ـ اللبناني. فتحول بعض الأحزاب لخدمة الشخص ـ الأشخاص. بل يمكن القول إن بعض الأحزاب والقوى والتجمعات السياسية في لبنان استخدمت أغطية، وتحولت بحد ذاتها عبر علاقتها بسوريا إلى «مشروع مربح» لبعض الرموز، بدلاً من أن تكون المشاريع عبر العلاقة مع سوريا لخدمة هذه الأحزاب والقوى السياسية.

ـ العراق:

يمثِّل العراق نموذجاً مهماً كمصدر من مصادر التمويل للأحزاب والقوى السياسية في لبنان باختلاف أنواعها. ففي مراحل ما قبل الحرب ساعد العراق في ثورة العام ١٩٥٨ حكم الرئيس كميل شمعون والأحزاب «المسيحية» التي كانت ضد الرئيس عبد الناصر.

غير أن هذا الموقف تحوَّل مع تحوُّل السياسة العراقية. لهذا فعندما استلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة (١٩٦٨) بدأ يفتح قنواته المباشر في لبنان. وإذا كانت مساعداته قبل الحرب الأهلية محدودة وتتمثَّل بدعم «الرفاق البعثيين» عبر تحسين ميزانية الحزب في لبنان بحيث بلغت ما بين (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) بحدود مئة ألف دولار شهرياً (مقابلة دون اسم) وتقديم المنح الدراسية والمساعدات العينية والزيارات الشعبية للعراق. إضافة لمساعدات القوى والأحزاب الأخرى، فإن مرحلة الحرب جعلت منه الممول الأساسي للاتجاه اليساري.

ويشير البعض (دون ذكر الاسم) إلى أن ميزانية حزب البعث مثلاً تضاعفت إلى حدود العشرة أضعاف. كما أن الأحزاب والقوى الأخرى كان يصلها شهرياً وبانتظام دقيق مبالغ مقطوعة غير ما يقدم لها من أمور عينية. وقد توزعت الأموال على محورين وضمن الحصص التالية بحسب ما أشارت إليه المقابلات الشخصية. هذا عدا المساعدات العينية على اختلافها.

المحور الأول خاص بالأحزاب مباشرة وصلت إلى حدود (٥٠٠ ألف دولار) للحزب التقدمي و(٢٥٠ ألف دولار) لكل من الحزب الشيوعي والمرابطون ومنظمة العمل الشيوعي. إضافة إلى «الدكاكين» الأخرى الأقل وزناً بحيث يبدأ المبلغ بعشرين ألف دولار وما فوق.

المحور الثاني خاص بالعمل المشترك وهو ما كان يقدم للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية. وازداد المبلغ بحسب المراحل والأوضاع. فقد بدأ بمئة ألف دولار ليصل إلى ٢٥٠ ألف دولاراً شهرياً.

من هنا يمكن القول إن مرحلة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) جعلت العراق الممول الأساس لسائر أطراف الحركة الوطنية، في حين شكّلت «إسرائيل» وبعض الدول العربية والأجنبية الممول لأطراف «الجبهة اللبنانية» إلى أن تحول العراق مرة أخرى بعد اشتداد خلافه مع سوريا وساهم في النصف الثاني من الثمانينات بدعم أطراف «الجبهة اللبنانية».

ـ ليبيا:

دخلت ليبيا كمصدر للتمويل بعد «ثورة الفاتح» واستلام «الضباط الاحرار» السلطة. ويمكن رصد تدخلها على النحو التالي:

- دعمت محاولات لتشكيل قوى ناصرية خاصة بها، أو لتوحيد العمل الناصري. وأغدقت الكثير الكثير من المال في هذا المجال.
- دعمت قوى الحركة الوطنية عامة والشيوعي والقومي السوري خاصة. لهذا

يشير البعض (دون ذكر الاسم) إلى أن ميزانية الحزب الشيوعي في إحدى مراحل الحرب وصلت إلى ما يوازي المليون دولار شهرياً.

- حصرت الدعم باسم أشخاص معتمدين، الأمر الذي أثار الكثير من اللغط حول طريقة الدفع وحجم المبلغ المدفوع. ويشير البعض (دون ذكر الاسم) إلى أن بعض القيادات كان يصلها مبالغ معيّنة لا يعرف بها الحزب. كما أكد آخرون (دون ذكر الاسم) أن بعض القوى والأحزاب كانت تبحث عن مفاتيح معيّنة للوصول إلى «الصندوق» الليبي لقاء عمولة معيّنة تدفع للوسيط.

- مشاريع محددة: يشير البعض (دون ذكر الاسم) إلى أن بعض الأحزاب عقدت صفقات تجارية مع ليبيا من خلال رموز حزبية معيّنة. فلقد حاولت ليبيا فتح أسواقها للمنتوجات اللبنانية في محاولة لدعم صموده عبر «أصدقاء من أحزاب لبنانية». غير أن غش «التجار» اللبنانيين فرض إعادة النظر الليبية.

- المساعدات العينية على اختلافها، وبحسب متطلبات الحرب الأهلية والظروف السياسية في لبنان.

غير أن المساعدات الليبية برأي البعض (دون ذكر الاسم) كانت متقطعة جداً وغير مستقرة وتقوم على «معتمدين شخصيين» داخل كل حزب، الأمر الذي أحدث الكثير من الخلل والارتباكات وساهم في إثراء أشخاص على حساب أحزابهم، وأطلق موجة من الإشاعات وكرّس أساليب غير «أخلاقية» لتأمين الدعم الليبي في أوقات متعددة.

ـ إسرائيل:

ارتبط الدعم الإسرائيلي بالفصائل ذات السمة المسيحية في مراحل محددة من الحرب الأهلية، ونتيجة لأطماعها في لبنان عملت إسرائيل على تأمين المقومات الضرورية لبقائها عبر توفير الدعم المالي اللوجستي.

وقد بيّنت الوقائع أن الكيان الصهيوني قدمت كل ما يلزم لاستمرار الآلية العسكرية لأطراف «الجبهة اللبنانية». وأقامت دورات تدريبية للعناصر المقاتلة من الكتائب والوطنيين الأحرار والقوات اللبنانية وحراس الأرز وجيش لبنان الجنوبي... إلخ. وأمنت العتاد والأسلحة والطبابة إلخ، لدرجة غدت فيها «إسرائيل» الركيزة الأساسية لأطراف الجبهة اللبنانية. ومن الجدير لحظة في هذا المجال أن «إسرائيل» لا ينحصر دعمها في ما تقدمه مباشرة بل أيضاً، ولعله الأهم، في ما لديها من علاقات مع متمولين على الصعيد العالمي.

ـ حالات متعددة:

تتعدد الدول العربية التي دخلت على خط التمويل لدرجة لا يمكن حصرها. فالجزائر انحسر دعمها للقوى الوطنية بما له علاقة بالمسائل العينية. والسعودية ووزنها المادي والمعنوي وزعت مساعداتها العينية والمالية على اليمين وبعض اليسار. واليمن الجنوبي (قبل التوحيد) وعلاقاته بالشيوعيين. ومصر في مرحلة الرئيس عبد الناصر...

هذه الدول وغيرها ساهمت بشكل أو بآخر في دعم ومساعدة الأحزاب والقوى السياسية في لبنان.

أما على مستوى الدول غير العربية والتي ارتبطت بدعم الأحزاب ذات السمة المسيحية فلقد تبلورت في صيغ غير منظورة وعبر قنوات أكثر «حضارية»، الأمر الذي يجعل رصدها برأي البعض غير ممكن.

ـ المقاومة الفلسطينية:

دخلت المقاومة الفلسطينية خلال الحرب اللبنانية على خط التمويل المالي ـ اللوجستي المباشر. فبعد أن كانت قبل الحرب تستقبل تبرعات اللبنانيين ومساعداتهم العينية تحولت إلى داعم لأحزابهم وقواهم السياسية.

ويبدو أن أهم ممول بين الفصائل الفلسطينية كانت حركة فتح. بينما اقتصر دور الآخرين على القضايا اللوجستية والعينية بالدرجة الأولى.

وقد اعتمدت فتح (حركة التحرر الوطني الفلسطيني ـ فتح) أشكالاً متعددة يمكن رصد بعضها على النحو التالي:

- التقديمات العينية واللوجستية بأشكالها كافة.
- تقديمات مالية نقدية مباشرة للتشكيلات المرتبطة بحركة فتح. وقد نجحت قيادة الحركة في إيجاد ما سمي «الدكاكين» وتفريغ التنظيمات. بل انها كانت تعمل من خلال أسماء لبنانية تفبركها خصوصاً لوضعية سياسة معيّنة، وبحسب متطلبات الظروف، وتؤمن لها كل ما يلزم لتُعلن عن نفسها تنظيماً لبنانياً.
- تقديمات مالية للأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وقد أخذت هذه أشكالاً متعددة منها على سبيل المثال:
  - * مساعدات مالية نقدية تُعطى للأحزاب باسم قياديين محددين فيها.
  - * مساعدات مالية نقدية للأحزاب تقدم للعناصر المقاتلة أو المتفرغة فيها عن طريق كشوفات شهرية بأسماء هذه العناصر، وتُصرف عن طريق المسؤول المالي المعتمد بين فتح والحزب المعيّن ومن خلال جداول خاصة تحت اسم الميليشيا أو القوات المشتركة أو قوات المقاتلين.
  - * مساعدات مالية نقدية لقيادات وأفراد من الأحزاب والقوى السياسية تصرف عبر الأجهزة الأمنية لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد نوّعت حركة فتح أشكال ومصادر دعمها نتيجة لوفرة الإمكانات لديها، ولتعدد الأجهزة التي ترتبط بها. غير أن الملاحظ أن مختلف المساعدات لم ترتبط بأسماء التنظيمات مباشرة بل بأسماء أشخاص محددين في التنظيم المعيّن. لذلك، فعندما تبرز أزمة ما داخل حزب من الأحزاب يلجأ هؤلاء المعتمدون

«مالياً» إلى اعتبار ما يحصلون عليه نوعاً من الحق الشخصي لهم لا علاقة للحزب فيه. ولعل هذا ما يفسر إعلان أحد القياديين الأساسيين في منظمة العمل الشيوعي على أثر أزمة داخل المنظمة أن ٩٥٪ مما حصّله من مال تعود ملكيته لشخصه فقط ودون مشاركة لأحد فيه، أما الباقي ٥٪ فيمكن توزيعه على المنظمة (مقابلة دون الاسم).

وفي السياق ذاته اعتبر أحد القيادات في تنظيم آخر، أن ما يصلهم من حركة فتح يعتبر مساعدات خاصة لهم كأشخاص لكنهم «يتكرمون» بتوزيع بعضها على الشباب بين الفترة والأخرى (مقابلة دون ذكر اسم).

د ـ الحالة الإسلامية

لم تكن الحالة الإسلامية مؤثرة قبل الحرب الأهلية. وما كان قائماً لم يشكّل وضعية سياسية متينة. فحركة الإخوان المسلمين لم تؤسس في لبنان قوة علنية واضحة. والحزب الإسلامي الذي نشأ في أوائل الخمسينات بقي سرياً جداً ومحدود التأثير.

ومن الجدير ذكره، أن مرحلة ما قبل ١٩٧٠ كانت مرحلة الاختمار للحركات الإسلامية. لهذا أقتصر نشاطها على القضايا الاجتماعية والتعليمية والخيرية والإرشاد والوعظ.. إلخ. دون التدخل المباشر في النشاط السياسي العلني. غير أن نكسة الخامس من حزيران، والأحداث اللبنانية وانتصار الثورة الإسلامية في إيران وضمور التيارات الأخرى.. إلخ. ساعدت على نمو هذه التشكيلات بشكل ملحوظ فكانت الجماعة الإسلامية وحركة أمل وحزب اللّه وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية وحركة أمل الإسلامية... إلخ (شوكت أشتي ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦) ويلاحظ أن مصادر التمويل عند الجماعات الإسلامية مستقر إلى حد كبير. فطبيعة نشاطاتها وتوسع تشكيلاتها وتنوع مؤسساتها وكثرة خدماتها الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية... إلخ تؤشر على ارتياح مادي واضح.

وتعتمد الأحزاب والقوى الإسلامية في تمويلها على العديد من الوسائل التي اعتمدتها الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية الأخرى. غير أنها تمتاز عنها بخصائص أخرى، خاصة في ما يتعلق بالمصادر الذاتية والمشاريع الخاصة. من هنا يمكن توضيح الأمور التالية للتدليل على طبيعة هذه المصادر.

المصادر الذاتية:

ترتكز المصادر الذاتية على مفاهيم دينية خاصة وتستند على الشرع وأحكامه. فالشرع يفرض على المسلم أن يرصد جزءاً من أرباحه وأن يدفع مبلغاً من المال عن ممتلكاته فيما يعرف «بالزكاة». ويضاف إلى «الزكاة» عند المذهب الشيعي ما يُعرف بـ «الخمس»، الأمر الذي يحوّل مبالغ مهمة جداً إلى التنظيمات الإسلامية التي تهتم بالشأن العام. وهذه الميزة ليست متوفرة عند الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وهي غير ظاهرة التبرع، فالتبرع عمل اختياري طوعي والزكاة والخمس فرض ديني إلزامي.

المشاريع الخاصة:

اعتمدت التنظيمات الإسلامية على إقامة مشاريع مختلفة ومتنوعة، فوفرة الإمكانات المالية لديها وقراءتها لتجارب الأحزاب والقوى السياسية ساعدها على توسيع دائرة اهتماماتها لحماية وجودها من جهة، وتأمين خدمات لمحازبيها والمتعاطفين معها من جهة أخرى. لهذا يلاحظ دخول الإسلاميين في مشاريع مصرفية، عقارية، تجارية، (تعاونيات، محلات، استيراد وتصدير... إلخ) إضافة لقطاعات الصحة والتعليم والثقافة... إلخ. والإعلام عبر إقامة المحطات التلفزيونية (المنار لحزب اللّه) أو الإذاعات (مختلف التنظيمات). الأمر الذي ساعد على تغلغلها أكثر في النسيج الاجتماعي اللبناني وتعزيز حضورها الجماهيري.

أما المصادر الأخرى كمساعدات الدول والتبرعات... إلخ. فهي لا تختلف في الأسلوب عن التجارب الحزبية الأخرى، من حيث المبدأ.

والاختلاف في المصدر وطبيعته ولعل الجمهورية الإسلامية في إيران تأتي على رأس القائمة الداعمة للتيارات الإسلامية اليوم.

غير أن السؤال يبقى حاضراً في التجربة السياسية الإسلامية في لبنان، كما كان حاضراً في التجارب الحزبية الأخرى، وهو إلى أي مدى يمكن لهذه المشاريع أن تؤمن نشاطات التنظيم وتوفر الإمكانات المطلوبة لدعم ميزانيته؟ ومن أين حصلت هذه التشكيلات على المال والإمكانات لإقامة هذا القدر من المشاريع وفي القطاعات المختلفة؟ وهل ستصل إلى ما وصلت إليه التجارب الحزبية الأخرى في هذا المجال؟... إلخ.

بمثابة خاتمة

إن متابعة مصادر التمويل في الأحزاب والقوى السياسية تبقى قضية شائكة ومعقدة. فالحقائق مُخفَية عند أشخاص محددين، وما يُشاع يبقى عرضة للتأويل والمساءلة.

لقد بيّنت التجربة المعيوشة والمتابعة الموضوعية أن مصادر التمويل الحزبي الأساسية تعتمد على «الخارج» بالدرجة الأولى. أما المصادر الذاتية فإنها لم تساهم جدياً في دعم ميزانية الأحزاب، ومحاولات تعزيزها في مختلف المراحل السياسية لم تنجح. فهي لم تزل هشة ضعيفة غير ذات تأثير.

واللافت للنظر أنه رغم ضخامة المبالغ التي وصلت إلى «صناديق» الأحزاب والقوى السياسية، فإنها فشلت في إقامة نموذجاً ما لمشروع مالي جدي. فلقد طغت شخصية «الشخص» وذاتيته على حساب المؤسسة الحزبية، وغابت الإدارة، والمتابعة والمحاسبة، وتعمم الهدر والتبذير. فالتعامل مع «المال الحزبي» ومشاريعه يتماثل مع نمط التعامل مع القطاع العام في الدول المتخلفة والنامية، بحيث يغدو هذا القطاع ملجأ البطالة المقنعة والارتزاق، تحكمه البيروقراطية القاتلة والترهل واللامسؤولية، فهو كالمال «السايب» تخف إنتاجيته رويداً رويداً ويضعف ويعجز عن المنافسة والاستمرار.

لقد راودت الأحزاب والقوى السياسية فكرة الاستقلال المالي، لحماية قرارها السياسي وتدعيم استقلاليتها. وهذا ما تحاوله الجماعات الإسلامية اليوم وتدعيه، غير أن الفكرة بقيت حلماً غير قابل للتحقيق لسببين على أقل تقدير:

الأول: خاص بالمصدر الممول الذي لا يساعد على استقلالية من يدعمه مالياً وليس مستعداً لذلك. لأن الاستقلال المالي يوفر مستلزمات الاستقلال السياسي، الأمر الذي يُفقد المصدر الخارجي قوة من قواه، وأداة من أدواته.

الثاني: خاص بالجانب القانوني في لبنان الذي لا يسمح للأحزاب والقوى السياسية بالاستقرار المادي من خلال إيجاد قنوات قانونية توفر ضمانات لملكية الأحزاب أو ترصد مساعدات رسمية ـ حكومية لبعض النشاطات الحزبية.

وفي الحالتين تبقى الأحزاب والقوى السياسية في لبنان «أداة» للتداخلات «الخارجية» في الداخل اللبناني من جهة، وتتسم بالتبعية من جهة أخرى، وتعيش حالة توتر وقلق دائمين على مستقبلها المالي من جهة ثالثة، وساحة مفتوحة للتدخل في شؤونها الداخلية من جهة رابعة. إضافة لما يتركه التفلت المالي على الطريقة السائدة من اضطرابات داخلية وانحرافات مسلكية وسياسية من جهة خامسة.

إن استتباب الوضع الأمني الداخلي بعد توقيع اتفاق الطائف قطع مصادر التمويل الخارجي أو قلصه إلى حدوده الدنيا عن الأحزاب والقوى السياسية في لبنان (باستثناء الحالة الإسلامية حتى اليوم)، الأمر الذي ضاعف من هزال الأحزاب وتراجع دورها. وهذا ما يؤكد طبيعة التمويل الذي كان سائداً وخلفيته. والقول بهامشية دور الأحزاب بعد الطائف بسبب ضعف مواردها المالية وتناقص خدماتها لمحازبيها لا يلغي الأسباب والعوامل الأخرى من سياسية وفكرية وتنظيمية ومسلكية.. إلخ التي ساهمت على مدار الحرب الأهلية في خلخلة البنى الحزبية وضعفها مجتمعياً. غير أن للعامل المادي دوره المأثر في المسار الانحداري الذي تتخبط به الأحزاب والقوى السياسية في هذه المرحلة.

من هنا فمصادر التمويل الخارجية ساعدت على ديمومة الحرب الأهلية من جهة، وعلى بروز شريحة اجتماعية سياسية جديدة من جهة أخرى، من بينها قيادات حزبية أثرت (أغتنت) على حساب الحزب وعلاقاته السياسية ـ التجارية التي نسجها. إضافة إلى أنها ساهمت من جهة ثالثة في تفسخ العديد من الأحزاب والقوى السياسية وزادت من أزمة الثقة بالظاهرة الحزبية والعديد من قياداتها.

شوكت أشتي

المراجع(*)

١ ـ **الأنظمة الداخلية** للأحزاب السياسية في لبنان (الكتائب، السوري القومي الاجتماعي، الشيوعي التقدمي الاشتراكي، الكتلة الوطنية الاتحاد، البعث العربي الاشتراكي.

٢ ـ **قانون الجمعيات** في لبنان، الصادر في العام ١٩٠٩.

٣ ـ تاريخ حزب الكتائب اللبنانية. ثلاثة أجزاء، إصدارات دار العمل.

٤ ـ د. فارس أشتي: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية (١٩٤٩ ـ ١٩٧٥)**. ثلاثة مجلدات، المختارة، لبنان، إصدارات الدار التقدمية.

٥ ـ نقولا شاوي: **كتابات ودراسات**، بيروت، دار الفارابي.

٦ ـ **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**. المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في لبنان، منشورات الحزب.

٧ ـ الحزب الشيوعي اللبناني: **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**، منشورات الحزب.

٨ ـ توفيق المقدسي: **الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩**، بيروت منشورات الجريدة والأوريان مقدمة بقلم رشدي المعلوف.

٩ ـ **توصيات الكتائب اللبنانية**: من المؤتمر الأول إلى المؤتمر الثامن (١٩٥٦ ـ ١٩٨٦)، منشورات دار العمل.

١٠ ـ شوكت أشتي: **الشيوعيون والكتائب، تجربة التربية الحزبية في لبنان**، ١٩٧٩، بيروت مؤسسة الانتشار العربي.

(*) المراجع التي وردت في سياق النص فقط.

١١ ـ الكتائب اللبنانية في خدمة لبنان: **أحكام نظامية هامة، أنظمة وتعليمات.**

١٢ ـ الصحف:

السفير	النهار	نداء الوطن
الخميس ٩٥/٧/٢٧	السبت ٩٥/٧/٢٩	الجمعية ٩٧/٥/٩
الأربعاء ٩٦/١٠/٣٠	الثلاثاء ٩٧/١/٧	
الجمعة ٩٦/١١/١	السبت ٩٦/٣/٢٣	

١٣ ـ وثائق غير منشورة.

صورة طبق الأصل عن تصريح عمر حرب (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي) عن أملاكه.

١٤ ـ سلسلة من التقابلات الشخصية دون ذكر أسماء مع عدد من الحزبيين من مختلف الاتجاهات السياسية.

١٥ ـ L.P Entelis: **Plunalism & Party Transformation in Lebanon, Al-Kataib, 1963 - 1960**, Leiden, E.J. Brill, 1974.

ترجمات

إضاءة

نبيل سليمان

في الصفحات القادمة مزاج أنتروبولوجي خاص، هو مزاج المترجمين الثلاثة، الذين اختاروا نصوصاً ذات سياق واحد. نصوص تحاول أن تعيد الاعتبار إلى الكلمة، إلى الجملة، إلى النص، أي إلى فعل الكتابة بحدّ ذاته. تحاول أن تشي أن النص هو الذي يقولب الحقل، ويعطيه معناه الأقرب إلى الواقع. تحاول أن تميّز بين الكتابة العلمية الصرفة، والكتابة الإبداعية العالمة. حيث يندرج بين الكتابتين، كتابات عدّة تؤرخ «لمدارس!» ليست تطورية في تزامنها Diachronique، بل وظيفية في تزمّنها Synchronique، كتابات ما زالت تتواجه في الأنتروبولوجيا، وربما في غيرها من العلوم الإنسانية.

وإذا كانت الأنتروبولوجيا تحاول، كما يقول كلود ليفي ستروس محقاً «كشف اللاوعي داخل كل وعي»، فإن هذه المحاولة هي بالضبط محاولة للسباحة في لجّة المتخيل، إن لم نقل الخيال، أي محاولة للإنحياز إلى الكتابة الإبداعية العالمة، على حساب الكتابة العلمية الصرفة. وتعبير «على حساب» يعني بالتحديد، مروراً بهذا الحساب، (حساب الكتابة العلمية الصرفة)، وتجاوزه في آن، حتى يمكن «كشف اللاوعي داخل كل وعي».

النصوص الثلاثة المترجمة عزف على ناي هذا المعنى. فنصّ ميخايل جيلسمان «طريقة في المشي» Une façon de marcher، الذي ترجمه شوقي الدويهي، يذهب بعيداً داخل هذا المعنى للكتابة الإبداعية العالمة. فتصبح «طريقة المشي» ثقافة... ثقافة حياة، بها تكمن البدايات، كما بها تكمن النهايات؛ ومن خلالها (طريقة المشي)، تتفتح عوالم وحيوات تنبئ أن التفصيل الصغير (طريقة المشي)، وبالتالي التفاصيل على أنواعها، هي ميدان

الأنتروبولوجيا المرتاح والقلق بنفس الوقت، بشرط «كشف اللاوعي داخل الوعي».

أمّا نص منذر كيلاني «من الحقل إلى النص» Du terrain au texte والذي ترجمته ماري فرانس جيابزي، فلا يذهب بعيداً كسابقه داخل الكتابة الإبداعية العالمة، لا يذهب بعيداً بأسلوبه نحو تلك الكتابة، بل يذهب بعيداً نحوها في مضمونه، ذلك المضمون الذي يؤسس لكيفية الانتقال من الحقل (اكتشاف الوعي!) إلى النص (اكتشاف اللاوعي!). هذا الانتقال هو الذي يميّز الأنتروبولوجيا عن غيرها من العلوم الإنسانية.

أمّا النص الثالث لجورج بالانديه «فعل الكتابة في الأنتروبولوجيا» L'effet d'éciture en Anthropologie الذي ترجمه نبيل سليمان، فهو كسابقه لا يذهب بعيداً في الأسلوب داخل الكتابة الإبداعية العالمة، وإن كان يذهب بعيداً داخلها في المضمون. شارحاً ما الذي تفعله الكتابة في الحقل الأنتروبولوجي المدروس. ففعل الكتابة بالنسبة له عامل محدّد Déterminant في الحقل الاتنوغرافي، وإلاّ لما استطعنا التمييز بوضوح بين الأنتروبولوجيا، والتاريخ أو السوسيولوجيا أو البسيكولوجيا أو الأركيولوجيا مثلاً. فالكتابة الإبداعية العالمة، أي تلك التي ترتكز في بداياتها على الكتابة العلمية الصرفة، وتُحوّلها داخل النص إلى كتابة إبداعية (تستعمل لغة مقعّدة !Métalangage)، هي التي تمنح الأنتروبولوجيا خصوصيتها المعرفية.

هذا المزاج الخاص في الترجمة الأنتروبولوجية، هو مزاج بين أمزجة ولا شك، ولكنه مزاج يستأهل التوقف عنده، دون أن نلغي بجرّة قلم أي مزاج آخر.

طريقة في المشي[1]

تأليف: *Michael Gilsman*

ترجمة: شوقي الدويهي

كان بإمكان هذا الكتاب أن يكون نوعاً من التنقيب والنزهة. وإذ بدا أنه من الصعب استخدام هذه الكلمة أو تلك من دون أن يبدو الأمر ضرباً من الادعاء، يبقى أن الكلمتين هاتين تعبّران عن تجربتي، لا بل ينبغي عليهما أن تمثلاها.

إن شعور التطواف في المدينة، وفي أي من الأمكنة، يحدده الآخرون بكلمات لا يملك عنها المتنزه سوى حدس غامض. فحيناً تبدو هذه الكلمات مخيفة وفارغة، وحيناً آخر ملأى بالمعاني. هذا الشعور هو شعور قوي لدي. كيف ينبغي أن نمشي؟ ما همّ إلى أين نذهب؟ في لبنان كان أصدقائي يسخرون عندما يشاهدونني أسير «بفشخات» طويلة، بخطوة حازمة، ونظرة ثابتة، أطرق الدرب بنعالي، واعياً، في كل حركة من حركاتي، للهدف الذي أتصوره. وكان مبعث السخرية عندهم قائم في اعتقادهم أن الذهاب إلى أي مكان، لم يكن في الحقيقة، سوى «القيام بنزهة». وكانوا يعرفون أن وراء الهدف الواضح تختبيء أهداف غامضة، وأن هناك شكاً كبيراً فيما سأجده، هذا إن وجدته، أو فيما إذا كان عليّ إيجاده في أثناء السير في الاتجاه الذي أسلكه تحديداً. أمّا الوحيد الذي كان ينطلي عليه الأمر نتيجة خطواته فقد كان بالتأكيد المشّاء نفسه. كان ينظر إلى الأمام في حين كان عليه إلقاء نظرة جانبية. وكان يسلك الطريق الأقصر في حين أن كل شيء: الفطانة، واللياقة، والمصلحة الشخصية، والمعرفة، كانت تقضي بأن يتصرف كأصدقائه، أي التسكع بخطى رخوة، والقيام بانعطافات كبيرة، والتوقف تحت شجر اللوز بكتفين مرتخيتين، فيما

(١) Une façon de marcher: Connaissance de l'Islam, Michel Gilsmann.

الذراعان يضربان الهواء على شكل أقواس دائرية، والركبتان شبه مفككتين لشدة ارتخائهما، وتبادل بعض الكلمات مع فلان أو فلان، والظهور وكأنني لا أذهب إلى مكان، والجلوس. عندها، وعندها فقط، التقدم من دون إشارة واضحة من الرأس، نحو منزل فلان. إذاً التسكع والتلكؤ مجرجراً القدمين... هذه النزهات الطويلة كانت تبديني تائهاً توهاناً شديداً، ومع ذلك فقد كانت الموجّه الذي قادني إلى متاهة القرية. لكن البداهة هذه لم تثر انتباهي إلاّ الآن بحيث صار بإمكانها أن تظهر في كلمات تسجل في صفحة، كما صار بإمكاني أن ابتسم ابتسامة عسرة صارخاً: «هكذا إذاً كان الأمر».

هذه النزهات القصيرة التي كان شكلها بكامله يلغي الوقت، والجهد، والهدف، والوجهة، والنهاية، ألم تكن تسلك دروباً في غاية التحديد؟ حين أتذكرها اليوم أتذكر أنني لم أكن أعبر هذا الحقل أو ذاك، ولم أكن أتوقف عند هذا المنزل أو تلك الحارة. كنت دائماً أمرّ بمحاذاة كرم الزيتون، كما كنت اتحاشى قطف عناقيد الدالية التي تبدو أنها برية، أو آكل من ثمار شجرة المشمش تلك. فلائحة ما فاتني طويلة جداً، وكذلك لائحة الأشياء التي لا تُرى والتي كان الجميع يرونها ويعرفونها فيما عداي. كان بالإمكان سلوك دروب أخرى لا تحصى، لكنني كنت أصّر على سلوك ذاك الذي قررت أنه يفضي إلى هذه المعلومة، وهذه اللمحة السريعة عن الأشياء، وهذا الجزء من التاريخ العائلي، وهذه العلاقة من التملك، وهذه الوفاة. ألم تكن طريقة سيري مرتبطة بثقافتي أكثر منها بلحظات المعرفة التي اكتسبها بصورة واعية، والتي غالباً ما تبدو وكأنها فخ منصوب هنا عمداً للوقوع بمن لا يلقي بنظراته بتؤدة كما يفعل العصفور؟ هذه الملاحظات التي دونتها بصورة منهجية في دفاتري ذات الغلاف الأحمر عند الساعة الواحدة أو الثانية صباحاً، كانت تشعرني بأنني قد توصلت إلى نتيجة ملموسة، وبأنني اكتشفت أخيراً شيئاً ما. بيد أن اللافت جداً هو أنه كان يلزمني أياماً وأياماً كي أدرك أن الملاحظات تلك هي من طبيعة واهية وغامضة. لقد كانت مغلوطة من أولها إلى آخرها، متنوعة بهذا الشكل أو ذاك،

وغير مفهومة. وكانت من زاوية النظر هذه بمثابة وجوه كثيرة لما يشبه الزجاج المبتذل: فلان يكذّب، وفلان يضجر، وفلان يعتقد بأنه يستغل هذا الشخص الغريب الأطوار والشديد البراءة، إنْ لجهة العلاقات، أو لجهة الأهداف الخفية، ليس لغرض سوى إلقاء حاجز من الدخان يحجب نواياه تجاه فلان آخر.

هذه الطريقة في المشي جاءت اليوم لتعلمني بصورة غير منتظرة، أشياء عن تلك الثقافة ومبادئها المضمرة، وافتراضاتها فيما يتعلق بالنوايا، وعملها على الوقت، وعلى القيود التي تفرضها القواعد، والميول غير الواعية، والأصول، والأشكال. فإستيعاب هذه الطريقة في المشي من قبل الجسد هو «تكلم اللغة» بشكل أفضل مرتين من محاولة امتلاك الكلمات والصيّغ برعونة. فوراء الغياب الظاهر للشكل والمصلحة كان هناك في الحقيقة، تحضير، وتلمس خيار ما، وحتى وعيّ عملي بالمجازفة.

لقد أدركت اليوم إلى أي درجة تعلمت اللغة بهذه الطريقة، وأصبحت أفهم ما أراد قوله الكاتب الألماني ولتر بانجمان حين تكلم على «فن التيهان»: أن لا تجد طريقك في المدينة لا يعني الشيء الكثير. لكن أن تضّل السبيل في مدينة كما تضلها في غابة فهذا يتطلب ثقافة عالية. عندها ينبغي على اسماء الشوارع التكلم مع الذي يضل سبيله، وعلى الأغصان اليابسة التي تتكسر، وعلى الأزقة في قلب المدينة أن تعكس ساعات النهار بالقدر نفسه من الوضوح كما تعكسها أودية الجبل».

كل هذا الكلام على الغابات والطيور كان يملؤني بقلة الصبر نفسها التي كانت تملؤني بها النزهة في القرية اللبنانية. والأمر هذا كان يبدو لي قليل القيمة ومستعاراً، أو في أحسن الأحوال، قريباً جداً من شغفي لمتسكعي باريس في القرن التاسع عشر الذي كان يحلو لبنجمان الكتابة عنهم. غير أن الأمر هذا لم يكن بالعملي كثيراً، وكان أصدقائي يعرفونه جيداً. فهو يعزل بشكل كبير، كما تفوته أمور هي أيضاً كثيرة، فضلاً عن عدم إكتراثه لوسائل أخرى عديدة تعتمد للوصول إلى النقطة التي نأمل بالوصول إليها، والتي لا نعرف تماماً طبيعتها

ودلالتها. وإذا كان هناك من مخيلة سوسيولوجية فعليها التنقل مثل متسكع بانجمان، أو بالأحرى مثلما تعلم هو أن يتنقل طوال تلك السنوات التي قضاها بأن يتيه، أي التدرب على أن يصبح بمقدوره أن يتيه، وليس فقط بأن يضّل السبيل، أو بأن لا يعرف أين هو.

عندما تقبلت ذلك بدأت أتقبل بحذر أقل جدية ثقابة فكره حين يوحي بأننا لا نقبض على شيء إلاّ في حال أثار فينا هذا الشيء شعوراً بالعجز، وبأن العجز هذا لا يظهر في بداية الصراع مع الموضوع ولا قبله، إنما هو موجود في داخله.

قد يكون بمقدوري اقناع نفسي بأن الأمر هذا ليس صحيحاً، أو أن الجأ إلى هذا الاقناع كعذر، أو أن ابتعد عنه بخطى واثقة حتى وإن كان حلقي ناشفاً، وحتى وإن كنت لا أسير في هذا الاتجاه، إلاّ لأنني الوحيد الذي يجهل أنه حقل من الألغام دفعتني إليه الصدفة والسذاجة.

أفضل من ذلك. بإمكاني اقناعكم أنتم بأن كل هذا ليس صحيحاً. وهكذا يرتاح ضميري وضميركم. فالدليل لا يحب أن يشعر بعجزه في المدينة، فالذي يسير خلفه يفضل وَهْمَ أن دليله يرى ويعرف. لقد دفع ما يتوجب عليه، وامضى هذه الصبحية هنا، وبعد الظهر هناك. والرحلة قد أعلن عنها بحسب المتعارف عليه. أي زيارة هذا الصرح وأمكنة أخرى مهمة. وكلما كان السير مستقيماً وسريعاً كلما رآها وعرفها أكثر. والكلام على العجز والبدايات هو رفع للمسؤولية: «تقترح عليّ القيام برحلة وتحدد جملة من الاتجاهات والاسماء، فأنت من حدد خط السير وليس أنا، وفكرة الزيارة أنت من قررها، والآن تتكلم على العجز؟ يا لك من دليل!».

لنقل أقله بأننا إذا كنا نحن الاثنين نعرف بأنني أرى الأشياء بهذه الطريقة، أو بأنني بدأت أراها هكذا، فالأمر هذا سيكون أفضل أيضاً من الناحية العملية. عندها قد لا تذهب بك مخيلتك إلى تصّور أي نوع من أنواع القبض على الأشياء، لا من قِبَلي أو قِبَلك، وستكون أقل ميلاً في الوثوق بخطواتي التي تبدو

أكثر طولاً وأشد ثباتاً، كما ستكون أقل تضايقاً مع ما يرافق ذلك من شعور مزعج جداً ومصيري إزاء التردد، والانقطاع، والشك. وستدرك بصورة أفضل بأن دليلاً آخر ربما اختار خط سير آخر قطعه بسرعة مختلفة، وبنظرة مختلفة، وبانتباه أكثر حدة، ما يجعله يكتشف حارات بكاملها في المدينة لا يعرف دليلك حتى بوجودها. وقد يدفعك ربما ذلك إلى مخالفته، أو إلى إعادة النظر بما يقوم به: لماذا هناك وليس هنا؟ لماذا هذا الدرب؟ ولماذا باتجاه هذا الحشد وهذه الأبنية؟ عندها أُجيبك: «لا أعرف كثيراً. لا شك بأنها مهمة. لكن حتى هذه اللحظة فالدليل الذي أنا هو قد رسم، لا قد وجد بالذهاب إليها، وحتى بكتابته هذه الصفحات عنها، أنه اكتشف خط السير الوحيد الذي بدا له أنه يعرفه».

إنَّ الإقرار بأن كلمة خاتمة هي كلمة فضفاضة وخادعة يعني بالتأكيد أنني لا أختم شيئاً هنا. وهذا ما آمله. ليس لأنني أريد أن أترككم عند قشور دروب الحقيقة التي لا تحصى، أو الرحلة التي لا تنتهي، أو دروب المعرفة المعقدة، بل لأن هذه الطريقة في ختم الكلام هي الوحيدة التي لها طابع وبُعد عمليين. حتى هذه اللحظة.

من الحقل إلى النص

تأليف: منزر كيلاني
ترجمة: ماري فرانس نوفل

العمل الأنتروبولوجي

ما هو العمل الذي يقوم به الأنتروبولوجي؟ كيف يمكن أن نتصوره؟

في بادئ الأمر، أن الأنتروبولوجي «يملك» حقلاً اختاره لأسباب علمية وشخصية أيضاً. يقيم فيه طوال عدد من الأشهر أو السنوات. خلال إقامته هذه، يتعرّف الأنتروبولوجي على ثقافة الناس وطريقة تفكيرهم، ويتفاعل مع نساء ورجال، فيكتشف أموراً ويقع في أخطاء، يجمع معطيات، يبني استنتاجات أولية ويضع فرضيات. وعند انتهاء عمله في الحقل، يعود الأنتروبولوجي إلى بيته وفي حوزته «أشياء» متنوعة جاهزة للتفكّر والمعالجة بواسطة مفاهيم وعبارات تقنية ونماذج نظرية، في إطار نصّ مونوغرافي. وباختصار، بعد وقت الحقل يأتي وقت الكتابة، ذلك أن غائية عمل الأنتروبولوجي هي تقديم نصّ متقن ينقل بواسطته إلى قارئ محتمل، زميل عموماً (بل ليس فقط زميل) تجربته في تجربة أعضاء المجتمع حيث عاش.

هكذا يمكن تصوير نشاط الأنتروبولوجي بشكل مبسط. ولكن في الحقيقة، يتبين أن عمله أكثر تعقيداً. علينا أولاً أن نرفض الفكرة القائلة أن هناك واقع ـ حقل ـ قائم بحد ذاته وسابق لعمل الأنتروبولوجي. فالحقل ليس كياناً «موجوداً من قبل» ينتظر عمل الأنتروبولوجي وإكتشاف الباحث المنفرد والجريء له. المقصود هنا إذاً، أن نستبعد الرؤية الساذجة لعمل ميداني يتولاه أنتروبولوجي وصل فجأة إلى حقله مسلح بمجرد نظره لكي يقوم بمعاينة

موضوعية لمجتمع، ويجمع معطيات صالحة للمعالجة النظرية لاحقاً، كما لو بفعل تداخل تام.

هذه الرؤية نابعة من وهم مزدوج، الأول يأتي من الاعتقاد أن خارجية الموضوع تحمل بذاتها موضوعية. تلك النظرة تنسى أن الاختلاف المفترض بين الموضوع والشخص الذي سيعاين الموضوع لا يشكل صفة خاصة بالموضوع، أو ماهية ما، بل أنه نتاج لتاريخ تباعني جعل الاثنين مختلفين. والوهم الثاني يعود إلى الاعتقاد أن هناك تزامن (أو معية) بين الموضوع الذي يجب «رؤيته» وفعل «الرؤية» بذاته، أي أن هناك مزج بين حضور الأنتروبولوجي في الحقل وحاضر الموضوع الأثنوغرافي. هذا المزج الذي يلغي كل المسافة التاريخية، ينتمي في الواقع إلى الفكرة الموضوعانية التي تقول أن موضوع الأنتروبولوجي هو معطى موجود وجاهز للمعانية، وأن خطاب الأنتروبولوجي يمكن اعتباره خطاباً متماهياً مع كلام مراقب حيادي.

ولكن، إذا كانت العلاقة مع الحقل ليست علاقة تكنية حيادية، فإنها كذلك ليست علاقة اندماج تعاطفي مع موضوع الدراسة. ليس المطلوب هنا من الأنتروبولوجي أن يندمج مع الآخر إلى درجة أن يصبح هو نفسه هذا الآخر. فإذا اندمج كلياً مع أهل البلد الأصليين وتحدث باللغة نفسها، لن يعود في حال حوار، وكذلك في حال تمكن من الترجمة إلى نظامه الخاص، وأن ينقل تجربته إلينا. وباختصار، إن المعرفة الأنتروبولوجية هي عمل توسّط في المسافة والاختلاف[1]، ويبدأ هذا العمل على الفور في الحقل. وبكلمات أخرى، ينتظم الحقل أولاً وأساساً كعمل رمزي لبناء المعاني في إطار تفاعل استدلالي وتفاوض حول وجهات النظر بين الأنتروبولوجي ومخبريه.

---

(١) حول مسألة المسافة والترجمة، أنظر بوروتي، ١٩٩١.

الحقل كبناء سيميائي أو سيميائية الحقل

في كلمات الأنتروبولوجي، الحقل هو دالول لسببين. إذ أنه يشير في آن معاً إلى مجال جغرافي (أو وحدة اجتماعية محددة في المكان)، وإلى المكان المحدد حيث يجري نشاطه الخاص. يُستخدم الدالول ـ الحقل لتعيين موضوع البحث (عندما يُقال، على سبيل المثال إن المجتمعات البدائية والجماعات الغريبة تشكل حقل الأنتروبولوجي)، وكذلك المكان حيث يجري هذا البحث (عندما يُقال، على سبيل المثال، إنني واجهت ذلك الشخص أو ذاك في حقلي، أو هذه الصعوبة أو تلك، أو عندما يُعلن «إن حقلي هو الدوغون»[1]. في الحقل، يلعب الأنتروبولوجي هويته، هذه الهوية التي تحيل إلى إخراج استدلالي لشرعية ممارسته إزاء أنداده. الحقل هو التعبير عن سلطة مرجعية أثنوغرافية. والإحالة إلى الحقل في كلام الباحث تعمل وكأنها «آلة تنتج الحقيقة»، كما يقول بولمان (١٩٨٦)[2]، وظيفتها بالتالي إسقاط جميع النصوص الأخرى التي لا تندرج داخل نموذجه العلمي (Paradigme). لنفكر في النقد الذي وجّهه مالينوفسكي إلى «أنتروبولوجيي الكرسي» (Armchair an Micopologists)، وإلى الأنتروبولوجي الذي يعمل في مكتبه ولا يتفضل بالنزول إلى الحقل، وفي التقدير العالي الذي كان يكنّه لممارسته الخاصة التي تقضي بـ «نصب الخيمة وسط القرية». منذ تلك «الثورة» العلمية، تشكل العودة إلى الحقل وسيلة مراقبة لانتاج النصوص الأنتروبولوجية. فالتجربة في الحقل هي التي تضمن حقيقة النص الأنتروبولوجي.

من هنا الوظيفة التكوينية ـ التأهيلية للحقل الذي يأخذ شكل طقس انتقالي

---

(١) حول مصطلح الحقل، أنظر بولمان، ١٩٨٨.

(٢) تعدّ المقالات التي كرّسها بولمان (١٩٨٦، ١٩٨٨) للتجربة الحقلية والسلطة المرجعية التي تمنحها للأنتروبولوجي من النصوص الفرنسية النادرة التي تتعلق بنظرية المعرفة الناتجة من الحقل.

حقيقي بالنسبة للأنتروبولوجيين المبتدئين في مهنتهم، والذي يهدف، وراء فعاليته الكشفية، إلى رسم حدود جماعة أنتروبولوجية متجانسة أيضاً. أمّا بالنسبة للباحثين، فالحقل يدّل على اصالة المقاربة وعلى تميّز موضوع البحث. هذا ما يفسر صورة الأنتروبولوجي وهو في الحقل، التي تُقدم عادة في المداخل أو مقدمات المونوغرافيات. والمثل الأكثر وضوحاً عن هذا الإخراج لجدارة الباحث العلمية، بالارتباط مع حضوره في الحقل، يقدمه لنا مالينوفسكي في حديثه عن حقله الخاص في جزر التروبرياند (في كتابه Les Argonautes du Pacifique الذي صدر في ١٩٢٢). وكلام مالينوفسكي هذا، أصبح في الأدبيات الأنتروبولوجية ومخيّلة هذا الفرع المعرفي، بمثابة الأساطير التي هي في الأصل، أي أنه أخذ شكل الأساطير التي هي في أساس هذا الفرع المعرفي. وباستثناء الإشارة الصريحة في النصوص إلى حضور الباحث في المكان حيث يجري بحثه، يبدو الاختيار لحالات ميدانية ملموسة نموذجي (Paradigmatique) في انتاج المعرفة الأنتروبولوجية بالذات. وهكذا، على سبيل المثال، إن الإخراج للخطوات الأولى في الحقل والتواطؤ مع أعضاء الثقافة المضيفة أو، بشكل عام، «أسطورة العلاقة التي تُعقد مع الحقل» (كليفورد، ١٩٨٣)، تمثل اتفاقاً في الخطاب الأنتروبولوجي، بغية تجسيد الكفاءة التي اكتسبها الأنتروبولوجي في التفسير. بشكل أدق، يمكن القبول أن النكتة والحماقة والغلطة أو سوء التفاهم الذي عاشه أي واحد منّا في تفاعله مع مخبريه، كل هذه العيوب تتحول أدوات كشفية في عملية البحث. مثل عن هذه الحالة، يقدمه لنا نصّ غيرتز الشهير: «لعبة جهنمية ـ ملاحظات حول قتال الديوك البالي». يبدأ غيرتز نصّه برواية تجربة عاشها في بداية إقامته في الحقل، وكانت هذه التجربة حاسمة في متابعة تحقيقه. يروي غيرتز حادث مباغتة الشرطة في قرية باليّة حيث كان يقيم وزوجته، في موقع دخيل مهنياً ـ بحسب تعبيره ـ وقلق بالنسبة لحسن سياق عمله. فمباغتة الشرطة، التي هدفت إلى منع قيام قتال الديوك وهو محظور من قبل سلطات جاوا، أعطت غيرتز وزوجته فرصة إقامة صلة مع القرويين الذين لم

يظهروا حيالهم حتى ذلك الوقت إلاّ عدم إكتراث مهذب. فالقرويون، لأنهم شاهدوا فرارهم من الشرطة، تماماً كما فعلوا أنفسهم، تقرّبوا من الأنتروبولوجيين وسمحوا لهما بدخول أوساطهم. والتواطؤ الذي ظهر مع الجهة المضيفة سمح لغيرتز ليس فقط بأن يحقق «تربيته العاطفية» في الحقل، بل أيضاً أن يكتشف أن قتال الديوك يشكل بالنسبة للباليين أنفسهم «نوعاً من التربية العاطفية» لثقافتهم. فمن خلال هذه التجربة، استطاع الأنتروبولوجي أن يقيم صلة مع الآخر، وفي الحركة نفسها، أن يفهم معنى مؤسسة مكوِنة لنظام القيم والعادات البالي. فأصبح قتال الديوك موضوع بحثه المفضل. باختصار، سيستند غيرتز إلى تجربته هذه ليصبح المفسّر لثقافة الباليين وليقرأ قتال الديوك كنظام دال في إطار هذه الثقافة[1]. إذن، تبرز المعرفة الأنتروبولوجية من عملية حوارية بين الأنتروبولوجي والمخبر. إنها عمل رمزي يقوم به طرفان أو أكثر.

وهناك مثل آخر نابع من تجربتي الخاصة، يظهر طبيعة الحقل الحوارية وتأثيره الحاسم في بناء الموضوع الأنتروبولوجي. عندما وصلت إلى واحة القصار في الجنوب التونسي (كيلاني ـ ١٩٩٢)، كان في ذهني معاينة سلوك أهل الواحة وعاداتهم وطرح الأسئلة عليهم حول المعنى الذي يمنحونه لكل هذه الأمور. باختصار، كنت أفكر باسناد معرفة محلية وخاصة إلى معرفة علمية شاملة، من خلال الملاحظة والتسجيل والاستقراء، فيما بدت الخطوات الأولى في الحقل وكأنها تثبيتاً لهذا الموقف. ففي بداية إقامتي، تأثرت حقاً وبشكل فوري بالتقدير العالي الذي كان أهل الواحة يمنحونه لجميع أنواع الوثائق، وبشكل خاص للوثيقة العلمية، التي بدت وكأنها المصدر المباشر لتصورهم التاريخي ولهويتهم. ولأنني مقتنع بالعلاقة الخاصة التي تربطني بالأثر المكتوب،

---

(١) في تحليله لكتاب مارك أبيليس «مكان السياسي» والذي يحمل العنوان التالي «في الأخطاء كطريقة إستكشافية أو سلطة الأثنولوجي كمرجع (١٩٨٦)، يبين جامان أيضاً القيمة الأساسية للخطأ أو الغلطة التي يرتكبها الأنتروبولوجي في تجربته الحقلية، في عملية انتاج المعرفة الأنتروبولوجية.

ولاعتقادي أن هذا الأخير يحمل محتوى موضوعياً يمكن التحقق منه، فكّرت أن ألجأ إلى الوثيقة بغية اختبار أقوال المخبرين، ناسباً لهم عرضاً ذاكرة متخازلة لن تساعدها العودة إلى الأثر المكتوب إلاّ قليلاً.

هكذا رحت أبحث بنشاط عن هذه الوثائق. ولكن سرعان ما خابت محاولاتي. فالوثائق لم تكن متوافرة أبداً، ليس بسبب رفض المخبرين إظهارها، بل على عكس ذلك، كانوا يذكرونها باستمرار لإثبات أقوالهم. إلاّ أنه كان يوجد دائماً حجة أو أخرى تمنعهم من ذلك، وكأن التهرب أمام الوثيقة ـ وهي موجودة كلياً من ناحية أخرى في النقاشات والمناظرات ـ أمر ضروري لاشتغال الأثر المكتوب في استراتيجيتهم الإقناعية.

كان كل شيء يجري وكأن ذكر وجود الوثيقة لوحده، يمكن أن يكون له تأثيراً على المستمعين باتجاه إقناعهم. الأمر الذي لم أكن أدركه على الفور، بسبب موقفي الموضوعاني ـ موقف تترجم بطلبات ملحة لمشاهدة الوثائق كاد أن يلامس قلة التهذيب وأن ينفرّ المخبرين ـ قد اختبره بشكل غير مباشر من خلال الطريقة التي اتبعها أهل الواحة لاعطائي وظيفة محددة في استراتيجيتهم البيانية. إن حضوري، مقروناً بالاهتمام الذي كنت أوليه للكتب النَسَبية (الموضوع الرئيسي للمناظرة القروية). استفاد منه المحاورون معي لتمرير محتويات الهوية أو العلاقات التي تميزها والتي كانوا يريدون التأكد من تأثيرها على القرويين الآخرين، أو اختبار قيمتها. وبواسطتي، جدد القريون وحددوا تفسيرات نَسَبية كانت حتى ذلك الحين كامنة ومنسية ومهملة، أو أعادوا النقاش حولها.

إذن، بالنسبة إلى القرويين، كنت في الوقت نفسه في موقع المنتج لخطاب يمكن أن يساهم في توسيع مجموعة قوانينهم وأعرافهم؛ والمرسل الذي ينقل المعلومة من نقطة في القرية إلى نقطة أخرى، الشخص الذي يغذي ويعيد طرح النقاشات التي تهم الناس في القرية؛ وأخيراً، بالنسبة إلى الذين يرون في الأنتروبولوجي الضمانة العلمية بالذات، كنت أمثل حليفاً محتملاً في النقاشات

غير المتناهية التي تربطهم بالقروبين الآخرين والذي قد يساعدهم في التأثير عليهم. وباختصار، لكوني أنتروبولوجي، قمت في بعض الوجوه بالدور نفسه الذي تلعبه الوثيقة في ذاكرة القروبين، أي دور السند الذي يركن إليه الفكر المحلي في محاولته لبناء تصور للهوية النَسَبية، سواء كان مشتركاً أو متنازعاً عليه. إن تدخلي في نقاش أهل الواحة كان بمثابة الحافز في استراتيجيتهم البيانية. تحولت إلى جزء لا يتحزأ من شبكة الفاعلين التي تؤمن للأثر المكتوب أن يأخذ مكانه في الواحة وينتقل داخلها وينشر مفاعيله فيها بصورة ناجحة.

إنطلاقاً من هذا الفهم للوضع القائم في الواحة، كان عليّ أن أنظر إلى الوثيقة من داخل الشبكة حيث المعرفة الواحية تدرجها، أي كمستند يرتكز عليه الفكر المحلي لكي يمنح مدلولاً نفسياً واجتماعياً محدداً للأحداث التي تتعلق به. نلاحظ عندئذٍ أن التفاعل بين الأنتروبولوجي ومخبريه ـ وهو علاقة مركزة على الوثيقة والأثر المكتوب ـ شكل ليس فقط الوسيلة الأساسية لإيجاد صلة مع الحقل ولبناء تواطؤ مع أهل الواحة، بل كان أيضاً المكان حيث تمّ إكتشاف الموضوع الحقيقي للدراسة: أي الأساليب الرمزية والاستراتيجيات البيانية التي ينشرها أهل الواحة في بناء ذاكراتهم.

النص كبناء بياني أو بيان النص

إذاً يبدأ بناء النص الأنتروبولوجي في الحقل، كما يتبين من الأمثلة المذكورة. والأنتروبولوجي يكوّن حقاً أشكال الحوار الأساسية، ويُبقي على هذا التفاعل في الصيغ التي يستخدمها، أقوال المتكلمين وكلام الغائبين وتعليقات وصفية وصور مستعارة ونماذج. الحقل هو المجال حيث تنتظم الكتابة. إن كفاءة الأنتروبولوجي المزدوجة (كنت هناك، بإمكاني الحديث عن هذا الموضوع) تُترجم في بنية روائية تُقدم بشكل مترابط ومتماسك «لوحة الثقافة» وشهادة الشاهد الكفؤ الذي يثبت هذه اللوحة. وهكذا، يظهر الحقل ليس فقط كـ «طريقة عمل» بل أيضاً كـ «وسيلة كتابة» (بون ١٩٨٣). فالحقل هو ترجمة

للواقع المجتمعي، وهذه الترجمة لا يمكن فصلها عن تشخيصها في نص مكتوب. وعبارة «اتنوغرافيا» التي يمكن ترجمتها بـ «كتابة الثقافة» قد تدل على هذا الوضع (أتكنسون، ١٩٩٢). إن انتاج المعرفة الأنتروبولوجية ونقلها يخضعان لقواعد روائية متفق عليها، نلجأ إليها لبناء انتاجنا النصي وتفسيره. عندما نقوم بمشروع إثنوغرافي، ندخل في مرحلة نشاط كتابي كبير. نحاول أن نكتب حول مشاهد من الحياة اليومية وأوضاع ثقافية نمطية، ونضع تقارير تتعلق بأعمال وأحداث وقعت؛ وباختصار، نحاول أن نكتب عن ثقافات يصورها فاعلون مجتمعيون يمكن تصديقهم، وعلى نحو تكون هذه الكتابة «صالحة للقراءة» من قِبَل قرّاء بعيدين. وعلى كل حال، إن قراء النصوص الأثنوغرافية هي التي تسمح عموماً للجمهور العادي وللأثنوغرافيين المبتدئين أن يصلوا إلى دلالة النوع الأثنوغرافي. وبكلمات أخرى، أن التقاطع بين الكتابة والقراءة هو الذي ينتج النص الأثنوغرافي. ذلك أن النص الأثنوغرافي يفترض هاتين العمليتين: واضعو النصوص هم قرّاء أيضاً، والقراء يكتبون أيضاً (أتكنسون، ١٩٩٢).

من هذا المنظار، يبدو النص الأنتروبولوجي نتاجاً متفق عليه داخل ممارسة متفق عليها هي الأخرى. إنه طريقة تصوّر محددة من الناحيتين التاريخية والثقافية. هكذا يمكن أن نفهم المونوغرافيا الأنتروبولوجية الميدانية كما ظهرت ونمت إنطلاقاً من العشرينات. إن النوع الأثنوغرافي الذي دشنه مالينوفسكي، عدا عن كونه يعود إلى ضغوطات بنيوية أثرت على تصوّر من نموذج المذهب الطبيعي في بداية القرن، كان يستجيب لِهَمّ الاتصال بشكل رئيسي. فالمنوغرافيا النموذجية ظهرت منذ البداية على شكل نصّ ـ رواية قادر على «إظهار» إلى القارئ و «اسماعه» النساء والرجال الذين خالطهم الأنتروبولوجي الميداني (إعطاء «لوحة حية» عن ثقافة السكان الأصليين). إن مالينوفسكي وأتباعه اختاروا أن يكتبوا نصوصهم العلمية بشكل «تمكن قراءتهم كالرواية»، واختاروا شكل

الرواية بصفتها «الناقل الأدبي القادر على إدماج ملاحظات وصفية» (ايڤانس ـ بريتشارد، ١٩٦٩، صفحة ٧١).

لقد تُرجم هذا الخيار البياني في النص المونوغرافي من خلال مجموعة من القواعد الروائية (كتراجع الراوي بصفته المتكلم، واستبداله براوي غير مرئي ولكن موجود كلياً: الـ «نحن» العلمية؛ إبعاد السمات الفردية للفاعلين المجتمعين واستبدالها بهيئة جماعية: «ال» نوير، «ال» دوغون، «ال» تروبرياند؛ كلام الغائب؛ المضارع). إن الميزة الرئيسية للمنوغرافيا هي طبيعة كتابتها المنفردة. على غرار الراوي ـ الإله، يلعب الكاتب الأنتروبولوجي دور الخالق والمنظم الأسمى لشخصيات ومشاهد نمطية في الثقافة التي يدرس[1]. تبني المونوغرافيا صورة موحدة لباحث أنتروبولوجي مندمج كلياً في «ثقافة» و «ناس». والناس أنفسهم، يكتسبون أشكالاً في حدود النص المونوغرافي، كما أن تنوع الأشكال المجتمعية والثقافية يتمّ تثبيته من خلال التصور «الموحد» (اقتصاد، قرابة، نظام سياسي، الخ) الذي كان قد حكم تقطيع الثقافات في الأصل. باختصار، تبدو المونوغرافيا نوعاً من الأيقونة. إنها تجمع، بحسب تعابير أتكنسون (١٩٢٢)، «كاتب» و «حقل» (ثقافة ما، مجتمع ما) في تصوّر ملموس: فـ «الحقل» و «الكاتب» يحوزان على اعتراف» حقاً ـ أي إنهما «يُقرءان» ـ في المونوغرافيا ومن خلال عملية قراءة المونوغرافيا. بواسطة المونوغرافيات، تتحول الرجال والنساء إلى «ثقافات» و «حقول» ويتمّ التعرّف على الكتّاب وتصنيفهم. هذا النوع من «التصنيف الطوطمي» الذي يتمّ على أساس النص «أتكنسون»، هو الذي يسمح لنا بإيجاد تماثلٍ على الفور بين ايڤانس ـ بريتشارد والنوير، وبين مارغريت ميد والساموائيين، وبين مارسيل غريول والدوغون. والعكس صحيح أيضاً.

---

(١) لعرض سريع حول الأبحاث المختلفة التي تنتمي إلى الأثنولوجيا السيميائية، راجع بون (١٩٨٣) والعدد الخاص الذي تكرسه مجلة سيميوتيكا لهذه المسألة، بعنوان: «دلائل في الحقل: أنت ومسائل في الأثنولوجية السيميائية»، وأيضاً ماننغ، ١٩٨٧.

بالطبع، إن نمط الكتابة المتفق عليها الذي ميّز حتى وقتنا الحاضر ما يمكن أن نسمّيه «علم الأنتروبولوجي العادي»، لم يعد يفرض نفسه اليوم بالبداهة إياها كما فعل في الماضي. فاليوم، تظهر طرق مختلفة من التصورات النصية لأن الأنتروبولوجي أصبح أكثر إنتباهاً للأطر التفاوضية المتنوعة التي تنتج معرفته، ولأن الفرد الخاضع للمعاينة صار في موقع يمكنه من أن يكتب لنفسه، لا بل أن يجادل النص الأنتروبولوجي. والأثنوغرافيا الواقعية «الموحدة» ـ إحدى صفاتها الرئيسية هي من النوع البياني تحديداً، أي أنها تؤدي إلى التفكير أنه ليس هناك بيان وأن الوقائع تعبّر عن نفسها بحد ذاتها ـ يحل مكانها اليوم إثنوغرافيا جديدة، مبنية على الكلام، ومتنبّهة إلى الأطر التفاوضية المتنوعة للمعرفة، وجاهزة لإعادة هذه الأطر إلى داخل النص.

في فرنسا، يشكل كتاب جان فاڤريه ـ سعدى «الكلمات، الموت، المصائر ـ السحر في الغيظة» مثلاً جديداً (ونادراً) لهذا الشكل الجديد من الكتابة. إن العالمة الأنتروبولوجية الفرنسية تكتب ـ تصف (Ecrire - Décrire) كيف «اتُخذت» في موضوعها، وتقدم صورة واضحة عن «جميع الأمكنة» التي شغلتها في «الخطاب» حول السحر. الدخول في شبكة السحر أحدث عند فاڤريه ـ سعدى كتابة أكثر حوارية وأكثر وعياً لواضع النص (العالمة نفسها) ولموضوع النص (فلاحو الغيظة). مما جعل هذين الكيانين جزءان عضويان من العملية التفاوضية التي تجري بين وجهات النظر المختلفة، علماً أن هذه العملية هي في أصل المعرفة وتظهر في النص كما هي.

أمّا في شأن النص الذي كرسته لواحة القصار (كيلاني، ١٩٩٢)، فكتابته تقطع عمداً مع نموذج المونوغرافيا الشرعي. إذ إن هذا الأخير كان يعلّمنا حقاً أن نمحي دائماً تقريباً من صيغة النص النهائية كل أثر لحضور الباحث في حقله. ولو أردت أن أعمل بهذا الشكل، لكان نصّي أخطأ الهدف. ذلك أن كتابة النص ترمي إلى فهم الحركة الخاصة في أي بناء للمعرفة: معرفة الأنتروبولوجي بالتأكيد، ومعرفة ابن الواحة أيضاً، الذي يبني هويته ويفاوض عليها ويعطيها

شرعية في إطار من التفاعلات العديدة. من البديهي أن هكذا هَمّ لا يمكن أن يتوافق مع نصّ يضعه شخص بمفرده، منغلق على نفسه، ومنقطع عن شروط انتاجه. في المونوغرافيا التي كتبت، أحاول أن أظهر المفصل الوثيق الذي يربط تجربة وجودية وتجربة فكرية: أعرض الطريقة التي سمحت لي أن أتشرب الحقل (تراكم الدلائل والوثائق، تعلّم طرق الحكي والعمل، الأخطاء والحلول)، وطريقة تدخلي أو إدخالي في نقاشات أهل الواحة واستراتيجيتهم البيانية، وأخيراً الأسلوب الذي حققت من خلاله ابتعاداً تموضعياً من المفترض فيه أن يسمح لقارئ غريب أن يبني تصوراً واضحاً ومتماسكاً للآخر. وعلى الرغم من أن العملية الأخيرة تمرّ تقليدياً عند الأنتروبولوجي عبر شكل من الكتابة المنقطعة عن الطريقة التي تمّ فيها العمل الأثنوغرافي على الأرض، فإنه خلافاً لذلك، لم تنجز هذه العملية بالنسبة إليّ إلاّ على شكل نصّ يتحدد بذاته من خلال طريقته في بناء الموضوع والحديث عنه. وبالفعل، لم استطع أن أقدم فهمي لبناء الهوية المجتمعية والدينية لدى ابن الواحة إلاّ من خلال توضيح العلاقة الداخلية ـ الخارجية التي ميّزت علاقتي مع المخبرين والتي تجسدت في العملية الحوارية التي جمعت فيما بيننا. غير أن تسجيل أثار الحوار والعلاقة بين فردين، ليس المقصود منه أن يؤدي إلى حقيقة خاصة. ليس نصّي استحضاراً لتجربة ذاتية لا يمكن إختزالها. إنه نتاج «حقيقة» توصلتُ إليها من خلال التفاوض مع أهل الواحة، وبالقدر نفسه، إنه بناء موجه بوضوح إلى جمهور بعيد، أُعيد من أجله تركيب الأطر المختلفة لهذا التفاوض.

تخيّل الكلية أو الأثنوغرافيا كتخيّل

تظهر المونوغرافيا في شكلها النهائي ـ وهي نتاج مجموعة من الإجراءات السيميائية ـ كالتعبير عن معرفة شاملة لثقافة ما، بل الانعكاس نفسه (الدالول) لهذه الثقافة. ولإقناع القارئ بوجود تماسك، ودلالة تحتية، ومنطق، أو بشكل أبسط وجود قصة، عليها أن تؤمن خاتمة معينة: خاتمة مادية بالتأكيد، وكذلك

خاتمة لحجمها البياني بالأخص. وعليها أن تقدم تشابهاً بين النص بذاته والمجتمع أو الثقافة التي يصف (ثورنتن، ١٩٨٨). وباختصار، على المونوغرافيا أن تخلق حقاً في القارئ أثراً يعطي إحساساً بالكلية والنظام. إنَّ «تخيّل الكلية» هو الذي يضمن حقيقة الوقائع المقدمة. في الواقع، لا نُعاين أبداً مجتمعاً بأكمله؛ إننا نختبر أجزاءً منه فقط ونبني صلات بين هذه التجارب الجزئية والكيان الأوسع (المجتمع، الثقافة، الجماعة القروية، الفئة المجتمعية) الذي ليس لدينا اتصال معه، والذي نحاول أن نعيد وجهه أو روحه في التقرير الثقافي.

إنَّ قضية النص الأنتروبولوجي الأساسية تكمن في ضرورة خلق أثر كلي؛ وهذا الأثر، لا يمكن خلقه إلاَّ عبر اللجؤ إلى «الصور الكلية» (ثورنتن، ١٩٨٨). والصور الكلية التي يرجع إليها الأنتروبولوجي، إنما تحيل إلى رؤى متعلقة بالإنسان البدائي أو التقليدي، وإلى مقاربات ميتافيزيقية للآخر، وإلى مثل أعلى للمجتمع، وإلى نماذج عمل مجتمعية، كلها مبعثرة في النظريات الاجتماعية أو الثقافية الخاصة بالمجتمع الذي ينتمي إليه المعاين، وأيضاً في الجماليات والخياليات الخاصة بالثقافة التي تُعاين. عندما يصل إلى الحقل، يستمد الأنتروبولوجي صوره الكلية من الحكايات الموجودة في ذهنه، أو من الحكايات التي يعثر عليها عند مخبريه. وكل هذه الحكايات، يستخدمها الأنتروبولوجي كنماذج وأدلة في ملاحظاته، فترسم حدود حقل معطياته، وتحدد مواضيع بحثه وتساعده في المطاف الأخير في بناء الحالات المختلفة.

وهكذا، في ما يتعلق بعملي الخاص في واحة القصار، لم أستطع أن «أروي» بشكل مختلف هذا المجتمع إلاَّ بإجراء حوار بين بنى القرويين الروائية والبنى الروائية خاصتي، وبإدراج نفسي أيضاً داخل عدد معين من الحكايات المحلية، كما أدرجت سكان الواحة داخل عدد معين من حكايات أكثر شمولية كنت أحملها. فلوحة المجتمع في الواحة التي رُسمت تغذت من حكايات أبنائه

حول هويتهم. وهذه الأخيرة هي التي ساعدتني في إعادة تركيب اللغز الذي كان موجوداً أمامي. لا الوثائق ولا الكلام التي سمعت كانت معبرة بذاتها. كانت تأخذ مكانها في القصص التي كنت أقاسمها أو أتبنيها جزئياً. لقد تماهيت مع أبناء الواحة بما فيه الكفاية للوصول إلى تطابق بين قصتهم وقصتي، بين موقفهم من السلطة وموقفي الخاص، بين رغبتهم في التفاوض حول هوية جديدة في إطار الثقافة الوطنية ورغبتي الخاصة في تحديد نفسي داخل هذا الإطار.

لنأخذ مثلاً آخراً من تاريخ الأنتروبولوجيا الحديث: مصطلحا «الاستيعاب» و «المقاومة». إن الانتقال في الأدب الأنتروبولوجي من نصّ روائي إلى آخر للحديث عن التغيير المجتمعي في المجتمعات التقليدية أو البدائية، لا يأتي نتيجة طرح نظري جديد أو تقدم على طريق الفهم العلمي فقط. إنه قبل كل شيء حصيلة تغيير في أيديولوجيا الأنتروبولوجيين. في السبعينات، حلّت قصة «مقاومة» الشعوب، والتقدير للاختلاف الاثني، محل قصة «الاستيعاب» وذوبان الثقافات الغريبة في التيار الأوروبي الجارف التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. وحلّ مكان التاريخ القديم للشعوب المحلية ـ الذي كان يسجل ماضياً مجيداً وحاضراً مدمَّراً ومستقبل استيعاب ـ تاريخاً جديداً يصوّر ماضياً يسوده الاستغلال وحاضراً يتميّز بالمقاومة ومستقبلاً يَعد بالتجدد (برونر، ١٩٨٦). في أنتروبولوجيا البارحة، أعطى الوعي لخطر الانقراض الثقافي دفعاً وتبريراً لعملية أرشفة المجتمعات الغريبة، مما شجع الجهد المونوغرافي. أمّا اليوم، فهدف الأنتروبولوجيا هو بالأحرى أن تزود المقاومات بالوثائق بشكل دقيق وأن تروي كيف أن التقليد والهوية الاثنية يحافظان على نفسهما أو يعيدان صياغة نفسهما، وكيف تتمّ التحويلات في المنطق المهيمن. هذه البنية الروائية التي تشكل قاعدة نظرية للتغيير المجتمعي، يشارك فيها بدرجة متفاوتة أعضاء الثقافات المعنية، فيدخلون هذه الروايات داخل رؤيتهم للتاريخ والمستقبل، أو يعيدون صياغتها بدورهم. وهكذا، تزامن ـ وأحياناً سبق ـ انبعاث هنود أميركا الشمالية ونضالهم المطلبي في إطار المجتمع الشامل مع إعادة نظر الأنتروبولوجيين أنفسهم في

تظريتهم الماضوية لهذه المجتمعات، ومع مرافعتهم «لإعادة اختراع» اختصاصهم، على أساس إعطاء المزيد من الاهتمام للكلام «مع» الآخر، فضلاً عن الكلام «عن» الآخر.

الخيال، إذاً، هو جزء مهم من العملية البيانية التي تستهدف الكلية. لا يستطيع الأنتروبولوجي ـ وهو في الحقل ـ أن يفهم حركة ما ـ سواء كانت شفهية أو غير شفهية ـ من دون أن يبني تصوراً لثقافة الناس التي يدرس، من خلال الخيال مراراً وبالتعاون مع مخبريه، كون هذا التصور لوحده يعطي معنى لنشاطهم. أمّا النص، فيفترض بالأنتروبولوجي أن يقدم فيه المدلولات التي توصّل إليها في الحقل في شكل بنية منظمة وترتيب متماسك للمؤسسات والسلوكات والقيم، لكون وظيفته هي أن ينقل إلى القارئ فهماً معيناً للتجربة المعاشة مع الآخر. وباختصار، على نصّه أن يصطنع للقارئ المحتمل عالماً ممكناً من المدلولات والأفعال، عالماً «يتكلم» معه. ويمكن أن نقرأ المونوغرافيا الكلاسيكية على هذا الأساس. فترتيب الفصول بحسب الوحدات التي قسمت المجتمع في الأصل، إنما مطلوب منه أن يعيد بناء المجتمع بشموليته. وأن الانتقال من بيئة المجتمع الطبيعية إلى تجليّات أكثر رمزية، أي الانتقال من الملموس إلى المجرد، ومن الطرف إلى المركز، يسبب عند القارئ حركة مماثلة تنقله تدريجياً إلى قلب المجتمع. تمفصل الوحدات فيما بينها (أيكولوجيا، قرابة، اقتصاد، سياسة، دين) هو الذي يخلق في النهاية أثراً إجمالياً في المونوغرافيا الأنتروبولوجية العادية.

لنأخذ مثلاً آخر يقدمه كتاب بيار كلاستر «حولية الهنود الغواياكي ـ ما يعرفه آل آشيه». في هذا الكتاب، يشكل الزمن العامل المركزي في إعادة بناء التماسك الشامل. غير أن هذا الزمن، ليس زمن الأنتروبولوجي المحايد، وليس الزمن المتسلسل الذي يروي قصة بشكل بسيط. إنه زمن ذو دلالة. وكلاستر يلجأ إلى الزمن في كتابه ليصف التحقيق الذي قام به، ولإعادة مسيرته داخل المجتمع

الآشيه. الزمن يسمح له بإظهار الكفاءة التدريجية التي يكتسبها أنتروبولوجي المجتمع الغواياكي، هذه الكفاءة التي تسمح في النهاية بأن يقدم الصورة الموجودة في كتابه. ومن خلال بناء نصّ يظهر مسيرة التحقيق، يدعونا كلاستر إلى إكتشاف الآخر في الحركة نفسها التي سمحت له أن يكتشفه. فالزمن الحواري هو الذي ينظم في آن معاً حجم الحقل والنص الأنتروبولوجي، عند كلاستر. وعبر زمن تحقيق الباحث الذي يختصر بنفسه زمن حياة فرد من الآشيه، تأخذ ثقافة الغواياكي مكانها ككلية منظمة بالنسبة إلى القارئ.

في نصّ كلاستر، كل شيء يبدأ عندما يستيقظ في وسط الليل لكي يحضر إلى ولادة (صورة تشابهية مزدوجة ترمز إلى صحوة المجتمع الأشيه وصحوة الأنتروبولوجي إلى هذا المجتمع). هذا السيناريو يدفعه (ويدفعنا) فوراً في زمنية الآشيه. إنها زمنية مشتركة، مما سيجعل ممكناً للباحث أن يبني تدريجياً تواطؤاً مع الثقافة الغواياكي. أمّا تلاحق الفصول، فيجري في الطريقة نفسها التي يكتشف كلاستر المجتمع الغواياكي ويتعمق فيه من خلالها. وبعد منعطف عبر التاريخ الحديث والأقل حداثة، والذي من المفترض فيه أن يرسخ نظرة الأنتروبولوجي في ماضي المجتمع المدروس وأن ينمي إلفتنا معه، ننتقل تدريجياً من الاختبار (والوصف) إلى الأشياء المرئية أكثر والمتفق عليها نوعاً ما (مراحل الطفولة والمراهقة حتى مرحلة التأهيل، نشاطات مرحلة الرشد، مثل الزواج والصيد) إلى الأشياء المرئية أقل، وثم إلى قلب المجتمع حيث يدور معنى الحياة والموت، ويتمّ التفاوض حول القيم الأساسية في المجتمع. وبالفعل، إن روح المجتمع الغواياكي تظهر جلياً لكلاستر (ولنا) في أحد الفصول الأخيرة. فيكتشف في هذا الفصل بالذات عادة أكل لحم البشر، وهي مؤسسة أساسية تنظم مجتمع الأحياء في مواجهته مع أرواح الأموات والأشباح، وتحدده كهوية منفصلة عن الجماعات الأخرى، عن الغرباء. واكتشاف كلاستر لهذه المؤسسة التي أُبقيت مخفية بحرص شديد، يتمّ في الفصل الأخير وبالصدفة، في لحظة كان انتباه الآشيه على شخص دخيل أصبح واحداً منهم قد تلاشى.

غير أن هناك أنماطاً أخرى ممكنة من البناءات الكلية التي تقطع أكثر بعد مع المونوغرافيا الكلاسيكية. هناك مثلاً الإجراء الرائج إلى حد كبير في الأنتروبولوجيا والذي يقضي بأخذ الجزء وكأنه كل. وبالفعل، كون المجتمع (أو الثقافة) لا يمكن الإمساك به مباشرة، وكونه يُستدل دائماً من أجزائه، نرى مراراً في العمل الأنتروبولوجي تشكّل «حقول من الموجزات المرسلة (Synecdocques) حيث الأجزاء يتمّ ربطها بالكليات، الأمر الذي يسمح بإعادة تركيب هذا الكل المسمى ثقافة، في أغلب الأحيان» (كليفورد، ١٩٨٣، صفحة ١٠٣). إنَّ البحث عن عناصر كاشفة ومنطلقات ملائمة لإضاءة الكلية الاجتماعية يشكل إحدى الطرق الأساسية في الأنتروبولوجيا. غيرتز يقدم مثلاً عن هذه الطريقة في «قتال الديوك». عندما عاش غيرتز حادث مباغتة الشرطة ونتائجها، انتابه احساس داخلي بأن كل الثقافة البالية تكمن في قتال الديوك. فاستند إلى التجربة المعاشة بالتواطؤ مع القرويين لجعل هذه «الرياضة الطقسية» حالة معبرة عن هذه الثقافة، معتبراً إياها مؤسسة وسلوكاً نمطياً للثقافة البالية. وباختصار، ليس لقتال الديوك في نظر غيرتز أي وجود عملي مستقل عن مجموع الدلالات التي تميّز الثقافة البالية. إنه «دالول» الشمولية الدالة، المكان الهندسي حيث يبدأ تفسير نظام «بالي» الخلقي. ويخبرنا غيرتز أن هذه «الدراما» وهذه «المسرحية»، أو هذا «اللعب»، هو ذات معنى بالنسبة إلى الباليين. إنه «يقول» أو «يروي» شيئاً ما، «وهؤلاء الناس يحسنون قراءته بمفاهيمهم، كما أنه يسمح لهم أن يفهموا كيانهم الاجتماعي» (بوريل، ١٩٨٩، صفحة ١٢١). ويعلمنا في المناسبة نفسها، أنه على الأنتروبولوجي أيضاً أن «يقرأه»، ولكن «فوق كتف» الفاعلين هذه المرة، كـ «نصّ» داخل «الإطار الشامل التي تنسجه الثقافة الباليّة»[١].

وعلى هذا الأساس، يصبح النص موضوع المعرفة بدلاً من الثقافة، مما يفسر الاستخدام المتزايد عند الأنتروبولوجيين لصيغة التشابه «الثقافة كنصّ»[٢]

---

(١) حول هذه المسائل، أنظر آدام، وبوريل، وكلام وكيلاني، ١٩٩٠؛ وكيلاني بشكل خاص، في «الأنتروبولوجيون ومعرفتهم»، صفحة ٧١ ـ ١٠٩.

(٢) حول موضوعة «الثقافة كنص» عند غيرتز، راجع جامان، ١٩٨٥.

(غيرتز، ١٩٧٣)؛ وتأتي هذه الصيغة ليس بمعنى أن الثقافة عي نصّ، ولكن بمعنى أن الثقافة (أو أجزاء من الثقافة) تُبنى عبر تصورات نصية نمطية وتُفهم كالنص، لمن يحاول فك رموزها وتفسيرها. أمّا فهم «الثقافة كنص»، فيسمح أولاً بتحديد علاقة المعاين بموضوعه: إنها علاقة كتابة، علاقة مع نصّ. وفي التحليل الأخير، قد لا يبقى من كل هذه العلاقة، في يوم من الأيام، إلاّ النص (جامين، ١٩٨٦، صفحة ١٩).

إنطلاقاً مما سبق، تنجم الفكرة القائلة أن المعرفة الأنتروبولوجية ليست مجرد نسخة عن وقائع موجودة يكتشفها الأنتروبولوجي. فالأنتروبولوجي «يقولب» ما يقدمه، وبهذا المعنى «يُنتج قصصاً خيالياً». إن فكرة «القصة الخيالية» إنما مثيرة، لأنها تطرح مسألة المرجع وتحضنا على التفكير في الطرق الممكنة لصناعة نصّ مرجعي. في الواقع، حتى ولو أن الأنتروبولوجي لا يختلق الوقائع ـ كما يفعل الكاتب ـ الروائي ـ عليه أن يعترف أنه بين الواقع وما يستطيع أن يرى منه تقف مجموعة من الوساطات التي تمنعه من الوصول إلى وجهة نظر مستقلة عن صدى وجوده في المجتمع الذي يدرس. ولكن، إذا كانت هناك قصصاً خيالية، أي بناء نصّ من خلال فعل كتابة، فعلى هذه الكتابة أن تبقى في خدمة مشروع يهدف إلى فهم الواقع، مهما بلغ تعقيد هذه الوساطة. حتى أنصار الأنتروبولوجيا النصيّة، لا يمكنهم أن ينسوا أن للنص الأنتروبولوجي غايات تتخطى مجرد «متعة النص»، أو مجرد «انتشار» المعنى. فغاياته هي نقل تجربة ميدانية إلى جمهور وإلى زملائه بشكل خاص، وتقديم الأعمال الوصفية بهدف المقارنة بين الثقافات، وصوغ المعارف ونقلها، والمساهمة في النقاشات النظرية والمنهجية، واحتلال موقع في حقل المعرفة الأنتروبولوجية.

غير أن كل هذه الغايات لم تعد مرئية من قبل الاتجاه السائد اليوم في الأنتروبولوجيا، في أميركا الشمالية بشكل أساسي، والذي يولي أهمية مفرطة

للنص (Hypertextualite)[1]. وفقاً لأنصار هذا الاتجاه، تتحدد الأنتروبولوجيا ليس عبر الأعمال الوصفية والتصورات فحسب، بل من خلال الاتصال الذي ينجزه الباحث أيضاً؛ وليس عبر عمليات التعميم والاستدلال فقط، بل من خلال قدرة الباحث على «الايماء الجمالي» بشكل خاص. وعبر التركيز على «الانا» وتضخيمها، هكذا تيار يحوّل عملية استكشاف تجربة خاصة إلى أداة أنتروبولوجية «أصيلة». النظرية التي ترى في الباحث الأنتروبولوجي «بطلاً ثقافياً» يستطيع أن يفهم التعبيرات الثقافية المتنوعة لدى الآخرين من خلال تجربته وحدها، ينجم عنها «تحرير» النص الأثنوغرافي وعزله من شبكة العلاقات التي تربطه بالنصوص الأخرى حيث يندرج؛ وهي تنسى بهذه العملية أن أي نصّ يُبنى على نصوص سابقة له[2] (نظرية، جمالية، مؤسساتية، أيديولوجية). هذه العملية تعزل أيضاً من همومها أي اهتمام بأنتروبولوجيا المعرفة. بعبارات أخرى، أن الأنتروبولوجيا لما بعد الحداثة تهتم بإيجاد الطريقة الأفضل التي يحاول من خلالها الأنتروبولوجي ـ الكاتب أن يقنع جمهوره، أكثر مما تهتم بتحليل الإجراءات التي تمكّنه عملياً من بناء معرفته. بالعلاقة مع الحقل الذي يدرس

---

(١) خلافاً للتقليد الفرنسي، ثمة اهتمام متواصل منذ السبعينات في صفوف الأنتروبولوجيين الأميركيين لـ «كتابة النص الأثنوغرافي» أو لـ «الأثنوغرافيا كنص». يأخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة: اختبار لكتابة جديدة في الأنتروبولوجيا (أنظر مثلاً رابينوف، ١٩٧٧؛ دومونت، ١٩٧٨؛ كرابانزانو، ١٩٨٠؛ توسينغ، ١٩٨٧؛ روز، ١٩٨٩؛ أو نقد النصوص ونظرية الثقافة (أنظر ماركوس وكوشمان، ١٩٨٢؛ كليفورد وماركوس، ١٩٨٦؛ ماركوس وفيشر، ١٩٨٦؛ غيرتز، ١٩٨٨)، أو التفكير حول النص الأثنوغرافي من منطلق نظرية المعرفة (أنظر فان ماينن، ١٩٨٨، واتكنسون، ١٩٩٢). في اللغة الفرنسية، تبقى المراجع قليلة: أنظر مجلة «دراسات ريفية»، العدد الخاص المكرس لموضوع «النص الأثنوغرافي»، ١٩٨٥، حيث معظم المساهمات تعود إلى أنتروبولوجيين أميركيين؛ أنظر أيضاً كتاب آدام وبوريل وكلام وكيلاني المذكور آنفاً والذي يعالج مسألة علمية الوصف وكتابة النص في الأنتروبولوجيا.

(١) يشدد العديد من الأنتروبولوجيين الذين يختبرون شكلاً جديداً من الكتابة «المتعددة الأصوات» على القيمة الكشفية لتعدد الأصوات هذا الذي دخل النص. ولكن ما يسكتون عنه هو كون هذه الطريقة في العمل ليست مجرد عملية نقل للأصوات التي سُمعت في

والأطر النظرية والمؤسساتية والأيديولوجية التي ينتمي إليها. وباختصار، مهما قال أنصار لما بعد الحداثة، إذا كان علينا اليوم أن نولي اهتمامنا إلى متطلبات وضع النص والكتابة والصياغة و «القصة»، فهذا يعود إلى كوننا لا نزال نفكر أنه يوجد شيء ما قبل الكتابة عنه، شيء من واقع الآخر يمكن أن نفهمه وأن نفسره، ويجب علينا أن نقدمه إلى الجمهور هنا.

= الحقل أو ذكرها كما وردت. وينسون أن يوضحوا أن هذا النوع من الكتابة هو محصلة عمل مركز تناول تسجيل وجهات النظر الفردية وإعادة تشكّلها وصياغتها، وأنه تمّ تحت إشراف مرجع علمي جعل، تحديداً كلام المخبرين أكثر «تماسكاً وسهل القراءة» للشخص الذي يتوجه له النص. وكذلك، أن الملاحظات المدونة خلال العمل الميداني والتي ترافق أكثر فأكثر مقتطفات كلامية أخرى (مقابلات، حكايات...) لتشكل النص النهائي هي أيضاً. وبالدرجة نفسها، نتاج جهد مركز في إعداد النص وتجهيزه وإعطائه الدلالة؛ إلاّ أن البيان الذي ينظم الكل غالباً ما يجعل كل هذه العملية غير مرئية.

فعل الكتابة في الأنتروبولوجيا

Georges Balandier
ترجمة: نبيل سليمان

حول بعض اللقاءات:

لا يمكن للإتنولوجيا ولا الأنتروبولوجيا أن يتفاديا الاقتراب من الأدب، ولا أن يتملصّا من أثر النص ومن الأحكام الخارجية ـ كذلك من سوء الفهم أيضاً ـ الذي يُثيره الأدب.

وبالرغم من الإرادة، التي تأكدّت خلال العقود المُنصرمة، لتثبيت تلك الميادين المعرفية في الفضاء العلمي. إرادة لا تقودها فقط إلى تعيين مناهج ولغة وطرق تحقق وإرساء قواعد، ولكن أيضاً إرادة لربطها بمهنة. أي لربطها بممارسات تجمع الموضوعية إلى الأهلية والجدارة، إلى الدقة والصرامة. تلك الإرادة التي تسمح بالتالي بترجمة المعرفة إلى تطبيقات، أي تلك التي تجعل من الباحث خبيراً. بالمختصر، إرادة تُعطي قوة آمرة لتفادي الأدب، والطلب بالبقاء خارج خط الانحراف نحو الغرائبية Exotisme أو الإستيطيقا L'ésthétisme.

الجيل الأول من الأتنولوجيين والأنتروبولوجيين المكوّنين والناشطين في فرنسا، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وجدوا أنفسهم داخل حقل ثقافي واسع ـ حيث الصلات التبادلية المقامة مع الأشياء والمتاحف والوثائق والشواهد والبينات، لها حصتها ـ وداخل حقل ثقافي جيّاش، حيث الفلسفة الحديثة والأدب والفن تتداخل فيما بينها. وأسماء أولئك الذين يريدون أن يمارسوا تأثيراً مباشراً، هي أسماء معبرة، حتى ولو لم نحتفظ إلاّ بتلك المُرتبطة مباشرة وغير مباشرة بالأتنولوجيا.

Georges Bataille كان القاطرة الفلسفية والأدبية لبعض حوامل هذا

المذهب، من خلال توسط نتاج Marcel Mauss بشكل خاص. لقد شكّل Bataille رمزاً لعصر الدوريات خلال الثلاثينات من القرن العشرين ـ Documents (إعادة نشر حديثه من قبل Jean-Michel Place) و Minotaure ـ حيث أدّت طرق مرور الثقافة، لإعادة تقطيع المجال الأتنولوجي. لقد افتتح Bataille مجلة Critique كمنبر للمعلومة الأنتروبولوجية المطلوبة بإلحاح.

أمّا Roger Caillois، الذي توافق حيناً وتعارض حيناً مع السوريالية، فقد شقّ مساراً نحو أنتروبولوجيا طموحة باتساعها، وكاشفة لحقول ذات مداخل صعبة: الأسطورة، المقدس، الحلم، اللعب، الخرافة. حيث ضاعف «المقاربات المخيالية» Les approches de l'immaginaire بالاستناد إلى تعبيره الخاص، وأعدّ لمعرفة حسّاسة، بأشكال معرفية و «عالم» حيث يلتقي ويتقاطع الشعر والفن والإستيطيقا في علاقة حرجة.

إنه Michel Leiris ذلك الإتنولوجي المتخصص في الحقل الإفريقي، والشاعر والكاتب أساساً، الذي أعلن، بشكل مماثل للآخرين، ذلك الشرط المزدوج، وبرهن كيف أن الذاتية موجودة دائماً داخل كل بحث. ومن المدّرسين النوادر لهذا المنحى، نذكر Marcel Griaule الذي تمنطق أول كرسي للإتنولوجيا في الـ Sorbonne، كذلك Marurice Leenhardt الذي درّس في Ecole pratique des hautes études، حيث لم يمارسا تأثيراً علمياً فقط، بل ثقافياً أيضاً، بكل ما للكلمة من معنى.

ومع بداية الخمسينات من القرن العشرين، أسس Jean Malaurie سلسلة «Terre humaine»: علم اجتماع بوحي أنتروبولوجي، يوصل بالتالي وبشكل واضح إلى الأدب. وعليه، فإن عمل الأنتروبولوجي ينكشف على أنه بنفس الوقت «فن» ولباقة savoir-faire من جهة، وممارسة تفترض التمكن من الكلمات والنصوص، والتمكن من معرفة القول والكتابة، من جهة ثانية.

بعد ذلك، لم تنقرض، خلال سنوات 1950-1960 من القرن العشرين هذه

الممارسة المفتوحة، ولكنها راحت تتخلى عن مكانها بشكل تدريجي، لضرورات الإثبات العلمي وللمهنة المستندة إلى طرائق أكثر عقلانية، ونظريات أكثر دقة وأكثر جبرية. لقد تمّ اتخاذ منعطف، كان مؤرخو الأنتروبولوجيا الفرنسية، قد أخذوه سابقاً بعين الاعتبار، وسوف نذكر إثنان من الحالات التي سبّبها هذا المنعطف. من جهة، بدايات نشوء «Postes de recherche» التي بدأت بتمهين Professionaliser ممارسة الأتنولوجيا، ومضاعفة الحضور في «الحقل»، ومن جهة أخرى، الانفتاح على التأثيرات الخارجية، أي على معرفة ميول النشاطات الأنتروبولوجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

ما نُشير إليه، تمّ في هذين البلدين، داخل حقل العلوم أكثر مما تمّ داخل المجال الثقافي، حيث معرفة التجربة الإنسانية تضع في خدمتها كل المعارف الأخرى. إنه بالتالي منهج (طريقة) ـ منهج ما يسمّى «بتواريخ الحياة»: «Histoires de vie» المُستخدم من قبل بعض الأنتروبولوجيين الأميركيين وعلماء مدرسة شيكاغو ـ، منهج يُنتج الشك بالانسياق وراء الأدب، وبعدم الانصياع تماماً لأوامر الدقة والصرامة. عندها، يزول الانسداد، وينشط المسار مجدداً، ويصبح خاضعاً لبروتوكولات أكثر جبرية.

واليوم، يطرح من جديد سؤال الكتابة في الأنتروبولوجيا، وفي مجمل العلوم الاجتماعية والإنسانية. يُطرح من جديد، ولكن بتعابير أكثر دقة، استناداً لمجموعات ثلاث من الأسباب. مجموعة الأسباب الأولى وُلدت من النقد الداخلي والخارجي: معرفة الواقع حيث شَكْل النص التصنيفي (La forme du texte «classe») كذلك الموضوع، يخضعان لتساؤل الباحث الذي يحدّد ويعيّن الانتماء إلى حقل نظري وإلى وسط ثقافي، والذي يحوّل ويبدّل الانتاج النصي la production textuelle بواسطة استراتيجيا «التمييز»، أي بواسطة خيار شخصي promotion personelle. الأسباب الأخرى تتأتى من تأثيرات المحيط، الذي يمارس تأثيراته من خلال التغيرات التي تحدث في ذلك المحيط، أي تلك الميادين المعرفية القريبة منه، وتحديداً صعود الألسنية الحديثة، علم الدلالات،

وعلوم الاتصال ـ والتحليل النفسي المرتبط تحديداً بتفسير السير الشخصية وتفسير الألعاب اللغوية للفرد.

أمّا الأسباب الأخيرة، ولكن ليس أقلها، فإنها تنتج عن تغيرات في الاستعارات وفي الأشكال، تتحدد بواسطتها مسائل الاجتماع والثقافة والمستقبل الإنساني.

إن الأبحاث «الروائية» شهدت تطوراً ملفتاً خلال العقود الأخيرة، فالفيلسوفان Wilhelm Schapp و Paul Ricœur ربط واحدهم العالم (بالمعنى الفلسفي) بكل ما يمكن إدخاله في «تواريخ»، وربط الآخر الزمن بتوسط «الحكاية». فالروائية هنا موضوع فلسفي بامتياز.

ومن ناحية الأنتروبولوجيين، فإن Clifford Geertz هو الذي نظر إلى «إعادة رسم الفكر الاجتماعي» وإلى التغير الذي يصيب أدوات التفكير. وأدخل تغيرات (تبديلات) تماثلية ـ عائدة أقلّ فأقلّ لتلك الآلة المعقدة أو الجسم، وعائدة أكثر فأكثر للعب والدراما أو النص.

أمّا من ناحية علماء الاجتماع، فإن Richard Brown هو الذي عرض «مفاتيح لشاعرية السوسيولوجيا». وأرسى قرابة ما بين كل الأبحاث العلمية. وأشار بوضوح إلى استحالة الوصول إلى موضوعية مُطلقة، وحدّد أهمية الفكر المجازي الاستعاري، ودعا دون أي تسلسل، إلى تطابق المجازات والاستعارات الأكثر خصباً: الحاضر، اللغة، الدراما، اللعب. فالكل مجموعة متقاربة، بينها تلك التي يمكن اعتبارها الواقع من خلال شكلي اللغة والنص. وأخرى، بشكل أو آخر، تلك التي تستوعب التأويل العلمي من أجل انتاج نصٍ ثان.

حول الحقل والتواصل:

العمل الأنتروبولوجي في «الحقل» يقدّم نفسه في البداية، وكأنه خاضع لجبرية تواصل، لا تنحصر فقط بالممارسة اللغوية وحدها. ذلك أن لا شيء (أو قليلاً) يخرج عن البداهة.

فالشعور بالخارجية، بعدم التفاوت، هو في مبدأ مسار الأنتروبولوجيين. وهو ما حدّده بدقة Victor Ségalen في كتابه غير المكتمل «حول الغرائبية» Essai sur l'exotisme، حيث كشف صعوبة الوصول إلى «إدراك الغير»، إلى «ضرورة تملك فكرة المختلف»، الذي يسميها أيضاً «القدرة على فهم الآخر». فالأنتروبولوجي، يتواجه مع عقبات أكثر ابتذالاً في أماكن بحثه، وعليه أن يجد مسارب وقنوات تسمح له أن يحقق التواصل، وبعد ذلك يعمقه تدريجاً. فالملاحظة المباشرة، مع إحاطة لغوية مختصرة، هي سبيله في مرحلة أولى.

فما هو سهل البلوغ، بالنسبة له في البداية، ينهض أساساً على ممارسة النظر لمجموعة كلية من المجالات، تندرج داخلها صلات اجتماعية ومعاني ودلالات: التوزيع المكاني «للبناء»، توزع الثقافات والطبيعة البدائية، العناصر المشكلة للمشهد الطبيعي. حيث تنبني «لوائح وجداول» كثيرة حاملة لمعلومات، وحيث يمكننا من خلالها، أن نبني ميداناً معرفياً جديداً ـ علم دلالي للمجال مع ترجماته الموصوفة.

وهناك نوع من المادية أيضاً، حيث يتجلى تواصل الإنسان مع محيطه، ومع المادة الخاضعة لسلطة الأداة واللباقة savoir-faire، مع الأشياء التي هي بنفس الوقت أدوات وحمالات رموز وإشارات ودلالات. ما يكتشفه هنا هو لغات التقنيات، وبنفس الوقت الممارسات المرتبطة بها. فالمرئي يسمح بمعرفة أولية سابقة على التقصي المنهجي والنظامي.

ومع الوقت، ومع التقدم المُنجز في استعمال اللغة، تصبح لغات الحياة اليومية قابلة للشرح والترجمة أكثر فأكثر. خصوصاً أن اثنتين (لغتين) منها، تبدوان وكأنهما تعودان إلى ميدان التواصل العادي والعامي. اللغة الأولى، هي التي تشكّل الجسد لوسائل الاتصال: الحركية، إذ أن بعض الحركات تكتسب معنى بمقدار ما هي خاضعة لميدان معرفي، ولقواعد تَناسُب وتَلاؤم ولياقة Décence وأخلاق، كذلك تكتسب معنى بمقدار ما هي تعبير عن معتقدات

مقدسة أو مدنسة، كذلك بمقدار ما هي تعبير عن حالة أفراد وإرغامات أو أشكال مفروضة على علاقاتهم المتبادلة.

اللغة الثانية المقتطعة والمحتفظ بها، هي تلك التي تنظِّم لقاءات الأشخاص، تبعاً لتعاقدات واتفاقات صارمة جداً: رموز «التحيات»، كذلك التمدن. هذه اللغة، تُتيح بنفس الوقت، معرفة الرابط الاجتماعي والتراتب والموقع لكل عنصر مشارك. إنها تنظِّم المظهر المسبق من أجل تبادل الكلام ومن أجل التواصل. إنها بالنهاية تحدد وتعرّف الطبيعة (طبيعة الأشياء) والشكل (شكل الأشياء). أما جدوى قيمتها على صعيد المعلومات، إن كانت فقيرة أو معدومة، فقليل الأهمية.

هذه الشروط المُسبقة هي التي تسمح ببدء «الاستقصاء» enquête، الذي توضَّح وانقاد تبعاً لإجراءات وبروتوكولات محددة بشكل يتناسب ويتوافق مع موضوع الاستقصاء (موضوعاته). هذا الاستقصاء يرتبط باكتشاف لغات، إشارات، ترميزات، أقل قبولاً في الآن. ولكنها تظهر بالتدريج، وبعد ذلك «تُعالج» و «تُبنى» تبعاً لشروط الميدان المعرفي وتبعاً للخيارات النظرية.

إنها، الرموز والاصطلاحات التي تنظِّم انتقال الثروات والتوزيع والهبة والتبادل ـ والقيم والمعاني التي تحملها ـ كذلك (الرموز والاصطلاحات) التي تحكم وتحدد القرابة والزواج من خلال الأنظمة والتحريمات ومن خلال التسميات والسلوكات التي تحدّدهما. وكذلك أولئك الذين يجهرون بالتراتبية، وخصوصاً وضعيات السلطة بكامل لعبتها في الإبعاد والتفرقة وفي الترميز وفي الطقوسية. وكذلك أولئك الذي يمتهنون التواصل مع القوى التي تتحكم بنظام العالم ونظام البشر.

هذا التواصل كله يتوطد في ميدان التمثلات وميدان الرمز، في ميدان المقدس وميدان الدين. هذا التواصل له ميثاقه المرجعي (الأساطير)، وله لغاته الخاصة (الأصلية والكهنوتية) وله أنماط تحققه (الطقس، التضحية، الجماعة الصوفية) كذلك له اختصاصيوه. هذا التواصل هو الذي يعطي معنىً نهائياً

للمشروع الإنساني الذي يربط الناس فيما بينهم، ويجعلهم يتخطوه. هذا التواصل هو الذي ينقل الأوامر والإيعازات، حاملاً كل شيء وكل شخص داخل نظامه. إنه ينظِّم، بكل معاني الكلمة، وبالتالي يظهر كلغة سامية suprême تقود كل الآخرين.

وبشكل خاص، يستحوذ الطقس على الانتباه، فهو تَشَكُّل درامي كبير التعقيد، يؤثر على الذين يمارسونه من خلال قدرته على تحريك المشاعر، ويضعهم في حالة مشاركة جسماً وروحاً، بسبب تكتل واتفاق الوسائل التي يستعملها، إنه يُعيد ربط القدرات التي يعبّر عنها «الحضور» بواسطة تأثير صوفي. إنه يستثمر الوقوعات والجداول الرمزية ويدعوها لوظيفة تخيلية. إنه يتوسل اللغات: لغته الخاصة، ولكن أيضاً الموسيقى المصاحبة لترانيمه، ويتوسل أيضاً الحركات والرقص (غالباً)، كذلك الأفعال الطقسية المحدّدة باصطلاحات خاصة. فالطقس نتاج جمعي، يقوم دورياً أو بشكل ظرفي، باستحضار التقاليد الموروثة وجعلها آنية، حيث يستعين بنهاية ذلك، بكل وسائل الاتصال المُتاحة. فالطقس، بشكل من الأشكال، هو خلق وسائل اتصال متعددة تخضع لتعاقدات دقيقة، أكثر مما هو فعل درامي يمارس داخل الفضاء المخصص للأقوياء ومحتكري «السلطات». ولا بدَّ من الإشارة، أن الطقس مبني وكأنه نظام اتصال، وهو يسوس ويدير مسارات اتصال محددة ثقافياً.

والواضح، عند نهاية هذه التدخلات، هو تلك الإمكانية في ضبط الواقع الاجتماعي، والثقافي تحديداً، من خلال لغات ونُصوص مضمرة يجب كشفها، ومن خلال مسرحة Dramatisations تضعها في مجال بدء التنفيذ. هذه الإمكانية ليست حصرية بطبيعة الحال، ولكنها تلك الإمكانية التي سمحت، ومن زمن، بأن تحدّد بدقة ـ من خلال تبريرات غير متساوية على صعيد التوافق والتلاؤم ـ أن تحدّد علاقة الأنتروبولوجيا بثقافات «الاختلاف». هذا الاختلاف الذي يضع وظيفة فك الرموز داخل البداهة.

إذن، فالأنتروبولوجي، ومن خلال لعبة المقارنات، يجعل من تنوع

التجارب التي يصوغ façonne الناس من خلالها علاقاتهم الاجتماعية وتصوراتهم الثقافية، ومن ثم يفسرونها ويستعملونها، يجعل من هذا التنوع سهل المنال ومفهوماً. حيث نستطيع القول أنه يقوم بعمل ترجمة من ثقافة إلى ثقافة، أو أنه يقوم بعملية شرح وتفسير (دون أن يكون ذلك معادلة دقيقة) تتجاوز بشكل أكيد، وظيفة المترجم اللغوي. إنه يعرض ويروي ويرتب، لكي يفتح طريقاً أمام الفهم، وبعد ذلك التفسير.

وبالتالي، هناك ثلاثة أنواع من النصوص ترتبط وتتضمن حين عرض نتائج البحث: الأول وصفي، يصوب ويرمم الوقائع. الثاني يوصل إلى الفهم، حيث لا يمكن إلغاء الذاتية. وأخيراً الثالث، الذي يلجأ إلى لغة (مفترضة محايدة، تقنية) وإلى وضع قواعد يمكن تفسيرها علمياً.

حول عمل «الكتابة»:

على الطرفين المتقابلين، هناك الكتابة العالمة والكتابة الذاتية. الكتابة الأولى تلك التي نحصل عليها عن طريق التدريب والتحري، وبعد ذلك عن طريق ممارسة الميدان المعرفي. هذه الكتابة تخضع لقواعد وشروط دقيقة، كذلك لممارسة منطق متماثل ومتطابق تماماً. وتخضع أيضاً لجبرية التحقق عن طريق براهين ذات طبيعة عددية وإحصائية. هذه الكتابة تنظّم وتهيئ معجم مصطلحات مؤلفاً من مفاهيم وأفكار وتعابير تشكل قواعد لغوية تقنية، كذلك من ما يمكن إدراكه من قبل الجهّال Profanes كلغة محكية أو لغة خاصة، يتحدد بها الابتعاد عن اللغات الطبيعية (العادية). فبعض مجالات البحث تكون مهيئة أكثر من غيرها للخضوع إلى هذه الإرغامات، أي لهذه القواعد في التظهير mise en «forme». فالذي يمكن وعيه وإدراكه مباشرة كحكاية Recit (الأسطورة، والأنواع الأخرى المعبّرة والخاصة بالإرث الشفهي): هو أن فك الرموز كذلك التحليل هما معقلنين ومقوننين codifiés بشكل دقيق. والذي يُفهم على أنه بنفس الوقت، نظام طبقات، ونظام تسميات ومبادئ تصرف (القرابة والزواج): هو أن منطق الممارسة يوجه منطق النص. كذلك الذي يظهر وكأنه مرتب ومنظم

مسبقاً، والمتشكل على شكل تمظهرات لها معنىً (مجموع الرموز، الطقوس واصطلاحاتها التعبيرية الخاصة): هو أن هذه التمظهرات تفتح الطريق أمام دلالة مزدوجة، تلك العائدة للتمثل وتلك العائدة للفعل.

ويجب علينا أن نلاحظ، أن هذه المجالات الثلاثة، هي تلك المجالات حيث الأنتروبولوجيا تموضعت (localisé) وحدّدت الأبحاث التي تساعدها على أن تظهر كعلم.

الحدود التي تتعثر بها الكتابة العالمة، لا تتأثر فقط من استحالة استبعاد الكلام العادي، ولا من تبرير اختيار العبارة في كل لحظة. فكل باحث يعلم أنه غير واقعي (واهم) irréaliste بالنسبة لقدرته على الولوج الكامل إلى طهارة القول العلمي.

إن فرز موضوع الأبحاث، الخيار النظري ـ خصوصاً عندما يكون مشتقاً بشكل واضح من مدرسة أو تيار ـ والأنماط التأويلية والتفسيرية المحفوظة، تؤدي مجتمعة لتحديد وجهة النظر، والطريقة و «الأسلوب» المقدّم للنص المنتج. هذا النص يظهر على أنه أكثر من ممارسة صحيحة بشكل دقيق، إنه يكشف أيضاً عن تبعية وإلحاق Affiliation، إنه يمنح هوية داخل الحاضرة العالمة cité savante ويخدم الاستراتيجيات الشخصية. هذه المؤثرات يمكنها أن تكون قوية جداً، بحيث تجعل من بعض النصوص العلمية، كتابات يمكن أن نقول عنها «على طريقة فلان». وزيادة على ما يتأتى من مسألة التموضع localisation في الحقل المعرفي، يجب أن نأخذ بالاعتبار تصرف وفعل المحيط الفكري، الثقافي، كذلك إغراءات الأنماط التي تخترقه، وخصوصاً نصيب la part الذاتية، التي تُدخل، وبشكل لا مهرب منه، آثار سيرة ذاتية، في كل صياغة ترغب أن تكون علمية.

إنَّ الكتابة الذاتية تنتج عن هذه الإرغامات وعن عدة إرغامات أخرى. فالطريق المُوصل إلى الموضوع الأنتروبولوجي، ينتج عن أن الملاحِظ لا يمكنه التخلص كلياً من عمله في الفهم ومن مساره التأويلي. إنه يوكل معلومته،

و «اعترافاته» أيضاً، لدفاتره ولصحيفة استقصائه ـ إن كانت هذه مكتوبة أو مأخوذة شفهياً ومسجلّة.

إنه يمزج ملاحظاته المبعثرة، تقاريره عن الأحداث، تعليقاته المباشرة، يمزجها بتأملات أكثر حميمية. وعندما يطبعها وينشرها ـ كما هي الحال مع L'Afrique fantôme d'Alfred Métraux و Les Itinéraires de Michel Leiris الذي نشر جزئياً ـ فإنه يفتح الطريق أمام «أدب خام» هو في السياق نفسه، أدب كشف وأدب صدق. ونكتشف زيادة، أن المسار، كذلك التردد والحيرة، أو يقين البحث، هي على طريق أن تحدث. إذن هناك «حضور» ما، يبقى متمرداً جزئياً على الميدان المعرفي للعلم الذي نمارسه.

Le journal d'ethnographie de Malinowski هي إحدى أوائل تمظهرات هذه الكتابة الذاتية الممارسة إلى جانب الكتابة العالمة، فالبوح Les confidences يوجد إلى جانب إشارات تدوِّن (غالباً بلغة محلية) ملاحظات ومشاهدات متباينة ووفيرة، كذلك إلى جانب أخرى توحي بتكوّن تفكير ونتاج أدبي. في هذا الـ Journal، يظهر الشخص ـ وليس فقط الاختصاصي ـ دون أي زوغان. يظهر ـ بتأثير مبدأ الغيرية Altérité ـ بمقدار ما يحقق التقدم، ولو البطيء، في معرفة الإنسان القريب والبعيد معاً.

إنَّ العمل الإتنوغرافي ـ أي الحقلي ـ الذي حدد Malinowski صعوباته وهو يرسم مراحله، لا ينفصل عن العمل المتدرج على الذات. فمن هذا التركيب المعقد، ومن التعارضات التي تغلفه، كما من المواجهات حول أشكال ثقافية متنوعة، ينشأ نتاج فريد، هو نوع أدبي أيضاً.

ولكن، ليس كل نص أنتروبولوجي هو نتيجة إحدى هاتين الكتابتين بالضرورة. فهناك كتابات يمكن اعتبارها كتابات مشتقة Dérivés. وهذه هي حالة rapport-expert التي تلبي طلباً، والتي يجب أن تتلاءم مع الطلب بلجوئها إلى اللغة التقنية وإلى الأدلة البرهانية؛ فهي تتوجه، من خلال توضيح ما تقوم به، إلى شريك مموّل، إلى جمهور خاص، يهدف إلى استثمار ما تقدمه. وبشكل

عكسي، تستعمل الرواية الإتنولوجية الخيال، بهدف جعل المعرفة أكثر قبولاً. ترسي علاقة معرفة غيرية emphatie بالثقافة المبحوثة، وتفسح مكاناً لمجمل التفاصيل المحسوسة والملموسة الذي لا يستطيع النص العالم أن يلتقطها. وفي أشكالها الأكثر اكتمالاً، تكون الرواية الإتنولوجية مقدمة للنتاج العلمي، تكون فاتحته. هذا المسار من النص العالم إلى النص الأدبي، ينقلب وينعكس، عندما يقوم كاتب الاستقصاء بعمل توثيقي، عندما يكون سوسيوغرافياً أو إتنوغرافياً قبل أن يباشر بكتابة ما وعاه وتخيله على أنه مخيال. و Les carnets d'enquête de Zola تعطينا البرهان، فهي تحوز ـ خصوصاً الآن ـ قيمة معترف بها على صعيد المعلومات.

أمّا L'essai فإن له موقعاً خاصاً، يستحوذ على الاهتمام إن لم يكتفِ فقط بالبحث عن إجماع واسع. إنه يسمح بممارسة حرة إلى أبعد الحدود. إنه، بواسطة إقفال Bouclage برهاني، يمدّ ويمطّ إرغامات النص العالم التي يتمّ إخضاع القارئ من خلالها. إنه يتيح، بشكل من الأشكال، إمكانية التعبير للحدس وللشروحات والتفسيرات التي تمت «محاولاتها» «essayées» (لأنها استسلمت للنقد). إنه يحتمل ويتسامح مع «الصيد في أرض الغير» «Braconage»، مع التباعدات والتباينات في فضاء الميادين المعرفية الأخرى.

L'Essai كنص يدمج الريادية مع التجريبية، يظهر أهمية الكلمات ومعرفة الكتابة، فيما عنى تواصل المعرفة خارج دائرة المهنة والاختصاص.

وتحت تأثير هذه الضرورة، قُرنت L'Essai أكثر فأكثر، وبشكل طبيعي مع الغموض والالتباس. هذا الغموض والالتباس، العائد للمزاوجة بين ممارسة كفؤة ونشاط معبّر، كان موجهاً في بداية الأمر نحو وسائل الكتابة.

العلماوية La Scientificité تغذي رفض كل ما يصنف بلاغياً، ولكن من المستحيل أن نتخلص منها (البلاغة) حين نستعمل الكلمات. فالأنتروبولوجيا ـ وليس وحدها بين العلوم الاجتماعية ـ هي أيضاً مثل الأدب: بحث مستمر، ـ يجب أن نُعيده دائماً ـ لكل ما يشكل التجربة الإنسانية بكليتها واستمرار

مستقبلها. بحث يجب أن نُعيده بوسائل أخرى ولكن وسائل تنتسب إلى الأولى. إن التراث الضخم للقرن الثامن عشر الفرنسي، أعطانا الدرس الأول، ويجب أن نحييه حتى لا ننساه.

نشاطات مركز الأبحاث

النشاطات:

قام مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية بالنشاطات التالية:

I ـ النشاطات المنفذّة:

١) مؤتمر حول البحث العلمي الاجتماعي.

٢) مؤتمر حول التنمية البشرية المُستدامة.

٣) ندوة حول واقع الجامعة اللبنانية.

٤) ورشة عمل حول أساليب التعليم المُقترحة في مادتيّ التدريب على البحث الاستقصائي والمونوغرافيا.

٥) دراسة حول «اليد العاملة الصناعية في لبنان).

٦) بحث حول بروفيل المجالس البلدية في لبنان.

٧) مشاركة الأساتذة المتعاونون مع المركز في المشاريع التالية: مسح المعطيات السكانية، مسح صحّة الأم والطفل، المسح الاجتماعي للمقيمين في وسط بيروت.

٨) بحث حول سوق عمل خريجي العلوم الاجتماعية في لبنان.

٩) الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي لأقضية لبنان (٢٧ كتاب). بالتنسيق U.N.D.P.S.

١٠) تنفيذ سلسلة ندوات (عدد ١٠) حول البلديات (آليات عمل ومشاكل) بالتنسيق مع مؤسسة فريديريش إيبرت والسرموك.

١١) مؤتمر شرق أوسطي حول تجارب السلطات المحلية في حوض البحر المتوسط، بالتنسيق مع مؤسسة فريديريش إيبرت والسرموك، شارك فيه منتدون من: لبنان،، سوريا، الأردن، إيران، تونس، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، قبرص.

١٢) إصدار ثمانية أعداد من مجلة «العلوم الاجتماعية».

١٣) إصدار سبعة أعداد من مجلة Sociétas.

١٤) إصدار ثلاث كتيبات تغطي سلسلة الندوات والمناقشات التي تمت حول البلديات.

١٥) إصدار كتاب تحت عنوان «التنمية المحلية».

١٦) دراسة بحثية حول القوى العاملة والبطالة في الشريط المحرَّر، بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للاستخدام وإدارة الإحصاء المركزي.